

أقاليم الدولة الإسلامية

بیت

اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية

تأليف

الدكتور مسعود أحمد مصطفى

٠٠١٢٤

تقديم

فضيلة الإمام الأكبر الشيخ

هادي الحوي عاصم جاهد الحوي

شيخ الجامع الأزهر



الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٠

الاخراج الفنى : محمد قطب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

فضيلة الامام الأكبر الشيخ
جاء الحق على جاد الحق
شيخ الأزهر

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله

وبعد ...

فلقد تصفحت هذا المؤلف :

(أقاليم الدولة الاسلامية بين الالاهركزية السياسية ، والالاهركزية الادارية)

وهو رسالة الدكتوراه للسيد العميد / مسعود أحمد مصطفى - التي
نال بها هذه الدرجة العلمية من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر .

ولا شك أن في اقدم بعض الدارسين على معالجة هذا الموضوع
وأمثاله في منظور التراث - الاسلامى الفقهى والتاريخى والسياسى
والادارى أمر يبشر بربط هذا التراث بالنظم المعاصرة ومواكبته اياها في
مصطلحاتها دون أن يخل هذا بجديته وبجديته .

وقد تفصح هذه الدراسة العلمية وأمثالها عن مخبوء جيد في نظم
الحكم والادارة الاسلامية غابت عن كثير من الدارسين أو غيبت عنهم لعوامل
نفسية أو عرقية ، يكون في الكشف عنها واعادة تقويمها ومقارنتها بما
تتابعت عليه أمم أخرى انبهرت بها أمة المسلمين في فترة الغفوة التي
ألت بها فصرفتها عن النزول على حكم الله وعن الاحتكام الى شريعة الله
التي يتمثل فيها العدل المطلق والاحسان كل الاحسان .

وهو موضوع هذا الكتاب الذى يحمله عنوانه قد حمل الباحث على
النصب والتعب لاقتطاف ثمرات تتواءم مع الهدف الذى حدده من دراسته
لا سيما والميدان فى كتب التراث الاسلامى فسيح متنوع ، فهو فى كتب
السنة والسيرة والطبقات والتاريخ والفنون ، والفقه والحسبة ، والسياسة
الشرعية والأحكام السلطانية ، وغيرها من مصطلحات العلوم والفنون
والآداب فى التراث العربى والاسلامى بوجه عام .

وتكثيف الموضوع بهذا المصطلح المعاصر يقتضى الامام بالعناصر الأساسية للوحدة الاسلامية التى شبهها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجسد الواحد فى الحديث المتفق عليه عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » .

وبالنظر فى وظائف الجسد الانسانى بهذا الوصف نجده متوائما متناسقا يصدر عن قيادة واحدة ، فى أعماله ووظائفه العامة كجسد واحد ، بينما كل عضو فيه له وظيفة أو وظائف ذاتية ، وما أخلت هذه ببنلك .

ومن ثم وفى نطاق عنوان الكتاب ، توجد المركزية الموضوعية التى تسير أمور الموقع وفى ذات الوقت توجد المركزية الجماعية التى يقودها قائد واحد ، فما أشبه عمل أمر المؤمنين كرأس للدولة الاسلامية ، بالمنح فى الجسد الانسانى فذاك كهذا يقود الجسد جماعيا دون اخلال بوظائف الأعضاء كل فى موضعه ونطاقه ودون تضاد .

وهذا يقود الى أن من سمات السياسة والادارة فى الاسلام المواعمة بين المركزية واللامركزية على هدى هذا التشبيه النبوى الكريم للأمة الاسلامية بالجسد الواحد .

وعناصر الوحدة السياسية للأمة الاسلامية ، تفوق كل الأسباب والعناصر التى مرت بها اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية ، فالقرآن كتاب الله الى المسلمين بل الى الناس جميعا محفوظ . كما أوحى الله به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متلو فى كل وقت حتى مع اختلاف اللغات واللهجات والمواقع والمسلمون يلتقون على مائدته فى صلواتهم خمس مرات فى اليوم واللييلة ، والقبلة واحدة يولون وجوههم نحوها ويلتقون على هذا الاتجاه فى هذه الصلوات . وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم : قولاً وفعلاً وتقريراً - فى الجملة - واحدة يعمل بها كل المسلمين ، وأسس الاسلام الخمسة معترف بها من كل المسلمين وان اختلفوا فيما وراءها لأمر أشبه بالسياسة منها بالدين .

ولقد استعرض الكتاب التطورات السياسية والادارية وعلاقاتها بالمركزية فى الدولة الاسلامية مشيراً الى أسباب انكماش المركزية وبالتالى اتساع اللامركزية أو عودة المركزية الى سالف العهد بها فى نشأة الدولة الاسلامية ، دون أن يغفل أن اتساع رقعة الدولة واحتواءها لجنسيات

وثقافات وحضارات متنوعة كان سببا رئيسيا من أسباب شيوع اللامركزية الادارية بوجه عام ، وان بقيت المركزية السياسية موضع المد والجزر تبعا لقوة الدولة وشخصية أمير المؤمنين .

ذلك أن رئيس الدولة في الاسلام مسئول أمام الله وأمام الأمة عن مصالحها وحقوقها وواجباتها ، وفي الوقت ذاته هو مستودع السطة التنفيذية يتلقاها عنه الولاة بالتفويض ، أو بالانابة ، وفي الأمور السياسية تكون المركزية أوفق للمسلمين ولوحدة الأمة من اللامركزية ، وصولا الى أهداف وحدة الأمة ، فنظام الحكم في الدولة الاسلامية أشبه بنظام الحكم الرياسي المعروف في النظم المعاصرة وان اختلفا في التفاصيل والتنفيذ .

ولقد يكشف تتبع نظم الادارة في العهود التي تماسكت فيها الدولة الاسلامية عن الميل الى اللامركزية الادارية في عهود مختلفة ، لا سيما في المسائل التفصيلية التي تختلف من موقع الى موقع ، وسنجد الكثير الوافر من المل على هذا في ثنايا حكم بعض خلفاء الأمويين كعمر بن عبد العزيز ، والعباسيين كأبي جعفر المنصور وفي عصر الدولة الفاطمية .

ولقد اختتم هذا المؤلف بالتركيز على خلاصة - وافية - حوت تصورا واضحا للفروع التي واجهها كخطوط عامة لموضوعه .

ولقد تميزت هذه الخاتمة بالتتبع الدقيق لفترة الدراسة ، في إبراز السمات السياسية والادارية في تلك الحقبة مستخلصة دروسا قيمة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار فيما نصحت به فضلا عما فاضت به الدراسة من العرض التاريخي الذي يسوق - حتما - الى ايقاظ الوعي العربي الاسلامي نحو العودة الى تراثه حتى يتواصل الحاضر بذلك الماضي المليء بالتجارب في السياسة والادارة والرقابة .

ومرة أخرى انه جهد دراسي حافل بالمادة العلمية ، التي تحمل خبرات غفل عنها ورثتها ، وذهبوا يتكففون فتات موائد أخرى تخالفهم في كل شئ وتختلف معهم في أهم الأسس وهو الدين - الاسلام - الذي يقوم عليه كيان ومقومات الأمة الاسلامية والدولة الاسلامية .

هذا : ولا يغيب عن البال أن توقف اطلاق لقب « الخليفة » بعد أبي بكر رضي الله عنه : واستبدال عمر بن الخطاب رضي الله عنه به لقب أمير المؤمنين يشير الى أن هذا اللقب الأخير هو لقب لرأس الدولة يحمل بمقتضاه عبء تصريف أمورها السياسية والادارية ، دون اخلال بمسئولية العمال أو أمراء الأقاليم التي لا تسلمو على مسئولية أمير المؤمنين

ولا تناقضها ، وأن النظام الإدارى الذى سرى فى ربوع الدولة الإسلامية ينبغي أن ينظر اليه على أنه تجربة توطئ الى نظام أكثر ترابطا ، ولا سيما بعد أن انفكت روابط الأقاليم الإسلامية فى هذا العصر ، ولم تعد فى وضعها السياسى تمثل عضوا فى جسد واحد له وظيفته الذاتية ، بجانب وظيفته الجماعية .

ونحن المسلمين فى حاجة الى استحياء النظام الذى يمكن أن تعود به - ولو تدريجيا - وحدة الأقاليم الإسلامية ، دون التشبث بصيغ قد يصعب الحديث عنها أو التخطيط لها فى ظل المفارقات القائمة الآن بين البلدان الإسلامية ، وتطور وسائل المواصلات والاتصالات فى العالم المعاصر وتكاثر الكتل الدولية ، وتنوع اتجاهاتها وعقائدها ، والمحاولات التى تبذلها كل منها لاحتواء العالم الإسلامى أو على الأقل لاستبقائه ممزقا غير مستمر لعناصر وحدته ، ولا مستقل باستثمار ثرواته .

ولا ينبغي - ونحن نستقرئ التراث الإسلامى - أن يغيب عن البال أن النظم السياسية والإدارية فى الإسلام محل اجتهاد فى نطاق الأصول المقررة للحكم وأنها بذلك من المتغيرات وليسبت من ثوابت الأحكام ، وأن الدراسات اذا توجهت الى بيان الأفضل عدلا واحسانا وتوثيقا للمعرى بين شعوب المسلمين ، ووصف الدواء لكل داء من واقع مصادر الإسلام التشريعية كان ذلك ايدانا باستفادة المسلمين فى مستقبل حياتهم ، باعتبارهم أمة واحدة ، وخير أمة أخرجت للناس .

شيخ الأزهر
(جاد الحق على جاد الحق)

١٠ من شوال ١٤٠٨ هـ
٢٦ من مايو ١٩٨٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ...
أما بعد ...

مقدمة

فيعد أسلوب اللامركزية السياسية المعمول به في الدول الاتحادية
أسلوباً بالغ الأهمية بين النظم الدستورية المتعارف عليها وذلك لما يتمتع
به هذا النظام الفيدرالي من ذيوغ وانتشار في العديد من دول العالم
الحديث في عصرنا الراهن .

الا أن هذا الذيوغ والانتشار لأسلوب اللامركزية السياسية لم
يعرفه العالم هكذا مرة واحدة ومن غير تمهيدات ، بل انه أسلوب له مع
مختلف المدنيات تاريخ ، فقد عرفته المدنية الاغريقية القديمة وغيرها من
من مدنيات العالم قديمها وحديثها ، وقد بدأ أمر اللامركزية السياسية
وقت أن كانت ثمة دويلات حققت لنفسها استقلالها التام وسيادتها على
أرضها وشعبها ، ثم اتحدت فيما بينها وفق نظام يضمن لكياناتها الخاصة
عدم الذوبان الكامل في وعاء هذا الاتحاد .

ومن الأمثلة الدالة على وعى المدنيات القديمة بمثل هذه الاتحادات الفيدرالية مما يحدثنا عنه التاريخ بخصوص اتحاد جزر خيوس فى بحر ايجه جنوبى أتيكا ، وكانت تضم أربع مدن تكون أربع دول مستقلة ، ولجأت هذه المدن الى انشاء نظام اتحادى بينها لتوطيد أواصر مودتها ونشاط معاملاتها ، وتكرر هذا فى أنحاء اليونان مثل العصبة اليونانية ، والعصبة الآثينية ، وكانت شبيهة بالنظم الاتحادية الحديثة .

ومما ساعد على انتشار أسلوب اللامركز السياسية كنظام اتحادى - وقتذاك - ان الأمم قديما كانت حالتها لا تساعد على وجود علاقات خارجية بين احدها والآخرى فالأمة القوية منها كانت تطمع فى استبعاد الأمة الضعيفة ، وكانت الصلة بين دولتين صلة عدائية صرفه مقصورة على الحروب والفتح والاستبعاد .

فلما سادت الديانة المسيحية العالم الغربى ، ودخل فيها أباطرة الروم ، كان لابد لهذا التحول أو التغيير أن يجد صداه فى طبيعة السياسة الدولية ، خاصة وأن أصحاب السلطة الروحية من الباباوات كان لبعضهم تطلعات سياسية تستهدف اقامة نظام سلام كنائسى على أساس سلطانهم الزمنى والدينى على الدول والامارات والرعايا .

وكان معنى هذا التحول الذى طرأ بفضل عنصر الديانة المسيحية أن يميل ألو الأمر بمفهوم القوة ناحية فكرة المحبة والتعاطف والسلام العالمى ، ولتحقيق ذلك بدأت أنظمة سياسية تتجه ناحية التقاء الشعوب التقاء سليما يحرص فيه كل شعب على أن يحتفظ للشعب الآخر بحقوقه السيادية وشخصيته السياسية ، شريطة أن يتم الاتفاق على مدى التنازل لجهاز حكومى عام يتولى تمثيل الشخصية القومية لأطراف الاتفاق فى مجالات المجتمع الدولى .

الا أنه مما يلفت الأنظار حقا أن المفهوم المسيحى لأسلوب التقاء الشعوب فى اطارات اتحادية فدرالية كان مشروطا بشرط عنصرى صارم وهو وحدة الدين ، اذا كانت المسيحية لا تربط بين الشعوب فى اتحادات فدرالية الا متى تحقق بين الشعوب شرط وحدة الدين بينها ، مخرجة بذلك من دائرة التعاقدات الفدرالية كل الشعوب غير المسيحية .

أما عن الدولة الاسلامية فنلاحظ تنوعا فى أسلوب الحكم ، بلغ من اتساعه حدا يمكن معه القول بأن الدولة الاسلامية - على مدى التاريخ من عهد الرسول الى نهاية الدولة العباسية - شهدت من أساليب الحكم

سائر الأنواع الموصوفة فى المصطلح الحديث بالمركزية واللامركزية بنوعيتها : الادارى والسياسى .

وأول أسلوب للحكم فى الدولة الاسلامية ذلك الذى فرضته طبيعة ظروف الدولة الناشئة كان أسلوب المركزية العامة أو الشاملة ، وقد تجلت هذه الظروف فيما يلى :

١ - فى زمن الرسول - وبعد تكوين نواة الدولة فى يرب - كانت الدولة فى أول عهدها ، وكانت أمور الدنيا فيها لا تنفصل عن أمور الدين ، وهن هنا كانت هناك فى شخصية الرسول القائد الكفائية كل الكفائية ، ولم تكن الى جوار شخصية الرسول شخصية أخرى تدانيتها فى الرفعة والشرف والمكانة فكان واقع الحال كله يتطلب مركزية عامة شاملة يمسك بزمام الأمر فيها رئيس ملهم حكيم فى نفس الوقت هو نبي كريم .
الا أن هذا لم يمنع فى آخريات زمن الرسول من أن يترك لعماله فى الأقاليم التابعة للدولة الوليدة اداريا قدرا من حرية التصرف تقرر بها أمورها على نحو مباشر وعلى ضوء تمثلها للمبادئ النبوية الأساسية التى صاغها لهم النبي الكريم ، وبذلك يمكن القول بأن العصر النبوى الذى سادته المركزية بنوعيتها السياسية والادارية قد انفرج قليلا فى آواخره ليسمح بقدر من اللامركزية الادارية .

٢ - ظل الأمر فى زمن الخلفاء الراشدين يسير سيرته التى كان عليها زمن الرسول ، وكان الباعث على ذلك ثلاثة أمور :

الأول : حداثة الدولة وقرب العهد بنشأتها ، مما أوجب على الحاكم مباشرة الأمور كلها بنفسه من تعقيد القواعد ومتابعة تنفيذها ضمانا لقوة الدولة الوليدة .

الثانى : تأسى الصحابة - رضوان الله عليهم - برسول الله فكان لهم فيه وفى سنته أسوة حسنة .

الثالث : قوة الوازع الدينى لدى الجمهور الذى رأى أن طاعة الامام الذى انعقدت له البيعة توجب الطاعة له شرعا ، بحيث يصبح الخارج على هذا الامام كالخارج على الرسول كالخارج على الله ، مصداقا لقوله تعالى : « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » . فكان الخليفة له على الأمة الولاية العامة الشاملة ، وله حق القيام على دينهم ، كما له حق القيام على دنياهم ، وعلى هذا نرى دولة الاسلام تتعدد بها الأقاليم وتتسع رقعة الدولة ولكن تنوحد الشريعة . فالحاكم هو الله سبحانه وتعالى ، ورئيسها الأعلى الخليفة الذى يختاره الشعب ، والسلطة المركزية فى يد الذى يولى

العمال فى الأقطار ويعزلهم ، ويعين قادة الجيش ويقل ، والشعب كله من وراء هذا الخليفة يباركه ويراقبه وينصحه وله حق عزله اذا أساء التقدير .

٣ - عندما تولى بنو أمية الخلافة كان الوازع الدينى الذى كان الناس يسلمون بمقتضاه لولى الأمر الشرعى مقاليد الأمور ، قد اخذ يخفت تدريجيا ليحل محله وازع القوة أو البطش ، ومن هنا أسلم الناس مقاليدهم لحاكم باطش قبضته من حديد استهوته السلطة وبهرته أبهتها فحرص على استبقاء الخلافة فى نسله وبذلك استحوالت الخلافة الى ملكية وراثية يمارس فيها كل ملك نظاما أو توتوقراطيا تتجسد فيه المركزية السياسية بأجلى معانيها .

٤ - لما تولى بنو العباس الحكم كانوا أكثر عنفا من سابقيهم وأحرص منهم على الانفراد بالسلطة ، ولم يكن « السفاح » الذى اشتهر بهذه الصفة أول مؤسس للدولة العباسية الأولى ، ذا دلالة أخلاقية بقدر ما كان عنوانا على منهج فى السلوك السياسى والادارى كان بمقتضاه يعد رأى الآخر خيانة وتعد المشاركة فى الممارسة مزاحمة تستوجب التنصيف والحساب .

٥ - عندما دخلت الدولة الاسلامية العصر العباسى الثانى ، طرأت من التغيرات ما جعلت الدولة الاسلامية تبدأ السير على نمط جديد من أساليب الحكم والادارة ، فلقد اتسعت أملاك الدولة وتراحت حدودها وتباعدت المسافات بين أقاليمها وبين الحكومة المركزية فى حاضرة الخلافة مما تحقق معه من حرية التصرف الذاتى كما أسفر ذلك عن تمتع بعض الأقاليم باستقلال ذاتى فى اطار الدولة الأم ، وقد بدأ الطريق الى هذا الاستقلال الذاتى بتوسع عمال الأقاليم النائية فى الصلاحيات المحولة لهم بشكل يمكن وصفه - بالمصطلح الحديث - باللامركزية الادارية ، وكانت الحكومة المركزية هى التى خولت لعامل الأقاليم هذه الصلاحيات على أساس أن تتم ممارسته لها تحت اشراف مباشر من الحكومة المركزية ، غير أن عمال الأقاليم القاصية أو الأقاليم التى تلعب دور خط الدفاع الأول ضد الأعداء - أو الأقاليم التى قويت فيها الدعوة الشعبية ووجدت لها شوكة تعضدها كبرت فى أعين هؤلاء العمال أقدارهم ولعبت برأسهم خمر السلطة فصبوها فى أكواب الاستقلال الذاتى لكنهم فى هذه المرحلة - اكتفوا بتقليص صلاحيات الحكومة المركزية فى أقاليمهم مع الامتداد بنفوذهم الى داخل دوائر الحكم المركزى نفسه متسللين الى جوهر السيادة أو الارادة العامة للدولة ، على نحو يمكن معه القول بأن أسلوب الحكم قد تحول الى ما نسميه نحن الآن باللامركزية السياسية .

ونلاحظ أن هذه اللامركزية السياسية قد أوهنت من قدر مركز الخلافة لدى بعض هذه الأقاليم فاجترأ الحكام فيها على أن يتصرفوا بمعزل كامل عن الحكومة منسلخين بأقاليمهم عن جسم الخلافة الأصلية ، بل أكثر من ذلك نجد أن بعض الوحدات السياسية المنفصلة قد استهواها أن تجعل من نفسها مراكز لخلافات جديدة منافسة للخلافة الأم .

ويلاحظ أنه في عصر الفدراليات الحالية أنها تعبر عن نمو في الوعي بالديمقراطية بلغ إلى الحد الذي تعطى فيه الثقة لحكومات الولايات لأن تشارك في تخطيط السياسة العامة للدولة من خلال المجالس الاتحادية ، ومن هنا يمكن تشخيص النظم الفدرالية الحديثة على أنها مؤثر دال على تقدم في الوعي السياسي .

بينما لاحظنا أنه في الدولة الإسلامية كان النظام الفدرالي مشيراً إلى تقهقر الوضع السياسي العام للدولة ، اذ هو وليد تفكك نشأ عن ضعف الخلفاء في مقابل قوة حكام الأقاليم ذلك لانغماس أولى الأمر في الحكومة المركزية في الملذات على نحو جعلهم يرضون من حكام أقاليمهم بمجرد الاعتراف الصوري إيثارا للسلامة وحفاظا على الشكل . ويكفى أن نعرف أن الفدرالية الإسلامية كانت بمثابة ناقوس الخطر الذي دق دون أن يلتفت إليه أحد ، فزاد استفحال الأمر حتى صار من استقلال ذاتي إلى انسلاخ كامل قطع من أوصال الدولة وعدد من أجنحة الصراع فيها .

ولن يقتصر بحثي هنا في هذا الكتاب في اللامركزية السياسية فقط ، بل اقتطعتني الأمر ودواعي المعالجة إلى التطرق إلى اللامركزية الإدارية الإقليمية ، والتميز بينها وبين اللامركزية السياسية ، وتصفية العديد من المناقشات التي أثارها الفقهاء حول نوعي اللامركزية والخصائص المميزة بين كل منها . ومعالجتي للامركزية السياسية استهدفت بيان إمكانية قيام الوحدة العربية على نحو يسمو بالمنطقة العربية فوق مستوى النزاعات القبلية ويزيد من مكانتها الدولية على المسرح العالمي ، أما عن اللامركزية الإدارية التي تتعلق بتوزيع الاختصاصات الوظيفية داخل الدولة فإن ما دفعني إلى دراستها هو الرغبة في زيادة وعي الجماهير بالممارسة الديمقراطية التي تفسح المجال أمام الجميع للمشاركة في الديمقراطية .

كذلك كان لزاماً على معالجة نوعي اللامركزية على نحو يزيل اللبس بينهما ، ذلك اللبس الذي لم ينبج من الوقوع فيه الفقهاء المتخصصون ناهيك عن الهواة من غير المتخصصين .

هذا ومن الملاحظ أن ظاهرة العلاقات الدولية القائمة على اللامركزية

السياسية التي تحددها بنود الاتحادات الفدرالية ، قد أصبحت ظاهرة عامة ، تعد من علامات العصر الحاضر على نحو يتطلب منا الوقوف عندها ودراستها . غير أن اهتمامنا بدراسة هذه الظاهرة على صعيد مصر الحاضر وحده لا يحقق للباحث العربي شرطا أساسيا ألا وهو تحقيق العنصر القومي التراثي في الدراسة أملا في ترسيخ الأصالة والمعاصرة في وقت واحد .

فكان سبيلي الى ذلك هو دراسة النظام السياسي في الدولة الاسلامية على ضوء النظريات الحديثة والمصطلح الحديث ، مستهدفا بذلك وضع التاريخ السياسي والاداري الاسلامي وضعا عصريا حديثا ، ويتبين للقارىء من خلاله درجة الوعي السياسي عند المسلمين الأوائل وتأثير الظروف المواقبة لعصرهم بحسب حسهم السياسي والاداري .

ولن تخل المعالجة المنهجية التي سنقدمها في هذا الكتاب من فائدة يمكن من خلالها أن نلفت نظر الكيانات العربية القائمة الآن الى درس من دروس الماضي العربي ويا له من درس مليء بالعظة والدلالة . على أنه من الممكن للعرب على الرغم من مزاجهم القبلي المتحكم في طبائعهم الشخصية أن يحققوا في الحاضر ما سبق لأجدادهم أن يحققوه من وحدة منحتهم العزة والمنعة ، دون أن تلغى من احساس الزعامات المحلية بمكانتها القيادية داخل حدودها المحلية مع اكتسابها وجاهة دولية لا تتحقق لهم وهم في تمزق وشتات .

وكان أكبر همى في هذه الدراسة أن أصوغ القديم في قوالب الحديث هادفاً بذلك الى تحقيق الجمع بين الأصالة والتجديد ، وجانب الأصالة هنا يتمثل في الوقائع التاريخية بحد ذاتها ، أما التجديد فهو استخدام المنهج الحديث والمصطلح المعاصر في تحديد الاطارات النظرية لهذا القديم .

الباب الأول

اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية

ولما كانت اللامركزية السياسية شقا من موضوع بحثنا ، فإنه يتعين علينا أن ندرسها بالقدر الذى يسمح به موضوع بحثنا هذا ، ولكى يتحقق ذلك ينبغي أن نتكلم عن الاتحاد الفدرالى ، ذلك الذى يقوم على اللامركزية السياسية ، التى هى جوهر هذا الاتحاد .

ولما كان الاتحاد الفيدرالى يتكون من مجموع الدول الأعضاء تلك التى تحولت بمجرد دخولها فى هذا الاتحاد الى دويلات (ولايات أو مقاطعات) فإنه من الخير - فيما يبدو لنا - وقبل أن ندلف الى التحدث عن الاتحاد الفدرالى أن نبين وبايجاز ما هو المقصود بالدولة وأشكالها (سواء كانت بسيطة أو موحدة ومركبة أو اتحادية) كتعريف بهذا النظام الفيدرالى أو اللامركزية السياسية .

أولا - تعريف الدولة :

اختلف الفقهاء فى وضع تعريف موحّد للدولة ، مما ترتب عليه أن تعددت تلك التعريفات وتنوعت تبعا للأغراض المختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية وتبعا لحرص كل فقيه على إبراز فكرته فى التعريف الذى أدلى به .

غير أنه مهما تعددت التعريفات وتباينت إلا أنها تدور فى فلك واحد ، وتكاد تتفق على موضوع واحد ، هو أن الدولة لا توجد إلا بتوافق أركانها الثلاثة : الشعب والاقليم والحكومة . وكل ما يسفر عنه الخلاف بين الفقهاء بعد ذلك لا يخرج عن كونه أمرا ثانويا .

ثانياً - أشكال الدولة :

تنقسم الدولة الى عدة أشكال ، تختلف في تكوينها وفي مدى ما تتمتع به من سلطات وسيادة في الداخل والخارج . فمن حيث التكوين : قد تكون الدولة بسيطة ، أى تلك التى تتضمن وحدة في السلطة السياسية بها (من تشريع وتنفيذ وقضاء) ، وقد تكون الدولة مركبة ، أى تلك التى تتضمن تعدد السلطات السياسية بها .

ومن حيث السيادة : قد تكون الدولة كاملة السيادة ، تتمتع بجميع مظاهر الاستقلال ، كما قد تكون ناقصة السيادة (أو محمية أو تابعة لدولة أخرى أو تحت الانتداب أو الوصاية ... الخ) .

ولما كان أصل بحثنا هذا ينصب على أقاليم الدولة الإسلامية فاننا نقتصر أولاً على الدولة من حيث التكوين فنبتناول أنواع الدول من حيث البساطة والتركيب :

الدولة البسيطة، أو الموحدة أو المفردة :

فالسمة الرئيسية للدولة البسيطة أو الموحدة يكون قيامها على المركزية السياسية ، أى توجد بها سلطة سياسية واحدة فى العاصمة .
ففى جمهورية مصر العربية مثلاً تتركز فى القاهرة حكومة واحدة ، بسلطاتها التقليدية الثلاث من تشريعية وتنفيذية وقضائية .

ويستوى ذلك فى أن يكون نظام الدولة ملكياً أم جمهورياً - دكتاتورياً أم ديمقراطياً ، كما يستوى أن يكون إقليم الدولة محدود المساحة أو متسع المساحة ، وسواء أكان متصلاً أم منفصلاً .

وتبقى الدولة بسيطة ولو لم تتحقق بها وحدة الإدارة ، كما لو أخذت بالنظام المركزى واللامركزى - وسنبحثها فيما بعد - فلا يؤثر شيئاً فى نظام الدولة البسيطة كون تتمتع أقاليمها ومقاطعاتها بالإدارة المحلية المستقلة ، طالما أن ذلك الاستقلال لم يصل الى حد الانسلاخ الكامل .

بل ان عدم توحيد القانون على كل أقاليم الدولة لا يؤثر فى سىء على وحدة وبساطة الدولة - طالما أن بها سلطة سياسية واحدة فلا مانع

للدولة من أن تشريع لكل اقليم بما يلائمه ، وقد يستثنى بعض أقاليم الدولة من بعض أحكام القوانين .

ومن الدول ما نشأ نزاع على تكييف تكوينها ، مثال ذلك بريطانيا فالبعض يعتبرها من الدول البسيطة ، والبعض الآخر يعتبرها دولة اتحاد اندماجي ، ويقصد به اتحاد عدة دول وانضمامها بعضها الى بعض انضماما وثيقا الى حد أنها تكون في مجموعها هيئة واحدة تحكمها سلطة سياسية واحدة .

ومن أمثلة الدولة البسيطة فرنسا ، اسبانيا ، ومعظم دول أوروبا وأندونيسيا ، والعراق ، ولبنان في آسيا ، ثم السودان وتونس والمغرب في افريقيا .

الدولة المركبة :

السمة البارزة الرئيسية لهذه الدولة ، أنها على عكس الدولة البسيطة إذ لا تقتصر على وجود سلطة سياسية واحدة بها في العاصمة ، بل أنها تقوم على اجتماع أكثر من دولة تحت سلطة حكومة مشتركة تتمتع بسلطات واسعة على الدول (الدويلات) الأعضاء ، وقد تقوم على تعدد الدساتير والسلطات بها ، تبعا لتعدد الدول (الولايات) المكونة لها ، كما تتوزع سلطات الحكم فيما بينها وبين الدول الأعضاء فيها ، وإن كانت تختلف بالطبع - تبعا لنوع الاتحاد .

فلو نظرنا الى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، لوجدنا أنه يوجد بها خمسون ولاية في كل منها سلطة سياسية خاصة بها بسلطاتها التنفيذية الثلاث : تشريعية وتنفيذية وقضائية ، الى جانب السلطة المركزية الفدرالية الموجودة في العاصمة « واشنطن » بسلطاتها الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية . كما أن كل ولاية من هذه الولايات الخمسين ، لها دستورها الخاص بها ينظم الحكم داخلها فضلا عن دستور للدولة كلها ذلك الذي ينظم اختصاصات الحكومة الاتحادية أو الفيدرالية . لهذا يقال عن مثل هذه الدولة أنها تقوم على اللامركزية السياسية ومثالها الدولة الفدرالية .

فإن أردنا في كلمة واحدة أن نحدد تعريفا بالمرادف لمصطلح (الاتحاد الفيدرالي المركزي أو الدولة الاتحادية أو الفيدرالية) ، فإننا نقول ان الناظر في توزيع الاختصاصات بين المؤسسات التابعة لحكومات الأقاليم

والحكومة الاتحادية أو الفدرالية ، سيجد أن هذا كله إنما يقوم على ما يسمى
باللامركزية السياسية .

وعلى ذلك يمكن القول بأن اللامركزية السياسية هي الجوهر الخاص
بالأنظمة الفدرالية ، فالدولة الفدرالية إذن دولة مركبة من عدد من الأعضاء
وكل عضو إنما هو ولاية من الولايات المؤلفة للدولة الاتحادية (الفدرالية)
إلا أنه لكل ولاية من هذه الولايات أن تحتفظ لنفسها بعدد من الصلاحيات
أو الاختصاصات التي يقررها لها الدستور الاتحادي ، ذلك الدستور
الذي تشارك الولايات كلها من خلال قنوات التمثيل البرلماني أو النيابي
المختلفة في صنعه ، وهذا يدل على أن ممارسة أعضاء الحكومة الاتحادية
(الفدرالية) لصياغة الدستور والتشريع والتنفيذ إنما يعنى أن من حق
الولايات الداخلة في إطار الاتحاد أن تشارك في تكوين الإرادة العامة أو
السيادة الكلية للدولة . ويسفر ذلك عن وجود نوعين من المؤسسات
الدستورية لكل دولة اتحادية ، وإن الاختلاف بين نوعي المؤسسات هو
اختلاف في درجة الزامها وليس اختلاف بينها من حيث النوعية ، مع
الملاحظ أن هذا الازدواج في المؤسسات لا يعنى تماثل اختصاصاتها أو
تكرار بعضها للبعض الآخر وذلك لأن المؤسسات الخاصة بالولايات تباشر
صلاحياتها في حدود ما يخولها الدستور الاتحادي .

ويقترن توزيع الاختصاصات بين حكومات الولايات والحكومة
الاتحادية بوجود سيادتين منفصلتين في الدولة الاتحادية : سيادة الدولة
الاتحادية في نطاق اختصاصاتها ، وسيادة الولايات في نطاق اختصاصاتها .
كذلك .

وقد يعترض البعض بأن وجود سيادتين في داخل الدولة الاتحادية
أمر يتعارض مع نصوص الدساتير الفدرالية ، ذلك لأن مفهوم السيادة
يفترض ممارسة الإدارة دون قيد ودون تجزئة ، على أساس أن الإدارة
مفهوم كلي تحققه الدولة بكل أعضائها بموجب مبدأ المشاركة في جوهر
السيادة غير أن هذا الاعتراض سرعان ما يزول حين نلفت الأنظار إلى أن
توزيع الاختصاصات في الدولة الاتحادية إنما ينبني على تحقيق شرطي
العلو وعدم التقييد بإرادة أخرى ، وذلك بدلالة خضوع حكومات الولايات
في بعض الأحوال للحكومة الاتحادية وكذلك التزام الحكومة الاتحادية في
مباشرتها لنشاطها الخارجي بما تفرضه مبادئ القانون الدولي والتزامها
في نشاطها الداخلي بإرادتها وحدها على النحو الذي يكفله لها الدستور
الاتحادي .

وهما سبق نخلص إلى أن اللامركزية السياسية هي الأساس الذي

متى ما بنى عليه نظام من أنظمة الحكم لبيان بالضرورة اتحادا فدراليا ،
فالأول جوهر الثانى .

ومما تقدم : نجد أن اللامركزية السياسية تنال من وحدة سيادة
الدولة ، حيث تتضمن توزيع السلطات الثلاث على جميع المستويات
(وتظهر هذه الصورة فى الدولة الاتحادية ذات النظام الفيدرالى) كما
تتضمن توسعات فى القاعدة القيادية التى تتناسب تناسباً طردياً مع
درجة الديمقراطية فى الدولة الاتحادية - خاصة اذا كانت هذه الدولة
ذات مساحة كبيرة وعدد سكان كبير - على عكس الدولة ذات المركزية
السياسية فتمركز القيادات فى العاصمة غالباً ما يكون بعيداً عن الأقاليم
حتى لو كانت هذه الأخيرة تقوم على اللامركزية الادارية ، فلا تمس هذه
الوحدة السياسية .

وقد قسم الفقه التقليدى ، الدولة المركبة الى أربعة أنواع على النحو
التالى :

- الاتحاد الشخصى .
- الاتحاد التعاهدى أو الاستقلالى (أو الكونفيدرالى) .
- الاتحاد الحقيقى أو الفعلى .
- الاتحاد المركزى أو الفيدرالى .

ورغم تفريق الفقهاء بين هذه الاتحادات ، الا أنه ليس بالتقسيم
الجامع المانع ، لأنه لا يمنع من قيام اتحادات يصعب ادراجها فى نطاق
التقسيمات التقليدية . أى يمكننا القول ، بأن أنواع أو صور الاتحادات
ليست قوالب جامدة ، أو أشكالا موحدة لا تتغير ، وانما هى تتنوع
وتختلف من حالة الى أخرى فى الأحكام التفصيلية ، وان اتحدت فى
جوهرها أو أصولها العامة ، بل يجمع بعضها بين سمات أكثر من نوع
من أنواع الاتحادات - وتكون العبرة فى النهاية عند التكييف القانونى -
بالطابع الغالب والخصائص العامة المميزة لكل منها .

كما أن الأنواع الثلاثة الأولى من الاتحادات (الشخصى والتعاهدى
والحقيقى) لبست ذات تأثير على الدول الأعضاء ، والصورة التى تفقد
فيها الدول شخصيتها (وهى حالة الاتحاد الحقيقى أو الفعلى كما سنرى)
لا تجعل من الاتحاد دولة بالمعنى الفنى ، وان كانت تجعل منه شخصا من
أشخاص القانون الدولى ، لذلك فانها لا تثير فكر الباحثين فى القانون

الدستورى ، بقدر ما تثيره من اهتمامات الدارسين لفقه القانون الدولى العام .

أما الاتحاد الأخير (الفيدرالى) فانه يعمل على تغييرات جذرية فى مجال سيادات الدول الأعضاء الداخلة فيه - كما سنرى - وبالتالى فى دساتيرها وسلطاتها فتتحول من دولة الى دويلة (ولاية) تابعة للدولة الفيدرالية (الأم) . وهذا ما يجعله موضع اهتمام شراح القانون الدستورى .

الاتحاد الشخصى :

ينشأ الاتحاد الشخصى عادة بين دولتين مستقلتين أو أكثر تبقى كل منهما مستقلة عن الأخرى تماما محتفظة بسيادتها الخارجية وشخصيتها الاعتبارية كدولة ، كما تستقل كل منهما بسيادتها داخل حدودها - أى بدستورها وسلطاتها العامة من تشريعية وتنفيذية وقضائية .

والظاهر الوحيد للاتحاد بين الدول الداخلية هو وحدة رئيس الدولة ، أى يقتصر على مجرد الولاء من جانب هذه الدول لهذا الرئيس الواحد .

وفى الغالب ، يتكون الاتحاد الشخصى نتيجة لحادث عارض مثال ذلك اجتماع عرش دولتين أو أكثر لشخص واحد - ملكا كان أو امبراطورا - وذلك اما عن طريق المصاهرة (طالما كان قانون العرش يجيز ذلك) واما نتيجة لمؤتمر دولى ، أو نتيجة لاستقلال أو لاحتلال دولة أخرى .

ومثالا لما تقدم نشير الى زواج دوق ليتوانيا « لاديسلاس الثانى » من ملكة بولندا « هدويج » اذ تكون اتحاد شخصى بين الدولتين استمر من سنة ١٣٨٥ حتى سنة ١٥٦٩ . وما حدث طبقا لقانون التوارث سنة ١٧١٤ هو ايلولة عرش انجلترا الى جورج الأول ملك هانوفر فتكون اتحاد شخصى بينهما . ومنها ما تمخض عنه مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ من اقامة اتحاد شخصى بين هولندا ولوكسمبرج ، كان الغرض منه تقوية هولندا ضد أطماع نابليون التوسعية فى أوروبا . ومنها ما أصدره البرلمان البلجيكي من قانون سنة ١٨٨٥ اعترف فيه باستقلال الكونغو ، على أن ينصب ملك بلجيكا ملكا للكونغو . ومنها ما فرضته ايطاليا بعد احتلالها لألبانيا سنة ١٩٣٩ من جعل ألبانيا تحت رئاسة ملك ايطاليا .

وكما أن الاتحاد الشخصي ينشأ نتيجة لحادث عارض ، فإنه قد ينشأ عن طريق الاتفاق ، ولا يقتصر ذلك الاتحاد على النظام الملكي فقد يحدث بين الدول الخاضعة للنظام الجمهوري ، وهو ما حدث بالفعل حينما تولى بوليفار رئاسة جمهورية في وقت واحد لثلاث جمهوريات هي بيرو سنة ١٨١٣ وكولومبيا سنة ١٨١٤ ثم فنزويلا سنة ١٩١٦ .

وينتهي الاتحاد الشخصي بانتهاء السبب الذي أنشئ من أجله فقد تفكك الدول الداخلة فيه وتحتفظ كل منها برئيسها الخاص بها .

ففي الأمثلة السابقة ، انتهى الاتحاد الشخصي الذي كان بين إنجلترا وهانوفر سنة ١٨٣٨ لتولى الملكة « فيكتوريا » عرش إنجلترا في حين أن قانون هانوفر لا يجيز للنساء ارتقاء العرش .

كما انتهى للسبب ذاته ذلك الاتحاد بين هولندا ولكسمبرج سنة ١٨٩٥ لتولى الملكة « كلمينا » عرش هولندا . وانتهى الاتحاد الذي كان بين إيطاليا وألبانيا بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الأخيرة سنة ١٩٤٣ م .

وبدلاً من أن ينتهي الاتحاد الشخصي إلى تفكك الدول الأعضاء كما ذكرنا وعودتها كما كانت قبل نشأة الاتحاد ، فقد يؤدي هذا إلى اتحاد أقوى تماسكا وأشد ترابطاً بين الدول الأعضاء ، وهو ما حدث بين ليتوانيا وهولندا سنة ١٥٦٩ حيث تحول الاتحاد الشخصي الذي كان بينهما إلى اتحاد حقيقي .

وتأسيساً على ما تقدم ، لا يتولد عن الاتحاد الشخصي خلق دولة جديدة ، بل تحتفظ كل دولة بشخصيتها وسيادتها وأهليتها في المجالين الخارجي والداخلي .

ففي المجال الخارجي ، يكون لكل دولة حق رسم سياسة خاصة بها وأن تحتفظ كل منهما بحق التمثيل الدبلوماسي الخاص بها ، وبمعاهداتها الخاصة . بمعنى أن المعاهدات التي تبرمها إحدى الدول الأعضاء لا تلزم بقية دول الاتحاد ما لم تقرر الانضمام إليها ، بل أن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء تعتبر معاهدات دولية بالمعنى الفني المعروف في القانون الدولي العام ، كما لا تعتبر الحرب بين الدول الأعضاء حرباً أهلية أو ثورات داخلية ، بل تعتبر حرباً دولية بين دول مستقلة ذات سيادة . كما تتحمل كل دولة كافة الآثار الناجمة عن تصرفاتها ، دون دول الأعضاء . وبالنسبة لشخص رئيس الدولة فإن دوره يأخذ صفة التعدد ، بتعدد الدول

الداخلية في الاتحاد ، اذ يكون له دوره المستقل فى كل دولة على حدة ،
مما يؤدى بالتالى الى تعدد دوره الرئاسى بتعدد دول الاتحاد .

أما فى المجال الداخلى : فيحتفظ كل رعايا دولة داخلية فى هذا
الاتحاد بجنسيتهم الخاصة ويعتبرون أجانب بالنسبة للدول الأخرى
الأعضاء . كما يمكن وجود اختلاف فى نظام الحكم فى دول الاتحاد ، اذ
يكون فى احدها نظام ديمقراطى وفى الأخرى غير ديمقراطى ، فقد كان
نظام الحكم فى بلجيكا ملكيا دستوريا ، أما فى الكونغو فكان ملكيا مطلقا ،
فى حين كان يربط بينهما وقتذاك اتحاد شخصى سنة ١٨٨٥ .

وبناء على ما تقدم : فان الاتحاد الشخصى يعتبر أضعف أنواع
الاتحادات ، لذلك أصبح هذا الاتحاد من ودائع التاريخ ، حيث لم يعد له
وجود الآن لعدم اتفاهه مع روح العصر الحديث وأفكاره .

غير أنه يجب أن نضع فى الحسبان احتمال نشوئه فى العصر الحاضر
لذا نرى أن الدستور المصرى الصادر فى سنة ١٩٢٣ م ينص فى المادة
٤٧ منه على أن « يجوز للملك أن يتولى أمور دولة أخرى بغير رضاه
البرلمان » .

وكان القانون الأساسى فى العراق (سنة ١٩٢٥ م) يشير الى معنى
قريب مما ورد فى المادة ٤٧ من الدستور المصرى حيث نص فى المادة ٢٤
منه على أن « لا يحق للملك أن يتولى عرشا خارج العراق الا بعد موافقة
مجلس النواب » .

وقد حدث ذلك النوع من الاتحاد بالفعل فى الوقت الحاضر بين
ايطاليا وألبانيا سنة ١٩٣٩ م .

الاتحاد الاستقلالى أو التعاهدى (الكونفيدرالى) :

يشأ هذا النوع من أنواع الاتحادات بين دولتين أو عدة دول
كاملة السيادة ، بمقتضى معاهدة تبرم بينهما ، ينص فيها على الأغراض
المشتركة التى تلتزم بها دول الاتحاد ، كتنسيق الشئون الاقتصادية
والثقافية بينهما أو الدفاع عن استقلالها وحفظ السلام فيها ، وغير ذلك
سواء اتصلت بالشئون الداخلية أو الخارجية ، ولا تخلق هذه المعاهدة

شخصاً دولياً جديداً تختفى خلفه شخصيات الدول المتعاهدة ، وإنما تظل كل دولة من هذه الدول محتفظة بسيادتها الداخلية والخارجية ، فيما عدا ما عهدت به وثيقة الاتحاد من اختصاصات للهيئة الاتحادية المشتركة بينها ، إذ أن أعضائها لا يمثلون شعب الدولة المتعاهدة ، بل يمثلون حكومات هذه الدول فحسب ، فهم ليسوا منتخبين ، بل معينون من قبل حكومات هذه الدول ، والقاعدة أن تصدر قرارات المؤتمر بالأجماع ، أى يتطلب دستور الاتحاد لكى تنفذ قرارات المؤتمر ضرورة تصديق مجلس الرئاسة عليها بالأجماع ، كما أن تعديل الاختصاصات يتطلب أيضاً الموافقة الاجماعية لدول الاتحاد عليها ، فإذا لم توافق إحدى الدول الأعضاء عليها كان لها أن تنفصل عن الاتحاد ، وهو ما يسمى بحق الانفصال .

ومن أمثلة الاتحاد الاستقلالى (الكونفيدرالى) والذى نشأ على اثر اتحاد تعاهدى ، هو اتحاد ثلاث عشرة ولاية أمريكية (١٧٧٦ - ١٧٨٧) حينما نشب النزاع بين انجلترا وتلك الولايات التى كانت مستعمرات لانجلترا - وقتذاك - من أجل توحيد الكفاح وتضافر الجهود أمام الخطر الداهم للمقضاء على الاستعمار ، ومنها أيضاً الاتحاد السويسرى الذى نشأ بين ثلاث مقاطعات (١٨١٥ - ١٨٤٨) ثم ارتفع على أثر الاتفاقية والمعاهدة المبرمة (سنة ١٨١٥) الى اتحاد بين اثنين وعشرين مقاطعة ومن الاتحادات الاستقلالية نذكر أيضاً - الاتحاد الجرماني (من سنة ١٨١٥ - سنة ١٨٦٦) الذى نشأ وفقاً لقرارات مؤتمر فيينا بين ثمان وثلاثين ولاية . وكذلك الاتحاد الذى تم بين جمهوريات أمريكا الوسطى سنة ١٨٩٨ .

وهذا النوع من الاتحاد ينتهى - مثله فى ذلك مثل الاتحاد الشخصى - اما بالتحول الى اتحاد أوثق صلة وأقوى رابطة وهو الاتحاد المركب . واما ينتهى بالانفراط للدول الأعضاء بانسلاخ كل عن الأخرى .

فنجده مثلاً فى ١٥ مايو سنة ١٧٨٧ انتهى الاتحاد الذى كان قائماً بين الولايات الأمريكية الى اتحاد مركزى على أثر معاهدة فيلادلفيا المنعقدة فى حينه ، وكذلك الحال بالنسبة للمقاطعات السويسرية انقلب سنة ١٨٤٨ سنة ١٨٤٨ الى اتحاد فيدرالى . واما أن ينتهى هذا النوع من الاتحاد الى استقلال الدول الأعضاء نهائياً وانفصالها عن بعضها ، وهو ما حدث بالنسبة للاتحاد الجرماني فنجد (فى سنة ١٨٥٩) إذ امتنعت بروسيا عن الوقوف الى جانب النمسا حينما هاجمتها فرنسا ، مما ألحق بذلك وثيقة الاتحاد التى كان من بين بنودها ، دفع كل اعتداء يقع على أحدها ، بل واشتعلت الحرب بين بروسيا والنمسا وانتهت بانحسار

الأولى (سنة ١٨٦٦) ، وكان طبيعيا أن ينحل هذا الاتحاد وذلك فى معاهدة براغ من العام نفسه . وان كان قد حل محله اتحاد تعاهدى - مرة ثانية - بين دول ألمانيا الشمالية (فى سنة ١٨٦٧) ثم (فى سنة ١٨٧١) وبعد هزيمة فرنسا على يد بسمارك أقام هذا الأخير اتحادا فيدراليا (مركزيا) تحت زعامة بروسيا أى أن الاتحاد الجرمانى التعاهدى تحول الى اتحاد مركزى (فيدرالى) . وفى مثالنا الأخير انتهى أيضا اتحاد جمهوريات أمريكا الوسطى نتيجة انفصال دولة هندراوس ونيكاراجوا وسلفادور .

ومن الاتحادات الاستقلالية أو التعاهدية فى العالم العربى نذكر منها وعلى سبيل الأمثلة التاريخية فقط - الاتحاد العربى الهاشمى بين الأردن والعراق سنة ١٩٥٨ م ، الا أنه ولد ميتا ، حيث لم يخرج الى حيز التنفيذ ولم تتسع له فرصة التطبيق لقيام ثورة العراق فى العام نفسه ، وأيضا اتحاد الدول العربية الذى قام فى مارس سنة ١٩٥٨ ، وكان بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية وفتح الباب أمام الدول التى ترغب فى الانضمام لهذا الاتحاد ، وانتهى هذا الاتحاد سنة ١٩٦١ بقرار من جانب رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، لانتهاج الجانب الآخر سياسة معادية للجمهورية العربية المتحدة ولعدم تنفيذ الجانب الآخر لنصوص ميثاق الاتحاد .

واختلفت الآراء حول مفهوم الجامعة العربية التى نعتبرها صورة من صور الاتحاد الاستقلالى أو التعاهدى . لأن الاتحاد الذى أقامه ميثاق جامعة الدول العربية لم يبلغ حد ادماج هذه الدول فى دولة واحدة ولم يحول تلك الدول الى دويلات داخل دولة اتحادية واحدة ، فليس فيه أية سسمة من سمات الدولة الفدرالية ، بل احتفظت فى ظله كل دولة بشخصيتها الدولية ، وكامل سيادتها الداخلية والخارجية .

وعلى هذا فان الاتحاد التعاهدى لا يكون دولة جديدة فوق الدول الأعضاء ، فلا يمس سيادة الدول الأعضاء سواء الخارجية منها أم الداخلية كما أن لكل دولة من الدول الأعضاء أن تختار - وبمطلق حريتها - نظامها الدستورى ولو كان مخالفا للأنظمة الدستورية لبقية الدول الأعضاء ، فلا تلزمها عضويتها فى الاتحاد بأى قيد فى هذا الصدد ، ولكل منها حق التمثيل السياسى والدبلوماسى المستقل ، كما أن الحرب التى تقع بين الدول الأعضاء فى الاتحاد ليست حربا أهلية ، ولكنها حرب دولية بالمعنى الكامل .

الاتحاد الحقيقي أو الفعلي :

ينشأ الاتحاد الحقيقي أو الفعلي بين دولتين أو أكثر تحتفظ كل منها بسيادتها الداخلية ، ولكنها تندمج مع الدولة أو الدول الأخرى من الناحية الخارجية فتخضع لرئيس دولة واحد وتشرف على شئونها الخارجية هيئة واحدة .

فالالاتحاد الحقيقي يتفق مع الاتحاد الشخصي من حيث استقلال كل دولة بما يتعلق بتصريف شئونها الداخلية وفي خضوع الدول الداخلة فيه لرئيس واحد ويختلف عنه من ناحية السيادة الدولية فبينما تحتفظ كل دولة في الاتحاد الشخصي بشخصيتها الدولية . اذ بالدول الداخلة في الاتحاد الحقيقي تندمج من الناحية الخارجية في شخص دولي واحد تمثلها هيئة واحدة تنوب عنها في الشئون الخارجية .

ومما يؤخذ على الاتحاد الفعلي أن كل دولة داخلة في الاتحاد لها حق الاستقلال بنظائها السياسي الداخلي وقد تتعارض هذه الأنظمة السياسية مع بعضها الآخر .

وينشأ هذا الاتحاد بمقتضى اتفاق أو معاهدة تتنازل بمقتضاه الدول الأعضاء عن سيادتها الخارجية وبالتالي عن شخصيتها الدولية .

ومن أمثلة الاتحاد الحقيقي : الاتحاد بين السويد والنرويج من سنة ١٨١٥ - سنة ١٩٥٠ والذي نشأ بمقتضى معاهدة صدق عليها برلمان كل من الدولتين ، وانحل في مؤتمر كارلستاد سنة ١٩٠٥ بناء على طلب النرويج اذ كانت ترى أن مصالحها التجارية تدار ادارة سيئة من جانب الأعضاء الدبلوماسيين والقنصليين المشتركين . وأيضا الاتحاد الذي قام بين النمسا والمجر ١٨٦٧ - ١٩١٨ وكان من قبل اتحادا شخصيا سنة ١٥٢٧ ثم تحول الى اتحاد حقيقي باتفاقهما سنة ١٨٦٧ . وكان امبراطور النمسا ملكا للمجر وأطلق عليه اسم الامبراطور الملك وانتهى ذلك الاتحاد سنة ١٩١٨ . وأيضا الاتحاد بين الدنمارك وأيسلندا سنة ١٩١٨ - سنة ١٩٤٤ وكانت جزيرة أيسلندا ملكا للدنمارك وفي سنة ١٩١٨ صدر تشريع أصبحت بمقتضاه دولة حرة ذات سيادة متحدة مع الدنمارك فهي ظل ملكها وانتهى هذا الاتحاد من جانب أيسلندا سنة ١٩٤٤ حيث أعلنت الجمهورية .

وبناء على ما تقدم يمكننا القول بأن الحرب بين الدول الأعضاء في الاتحاد الفيدرالي تعتبر حربا أهلية وليست دولية ، وعلة ذلك أن الدولة تفقد بمجرد دخولها في هذا الاتحاد شخصيتها الدولية ويصير أمر

السياسة الخارجية بين يدي الدولة المتحدة التي تتمتع بشخصية دولية مصدرها الاتحاد الفعلي ، كما أن كل دولة لا تملك بمفردها اعلان الحرب على دولة أجنبية ، وكل حرب تعلن من دولة أجنبية على احدى دول الاتحاد تعتبر حربا على الاتحاد ذاته .

وتباشر الشئون الخارجية لدولة الاتحاد بواسطة هيئات سياسية وقنصلية مشتركة تتبع الاتحاد ، أى أن يكون التمثيل الدبلوماسي والقنصلي واحدا .

ان المعاهدات التي تبرمها هذه الدولة الجديدة تارة تكون باسم الاتحاد اذا كانت تتعلق بشئون الاتحاد كدولة وتارة أخرى باسم احدى الدول الأعضاء اذا كانت تتصل بشئون داخلية خاصة بها .

الفصل الاول

هيكل اللامركزية السياسية أو هيكل الاتحاد الفيدرالى (الدولة الفيدرالية أو الاتحادية)

اللامركزية السياسية أو الاتحاد الفيدرالى

أن مصطلح الفيدرالية أخذ من اللفظة اللاتينية FOEDUS التى تعنى معاهدة أو اتفاقية ومن هنا يتضح أنه حينما يظهر مصطلح الفيدرالية فإن المقصود به التعاقد الدستورى السياسى ، وهو التعاقد الذى ينشأ دائماً عن معاهدة تتم بين كيانات مستقلة متعددة ، وذات سيادة ، وبموجب هذه المعاهدة من الممكن أن تتألف أنماط متعددة من الوحدة ابتداء من الحلف الدولى وانتهاء بالدولة الاتحادية (الفيدرالية) .

وذلك لأن مصطلح الحكومة الفيدرالية ائتما يستخدم بكثرة فى المناقشات السياسية ، ونادراً ما يتحدد معناه .

وعلى أية حال فإن هذا النوع من أنواع الاتحادات يتمثل فى انصهار الدول الداخلة فيه واندماجها فى دولة واحدة ، تفقد معه الدول الأعضاء ذاتها تلك التى أصبحت بعد انصهارها دويلات أو ولايات أو مقاطعات وزالت بذلك شخصيتها الدولية .

فالالاتحاد الفيدرالى ليس اتحاداً بمعنى الكلمة ، لكنه دولة مركبة فوق الدول الأعضاء ، وينظم الدستور تكوينها ونظامها ، ومن ثم تخضع العلاقة بين السلطة المركزية والدويلات المكونة لها للقانون الداخلى (الدستور) بخلاف الأنواع الأخرى من اتحاد الدول التى تخضع للقانون الدولى العام ، وتفقد الولايات (الدويلات - المقاطعات) فى النظام الفيدرالى (القائم على

اللامركزية السياسية) سيادتها في المجال الخارجى ، لتنشأ شخصية دولة الاتحاد ، التى تتمتع وحدها بهذه السيادة الخارجية .

هذا التعريف وهذه الخاصية للنظام الفيدرالى هو الاتجاه الغالب لدى معظم الفقهاء ، الا أن فريقا من الفقهاء يرى أن النظام الفيدرالى يسمح بتوزيع سلطات الحكم بين الدول الأعضاء فى الحدود التى تتكفل وثيقة الاتحاد ببيانها ، وبالتالى لا تفقد الدول الأعضاء سيادتها فى المجال الخارجى ، بل تحتفظ بشخصيتها القانونية الدولية ، ويؤيد الدكتور / محمد فتوح هذا الاتجاه مدلا عليه بأن الدساتير الفيدرالية المعاصرة أصبحت تنتهجه فيقول بأن دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية أضاف المادتين رقم ١٨ أ وب للدستور وذلك فى أول فبراير سنة ١٩٤٤ م حيث تنص المادة ١٨ أ على انه : « يحق لكل جمهورية متحدة أن تقيم علاقات مباشرة مع الدول الأجنبية وأن تعقد معها الاتفاقات وتبادل واياها التمثيل الدبلوماسى والقنصرى » .

كما تنص المادة ١٨ ب على أنه : لكل جمهورية متحدة تشكيلاتها الجمهورية العسكرية الخاصة بها ، وفى رأينا أن : نظام الاتحاد السوفيتى هو الاستثناء الوحيد (الحديث) من قاعدة فقد الولايات لشخصيتها الدولية بمجرد دخولها عضوا فى الاتحاد المركزى ، ويبدو لى أن الغرض من اضافة هاتين المادتين للدول الأعضاء فى الاتحاد ، هو اعادة الفرصة لانضمام هؤلاء الأعضاء للأمم المتحدة ، حتى يكون لروسيا السوفيتية أكثر من صوت فيها ولتستزيد من عدد المؤيدين لها فى المحافل الدولية . وهذا ما حدث بالفعل اذ انضمت أوكرانيا وروسيا البيضاء الى هذه الدولية الكنيرة .

ومما يؤيد قولنا أن بريطانيا بذلت محاولات ملحة لاقامة تمثيل سياسى وقنصرى مع روسيا البيضاء وأوكرانيا عقب تمثيلها فى الأمم المتحدة ولكن لم تفلح مساعيها فى ذلك .

ويورد الدكتور محمد فتوح مثلا للتدليل على رأيه من الدستور السويسرى الصادر فى ٢٩ مايو سنة ١٨٧٤ الذى نص فى المادة التاسعة منه على أن : « تمنح المقاطعات حق ابرام المعاهدات المتعلقة بالاقتصاد العام وعلاقات الجوار والبوليس مع الدول الأجنبية » .

وألحق أن ما تنص عليه المادة التاسعة ، لا يتعلق بمعاهدات سياسية وإنما يتعلق بالاقتصاد العام وروابط الجوار والبوليس أى بمعاهدات غير سياسية . ولا مانع من أن تخول الدولة الاتحادية للولايات سلطة ابرام مثل هذه المعاهدات ، سواء فيما بينها أو مع الدول الأجنبية ، بشرط

الا تتعدى ممارستها الموضوعات التي تدخل في اختصاص هذه
الدويلات ، وان تكون مقيدة بعدة قيود كضرورة موافقة الحكومة الاتحادية
عليها ، وعدم تعارضها مع الدساتير أو القوانين الاتحادية . وما نصت
عليه المادة التاسعة لا يخرج عن تلك الشروط أو هذه القيود .

فالمبدأ فيما يتعلق بعقد المعاهدات هو اختصاص الحكومة المركزية
(الفدرالية) .

أما اختصاص الدويلات الأعضاء فلا يكون الا استثناء أو بشرط
موافقة السلطة المركزية ، كما أن هذا النوع من المعاهدات - وأن نصت
عليه بعض الدساتير الاتحادية - فلا يضافى على الولايات الأعضاء أية
شخصية دولية .

لذلك يقوم المجلس الفيدرالى السويسرى بفحص مثل هذه الاتفاقات ،
فان اعترضت عليها إحدى المقاطعات رفع الأمر الى المجلس التشريعى
الفيدرالى لمصادره . ويرى (جوجنهاين) أن تلك الرقابة لا تنصرف فقط
الى بحث مدى شريعة المعاهدات الخاصة وإنما لمدى ملائمتها .

هذا ويلاحظ أن سلطة المقاطعات فى إبرام المعاهدات لا تمثل بأى
حال مانعا أمام الحكومة المركزية فى إبرام اتفاقات فى كل المجالات ، بما
فيها تلك التي تدخل فى اختصاص المقاطعات ، لأنها هى التي تمتع هذا
الاختصاص للمقاطعات ، ولها بالتالى أن تسحب منها .

ومن الأمثلة التي يذكرها الدكتور فتوح عثمان أيضا
للتدليل على رأيه ما يختص بالدستور الأرجنتيني الصادر سنة ١٨٣٥
والذي ينص فى مادته رقم ١٠٧ على أن : للولايات حق إبرام المعاهدات مع
الدول الأجنبية . ويرد على ذلك بالقول بأنه وأن كانت أحكام دستور
الأرجنتين تعطى المقاطعات وفقا للمادتين ١٠٧ و ١٠٨ حق إبرام المعاهدات
الخاصة بتنظيم العدالة وحماية المصالح الاقتصادية وتنفيذ الأحكام ذات
النفع العام بشرط اخطار البرلمان بهذه المعاهدات وبشرط ألا تكون ذات
طابع سياسى ، الا أن المقاطعات لم تستخدم تلك الرخصة الا فيما بينها .

كما أنه ينطبق على نص دستور الأرجنتين ما أوردناه فيما يتعلق
بالنص المشابه فى الدستور السويسرى ونضيف بأن هناك من الكتاب
من ذهب الى تحريم حق الولايات الأعضاء فى الاتحاد الفيدرالى نهائيا فى
عقد معاهدات مع الدول الأجنبية - مستشهدا بدساتير تلك الدول -
حتى ولو كانت هذه معاهدات غير سياسية ، بل ولو حتى اقتصرت على
المعاهدات التجارية ومن بين تلك الدول الأرجنتين .

ومن البراهين التي ساقها الدكتور فتوح اثباتا لرأيه اشارته لما ورد في دستور اتحاد الجمهوريات العربية اذ نص في المادة ٦١ على أنه : « دون اخلال بالاختصاصات المقررة للاتحاد في الدستور يحق لكل جمهورية أن تبرم المعاهدات والاتفاقات الدولية طبقا لأوضاعها الدستورية » .

كما تنص المادة ٦٣ من ذات الدستور على أن : « تكون القيادة العامة للقوات المسلحة في كل من الجمهوريات الأعضاء لرئيس الجمهورية أو لمن تحدده النظم المعمول بها في كل منها » .

ويكفي للرد عليه بما أشارة اليه بنفسه ، فيقول : في رأينا أن دولة اتحاد الجمهوريات العربية لا يمكن ادراجها في أحد الأشكال التقليدية للنظم الاتحادية ، لأنه يتأرجح بين النظام الكونفيدرالى والاتحاد الفيدرالى .

واستنادا على ما تقدم نرى أن ما برهن به الدكتور محمد فتوح من نص المادة ٦١ والمادة ٦٤ من دستور اتحاد الجمهوريات لا محل لهما هنا لأن الغرض الذى نحن بصدده هو النتائج التى تترتب على انضمام الدول الى الاتحاد الفيدرالى ، من حيث فقدانها لشخصيتها الخارجية بعد انضمامها للاتحاد من عدمه ، فى حين أن الدكتور محمد فتوح يؤكد بأن اتحاد الجمهوريات العربية لا يمكن ادراجه تحت أحد الأشكال التقليدية للنظم الاتحادية .

كما يقدم لنا الدكتور فتوح - اثباتا لرأيه - دليلا آخر ورد فى نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من الدستور المؤقت لدولة الامارات العربية المتحدة التى تنص على أنه : « يجوز للامارات الأعضاء فى الاتحاد عقد اتفاقات ذات طبيعة ادارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها على ألا تتعارض مع مصالح الاتحاد » كما يجوز للامارات الاحتفاظ بعضويتها فى منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط اليهما ويتضح لنا من نص المادة السابقة أن هذه المعاهدات والاتفاقيات لها صبغة غير سياسية :

ونستطيع أن نؤكد - مع الدكتور السيد صبرى - بأن الدولة الاتحادية تبدو كوحدة كاملة من وجه نظر القانون الدولى ، وهذا يتفق تماما والمنطق لأنها هى وحدها الخاضعة مباشرة لأحكامه وهى المستترف بها فى العلاقات الدولية ، بمعنى أنها هى وحدها التى تمثل كل الولايات الأعضاء المكونين لها .

وهكذا فانه يترتب على دخول الدول الاتحاد الفيدرالى ، أن تفقد هذه الدول الأعضاء (التى أضحت دويلات) سيادتها الخارجية لحكومة الدولة

الفيدرالية التي تعد حكومة فوق حكومات الدول الأعضاء وبالتالي لا يكون لها (للولايات) شخصية قانونية دولية لأنها ذابت في الدولة الفيدرالية الأم .

الاستقلال الداخلي للولايات :

الأمر على خلاف ذلك فيما يتعلق بالناحية الداخلية للدويلات حيث نجد أنها تحتفظ بجانب كبير من السيادة الداخلية ، فنجد لكل دولة هيئات خاصة بها ، فلكل دويلة دستورها الخاص وسلطاتها التشريعية الخاصة ، ومحاكمها الخاصة ، قوانينها الخاصة ٠٠٠ الخ . ولكن هذه الدويلات الأعضاء في الاتحاد لا تحتفظ بكامل سيادتها الداخلية هذه بل تفقد جانباً منها لمصلحة الاتحاد الفيدرالي حيث يوجد إلى جانب تلك الهيئات المحلية الخاصة بالولايات ، هيئات أخرى مماثلة خاصة بالدولة الاتحادية ، فنجد للدولة الاتحادية هيئتها التشريعية الاتحادية ومحاكمها الاتحادية وقوانينها الاتحادية التي تسرى على جميع الولايات المكونة للدولة الفيدرالية ودستورها الاتحادية الذي يسرى على جميع الولايات المكونة للدولة الفيدرالية ويحدد اختصاصات كل من الهيئات الاتحادية والهيئات المحلية ، ولا يمكن تعديل تلك الاختصاصات إلا بعد اجراءات خاصة وضمانات معينة تكفل المساواة بين الولايات وتستلزم موافقة أغليبيتها بصرف النظر عن صغر الولايات أو كبرها .

وهكذا يمكن تعريف النظام الفيدرالي بأنه ، ذلك النظام الذي يتكون من اتحاد عدة دول لتكوين دولة واحدة هي الدولة الفيدرالية بمقتضاء تفقد الدول الأعضاء سيادتها الخارجية تماماً ، ولا يكون لها شخصية قانونية دولية ، حيث تتركز في شخصية الدولة الفيدرالية الأم وحدها ، كما تفقد جزءاً من سيادتها الداخلية بالقدر اللازم لتنفيذ عهد الاتحاد ، وتتحول به مجرد دخولها في هذا النظام إلى دويلات أو ولايات أو مقاطعات أو قوميات ٠٠٠ » .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا أقدم دولتين فيدراليتين حديثاً : فقد عرفت الأولى النظام الفيدرالي منذ سنة ١٧٨٧ الذي ما زال ساري المفعول ، وعرفته الثانية وفق دستور ١٨٤٨ ثم دستور ١٨٧٤ . وقد طرأت على كلا الدستورين كثير من التعديلات التي تتجه نحو تدعيم الحكومة المركزية دون أن تمس قواعد الدولة الفيدرالية .

وقد تأثرت دول أمريكا اللاتينية بالنظامين الأمريكي والسويسري منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر فتحوّلت الأرجنتين إلى دولة فيدرالية

سنة ١٨٥٣ والمكسيك سنة ١٨٥٠ والبرازيل سنة ١٨٨٩ وفنزويلا سنة ١٩٨٣ (٣) ثم جاءت المملكة المتحدة لتطبيق النظام الفيدرالى على مستعمراتها على اعتبار أن اتساع هذه المستعمرات واختلاف الأجناس فيها يستلزم نوعا من الاستقلال الذاتى لمختلف المقاطعات فأصبحت كندا فيدرالية منذ سنة ١٨٦٧ وأستراليا منذ سنة ١٩٠٠ وجنوب أفريقيا منذ سنة ١٩٠٩ وحديثا عندما منحت المملكة المتحدة الاستقلال لبعض مستعمراتها وضعت لها نظاما فيدراليا ؛ فتم ذلك بالنسبة للهند سنة ١٩٣٥ حيث وضعت الخطوات الأولى نحو اللامركزية ، وتحقق ذلك لبورما فى دستور ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وتأكد بعد الاستقلال سنة ١٩٥٨ ، وبالنسبة لماليزيا منذ سنة ١٩٤٥ وبالنسبة لنيجيريا منذ سنة ١٩٤٦ وتأكد بعد الاستقلال سنة ١٩٦٠ ، وكذلك الحال بالنسبة للحميات عدن قبل استقلالها حين قررت المملكة انشاء اتحاد الامارات العربية فى الجنوب فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٩ . بل لقد استند تأثير النظام الفيدرالى الى الأمم المتحدة نفسها فوجدنا مملكة ليبيا تقرر تحت تأثير ممثل الأمم المتحدة بها وضع دستور دولة فيدرالية بها فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ لتعلن استقلالها فى ٢٤ ديسمبر من نفس العام كذلك قررت أريتريا تحت تأثير الأمم المتحدة أن تتحد فدراليا مع الحبشة وفق قرار ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ المدعم بدستور ١٠ يوليو سنة ١٩٥٢ .

واذا نظرنا أخيرا الى أوروبا نجد أن امبراطورية ألمانيا قد تحولت سنة ١٨٧١ فى عهد بسمارك الى دولة فيدرالية وتدعيم هذا النظام فى ظل الدستور سنة ١٩١٨ وحتى عهد هتلر وتحكم النمسا وفق دستور فدرالى منذ سنة ١٩٢٠ كذلك وضع الدستور اليوغوسلافى فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ المعدل فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ أسس دولة فيدرالية . كذلك نجد الاتحاد السوفيتى يتبع نظاما فيدراليا منذ سنة ١٩٢٤ ، وقد أقر الدستور الحالى فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ثم أدخلت عليه تعديلات جوهرية فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٤ وصلت الى حد منح بعض الجمهوريات الأعضاء فى الاتحاد بعد الاختصاصات الدولية .

ثم أخيرا دولة أندونيسيا التى أخذت بالنظام الفيدرالى فى فترات معينة ما بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ والباكستان بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٥٨ م وماى بين سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٠ .

وهكذا يظهر - مدى انتشار النظام الفيدرالى فى مختلف القارات وسريانه على عدد كبير من العالم .

المعيار المميز للاتحاد الفيدرالى أو اللامركزية السياسية

كما سبق أن أشرنا الى أن الدولة الفيدرالية (القائمة على اللامركزية السياسية) تتكون من عدة دول تفنى شخصيتها الدولية داخل الدولة الاتحادية .

وهناك عدة معايير يمكن بها التمييز بين خصائص الدولة الفيدرالية عن خصائص الدولة الموحدة (البسيطة أو المفردة) وذلك على أساس أنه فى الدولة الفيدرالية (القائمة على اللامركزية السياسية) لا تكون علاقة الأقاليم (أو الدويلات أو المقاطعات) الداخلة فى الاتحاد كعلاقة الأقاليم أو المديريات أو المدن أو غيرها فى الدولة الموحدة أو البسيطة ويمكن الإشارة الى أهم هذه الاختلافات على ضوء النظريات الآتية :

أولا : نظرية الاستقلال الذاتى :

طبقا لرأى الفقيه (هويير) يتم التاريخ لظهور الدستور الفيدرالى بنشأة الولايات المتحدة الأمريكية . ويرى (هويير) أن مستنده فى هذا القول إنما يرجع الى توفير ما يسمى بالمبدأ الفيدرالى (أو الاتحادى) الذى ينظم توزيع الاختصاصات والسلطات بين حكومات الأقاليم الداخلة فى الاتحاد الفيدرالى (القائم على اللامركزية السياسية) ، إذ أن الأساس الذى تقوم عليه عملية الاختصاصات إنما يرجع الى اعتبارين :

الأول : معاملة حكومات الأقاليم بوصفها حكومات مستقلة ومتساوية .
الثاني : اعتماد مبدأ لانتفاء الضرر كمبدأ حاكم لتصرف كل حكومة فى صلاحياتها المخولة لها .

ففى دستور الولايات المتحدة الأمريكية المعمول به عقب الاستقلال نجده ينص على توزيع الاختصاصات مشاركة بين حكومات الأقاليم والحكومة الفيدرالية . على أساس الصلاحيات المعطاة للحكومة الأقاليم وحقها فى الاستقلال تماما عن موقف الحكومة الاتحادية شريطة عدم الأضرار بالمصالح العامة ، وكذلك الحال بالنسبة للصلاحيات والاختصاصات المخولة للحكومة الفيدرالية ، تتم ممارستها على نحو مستقل فيه الحكومة الاتحادية عن حكومات الأقاليم طالما أن الممارسة تتم فى إطار تحقيق المصالح القومية .

ومن هنا يتبين لنا أن شرط المساواة هو شرط أساسى لازم لصيغ الممارسة الدستورية بصيغة فيدرالية ، وتنتفى صفة الفيدرالية عن أنظمة الحكم الدستورى التى تنشأ بين أقاليم وترسم الممارسة الدستورية بينها كما هو الحال فى اتحاد جنوب أفريقيا أو فى نظام الحكم البروسى المنظم للإمبراطورية الألمانية (١٨٧١ - ١٩١٨) .

ونلاحظ أن هويرير يركز أساسا على فكرة المساواة والاستقلال الذاتى باعتبارهما محددين لنمط توزيع الاختصاصات بين حكومات الأقاليم والحكومة الاتحادية ، إلا أن هذا الأساس ليس بمنجاة من الاستثناء فقد أثبتت التجارب العملية التى شهدتها عدة دول ذات الأنظمة الفيدرالية أن مبدأ الاستقلال الذاتى والمساواة كثير ما يذكر على نحو يجيز لنا القول بأن هذه الأنظمة لم تعد فيدرالية تماما بقدر ما هى شبه فيدرالية .

ويشير هويرير نفسه الى أمثلة توضح انكسار صفتى الاستقلال الذاتى وانتفاء المساواة بين الحكومات وحكومات الأقاليم والحكومة الفيدرالية (الاتحادية) على نحو ما كشفت عنه المساواة الدستورية فى سويسرا أو كندا ، وقد بين (هويرير) أن ثمة عوامل من شأنها أن تقلل من شأن الاستقلال الذاتى والمساواة بين الحكومات الاقليمية والحكومة الاتحادية دون أن يشير ذلك أدنى اعتراض دستورى فى داخل الدولة المعينة ، ومن أهم هذه العوامل ما يلى :

١ - ترتب على اختلال الأوضاع الاقتصادية لدى حكومات الأقاليم أن زاد حجم الانفاق الذى تمنحه الحكومة الاتحادية لحكومات الأقاليم حتى تعينها على القيام بنشاطها الاقتصادى وأدى هذا بالتالى الى فرض نوع من الوصايا من قبل الحكومة الاتحادية على حكومات الأقاليم مما يترتب

عليه انتفاء صفة الاستقلال الذاتى والمساواة ، دون أن تعترض حكومات الأقاليم على ذلك ودون أن تشكك فى صلاح الممارسة الفيدرالية .

٢ - زيادة مشاعر الأفراد بالانتماء القومى العام أدى الى انطفاء الشعور الاقليمى على نحو أدى الى تسامح الأفراد بإزاء زيادة نفوذ الدولة الاتحادية على نفوذ الولايات الاقليمية الداخلة فى اطار الاتحاد .

٣ - أدى نمو النشاط الحزبى فى الدولة الفيدرالية الى تقوية الاحساس بأمور الوطن ككل تضاءلت الى جانبه النزعات الاقليمية .

ثانياً : نظرية التوسط :

ثمة نظرية أخرى فى تفسير نمط الاختلاف بين الدولة الفيدرالية (القائمة على اللامركزية السياسية) والدولة البسيطة (أو الموحدة أو المفردة) يعرضه لنا (لاباند) ويتابعه فيه هوريو . وبموجب هذه النظرية يمكن تصور الدولة الفيدرالية على أنها دولة دول أو جمهورية دول ، بمعنى أن الدولة الفيدرالية هى كيان يتألف من مجموعة كيانات أخرى أصغر وبحيث يتم الاتفاق على أن تمثل هذه الكيانات الأصغر شعبها وأقليمها لدى الدولة الفيدرالية ، ومن هنا فان الدولة الفيدرالية لا تتعامل على نحو مباشر مع مجموع الشعوب الخاضعة لها ، بل ان هذا التعامل يتم على نحو غير مباشر وتوسطى من خلال حكومات الأقاليم باعتبارها مفوضة عن شعبها وأقليمها ومسئولة أمام الحكومة الاتحادية .

وقد استخدم (لاباند) تشبيه القبة والمنازل ليوصل به لهذه الفكرة وليجيب عن السؤال المتعلق بالسيادة داخل الدولة الفيدرالية ، إذ أن السيادة سوف تكون للدولة الاتحادية المعنوية التى تتألف من مجموع حكومات الأقاليم .

ومن هنا يمكن القول بأن الدولة الفيدرالية كيان مركب يتألف من طبقتين واضحتين هما :

١ - طبقة تمثل شعب الاقليم من خلال حكومته المحلية التى يشهر بالخضوع المباشر لها .

٢ - ثم طبقة الحكومة الاتحادية التى يقوم فى ظلها مجموعة من حكومات الولايات والتى تمارس عليها سلطاتها .

وهنا يتضح أن التوسط المقصود هو توسط حكومات الولايات بين شعوب الأقاليم وبين الحكومة الاتحادية ، إذ أن الحكومة الاتحادية تضمن سريان ما تشريعه من قوانين على شعوب الأقاليم نفسها باعتبارها المنفذ

لتشريعات الحكومة الاتحادية ، على نحو يضمن فى النهاية تحقيق سيادة الدولة الاتحادية على سائر شعوب وأقاليم الولايات الداخلة فى الاتحاد .
لكن اذا ما سلطنا أضواء النقد على نظرية التوسط كما عرضها (لاباند) بالنظر الى أرض الواقع ، فاننا ننبين فيها المآخذ الثلاثة الآتية :

الأول : يتعلق بوضع جمهور الشعب حيث تلغى نظرية التوسط هذه دوره فى الممارسة الدستورية ، فتكل هذه المهمة الى حكومات الأقاليم بغض النظر عن شعوب الأقاليم مما يترتب عليه أن تصبح جماهير الشعب بمعزل عن مسار الحياة التشريعية فى الدولة الاتحادية الأمر الذى ينتفى معه أول الشروط التى تنص على وضع الشعب فى الاعتبار باعتباره عنصرا من ثلاثة عناصر تؤلف فى مجموعها الدولة وذلك الى جانب عنصر السلطة العامة والأقاليم ، ومن هنا يمكن القول بأن الشخصية الاعتبارية أو المعنوية للأقاليم لا تغنى عن الشخصية الطبيعية أو الحقيقية لأفراد الشعب .

الثانى : يتعلق بنوعية العلاقة التنفيذية القائمة بين الحكومة الاتحادية وأفراد الشعب ، فبموجب نظرية التوسط فان العلاقة بين هذين الطرفين هى علاقة غير مباشرة وذلك على أساس الدور التوسطى الذى تؤديه حكومات الأقاليم فى داخل هذا النظام ، ويمكن الخطر فى هذا الوضع احتمال انطوائه على شعور بالغربة لدى جمهور الشعب بازاء الحكومة الاتحادية التى سوف تبدو أمامه (كالحاكم الأجنبى) وذلك لانعدام عنصر المباشرة فى الممارسة الدستورية بين الطرفين ، وفى هذه الحالة يبدأ نظام الحكم الفيدالى (القائم على اللامركزية السياسية فى الانزلاق على غير وعى منه ليصبح حكما كونفدراليا أو مجرد تعاهد دول .

الثالث : يتعلق بدلالة التشبيه الذى استخدمه (لاباند) فى وصفه لصورة الدولة الفيدرالية فلقد صورها بما يشبه القبة التى لا تركز على الأرض مباشرة وانما تركز على مجموعة من أسطح المنازل التى يقوم كل منزل منها قايما مستقلا ، فدلالة هذا التشبيه تعنى أن القبة انما تظل على مجموعة من الكيانات التى لا تزال مستقلة الواحدة عن الأخرى ، ويجبر ذلك الى عيب أساسى هو استمرار الكيانات مستقلة مع أنه من اللازم أن يؤدي بها الاتحاد الى حالة من الانصهار الذى لا تعود بعده تعامل بوصفها كيانات مستقلة ، بل ينبغى أن تصبح كيانا كليا واحدا تذوب بينه كل الفوارق فاذا ما حدث ذلك - وينبغى له أن يحدث - فان القبة التى هى الحكومة الاتحادية (المركزية) سوف تركز على كيان كل متماسك يشكل من تحتها أرضا صلبة جديدة ، مما ينتفى معه القول بأنها قبة معلقة على أسطح منازل مستقلة تبعد بها عن الأرض .

وقد أشار أحد الفقهاء الى أن مراجعة التوسط التي قال بها (لاباند) على نظام الحكم الفيدرالى للامبراطورية الألمانية - مثلا - إنما يكشف عن أن نظرية التوسط لا تعبر تعبيرا دقيقا كل الدقة عن نمط الحكم الفيدرالى ، ففى ألمانيا كان ثمة مجلسان أحدهما وهو البندسرات يتألف من ممثلين عن الأقاليم ، بينما المجلس الآخر وهو الرايخساج يتألف من نواب عن الشعب مباشرة يتولى الجمهور انتخابهم على نحو حر وقد ضمن هذا المجلس الأخير للممارسة الدستورية فى الامبراطورية الألمانية أمرين :

الأول : ضمن ممارسة شعبية مباشرة فى التشريع والحكم تتم رون توسط من حكومات الأقاليم .

الثانى : ضمن كذلك خلق نوع من العلاقة المباشرة بين جمهور الرعايا والحكومة الاتحادية .

ثالثا : نظرية المشاركة فى جوهر السيادة :

بموجب هذه النظرية فان الحكومة الفيدرالية انما هى حكومة دولة ذات سيادة وذلك على أساس أنه لا معنى لدولة لا تمارس حق السيادة .

ومما لا شك فيه أن السيادة فى النظام الفيدرالى انما تنصرف مباشرة الى الحكومة الاتحادية وأن كان ذلك لا يلغى القول بتمتع حكومات الولايات بالسيادة هى الأخرى ، إلا أن سيادة حكومات الولايات تختلف عن سيادة الحكومة الفيدرالية من حيث أن سيادة الحكومة الفيدرالية أشمل من تلك التى تتمتع بها الولايات .

فلكل ولاية حق السيادة فى اقليمها الخاص بها فى تلك المجالات التى ينص الدستور الاتحادى على تحويلها لحكومات الأقاليم ، بينما تتمتع الحكومة الاتحادية بسيادة أوسع مجالا على نحو يمكننا معه التمثيل لشخصية القومية لدولة الاتحاد أمام المجتمع الدولى .

غير أن هذه الصورة تثير تساؤلا عن علاقة حكومات الولايات بالسيادة القومية العامة لدولة الاتحاد ؟ ... ونجيب على هذا التساؤل فنقول أن حكومات الأقاليم تمارس مستويين من السيادة :

١ - سيادة على اقليمها فى المجالات الداخلية التى يخولها لها الدستور .

٢ - سيادة أخرى تمارسها حكومات الأقاليم من خلال المجالس الفيدرالية التشريعية التى تسمح لنواب الأقاليم بالمشاركة فى صنع

الملاحظ العامة للإدارة القومية الكلية لدولة الاتحاد ، وبمعنى آخر نقول أنه من خلال هذه الممارسة يتم لحكومات الأقاليم المشاركة في صنع جوهر السيادة الخاصة بدولة الاتحاد ككل ، وهذا ما يميز بين علاقة الحكومات بالحكومة الاتحادية ، وبين علاقة المستعمرات ذات الحكم الذاتي بالدول صاحبة الامتياز فيها ، فالفارق - في كلمة واحدة - هو أنه في حالة الدولة الفيدرالية تشترك حكومات الولايات في خالق جوهر السيادة للدولة ، بينما في حالة المستعمرات لا تمارس الولايات السيادة إلا على أقاليمها الجزئية الخاص بها وفي إطار ما يخوله لها القانون دون أن تمتد مشاركتها إلى صنع الإدارة العامة للدولة ككل .

ولتوضيح ما سبق بطريقة علمية نقول أن الدولة الفيدرالية تختلف عن الدولة المفردة (البسيطة) في أن رعاياها صنفان من الشخصيات : صنف يمثل الأشخاص الفعليين الذين يمثلهم تعداد الدولة والصنف الآخر هو الشخصية الاعتبارية أو المعنوية لكل ولاية من الولايات المكونة للدولة الفيدرالية .

ومن خلال هذا التركيب الخاص بالدولة الفيدرالية تتم مشاركة الولايات في صناعة جوهر السيادة القومية العسامة للدولة (أو الإدارة العامة لها) ويتم ذلك من خلال ما ينص عليه الدستور من تكوين مجلسين تشريعيين أحدهما يتألف من كل مجموع الشعب الذي ينتخب نوابا عن نفسه في مجلس كان يعرف في ألمانيا بالموندسرات وفي أمريكا بمجلس النواب وفي سويسرا بالمجلس الوطني أما المجلس الثاني فيتألف من أعضاء يمثلون الولايات نفسها لدى الحكومة الاتحادية باعتبار أن الولايات هي شخصيات معنوية في الدولة الاتحادية .

ومن خلال هذه المجالس التشريعية تمارس كل ولاية نشاطا لما يتعلق بالسيادة الإقليمية ثم الفيدرالية العامة ، فمن خلال المجالس التي تمثل مجموع الشعب يتحقق للولايات ممارسة السيادة عن إقليمها وشعبها الذي تعود الولاية فتمثله مرة أخرى من خلال المجلس الثاني الذي يضم الولايات باعتبارها شخصيات معنوية لدولة الاتحاد ، ومن خلال هذا المجلس الثاني تتمكن كل ولاية من الولايات من الإسهام في التعديلات الدستورية للدولة ووضع الخطط العامة الخاصة بالاقتصاد القومي والسياسة الخارجية والأمن ، على نحو يؤدي بالتبعية إلى مشاركة الولايات فعليا في جوهر السيادة أو الإدارة العامة للدولة الاتحادية. وجدير بالذكر أنه في المجلس الثاني الخاص بالولايات يكون لكل ولاية نفس عدد الأعضاء ونفس قوة التصويت التي تتمتع بها كل ولاية أخرى ، وفي ذلك ضمانة لعملية التوازن.

فى المساهمة التشريعية للولايات ، مما يؤدى بالتالى الى ان يصبح لكل ولاية نفس النصيب الذى للولاية الأخرى فى تكوين الارادة العامة للاتحاد .

ومن الملاحظ بشكل عام أن النظرية السابقة تجعل من مميزات الدولة الفيدرالية ممارسة الولايات لمبدأ المشاركة فى جوهر السيادة ، وأن هذه الممارسة يجب أن تتم - وبالدرجة الأولى - من خلال المجلس الثانى الذى تتمثل فيه الولايات كأعضاء كما لاحظنا أن الأساس الذى تعتمد هذه النظرية فى ممارسة المشاركة فى جوهر السيادة أن يكون لكل الولايات نسبة واحدة فى التمثيل والتصويت .

فكان الأساس فى المشاركة فى جوهر السيادة انما ينبنى على التساوى فى تمثيل الولايات داخل المجلس الاتحادى ، غير أن هذا الأساس لا ينبجى من مآخذ واعتراضات من شأنها أن تقلص من أهمية عامل التساوى فى التمثيل كشرط ضرورى لضمان المشاركة فى جوهر السيادة ، ولعل من بين أهم الاعتراضات على ذلك ما يلى :

١ - أن التساوى التعددى لتمثيل الولايات داخل المجلس لا يعد ضمانه محققة لتساوى المشاركة فى تشكيل الارادة العامة للدولة ، اذ من الممكن أن يتحول أعضاء بعض الولايات الى مجرد أبواب فى المجلس تردد التعليمات التى صدرت اليها ، وفى هذه الحالة لا تمثل هذه الولايات الا صوت سيدها دون أن تعبر عن موقف يخصها تساهم به فى جوهر السيادة .

٢ - كذلك فان المساواة العددية لممثلى الولايات لا تبدل بحد ذاتها على مساواة فعلية فى المشاركة فى الارادة العامة للدولة ، اذ بدلا من أن تضع فى الاعتبار الوزن السياسى والحضارى لكل ولاية من الولايات ، وما ينبجى عن هذا الوزن من حجم فى التأثير المباشر فى الادارة العامة للدولة .

وقد لاحظ الدارسون من أمثال هوير وديوراند هذه الملاحظات السابقة من خلال اطلاعهم على أنماط الدساتير الفيدرالية للدول المختلفة من أمثال الدستور الألمانى والاسترالى والكندى والهندى .

اذ تبين لهم أن العديد من هذه الأنظمة الفيدرالية لا يتمسك بحرفية التساوى العددى فى تمثيل الولايات وحق التصويت لها داخل المجلس .

رابعاً : نظرية اللامركزية المقررة بالدستور :

نرى هذه النظرية أن الدولة الفيدرالية هي صورة من صور اللامركزية التي يقرها وينظمها الدستور .
وتوضيحا لهذه النظرية فإن الدولة الفيدرالية تقوم على الأسس التنظيمية الآتية :

- ١ - أن الولايات الداخلة في تكوينها يتم النظر إليها على أنها جماعات معينة لها صلاحيات تخصصها في حدودها التي ينص عليها الدستور .
 - ٢ - للدولة الاتحادية حق ممارسة صلاحيات مطلقة لا يتم الرجوع في إبرامها إلى الجماعات الإقليمية الخاصة .
 - ٣ - أن الجماعات الإقليمية الخاصة في ممارستها لاختصاصاتها لا تخضع لرقابة السلطة العليا بموجب الدستور الاتحادى .
- وقد يعن للبعض أن يسأل عن الفارق الذى يميز بين اللامركزية كما هي فى الدولة الفيدرالية وبين اللامركزية فى الدولة البسيطة ؟

على هذا التساؤل نجيب فنقول بضرورة لفت الانتباه بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية فاللامركزية السياسية هي التي تحدد نمط الممارسة التشريعية فى داخل الدولة الاتحادية وذلك من خلال النص الدستورى ووجود أجهزة اتحادية وأخرى إقليمية وأن لكل من هذه الأجهزة اختصاصاته التي يخولها الدستور الاتحادى على نحو لا يمكن معه نزع هذه الاختصاصات أو تغييرها دون أن يتم ذلك عن طريق تعديل الدستور نفسه ، أما اللامركزية الادارية فهي عبارة عن نمط توزيع الوظيفة الادارية داخل الدولة الموحدة على نحو يقرره القانون وتحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية .

وبالنظر الى العرض السابق لنظرية اللامركزية المقررة بالدستور نجد أن هذه النظرية تنطوى على مأخذين رئيسيين هما :

الأول : أن هذه النظرية قد اقتصرت على بيان النشاط الداخلى لكل ولاية على حدة دون أن تمتد بالحديث إلى اسهام الولاية خارج نطاقها وفى اطار الدولة الاتحادية .

الثانى : أن هذه النظرية فى حديثها عن الاختصاصات المطلقة التي ترى أن الدستور يخولها للولايات بمعزل عن رقابة الحكومة الفيدرالية أنها يثير قضية العودة إلى ترديد نظرية الاستقلال .

الفصل الثانى

المركزية الادارية واللامركزية الادارية

تمهيد : « أصول التنظيم الادارى »

حين قامت الدولة الحديثة فى أوائل القرن السادس عشر على أساس نظرية الحق الالهى المقدس للملوك ، كان للنظريات الشيوقراطية صدىها فى النطاق الدستورى والادارى على حد سواء ، حيث كانت تقوم على أساس أن الله هو الذى يختار الحاكم (الملك) ، فكان طبيعيا . وفق هذه النظرية ، أن يستأثر (الملك) - قديما - بالسلطان الكلى المطلق ، فلم يكن من المتصور أن يوجد أى مجال للأخذ بالأسلوب اللامركزى ، وبالتالي فقد أدى ذلك الى تأكيد فكرة المركزية الموحدة ، وأصبحت وظيفة التنفيذ فى كلياتها وجزئيتها رهن ارادة الملك ، وبالتالي لم يكن لعماله المنبئين فى الأقاليم سلطة البت منفردين فى الأمور المحلية التى تتصل بهذه الأقاليم ، بل كان عليهم الرجوع الى السلطة المركزية فى العاصمة فى كل ما يعرض من أمور .

كما أن التاريخ يذكر لنا أن المركزية الصرفة قد طبقت فى الماضى فى بعض البلدان ، فالتنظيم الادارى الذى أوجده نابليون بونابرت فى فرنسا بموجب دستور السنة الثامنة كان مركزيا صرفا .

غير أن الفكر السياسى قد تطور ، وبدأ ينتقد بشدة فكرة ادماج جميع أنواع السلطان وتركيزها فى يد الحاكم وقيادها على الأنظمة السياسية الاستبدادية ، لذلك ما أن استقرت الدولة ، وزال كل خطر يهددها ، حتى أخذت بالنظم الديمقراطية اما بحصرها فى السلطة المركزية ، أو توزيعها بين هذه السلطة وبين هيئات ادارية مستقلة .

أولا : المركزية الادارية : هى طريقة من طرق الادارة تتضمن تركيز الوظيفة الادارية فى يد السلطة المركزية ولها صورتان .

الصورة الأولى وتسمى التركيز الادارى : وهى تصاحب عادة الدولة عند بدء تكوينها ، حيث تتمثل فى تركيز جميع ألوان النشاط الادارى (وحدة الادارة العامة ووحدة الوظيفة الادارية) فى يد السلطة المركزية . بحيث لا يمكن تصور وجود موظفين - غير الوزراء - فى المناطق المختلفة فى الدولة تكون لهم اختصاصات تمكنهم من البت النهائى فى بعض المسائل الادارية :

الصورة الثانية : عدم التركيز الادارى :

وهنا نجد التركيز الادارى لم يفعل أكثر من مجرد تخفيف العبء عن العاصمة مع توسيع اصطلاح الحكومة المركزية بحيث لا تعود مقتصرة على تركيز النشاط الادارى على الوزارات ومكاتب الوزراء ، ولكن تتسع لتشمل فضلا عن ذلك ما يتبع هذه الوزارات من مصالح وهيئات ومن عمال وموظفين منبثين فى مختلف أقاليم الدولة ومدنها وقراها بحيث تبقى كل هذه المصالح والهيئات وهؤلاء الموظفين والعمال مرتبطين فيما بين بعضهم البعض من جهة وفيما بينهم وبين الحكومة المركزية فى العاصمة من جهة أخرى ، بعلاقة التدرج طبقا لفكرة السلم الادارى - وبالتالي يعتبر عدم التركيز الادارى خطوة نحو اللامركزية الادارية .

ثانيا : اللامركزية الادارية :

ويتمثل فى توزيع الوظيفة الادارية فيما بين الدولة من ناحية وتمثلها الحكومة المركزية ، وبين الوحدات الادارية التى تتولى شئونها الادارية بنفسها ، فقد عكس انتشار الديمقراطية آثاره فى جميع الميادين ومن بينها ميدان النشاط الادارى ، ومع تعقد الحياة الادارية للدولة الحديثة بسبب بدء اتساع مجالات نشاطها فى انشاء وإدارة المرافق والموجهة لأداء

الخدمات العامة للأفراد ، كالتعليم والسكك الحديدية والصحة وما إليها ، لم يعد نظام التركيز الإدارى أمرا ممكنا تحقيقه ، فقد أصبح فى حكم المستحيل أن تمتد يد العاصمة الى كل صغيرة وكبيرة من شئون الإدارة فى الأقاليم والمصالح المختلفة ، الا فى الدولة الحديثة النشأة القليلة التعداد الصغيرة المساحة .

لذلك كان من اللازم توزيع الاختصاصات على موظفين من غير أعضاء الوزارة منتشرين فى المصالح المختلفة فى أنحاء البلاد ، حتى تتوفر الوزارة فى العاصمة لأمتهات المسائل القومية العامة والمشاركة بين جميع أقاليم الدولة ، ونزولا على حكم هذه الضرورات ، رأت الدولة ترك سلطة البت فى بعض المسائل الخاصة بالأقاليم لهؤلاء الموظفين المنتشرين فى الأقاليم والمصالح بعيدا عن العاصمة ، مع استمرار سيطرة السلطة المركزية فى العاصمة عليهم وعلى أعمالهم وهو ما انتهى الى فكرة عدم التركيز الإدارى .

لكن تحت تأثير التطورات الجديدة ، كان طبيعيا أن تتغير أساليب التنظيم الإدارى مرة أخرى لذلك نتجه الدولة الى ترك سلطات البت النهائى - ودون خضوع رئاسى كامل - الى هيئات إدارية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال تقوم بإدارة مرافق عامة تقتضى طبيعة الأمور فيها أن يترك شأنها لهيئات مستقلة ، تديرها بوسائل متأنية متغيرة ، مع خضوعها لرقابة بعيدة عن السلطات المركزية ، وهذه هى اللامركزية الإدارية .

مما تقدم يمكن القول : بأن التنظيم الإدارى فى الدولة الحديثة يأخذ صورتين : صورة المركزية ، وصورة اللامركزية - ونبادر الى التنبيه الى أن المقصود بالمركزية واللامركزية هنا هو المركزية واللامركزية الإدارية ، وليس اللامركزية السياسية أى أن المقصود هو بحث الوظيفة الإدارية بذلك الى جانب الهيئات الإدارية القائمة فى العاصمة هيئات إدارية محلية موزعة الأقاليم فبينما تتولى السلطات الإدارية المركزية الوفاء بالحاجات العامة التى تهمل الدولة كلها ، يعهد الى الهيئات الإدارية المحلية بأمر الوفاء بالحاجات العامة المحلية المقصورة على جزء معين من الأقليم . بشرط أن تستقل هذه الوحدات الإدارية المحلية فى ممارسة اختصاصاتها المقررة عن السلطات المركزية . وان كانت تخضع لبعض مظاهر الرقابة والإشراف من الأخيرة .

وهكذا - يتضح أن الاختلاف بين النظامين (المركزية واللامركزية الإدارية) ينحصر فى تنظيم العلاقة بين السلطة الإدارية المركزية فى الدولة وبين السلطات اللامركزية ، أو بعبارة أدق فى مدى خضوع السلطات اللامركزية للسلطة الإدارية المركزية .

ففى النظام اللامركزى يكون للسلطات اللامركزية اختصاصات معينة. تباشرها بإرادتها مستقلة فى ذلك عن السلطة المركزية ، بينما فى النظام المركزى تكون الاختصاصات الادارية كلها للسلطة الادارية المركزية. تباشرها بالنسبة لجميع أجزاء الدولة .

ويبدو أن الأخذ بنظام اللامركزية مسألة اعتبارية تختلف فيها الآراء. والتشريعات وتتأثر الحلول فى شأنها بظروف كل دولة وأحوالها التاريخية. والجغرافية والسياسية والاجتماعية كما تختلف فى الدولة الواحدة باختلاف درجة وعى الشعب من زمن الى زمن بالقدر الذى يراه المشرع متفقا والظروف الاجتماعية والسياسية وغيرها فى دولة معينة .

المر كزية الاداريه

المقصود بالمر كزية الادارية :

تعنى فى مفهومها العام ، التوحيد وعدم التجزئه أما فى القطاع الادارى فيقصد بها فى الفقه العربى كما ورد فى تعريف أستاذى الدكتور عميد سليمان الطماوى أن المقصود بها : هو قصر الوظيفة الادارية فى الدولة على مثل الحكومة المركزية فى العاصمة ، وهم الوزراء دون مشاركة ما من هيئات أخرى . فهى تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة .

ويعرفها أستاذى الدكتور محمود حلمى بأنها : حصر مختلف مظاهر الوظيفة الادارية فى الدولة فى أيدي هيئة قائمة فى العاصمة ، ولاتشاركها هيئات أخرى .

وليس ما يمنع من أن تشترك مع هذه الهيئة المركزية هيئات تتعينها ، وتكون خاضعة لها خضوعا وثيقا .

ويعرفها أستاذى الدكتور فؤاد العطار بأنها : توحيد نشاط الادارة فى أيدي السلطة التنفيذية ، فيتحقق بذلك لفروعها الكائنة فى العاصمة أو الأقاليم ، التعاون بينها عن طريق اتباع وحدة النمط والأسلوب .

كما يعرفها الدكتور خالد عبد العزيز عريم بأنها : تقضى بتركيز جميع المهام الادارية فى أنحاء القطر كافة بين يدى الدولة لتقوم بانجازها عن طريق ادارة متدرجة وموحدة .

وهكذا يقرر الفقهاء أنه لا يمنع من أن تشترك من الهيئة القائمة فى أى العاصمة هيئات تعيينها هى (تكون خاضعة لها خضوعاً وثيقاً تاماً وهذه السلطة المركزية لا تتمثل حتماً فى شخص واحد ولا تنحصر فى هيئة واحدة ، انما المقصود بذلك أن الوظيفة الادارية فى الدول تكون كلها فى يد السلطة الادارية وهى موحدة يخضع أعضاؤها فى النهاية خضوعاً تاماً لرئاسة عليا واحدة ولقواعد وأحكام واجراءات موحدة . وفى مصر مثلاً تشتمل السلطة المركزية رئيس الدولة والوزراء والمدعين والمحافظين والمأمورين والعمد والمشايخ . ولكن هؤلاء يكونون هيئة ادارية واحدة تقع رئاستها فى العاصمة وفروعها فى الأقاليم .

من كل ما تقدم من تعريفات يمكننى القول بأن المركزية هى : طريقة من طرق الادارة : « تتضمن حصر كل مظاهر الحياة الادارية فى الدولة فى أيدى الحكومة المركزية فى العاصمة وممثليها المعينين (فى الأقاليم أو فى المدن) على أن يخضع هؤلاء الممثلون لفكرة السلم الادارى (التدرج والتبعية الادارية) - ودون أن يكون لهم أية سلطة خاصة ، حتى يتحقق بينهم وحدة النمط والأسلوب والخضوع فى النهاية للرئاسة العليا » .

عناصر المركزية الادارية :

تأسيساً على ما تقدم ، يمكن القول بأن للمركزية الادارية عنصران هما :

- ١ - حصر كل مظاهر الحياة الادارية فى يد السلطة المركزية .
- ٢ - ان مبدأ التبعية الادارية هو الذى يحكم العلاقة بين أعضاء السلطة المركزية .

العنصر الأول : تركيز النشاط الادارى فى يدها :

فالمركزية الادارية تقوم - كما ذكرنا - على انتشار الحكومة المركزية فى العاصمة بكل السلطات التى تخولها الوظيفة الادارية ، أى أن جميع ألوان النشاط الادارى تباشره السلطة المركزية عن طريق ما تملكه من أجهزة ادارية متعددة بحيث لا يكون لممثلى هذه الادارات فى الأقاليم سلطة

البت النهائي فى أى أمر من الأمور ، وإنما تكون سلطة التقرير والبت النهائي فى جميع الحالات فى أيدي الأجهزة المركزية سواء أكانت تلك الأمور ذات طابع قومى أو طابع محلى وسواء أكانت تتعلق بمرافق قومية أو بمرافق ذات صيغة محلية أو كانت خاصة بمصالح وهيئات أو مؤسسات عامة .

كما يتضمن هذا العنصر ضرورة احتكار الإدارة المركزية لسلطة التعيين فى الوظائف العامة جميعا ، بمعنى أنه لا يجوز أن يكون أمر اختيار الموظفين المحليين متروكا فى أيدي الهيئات المحلية ، أو أن يتم بالانتخاب بين سكان هذه المناطق التى تقوم فيها هذه الهيئات المحلية كما أن لها سلطة إصدار وتنفيذ القرارات الإدارية تلقائيا ، حتى بالنسبة الى تلك التى تتعلق بالاختصاصات الفنية .

على أن هذا لا يتنافى ووجود موظفين منتشرين فى مختلف جهات الدولة يباشرون اختصاصهم حسبما تمليه عليهم أوامر لسلطة مركزية ، ولا يملكون سلطة البت النهائي فى المسائل الإدارية ، وإنما يكونون تابعين لها تبعية مباشرة على طول السلم الإدارى فى رابطة ذات مدارج تصاعدية تنتهى الى الرئيس الإدارى الأعلى (وهو رئيس الجمهورية فى النظام الرئاسى والوزير فى النظام البرلمانى) .

العنصر الثانى : مبدأ التدرج :

هناك تبعية متدرجة تخضع لها جميع المصالح العامة وموظفوها على طول السلم الإدارى وعلى هذا الأساس ، نجد أن تنظيم الوظائف الإدارية فى مختلف أجهزة الإدارة يمكن أن ينظر اليه من القمة الى القاعدة ، أى أن يبدأ التدرج من رئيس الحكومة ثم ينزل تدريجيا الى آخر درجات الموظفين التنفيذيين وهذا يفرض - بالطبع - سلطات رئاسية يمارسها الرئيس الإدارى تجاه مرؤوسيه وذلك فيما يقومون به من تصرفات إدارية ، كما يفرض - بالتالى - على هؤلاء المرؤوسين تبعية لرئيسهم . وقد ينظر الى مبدأ التدرج - بالعكس - من القاعدة الى القمة ، بمعنى أن يبدأ التدرج من أدنى الموظفين ثم تتصاعد الدرجات حتى تصل الى القمة ، وهذا يفرض طاعة تبتدىء من صغار الموظفين وتنتهى الى الرئيس الأعلى ، اذ لا فائدة من تمتع الرئيس ببعض السلطات قبل مرؤوسيه اذا لم تكن طاعته واجبة .

وفى كلتا الحالتين فى السلطات التى يتمتع بها الرئيس قبل مرؤوسيه ينبغى ألا تتعارض والمصلحة العامة من ناحية ، كما ينبغى أن لا تنطوى

على مخالفتها والنصوص القانونية من ناحية أخرى ، أى أن يتحقق لها كل من شرطى الملاءمة والشرعية .

وتؤدى بنا هذه التبعية الى تساؤل هام ، عن مدى تمتع الرئيس الادارى بالسلطة قبل مرءوسيه ، هل هذه السلطات تشمل أشخاص المرءوسين أم تصرفاتهم ؟

نقول أن الرئيس الادارى يملك سلطات واسعة قبل المرءوسين .
وهذه السلطات تشمل أشخاص المرءوسين وتصرفاتهم .

(أ) فمن حيث سلطة الرئيس على أشخاص مرءوسيه : نجد أن الرئيس الادارى حق تنظيم الجهاز الادارى الذى يرأسه ، وبالتالي فمن حقه صلاحية تعيين الموظفين الجدد ، وذلك بالقدر الذى يستلزمه الهيكل العام فى الدولة ، وبحسب ضوابط واضحة يحددها المشرع وشروط عامة تنلاءم وظروف كل دولة ، كما تحدد تلك التشريعات شروط وكيفية ترقية الموظفين .

كما أن للرئيس الادارى ، حق مباشرة تأديب المرءوسين وذلك بالنسبة للجرائم الوظيفية البسيطة ، أما فيما عداها من جرائم ، فإن المشرع غالبا ما ينص على تشكيل محاكم تأديبية يكون من اختصاصها اتخاذ جميع الاجراءات اللازم اتخاذها للتأكد من صحة ما ينسب الى الموظف من تهم وأن يكون تسكيلا لها مناسبا ودرجة الموظف المعروض للمساءلة التأديبية ، كما يكفل فى الوقت نفسه الضمانات الخاصة باجراءات التقاضى لكى يتيح مجالا أوسع لظهور الحقيقة كاملة .

(ب) ومن حيث سلطة الرئيس على أعمال مرءوسيه : نجد أن للرئيس الادارى نوعين من السلطات : نوع يباشره الرئيس قبل اتخاذ المرءوس لأى تصرف وهو ما يسمى « بسلطة الاشراف والتوجيه » ، ونوع آخر يباشره الرئيس بعد أن يكون المرءوس قد قام بتصرف معين وهو ما يسمى « بسلطة التعقيب والرقابة » وبينهما مسألة هى مدى خضوع المرءوس لأوامر رئيسه .

لذلك وبشيء من التفصيل نوضح تلك النقاط الثلاث كالآتى :

النقطة الأولى : سلطة الاشراف والتوجيه : بجانب خضوع المرءوس للمقانون فإنه يخضع لارشاد وتوجيه رئيسه ، كأن يقوم الرئيس بتوجيه مرءوسيه فيما يعتزمون اتخاذه من تصرفات ادارية ، فى أى مسألة من المسائل ، كأن يبين لهم الهدف الحقيقى من لائحة معينة صدرت لتنظيم

موضوع معين ، بما يراه محققا للغرض الذى شرعت من أجله . وكذلك الحال بالنسبة الى أى نص قانونى فى أى مسألة من المسائل الادارية وسواء اتخذ ذلك الاشراف والارشاد صورة أوامر أو تعليمات أو منشورات دورية ورسائل وملاحظات وغيرها أو اتخذت شكلا كتابيا أو كانت شفوية وسمواه صدرت الى أحد المرءوسين أو الى مجموعة منهم .

ان اضطلاع الرئيس الادارى بذلك كله ، وتحميله لمسئولية سير العمل فى مجموعة بطريقة تضمن تحقيق الهدف منه ، مبرر كاف لأن يكون للرئيس فى مقابل هذه المسئولية ، حق الاشراف العام وقيادة مرءوسيه الى ما يراه محققا لتلك الغايات جميعها .

بيد ان ما يقوم به الرئيس الادارى من وسائل وصور مختلفة بقصد توجيه تصرفات مرءوسيه تعد من قبيل الاجراءات التنظيمية الداخلية ، لا من قبيل المقررات الادارية التى يجوز الطعن فيها أمام القضاء .

غير أنه ، استثناء من هذه القاعدة ، قد تصبح التعليمات التى يصدرها الرئيس بمثابة قرارات ادارية ، تترتب عليها حقوق للغير ، وتكون بذلك محلا للطعن القضائى . اذ غالبا ما تأخذ تلك التعليمات طابعا تنظيميا عاما ، فتكون مصدرا من المصادر المشروعة قابلة للطعن فيها بسبب تجاوز السلطة ، شأنها فى ذلك شأن اللوائح العامة .

النقطة الثانية : مدى طاعة المرءوس لأوامر رئيسه حيث تختلف تلك الطاعة بحسب ما اذا كانت الأوامر بارتكاب جريمة جنائية .

(أ) الأوامر المشروعة : لا شك أن القدر المتيقن هو أن على المرءوس أن يقوم بتنفيذ ما يصدره اليه رئيسه من أوامر وتعليمات وخلافها ، ما دامت لا تخرج عن نطاق المشروعية ، وقد أوضح قضاء مجلس الدولة المصرى حدود تلك الطاعة وضوابطها ، حتى لا تتحول طاعة عمياء من المرءوس لرئيسه وبالتالى تقتل فيه روح الشجاعة الأدبية وتتلاشى القيمة العملية لما قد يتوافر فى الموظف من كفاءات وقدرات خلاقة .

(ب) الأوامر غير المشروعة : هل يلتزم المرءوس بطاعة أوامر الرئيس المخالفة للقانون ؟ اختلفت الآراء فى الاجابة على هذا التساؤل بين أربع اتجاهات :

أولها : يذهب الى ترجيح القول بأن رجل الادارة ملزم أولا باحترام القانون قبل خضوعه لأوامر رؤسائه ، فإذا ما تعارض الاثنان كان على المرءوس أن يتخذ من نفسه قاضيا يحكم بشرعية أوامر رئيسه أو عدم شرعيتها ، مما قد يسبب اختلالا فى سير العمل فى المرافق العامة .

ثانيها : يذهب الى القول بأن ليس من حق المرءوس مناقشة الأوامر الصادرة اليه من رئيسه بل أن قانون الموظف هو قيامه بعمله في حدود الأوامر الصادرة اليه والملزمة له ، دون أن يكون له حق تقدير مشروعيته .

ثالثها : اتخذ موقفا وسطا ، فينبغي التفرقة بين عدة أمور ، فيجب أن تأخذ أولا في الاعتبار نوع العمل الذي يقوم به الموظف المرءوس ونوع الوظيفة التي يقوم بها الموظف الرئيس ، كما أنه يجب أن تدخل في الاعتبار درجة المخالفة القانونية التي انطوى عليها أمر الرئيس ومدى وضوحها وخطورة النتائج التي تترتب عليها .

فالطاعة المطلوبة من الجندي سواء في الجيش أو في البوليس أكبر وأشد مما يطلب من موظف مدني . فكما تقول محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ أنه ليس من الجائز في النظم العسكرية الامتناع عن تنفيذ الأوامر متى كانت صادرة ممن يملكها وإنما يتنظم منها بالطريق الذي رسمه القانون إذ لو أبيع لكل من يصدر اليه أمر أن يناقش مشروعيته وسببه وأن يمتنع عن تنفيذه متى تراءى له ذلك ، لاختل النظام وشاعت الفوضى ، الأمر الذي أدى الى أن جعل المشرع في قانون الأحكام العسكرية الامتناع عن تنفيذ الأوامر في المجال العسكري من الجنايات التي شددت عقوبتها .

على أنه اذا كان الأصل وجوب احترام أوامر الرئيس ، فانه يجب ألا يصل الأمر بالمرءوس الى حد ارتكاب جريمة يطلب منه اقترافها .

وهذا المبدأ قد طبقته محكمة النقض في حكمها الصادر في ٥ ابريل سنة ١٩٥٥ حينما رفضت دفع المتهمين في قضية المرحوم حسن البنا من ان ما فعلوه كان بأمر من الحكومة القائمة وقررت المحكمة أن ذلك استهتارا بالقانون ما كان ينبغي للمتهمين أن ينزلوا اليه أو يطيعوا فيه رؤساءهم ، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

رابعها : وقد حزم المشروع العربي برأى خلاصته ما قررته المادة ٩٤ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والمضافة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والمنصوص عليها في القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٢٩ فقرة ٣ من : « أنه لا يعفى الموظف من العقوبة استنادا الى أمر رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر كتابي صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة ، وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر .

وهو ما يفيد بأن القانون المصرى يجعل طاعة الموظف للقانون هي الأولى الا اذا أصر الرئيس على رأيه فعليه أن يتخذ طريق الحيطة والحذر اذا ما تلقى أوامر كهذه فاشتراط المشرع أن تكون تلك الأوامر - فى هذه الحالة - مكتوبة . لذلك ألزمه بأن يسارع الى تنبيه رئيسه كتابة - الى أن الأمر الذى أصدره يحتوى على تعارض ومبدأ المشروعية ، فاذا ما تمسك الرئيس فعندئذ تجب طاعة الرئيس ويعفى المرءوس من المسئولية .

(ج) الأمر بارتكاب جريمة جنائية : القاعدة العامة هي عدم اعفاء المرءوس من المسئولية الجنائية لمجرد أنه ارتكبها تنفيذا لأوامر رئيسه ، غير أنه استثناء من هذه القاعدة ، يعفى المرءوس من المسئولية اذا ارتكب الجريمة بحسن نية ولقد نصت المادة ٦٣ من قانون العقوبات فى جمهورية مصر العربية على أن :

« لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف فى الأحوال الآتية :

١ - اذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه طاعته ، أو اعتقد أنها واجبة .

٢ - اذا أحسنت نيته ، وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ان اجراءه كان من اختصاصه . وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى ، وأنه كان يعتقد مشروعيته ، وكان اعتقاده على أسباب معقولة .

وواضح من هذا النص أنه اذا ما توافر فى المرءوس حسن النية على نحو ما جاء بالنص أعفى من العقوبة . ولعل فى ذلك اعتبارا للمصلحة العامة ، وما تقتضيه من ضرورة سير العمل الادارى بانتظام واضطراب ولكى لا يكون الموظف المرءوس فى حالة قلق دائم ، وتردد فى القيام بتنفيذ أوامر رئيسه ، خشية أن يكون فى هذا التنفيذ ارتكاب لجريمة تجعله عرضة للعقوبة الجنائية .

النقطة الثالثة : سلطة التعقيب والرقابة : وتتمثل فيما يخوله

القانون للرئيس من اقرار وتعديل أو الغاء أو سحب أو حق الحلول محل أعمال المرءوسين . ما لم ينص على خلاف ذلك للرئيس أن يقرر تصرفات مرءوسيه ، طالما أنها خالية من أى مخالفة لأى نص قانونى أو لائعى وتنازلت والمصلحة العامة ، وان هذا الاقرار قد يكون صريحا متى استرطه القانون - صراحة - وفى هذه الحالة يكون اقرار الرئيس لعمل المرءوس لازما لكى يصبح هذا العمل نهائيا ، بحيث اذا سكوت الرئيس عن اقراره لا يصبح

نهائيا مهما طال الزمن . وقد يكون الاقرار ضمينيا يستفاد من نص القانون على اعتبار تصرف المردوس نهائيا بعد فوات مدة يحددها .

كما أن للرئيس الادارى أن يعدل في قرار مردوسيه ، اذا ما رأى لذلك ضرورة تملئها اعتبارات الملاءمة أو الشرعية ، فله أن يعدل ذلك القرار بالقدر الذى يراه لازما وازالة تعارضه ومبدأ الشرعية والملاءمة وقد يكون التعديل شكليا يتعلق بالصياغة اللغوية فقط دون المضمون .

كما أن له أن يلغى قرارات مردوسيه أو أن يسحبها ، والفرق بينهما يكمن فى أن الالغاء ليس له أثر رجعى بمعنى ألا تسرى آثار الالغاء الا بالنسبة للمستقبل ، دون أن يكون لها صلة بالماضى . أما السحب فانه على العكس من ذلك ذو أثر رجعى ، أى أن آثاره تمتد الى الماضى بحيث يترتب على ذلك زوال آثار القرار المسحوب من تاريخ سريانه .

على أن الرئيس الادارى حينما يمارس سلطات السحب والالغاء ، يكون محكوما بقاعدة جوهريّة مؤداها أنه متى كان القرار الذى أصدره المردوس مشروعا ومولدا لحقوق مكتسبة للغير فانه يتعذر الغاؤه أو سحبه احتراماً للحقوق المكتسبة . والا كان قرار الالغاء أو السحب غير مشروع وحق عليه الطعن قضاء بالالغاء .

أما اذا كان القرار محل الالغاء أو السحب غير المشروع دون أن تصل حالة عدم المشروعية الى حد الانعدام ، فانه لا يجوز الغاؤه ولا سحبه الا فى خلال المدة المقررة قانونيا للطعن فيه قضاء بالالغاء . أو طالما كانت دعوى الالغاء منظورة فعلا أمام القضاء أما اذا انقضى ميعاد الطعن ولم ترفع الدعوى ، عندئذ يتحصن القرار ضد الطعن فيه بالالغاء أو ضد السحب بواسطة الرئيس الادارى .

وحجة ذلك أن القرار غير المشروع ينقلب بانقضاء ميعاد الطعن القضائى فيه الى قرار فى حكم المشروع ، ويصبح محصنا ضد الالغاء ومؤكدا لحقوق مكتسبة لا يجوز المساس بها بالطريق الادارى . أما القرار المنعدم فيجوز سحبه والغاؤه .

كما أن للرئيس الادارى أن يحل محل المردوس فى تأدية عمله : وان كان يشترط أن يكون الأخير قد قام بأجراء تصرف معين ، وفى حالة عدم قيامه بذلك ، فإن رئيسه فى هذه الحالة لا يكون له صلاحية قانونية فى أن يحل محله فى اتخاذ ذلك التصرف .

وقبل أن ننتهى من بحث مبدأ التدرج يطرح علينا السؤال التالى

هو ما مدى علاقة مبدأ التدرج بالمركزية الإدارية ؟

بينما فيما سبق ان مبدأ التدرج ، مبدأ أساسى عام ، فهو الأساس الذى يبنى عليه أى تنظيم إدارى مهما اختلفت مستوياته أو تعددت صورته . لذلك فاننا يمكن أن نجده فى ظل اللامركزية أيضا ، فنجد - فى الواقع - المرافق ذات الصبغة المحلية اللامركزية منظمة تنظيما متدرجا ، على نفس النمط الذى تنظم على أساسه المرافق الفومية التى تتبع تبعية مباشرة للسلطة المركزية . مما تقدم يتضح ان مبدأ التدرج هو القاعدة الأساسية فى أى تنظيم إدارى ، اذن فما هى علاقته المركزية الادارية ، ولم اذن يدرس فى مجال دراسة وبحث الأسلوب المركزى ؟

وللجواب نقول : ان مبدأ التدرج هو المنظم الوحيد للعلاقة بين موظفى الأجهزة المختلفة أو السلطة المركزية فى ظل المركزية الادارية حيث يتعين على جميع الموظفين الاذعان لمختلف مظاهر السلطة التى يمارسها الرؤساء الاداريون فى مواجهتهم فى الحدود التى بينها آثفا ، كما ان جميع القرارات التى تتخذ بمعرفة السلطة المركزية أو بمعرفة موظفيها تكون باسم السلطة المركزية .

وتأسيسا على ما تقدم ، ارتبط مبدأ التدرج بالمركزية الادارية وأصبح عنصرا من العناصر الأساسية لها . بحيث ان المعيار الذى يمكن أن نحدد على أساسه ما اذا كان التنظيم مركزيا أو غير مركزى ، هو تكييف العلاقة بين جهاز إدارى وبين المركز (السلطة المركزية) فاذا ما كانت العلاقة يحكمها مبدأ التدرج ، وما يترتب عليه من سلطات رئاسية وتبعية متدرجة ، كان ذلك الجهاز مركزيا . وبالعكس ، فان الجهاز الادارى يكون لا مركزيا اذا ما كانت العلاقة بينه وبين السلطة المركزية علاقة « وصايا » وذلك فى الواقع ما أدى الى الربط بين مبدأ التدرج والمركزية الادارية وجعلهما صنوان لا يفترقان ، فاصبح مجال دراسة ذلك المبدأ ونتائجه هو الكلام عن أسلوب المركزية الادارية فى معظم مؤلفات الفقه العربى والفرنسى .

مصادر المركزية الادارية :

تنقسم المركزية من حيث مدى اشتراك الفروع التابعة للسلطة التنفيذية فى مباشرة الوظيفة الادارية الى قسمين : أحدهما التركيز الادارى والآخر عدم التركيز الادارى . لذلك سنقوم بشرح كل قسم فى بنده كما يلى :

البند الأول - التركيز الادارى :

ومن مقتضاه أن يناط بالرؤساء الاداريين فى العاصمة - وهم الوزراء ،

اتخاذ جميع القرارات الادارية اللازمة لسير النشاط الادارى عموما ، دون ان يتقرر شيء من ذلك بالنسبة الى سائر الموظفين التابعين لهم ، بل تقتصر مهمة هؤلاء الموظفين الاقليميين منهم أو المقيمين فى العاصمة على مجرد تنفيذ هذه القرارات ، وبالتالي تتلشى أية سلطات خاصة بالنسبة الى هؤلاء الموظفين .

البند الثانى - عدم التركيز الادارى :

فى هذه الحالة ، لا يستأثر ممثلو السلطة المركزية فى العاصمة بسلطة اتخاذ القرارات فى جميع المسائل الادارية ، بل يخول بعض الموظفين الحكوميين ، سواء كانوا مقيمين فى العاصمة أو فى الأقاليم ، اختصاصات خاصة تمكنهم من اصدار قرارات نهائية فى بعض المسائل وسلطة البت فيها ، دون حاجة للرجوع الى الوزير - الرئيس الأعلى - على ألا ينبغى ألا يصل الى حد وضع الخطط ، اذ ان ذلك يتم بواسطة السلطة المركزية فقط .

وان كانوا - بالطبع - فى ممارستهم لتلك الاختصاصات المخولة لهم يخضعون لرئاسة الحكومة المركزية ، لأن النظام ما زال مركزيا .

لكن ما هى طبيعة عدم التركيز الادارى ؟

ان عدم التركيز الادارى ذات طبيعة مزدوجة ، مركزيا فى خضوع للعلاقة الرئاسية والتي تكون قاعدة الأساس فيه ، ولا مركزيا حيث يتمتع الموظفون الذين تبعث بهم السلطة المركزية الى مختلف الجهات فى الدولة ، بسلطة البت النهائى فى بعض المسائل سواء كانت مسائل محلية أم مسائل فى العاصمة (كأن يفوض الوزير مثلا وكيل الوزراء أو المدير فى اتخاذ بعض القرارات الباتة فى احدى المسائل) .

على أن صورة التركيز الادارى يغلب عليها الطابع المركزى ما دامت القرارات تتخذ باسم السلطة المركزية ، وعن طريق موظفين يعينون من قبلها ، خاصة أن الرئيس الادارى الأعلى يحتكر سلطة اتخاذ القرارات الادارية ، ثم يحيل جزءا منها لموظفيه .

اللامركزية الادارية

المقصود باللامركزية الادارية :

بالرغم من اتفاق الفقهاء - ونحن معهم - على أن اللامركزية تشواء والتنظيم السياسى والاجتماعى الخاص بكل دولة ، الا أن التعريفات الفقهية - سواء الفقه العربى أم الأجنبى قد تنوعت ، وان كان هذا التنوع ليس ناتجا عن عدم تحديده للفكرة • بل يرجع الى خلاف حول عناصر اللامركزية •

فيعرفها الأستاذ العميد دكتور سليمان الطماوى بأنها « توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية فى العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحة مستقلة ، بحيث تكون هذه الهيئات فى ممارستها للوظيفة الادارية تحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية •

وفى الفقه الأجنبى نجد نفس المعنى حينما يحدد العميد « فيديل » الأسلوب اللامركزى بأنه اعطاء سلطة اصدار القرارات الادارية لأعضاء - غير موظفى السلطة المركزية - لا يلتزمون بواجب الخضوع الرئاسى ، بل غالبا ما يكونون منتخبين من المواطنين ممن لهم مصلحة فى ذلك •

كما يعرفها الأستاذ الدكتور فؤاد العطار بأنها « توزيع الوظائف الادارية ما بين الحكومة وهيئات مستقلة اقليمية أو مصلحة مباشرة اختصاصها فى النطاق المرسوم لها تحت رقابة السلطة التنفيذية واشرافها •

كما يعرفها الأستاذ الدكتور محمود حلمى بأنها أسلوب من أساليب الإدارة مقتضاه توزيع الوظيفة الإدارية فى الدولة بين السلطة المركزية وعمالها ، وبين هيئات تتمتع بقدر كبير من الاستقلال فى مباشرة سلطاتها فى النطاق المرسوم لها تحت رقابة السلطة المركزية .

وهكذا يمكننا القول بأن اللامركزية الإدارية هى « تنسيق للنشاط الإدارى فى الدولة بين السلطة المركزية وهيئات مستقلة (محلية أو مرفقية) ، على أن تخضع تلك الهيئات أثناء مباشرتها لاختصاصاتها للرقابة الإدارية من جانب السلطة »

اللامركزية المحلية :

تمهيد :

صور اللامركزية الادارية :

كانت أول صورة عرفت من صور اللامركزية هي تلك الصورة التي تسمى باللامركزية الاقليمية (المحلية) . ويخضع توزيع الاختصاص بين هذه الصورة وبين الحكومة المركزية على أساس شخصي أي أن تحديد اختصاصات اللامركزية المحلية بالنظر الى مجموعة الأفراد الذين يمكن أن تمارس هذه الاختصاصات في مواجعتهم أو مصالحهم بحيث يخول لهم حقوق أو يكلفوا بالتزامات . كما تخضع هذه اللامركزية لمعيار موضوعي يتوقف على نوع النشاط وطبيعة التصرفات التي تمارسها الهيئات الممثلة لتلك الوحدات المحلية .

وذذهب البعض الى القول بتخلف المعيار الموضوعي حينما نحدد اختصاص الوحدات الادارية المحلية ، وذلك لوحدة وتشابه الاختصاص بين الدولة وتلك الوحدات .

وميند بزوغ القرن العشرين تنوعت بكثرة تلك المشاريع والمرافق الملقاة على عاتق الدولة ، وبدأ الفقه المعاصر يؤكد وجود شخص قانوني لامركزي آخر غير اللامركزية المحلية هو اللامركزية المرفقية أو المصلحية .

وتفريعا على ما تقدم : نقول ان اللامركزية صورتان : لامركزية محلية أو اقليمية ، ويقصد بها استقلال جزء من أرض الدولة بإدارة مراقه ، ويكون للشخص الاداري اختصاص عام بالنسبة لجميع مرافق هذا الجزء المحدد من أرض الدولة .

واللامركزية المرفقية أو المصلحية وهى عبارة عن أسلوب من أساليب إدارة المرافق العامة هو على وجه التحديد إدارة مرفق عام أو عدد من المرافق العامة ذات الأهداف الموحدة بواسطة هيئة إدارية يمنحها القانون الشخصية الاعتبارية وتكون تبعا لذلك مستقلة إداريا وماليا وفنيا عن السلطة الإدارية التى أنشأتها .

وهناك تشابه عميق بين الصورتين ، فهذهما واحد هو تحقيق استقلال ذاتى فى التنظيم الإدارى .

وبالرغم من وجود ذلك التقارب بين النظامين ، فإن هناك فرقا بينهما . على أن تلك الفوارق لا تحول دون امكان الجمع بينهما فى اطار واحد باعتبارهما ضد التركيز الوظيفى للإدارة وتوحيد أساليبها وأنماطها .

وبالرغم من الاعتراف باللامركزية المرفقية ، الا أنها أثارت جدلا كبيرا بين الفقهاء فينكر البعض وجودها حيث يرى الأستاذ ايزنمان ، بأن اللامركزية المرفقية فكرة مزعومة لا تمثل أى مظهر من مظاهر اللامركزية وبالتالي لا يوجد الا نوع واحد من اللامركزية هى اللامركزية الإقليمية وحجته الأساسية التى يعتمد عليها نابعة أساسا من مفهومه الخاص الذى يعطيه للامركزية ، ففى رأيه كون النظام مركزيا أو لامركزيا يتعلق بالدرجة الأولى بطابع الهيئة التى تتولى الإدارة فيه ، أى فيما اذا كانت مركزية أو لامركزية ، أما ما يسمى باللامركزية المرفقية فإنها تتعلق بمسألة مختلفة تماما عن ذلك وتتصل بموضوع آخر هو تركيز أو عدم تركيز الاختصاصات الإدارية فى يد الجهاز الإدارى التقليدى مركزيا كان أو لامركزيا .

بينما يذهب البعض الآخر الى تصنيف مجال تطبيقها ، حيث يرون أن منح الشخصية المعنوية للمرفق العام وإن كان ركنا أساسيا للامركزية المرفقية ، الا أنهم يعتبرونه ركنا غير كاف وحده لتحقيقها ، فهم يرون أنه لبس كل مرفق عام يتمتع بالشخصية المعنوية يحقق اللامركزية .

ولما كان موضوعنا يقتصر على الأقاليم ، فهذا القصر على الجانب المحلى دون المصلحي للامركزية - وهو ما سنبحثه فيما يلى :

البند الأول : المقصود باللامركزية المحلية :

يذهب الدكتور محمد عبد الله العربى الى القول : « ان الإدارة المحلية - بالمعنى العلمى - هو أن تعهد الحكومة المركزية الى هيئات منتخبة من أهل وحداتها المحلية بإدارة شئونهم المحلية ، وبهذا المعنى تختلف (الإدارة المحلية) عن الأسلوب الذى تتبعه الدولة أى الإدارة المركزية - فى قسام

موظفيها في الوحدات المحلية بأداء الخدمات لأهل هذه الوحدات فهنا تكون الإدارة المحلية مجرد فرع من الإدارة المركزية وليس إدارة محلية بالمعنى العلمى ، الخاصة بها ، على أن تتمتع هذه السلطات في ممارستها للنشاط الإدارى بقدر من الاستقلال .

كما يقول الدكتور ظريف بطرس فى إحدى مذكراته : ان للحكم المحلى أسلوبا فى الإدارة بمقتضاه يقسم إقليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلى ، تقوم على إدارة كل منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها تمارس السلطات والاختصاصات المخولة لها بمقتضى الدستور أو القانون ويتم تمويل جانب من نشاطها من الموارد المالية التى يفرضها لهذا الغرض .

ونستطيع القول بأن اللامركزية المحلية هي : أن يعهد الى السلطات المحلية المستقلة والتى تتمتع بالشخصية المعنوية بجزء من الوظيفة الإدارية - وغالبا ما تتعلق بمصالحها المحلية تحت اشراف ورقابة السلطة المركزية :

البند الثانى - عناصر اللامركزية المحلية :

بناء على ما تقدم - من تعريفات وتحذيرات لمضمون اللامركزية - نقول ان اللامركزية المحلية ، تقوم على عناصر أساسية ، وذلك باستبعاد الآراء الشاردة وهذه العناصر ثلاثة هي :

الأول : وجود مصالح محلية .

الثانى : وجود مجالس أو هيئات تستقل بإدارة هذه المصالح المحلية .

الثالث : وجود رقابة إدارية من جانب السلطة المركزية (التنفيذية) .

العنصر الأول - وجود مصالح محلية :

من المعروف أن هناك مصالح وحاجيات مشتركة ، تهتم الدولة بأسرها ، مثل الأمن والعدل والقوانين والعلاقات الخارجية والبريد ... الخ .

وهذه الحاجيات المشتركة تقرب بين جميع سكان البلاد ، كما يوجد الى جانب تلك الحاجيات العامة ، حاجيات خاصة بالوحدات المحلية ، مثل تزويد مدينة بالمياه والانارة والنظافة العامة والمنتزهات والصحة والتعليم ... الخ .

كما ان هذه الحاجات الخاصة تتبلور فتولد تضامنا بين أهالى تلك الوحدات المحلية ونتيجة احساس الأهالى بالرغبة فى اشباع حاجاتهم الجماعية ، وهذا التضامن أقوى من التضامن الذى تولده الحاجات العامة بين أهالى القطر كله ، والاعتراف بوجود مصالح مشتركة محلية ، متميزة عن المصالح العامة القومية ، هو ما يقودنا الى اللامركزية المحلية ، ففى ظلها تكون ادارة تلك المصالح بيد هيئات ادارية محلية خاصة بذلك القطر .

نخلص بذلك الى أن هناك نوعان من المرافق - داخل الدولة الواحدة - مرافق عامة قومية ، وهى التى تهدف الى أداء خدمة عامة للجمهور ، مع خضوع فى ادارتها للسلطة المركزية . ومرافق ذات طابع محلى ، وهى تهدف الى أداء خدمة محلية ، وتخضع فى ادارتها للهيئات اللامركزية المحلية .

واذن فما هو الفاصل فى الحكم على مصالح معينة بأنها ذات طابع قومى ، وبالتالي تخضع فى ادارتها للحكومة المركزية ، أو على مصالح معينة بأنها ذات طابع محلى وبالتالي تخضع فى ادارتها للهيئات المحلية ؟

فى الواقع أن وضع معيار التفرقة بين المرافق القومية والمرافق المحلية ، يكاد يكون مستحيلا عمليا ، ذلك ان من المرافق ما يعتبر قوهيا من بعض الوجوه ومحليا من بعض الوجوه الأخرى لأنها مسألة نسبية تتأثر بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل دولة .

كذلك فإن الفقه يكاد يجمع على ان هناك أنواعا معينة من المرافق لا يتور خلاف فى شأن طبيعتها القومية مثل : مرافق الدفاع والقضاء والشرطة اذ تتعارض ومبدأ فصلها عن السلطة المركزية .

والمرجع فى تحديده للمصالح المحلية - لم يأتزم موقفا موحدا بل اتبع وسيلتين :

الأولى : بمقتضاها يحدد المشرع اختصاصات الهيئات اللامركزية فى مواد واردة فى النصوص على سبيل الحصر ، مثل ذلك النظام الانجليزى ، ففى هذا النظام لا يجوز للمجالس التى تمثل الوحدات الادارية المحلية أن تتجاوز الاختصاصات التى رسمها لها المشرع الا بنص جديد وبالتالى لا يترك للسلطات المركزية غير المواد التى ترد فى النصوص . كما ان كل هيئة أو مجلس لا يتمتع بذات الاختصاصات التى يتمتع بها غيره ،

وانما يكون لكل مجلس من الاختصاصات بقدر ما سمحت به القوانين الخاصة وعلى هذا الأساس تنوعت الوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية فى انجلترا .

الثانية : وبمقتضاها يحدد المشرع اختصاص الهيئات اللامركزية فى مجموعها طبقا لتوجيهات عامة ، وبالتالى يكون للهيئات اللامركزية انشاء وإدارة كافة المرافق التى من نوع ما حدد المشرع الا ما استثنى بنص تشريعى بين الأعمال التى يجوز للهيئات اللامركزية ممارستها ، وبالتالى يكون للهيئات اللامركزية انشاء وإدارة كافة الأعمال التى من نوع ما حدد المشرع الا ما استثنى صراحة .

وهكذا فان الاعتراف بالمصالح الذاتية لا يكفى وحده لقيام اللامركزية الادارية وأن كان يعتبر مقدمة الى العنصر الثانى منها ، وهو وجوب توافر مجالس أو هيئات تستقل بإدارة هذه المصالح الذاتية ، وهى ما تكون الركن الأساسى الثانى للامركزية .

العنصر الثانى - وجود مجالس أو هيئات تستقل بإدارة هذه المصالح المحلية :

مما لا شك فيه أن قيام التنظيم اللامركزى ، على أساس تمنع الوحدات اللامركزية المحلية بقدر من الاستقلال فى مواجهة السلطة المركزية قد أثار بعض الجدل بين الفقهاء ، هل يقتضى ذلك الاستقلال أن تكون السلطات المحلية منتخبة بواسطة الأفراد الذين يقيمون فى حدود الوحدة المحلية ، أم من الجائز أن تقوم السلطة المركزية بتعيينهم دون أن يكون فى هذا أساس بذلك الاستقلال ؟

اختلف الفقهاء - بين مؤيدين ومعارضين حول مدى أهمية تشكيل الهيئات المحلية عن طريق الانتخاب - الى فريقين : يرى أولهما أن الانتخاب شرط أساسى من شروط القيام بالإدارة المحلية وبالتالى تضمن استقلال أعضاء الهيئات الممثلة لها ، بينما يرى الفريق الثانى عدم ضرورة الربط بين استقلال الهيئات المحلية وبين اختبارها بطريق الانتخاب بل قرر - على العكس من ذلك أنه لا مانع من قيام السلطة المركزية بتعيين أعضاء السلطة المحلية ، دون أن يكون فى ذلك تعارض مع استقلال تلك السلطات .

أولا - رأى الذى ينادى بضرورة الانتخاب وحججه :

لا يشك أحد أن الانتخاب وسيلة للديمقراطية التى تقوم على مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه وذلك عن طريق انتخاب من يمثل الشعب نيابة

عنه اذ بدون الانتخاب لا تتحقق الديمقراطية ، وبهذا المعنى يذهب
انصار الانتخاب ، الى القول بأنه يتحتم أن تكون السلطات المحلية مختارة
من بين سكان الوحدة المحلية نفسها بالانتخاب ، وبدون هذا الشرط
لا تتحقق اللامركزية ، لأن اللامركزية هي الديمقراطية المطبقة على الادارة .

ويقرر الأستاذ الدكتور الطماوى « لا نعرف بلدا ديمقراطيا يشكل
المجالس المحلية بغير طريق الانتخاب ، ومعظم الدول تجرى على أساس
الانتخاب المباشر ، بمعنى أن يتم اختيار أعضاء المجالس المحلية عن طريق
المسحين أنفسهم .

ويقول الدكتور عثمان خليل : « ان اللامركزية نظام شعبى » بمعنى
أنه يقطع قدرا من سلطات الحكومة المركزية المتصلة بوظيفتها الادارية
يعهد به الى هيئات منتخبة بواسطة الشعب ، متمتعة بالاستقلال الذاتي
تحت اشراف الدولة .

كما يذهب أنصار هذا الفريق الى القول بأن اختيار أعضاء الهيئات
المحلية عن طريق الانتخاب يعد ضمانا قوية لاستقلال الهيئات اللامركزية
عن السلطة المركزية .

فاختيار أعضاء الهيئات المحلية بطريق الانتخاب بما يحمله من معنى
التعويض والمساندة الجماهيرية ، يعطى الوحدات المحلية وأعضاءها القدرة
على حماية الاستقلال النظرى المقرر للوحدات المحلية قانونا ، وتمكنهم من
التقوى فى مواجهة السلطة المركزية اذا اعتدت على استقلالها . بعكس ما اذا
تمتلك الهيئات معينة من قبل السلطة المركزية فحينئذ تنعكس الآلية ،
فإن تم تعيين السلطة المركزية لأعضاء السلطة المحلية ارتباط هؤلاء
بالأولى . وبالتالي تبعيتهم وخضوعهم للسلطة المركزية مما يهدر استقلال
الهيئات المحلية . ولذلك يقرر الفقيه (جى) أنه من أهم أسس التنظيم
اللامركزى الاقليمى استقلال أعضاء الادارة الذين يعهد اليهم مباشرة
المسئولة المحلية ، عن السلطة المركزية .

كما يذهب أنصار هذا الفريق الى القول ، بأنه فى انتخاب أبناء
الوحدة المحلية فرصة لضمان تحقيق أهداف نظام الادارة المحلية .

ثانيا - الراى الذى يذهب الى عدم الاعتراف بالانتخاب وحججه :

يذهب هذا الفريق من الفقهاء الى القول ، بان اللامركزية الاقليمية
تتطلب بمجرد استقلال الهيئات المحلية ، فلم يروا فى الانتخاب وسيلة
محمية لتشكيل تلك الهيئات ، بل على العكس لم يجدوا مانعا من قيام

السلطة المركزية بتعيين أعضاء تلك الهيئات ، اذ ليس فى هذا التعيين ما يخل بالتنظيم اللامركزى أو ما يذهب بقيمة العملية .

ولقد ذهب الدكتور فؤاد العطار الى القول : « أن ما وقع فيه رجال الفقه من مزج بين الهدف الذى يرمى نظام اللامركزية الى تحقيقه ، وهو استقلال الهيئات اللامركزية فى مباشرة اختصاصاتها ، والوسيلة التى تتلاءم وتحقيق هذا الهدف ، أى تلك التى تضمن هذا الاستقلال ، وما تفرع عن هذا المزج من ادماج الاصطلاحين ، واستعمال أحدهما مكان الآخر فى حين كان ينبغى عليهم التفرقة بين الهدف والوسيلة ، فلا يعتبر الانتخاب ركنا من الأركان الأساسية للامركزية ، ما دام تحقيق استقلال الاعضاء ميسورا بوسائل أخرى ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان تغلغل الفكرة التى استقرت فى الأذهان فى عهد المذهب الفردى ، وما استتبع ذلك من اتخاذ الانتخاب الوسيلة الوحيدة لاختيار أعضاء الهيئات الاقليمية ، واقتقاد الأداة الحكومية فى ذلك الوقت للضمانات التى تكفل استقلال من يتم اختيارهم عن طريق التعيين - هذه الفكرة ينبغى ألا تظل كما هى بعد انتشار المذاهب الاشتراكية ، واستخدام الضمانات التى تكفل عدم عزل المعينين بواسطة الحكومة ، وعلى ذلك يتعين اعتبار الانتخاب شرطا لازما ، ما دام من الميسور تحقيق هذا الاستقلال عن طريق التعيين .

ويذهب أنصار هذا الفريق الى القول : أن أعضاء الهيئات الادارية المصلحية سيختارون بطريق التعيين لا الانتخاب ، ومع ذلك فان هذه الهيئات تتمتع باستقلال فى ادارة أعمالها ولم يقلل أحد بغير ذلك ، فالاستقلال هنا جاء بطريق آخر غير وسيلة الانتخاب .

ويرد أستاذنا العميد الطماوى على ذلك بقوله : « ان قياس اللامركزية المصلحية على اللامركزية الاقليمية » فاللامركزية المرفقية تقوم على التخصيص الفنى ، أما اللامركزية الاقليمية فتقوم على استقلال أبناء الوحدة الاقليمية بأمورهم ، ولن يتحقق هذا الا بأعمال مبادئ الانتخاب الحر .

كما يذهب أنصار هذا الاتجاه الى القول بأن أعضاء السلطة القضائية يختارون عن طريق التعيين بواسطة السلطة التنفيذية ، ولم يقل أحد أن هذا التعيين اعتداء على اختصاص السلطة القضائية أو حد من حريتها ، ول هؤلاء الأعضاء ضمانات أكيدة بالرغم من أنهم معينون .

ويرد أصحاب مذهب الانتخاب بالقول بأن ما قيل من استقلال القضاء ، ورغم تعيين القضاء بواسطة السلطة المركزية ، أمر مردود عليه باستقلال القضاء ، استقلال نسبي. فى حدود التبعية المؤكدة للسلطات العليا .

كما يذهب أنصار مبدأ التعيين الى القول :

« قد يقال ان أعضاء الهيئات اللامركزية انما يختارون عن طريق القياس على طريقة اختيار أعضاء البرلمان ، وتأسيسا على أن المجالس الاقليمية ليست فى الواقع الا برلمانات صغيرة لتهيئة الدخول للبرلمان . الا أن هذا الرأى لا يستقيم عند التعمق فى النظر ، ذلك أن البرلمان يباشر السلطة التشريعية شأنه فى ذلك شأن السلطة التنفيذية ، فى حين أن عمل المجالس الاقليمية قاصر على مزاولة قسط من الوظيفة الادارية التى تضطلع بها أصلا السلطة التنفيذية ، وبذلك تكون هذه المجالس مجالس ادارية لا مجالس سياسية ، ولا يكون ثمة وجه للمقارنة بين المجلسين لاختلاف طبيعة عمل كل منها .

ويرد أصحاب مبدأ الانتخاب على ذلك بقولهم : مع تسليمنا باختلاف وظيفة المجالس النيابية عن المجالس المحلية الا أن ذلك لا يحرم الهيئات الأخرى من حقها فى الاستقلال عن طريق الانتخاب ، ولتأكيد الطابع الديمقراطي فى الادارة .

كما يذهب أنصار التعيين الى القول : يتطلب النشاط الادارى فى الوقت الحاضر كفاءات وقدرات خاصة فيمن يقومون بتلك المهمة ، فيجب اسنادها لمن تتوفر فيهم الكفاءات والقدرة ، وتلك مسألة تقتضى وعيا جماهيريا عاليا لاختيار الكفاء من المرشحين ، وهذا الوعى غير متوافر فى بعض الأحيان ، فيفسر الانتخاب عن وجود عناصر غير ضالحة لادارة عجلة الشئون المحلية ، كما أن الانتخاب قد أدى على الصعيد العملى الى ضعف مستوى كفاءة العناصر التى تشكل الجهاز الادارى المحلى فى بعض الأحيان انساقا وراء الدعايات الانتخابية وغيرها ، ولعل هذه الحجة من أوجه ما يستند اليه أنصار التعيين .

ويرد على ذلك أصحاب مبدأ الانتخاب ، بأن التحليل بعدم وعى الجماهير وأهليتهم ونضجهم الفكرى لا يقوم على أساس ، لأنه لا يوجد معيار لقياس مدى النضج الفكرى الذى يؤهل الشخص لاكتساب حقه الانتخابى ، فاذا ما اتخذت الأمية أساسا لعدم الأهلية كان هذا أساسا تحكميا ، لأن الأمية مسألة نسبية لا يمكن تعريفها أو قياسها بالنسبة للأمور السياسية ، فقد يكون الشخص متعلما ، ومع ذلك فانه يجهل كل شئ عن الحياة العامة ، وقد يكون الشخص أميا ولكنه يمتلك كافة الصفات التى تؤهله فى الحياة العامة .

مما تقدم حتى الآن نجد أنفسنا بين اتجاهين ، أو قبل مبدئين ، ولكل مبدأ أنصاره ، ثم أن لكل مبدأ محاسن ومساوىء .

هذان المبدآن هما : مبدأ الانتخاب ومبدأ التعيين .

فإذا نحن تناولنا مبدأ الانتخاب بما له وما عليه لقلنا أن أنصار مبدأ الانتخاب يرون فيه شرطا لازما من شروط لامركزية الادارة المحلية ، لأن الاختيار عن طريق الانتخاب يعنى اعتراف الحكومة المركزية بأن ثمة مصالح محلية تخص الاقليم ، وهى مصالح مستقلة عن مصالح الحكومة المركزية ، وان الحكومة المركزية قد فوضت أهل الاقليم فى اختيار نخبة من بينهم تباشر الادارة نيابة عنهم ، وتعتمد عليهم الدولة فيما يختارون من أجله ، وبذا يصبح الانتخاب عنوانا على الديمقراطية وعلى لامركزية الادارة المحلية فى آن واحد ، وهذه حسنة توضع فى حساب مبدأ الانتخاب .

ولكن من الناحية الفعلية يعيب مبدأ الانتخاب - اذا أسقطنا من حسابنا امكانية تدخل الحكومة فيه أو تزييفه - أنه قد يصل الى المحليات بأناس ليسوا مؤهلين تماما لتحمل مسئوليات العمل الادارى والكفاءات والمهارات اللازمة من أجله ومن هنا يصبح الانتخاب والحزبية مدخلا الى فساد المحليات ، واهدارا لفرصة الصلاح الادارى فى الأقاليم مما يكون من شأنه أن يجعل استقلال الادارة وبالا على الادارة .

أما عن مبدأ التعيين فهو يعنى قيام الدولة بفرض عناصر داخل المحليات ترى فيهم الكفاءة والصلاحية والقدرة على تحقيق الصالح الادارى وبذلك يمكن لمبدأ التعيين أن يتجاوز العيب القائم فى مبدأ الانتخاب ، ويكون ضمانا لصلاح المحليات وقدرتها على الادارة الرشيدة .

غير أنه يعيب مبدأ التعيين ، أنه قد يكون ستارا تستتر الحكومة المركزية من ورائه لتفرض نوعا من الوصايا على الادارة المحلية تعود بالنظام الادارى الى مركزية غير معلنة ، خاصة اذا ما أقدمت الحكومة على الزج بعدد من رجالها الى دوائر الادارة المحلية بدعوى ظاهرها الكفاءة وباطنها الولاء لها .

والآن

والآن ... علينا أن نخنار دون أن نختار واحدا من المبدئين مع وضع التحفظات التى نرى فيها ضمانا للحد الأدنى من سلامة التطبيق ومشروعيته النظرية .

ومنذ البداية أقرر أن مبدأ واحدا من المبدأين هو الذى يتسقى مع
الاطار النظرى للنظام اللامركزى الادارى ، ألا وهو مبدأ الانتخاب ، وذلك
لأن اللامركزية الادارية المحلية انما هى أسلوب عمل يرتكز على ركيزتين :
استقلال المصالح والاعتراف بحق أهل الاقليم المحلى فى اختيار
الجهاز الادارى الذى يتولى مباشرة هذه المصالح المحلية .

وهاتان الركيزتان السابقتان لا يتأتى لهما أن يتبلورا الا فى ظل
دولة أخذت بالسبيل الديمقراطية ، وهو السبيل الذى يجعل من مبدأ
الانتخاب حقا مكتسبا للناس كافة ، وطالما أنه لا رجعة فى الديمقراطية
فانه بالتالى لا عدول عن مبدأ الانتخاب .

ولكن لكى نضمن النجاة من مثالب الانتخاب بحيث لا يكون مدخلا
لفساد المحليات نرى الأخذ بالتحفظات التالية :

١ - أن تحاول الدولة العمل على زيادة وعى جمهور الناخبين
وترشيدهم ، حتى يأتى اليوم الذى يتحقق فيه ما يمكن أن نسميه
« الانتخاب المستنير » وفيه سيكون لدى كل ناخب الوعى الكافى لأن
يختار عن دراية ونضج .

٢ - أن يكون على الدولة وضع البرامج بهدف احلال « جماعات
صفوة » جديدة فى الأقاليم ، لا تستند الى العصبية القديمة أو الانتماءات
الطبقية التقليدية ، بل هى جماعات مستندة الى ديناميات حضارية جديدة
تتمثل فى الكفاءات العملية والقيادات العمالية والكوادر النقابية ، ولن
يتأتى ذلك الا عن طريق نشر التعليم وتقريب الفوارق بين الطبقات .

٣ - يمكن الأخذ بنظام الجمع بين الانتخاب والتعيين ، أى أن يتألف
المجلس المحلى من أعضاء وصلوا اليه بالانتخاب الى جانب نسبة معينة ،
على أن يتم ذلك تحت ثلاثة شروط هى :

(أ) ألا تكون النسبة المعينة غالبية المجلس ، وذلك حتى لا تسيطر
جهة التعيين على المجلس المحلى فتفقد الادارة استقلالها .

(ب) على النسبة المعينة أن تباشر عملية (تربوية) للفكر الادارى
لدى النسبة المنتخبة ، وذلك من خلال جلسات أو ندوات خاصة تكرس
لهذا الغرض .

(ج) على الحكومة - وهى جهة التعيين - أن تلتزم ما أمكن بمبدأ
النزاهة عند مباشرتها للتعين ، فلا تقصد به نوعا من السيطرة على
المحليات .

وهكذا نجدنا فى النهاية قد أخذنا بمبدأ الانتخاب ، بما ينجيه من عيوبه ويؤدى به الى الرشاد .

الرقابة الادارية (أو الوصايا الادارية) :

ذهبت بعض الآراء الى القول بأن الرقابة (الوصايا) الادارية ليست ركنا من أركان اللامركزية الادارية ، لأنها خارجة على اللامركزية ، فهى فى الواقع أساس من الأسس العامة التى تحكم وتنظم توزيع السلطات بين الأشخاص الادارية وهى وجه من أوجه الرقابة التى تمارسها الدولة على الأشخاص الادارية ، وكونها تمارس على الأشخاص الادارية اللامركزية لا يغير من طبيعتها هذه .

فالوصايا هى الرقابة الخارجية التى تمارسها الدولة على الوحدات اللامركزية وهى تتميز عن الرقابة الداخلية التى تتمثل فى تعيين الدولة لبعض أعضاء مجالس الإدارة هذه الوحدات أو هيئات رقابة داخل ادارتها، وهؤلاء الأعضاء والهيئات يمارسون رقابة داخلية ضمن ادارة الوحدات اللامركزية فالوصايا تكون الرقابة الداخلية التى تمارسها الدولة بوصفها سلطة وصائية والتى يخضع لها أعضاء الهيئات الادارية كافة بما فيهم أولئك الذين تعينهم الدولة فى هذه الهيئات .

غير أننى لا أتفق مع هذه الآراء ، وأقول مع الدكتور (عادل محمود حمدى) بأنه لا وصاية بدون (لامركزية) ولا (لامركزية) بدون وصاية فلا يمكن أن نتصور لا من الناحية السياسية ولا من الناحية القانونية أن يعترف المشرع لوحدات الادارة المحلية أو الاقليمية بالشخصية المعنوية بما يترتب على ذلك من قيام أشخاص ادارية عامة مستقلة تشارك الدولة فى امتيازات ويرى (وامبور) أن الوصايا هى مجموعة السلطات المحددة المخولة بقانون له سلطة عليا ، بقصد تحقيق المشروعية وحماية المصلحة العامة من السلبات الضارة ، أو اساءة استعمال الأشخاص لسلطاتهم فى نظام اللامركزية .

وينتقد الدكتور رمضان هذا التعريف بقوله : انه يهمل نوعا هاما وخطيرا من أنواع الوصايا وهى : الوصاية التى تمارس عن طريق الجماهير، والتنظيمات السياسية ، وأجهزة الاعلام ، وهذه الوصايا قد نمت وازدادت وقوى مفعولها ، مع ازدهار فكرة الديمقراطية ، وزيادة نفوذ رأى العام وفاعليته .

وأرى أن هذا النقد فى غير موضعه : لأن فى ممارسة الجماهير والتنظيمات السياسية وأجهزة الاعلام الرقابة على أعمال وأعضاء الهيئات

المحلية يدخلون - لا شك - تحت تعبير «...» لسلطة عليا» الذى احتواه التعريف حينما قال أحد الفقهاء أن الوصاية : تعنى « المخولة بقانون أو طبقا له لسلطة عليا...» أى باعتبار المراقبين « سلطات عليا » فى الدولة وليس بأى صفة أخرى .

ونذهب الى أكثر من ذلك مع الاتجاه الذى يرى أن الرقابة (الوصاية) بجانب أنها تمارس - كذلك على الأشخاص الادارية اللامركزية بصورة عامة فانها تمارس - كذلك - على الأشخاص المختصين بمهام ذات نفع عام ، مثل المؤسسات ذات النفع العام حيث يجب أن تحصل على تفويض من الدولة بقبول الهيئات والوصايا والتي لا يمكن قبولها دون الحصول على تفويض .

فالرقابة اذن التى تجريها السلطة المركزية على الوحدات الاقليمية قد تكون فى مواجهة أعضائها أو فى مواجهة أعمالها وتصرفاتها ، الا أن بعض الفقهاء يرى أن الرقابة الأخيرة (رقابة الأعمال) هى الجانب العملى والهام فى علاقة السلطة المركزية بالهيئات اللامركزية ويؤكد الدكتور صبرى حمودة هذا الاتجاه الذى يقول به الفقيهان ماسبتول ولاروك من أن « الرقابة الادارية » تمارس أساسا على تصرفات الأشخاص الاعتبارية اللامركزية . وهذا الجانب من الرقابة هو الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار فى المكان الأول .

وأرى خلاف ذلك ، لأن الرقابة التى تجريها السلطة المركزية على أعضاء الهيئات المحلية لا تقل فى الأهمية عن الرقابة التى تجريها على أعمال وتصرفات تلك الهيئات . لأن من حقها - بموجب الرقابة الممنوحة لها - تعيين بعض أعضاء الهيئات المحلية بجانب سلطاتها فى توقيع العقوبات التأديبية عليهم مثل التوبيخ والوقف بل والعزل - وبموجب تلك السلطات لا تقل الرقابة على الأشخاص أهمية عن الرقابة التى تجريها سلطة الرقابة على تصرفات الهيئات المحلية . وهل هناك سلطة أقوى من تلك الممنوحة لها والتى بموجبها لها الحق فى تعيين بعض عناصر الهيئات المحلية واضفاء الصفة المركزية عليهم ، ألا تعتبر الرقابة فى تلك الحالة عملية وهامة ؟ بل ان فيها تدخلا فى شئون الوحدات المحلية .

الخلاصة

الفرق بين الأسلوب اللامركزي السياسي واللامركزي الإداري

ونخلص من المباحث السابقة التي تم عرضها حتى الآن الى أننا يجب أن نفرق بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية على النحو التالي :

فبالأسلوب الأول ليس الا أسلوبا لإدارة دولة بسيطة . أما الثاني فنلمسه في صورة حكم دولة مركبة . ويرجع السبب في التمييز بينهما أنه قد يتبادر للذهن في أول الأمر بأن الاختلاف في النظامين يخلو من أى عنصر من عناصر التشابه بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية ولكننا في حقيقة الأمر نجد الكثير من عوامل التشابه بين الأسلوبين من ذلك ما يلي :

اننا نلاحظ في كلا النظامين خضوع الأجهزة الثانوية لرقابة الحكومة المركزية ، وان كان ثمة فارق فانما يكن في درجة وبعد هذه الرقابة ، فهي أشد في اللامركزية الادارية عنها في اللامركزية السياسية وذلك بحكم ما تتمتع به الأقاليم من استقلال ذاتي في الدولة الفيدرالية (القائمة على اللامركزية السياسية) .

وعلى الرغم من أن التسميات المستخدمة للدلالة على كلا الأسلوبين قد توقع التشابه في الوهم وذلك على أساس أن « اللامركزية » سواء الادارية أو السياسية ليستا الا تسمية واحدة للدلالة على درجتين مختلفتين لنظام واحد ، وبحيث أنه عندما يتحقق التلاحم الإداري داخل الاتحاد الفيدرالي يبدو أسلوبه وكأنه لامركزية إدارية ، وكذلك الحال اذا تمتعت بعض الأقاليم أو المحليات بسمات استقلالية في داخل الدولة البسيطة

(أو المفردة) فإن النظام فيها يبدو وكأنه لامركزية سياسية ، ونتيجة لهذا التدخل الذى توهم اقامته بعض الفقهاء بين الأسلوبين يجعله تدخلا يتحقق فن طريق فارق الدرجة بين الأسلوبين غاضبين بذلك الطرف عما يمكن أن يكون من فروق تمس كل نوع من الأسلوبين على حدة على نحو يؤدى الى بيان التفرقة الجوهرية بينهما .

لكن معظم الفقهاء والباحث معهم يذهبون الى القول بأن ثمة اختلافا كبيرا بين الأسلوبين ، ولهذا وجب علينا التفرقة بينهما حتى يتضح مفهوم كل منهما على حدة وأهم هذه الفوارق هي :

١ - ان الأسلوب اللامركزى الادارى يقتصر على الوظيفة الادارية فى الدولة وبالتالي فان المحليات لا تشترك فى وظيفة التشريع فى الدولة لذلك يبقى النظام اللامركزى الادارى على وحدة سيادة الدولة بل لا تكون مغالين اذا ما نحن قلنا أن اللامركزية الادارية لا تشمل كل الوظيفة الادارية نفسها ، وانما يقتصر على النطر الأصغر منها ، اذ أن السلطة العامة تظل مركزية فى يد الدولة بحيث لا تنتزع اللامركزية سلطة التنفيذ منها كلية لتعطيلها للهيئات المحلية أو الاقليمية ، بمعنى أنه لا يقصد باللامركزية الادارية أن تحل محل المركزية بالكامل . . . ولكن كذلك من شأنها أن تخفف بعض الاختصاصات عن كاهل الحكومة لذلك سنجد عند بحثنا لأسلوب الادارة فى الدولة الاسلامية أن بعض العهود فيها يكون الأسلوب المراكزى الادارى بجانب الأسلوب اللامركزى الادارى .

أما اللامركزية السياسية فتسمح للولايات بالمساهمة فى تكوين ادارة الدول الفيدرالية وذلك عن طريق تعدد الشرائع بها تبعا لتعدد الولايات الأعضاء المكونة لها والداخلية فيها . فيساهم مجلس الشيوخ الأمريكى (فى الولايات المتحدة الأمريكية) ومجلس الولايات السويسرى (فى سويسرا) ومجلس القوميات السوفيتى (فى الاتحاد السوفيتى) الخ فى التشريع الفيدرالى .

٢ - مع أن السيادة غير قابلة للتجزئة وانما لا تمتلك الا لشخص معنوى واحد فقط هو الدولة الفيدرالية (القائمة على اللامركزية السياسية) الا أن الولايات تشارك فى هذه السيادة ، وذلك عن طريق ممارستها السيادة على اقليمها بالاشتراك مع الحكومة الفيدرالية بالاضافة الى ذلك فان هذه الولايات تشارك أيضا فى جوهر السيادة ذاته أى فى تكوين الادارة العامة للدولة الاتحادية ، ويتم ذلك عن طريق مجلس تمثل فيه الولاية بصفة متساوية مع الهيئات الأخرى والى جانب اشتراك الولايات فى جوهر السيادة عن طريق التمثيل المتساوى فى المجلس السالف الإشارة

اليه ، فان الولايات تمارس هذه المشاركة بطريق آخر أيضا ، وهو اشتراكها اشتراكا مباشرا فى اجراء التعديلات على الدستور الاتحادى ، وبل تنعم الولايات بدساتير مستقلة هى فى العادة من صنع يدها وليست منحة أعطاها اياها الحكومة الاتحادية الفيدرالية المركزية .

على أنه يجب أن يلاحظ فى هذا الشأن أن الاستقلال الدستورى يفترض بالطبع استقلال الدولة كذلك تشريعا واداريا وقضائيا ، فتصبح لها قوانينها الخاصة الى جانب هيئتها التنفيذية ومحاكمها المستقلة ودستورها الخاص . لذلك تعتبر الولايات المتحدة أو الأقاليم الداخلة فى تكوين الاتحاد والقائمة على اللامركزية السياسية - وحدات سياسية .

بينما الأقاليم التى تتبع اللامركزية الادارية تعتبر مجرد أقسام ادارية ، فليس للأقسام الادارية (الوحدات الاقليمية) قوانين خاصة بها ولا تتمتع باستقلال ذاتى مهما تمتعت بأجلى صورة اللامركزية الادارية - وليس لها دساتير خاصة بها تنظم مختلف شئونها من النواحي التشريعية والتنفيذية والقضائية على النحو السائد فى اللامركزية السياسية .

٣ - تقوم اللامركزية السياسية على أساس ادماج دولتين أو أكثر فى دولة واحدة تسمى الدولة الاتحادية (أو الفيدرالية) وتقبل هذه الدول مقدما عن طوعية واختيار أن تزول عنها شخصيتها الدولية السابقة لتجتمع مع غيرها من الدول فى شخصية دولية واحدة تحل محل شخصيتها الدولية السابقة . فى نفس الوقت تتمتع الدول الأعضاء باستقلال كبير فى ادارة شئونها الداخلية أما اللامركزية الادارية فيظهر استقلالها فى تولى الوحدات (الأقسام) الادارة كجزء من الوظيفة الادارية وحدها .

٤ - فى النظام اللامركزى السياسى يحدد الدستور الاتحادى الاختصاصات التى تمارسها حكومة الولايات وتدون هذه الاختصاصات حول الشئون المحلية فى الولاية وقد لا تشمل كل الشئون المحلية وهذا أمر مرجعه الدستور الاتحادى .

فى حين أن القانون العادى هو الذى يحدد اختصاصات الهيئات الاقليمية (المحليات) .

٥ - يذهب غالبية الفقهاء الى القول بأن اللامركزية تقوم على أساس انتخاب أعضاء المجالس المحلية . فى حين أن الانتخاب ليس أمرا لازما بالنسبة للامركزية السياسية (أى فى الدولة الفيدرالية أو الاتحادية) .

فمعنى ذلك أن الدولة الفيدرالية تأخذ أيضا بأسلوب اللامركزية الادارية والعكس صحيح ، بمعنى أن النظام اللامركزي السياسى قد يأخذ بهذه الوسيلة تارة وقد لا يأخذ بها تارة أخرى .

٦ - فى اللامركزية الادارية تستطيع الحكومة المركزية بمحض ارادتها وبدون توقف على رضا الهيئات المحلية مهما تمتعت تلك الهيئات بأحلى صور اللامركزية أن تنقص من الاختصاصات الممنوحة للهيئات المحلية الاقليمية ، كما يمكنها أن تزيد من تلك الاختصاصات عن ذى قبل بالاضافة الى أن رؤساء هذه المجالس ليسوا الا نوابا عن أفراد الحكومة المركزية فى مباشرة اختصاصات محدودة لا يتجاوزها .

أما فى حالة الدولة الاتحادية القائمة على اللامركزية السياسية فيحاط الحق فى تعديل اختصاصات الولايات زيادة أو نقصا بكثير من الضمانات وذلك بسبب تمتع الولاية التى يصيبها مثل هذا التعديل بحق المساهمة فى تكوين ارادة الدولة المركزية القائمة على اللامركزية السياسية كما أن حكام الولايات بالاضافة الى حكام الأقاليم قد تنازلوا عن جزء من اختصاصات الحكم النى كانوا يحتكرونها من قبل .

وبعد هذا العرض يتبين لنا بوضوح أن هناك فوارق جوهرية بين أسلوبى «اللامركزية» السياسية والادارية ، ترجع تلك الفوارق الى أن الأسلوب اللامركزي السياسى يعتبر الولايات الأعضاء فى الدولة المركبة هيئات سياسية ذات سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية تتمتع باستقلال ذاتى ، ويحدد الدستور الاتحادى اختصاصاتها وكيفية ممارسة وظائفها .

بينما الأسلوب اللامركزي الادارى يعتبر المحليات مجردة من السلطة السياسية ونشاطها ادارى بحت يقتصر فقط على جزء من الوظيفة الادارية .

فى حين أن أوجه الشبه ليست الا عرضية بحثة فضلا عن كونها احتمالية .

الباب الثاني

المركزية واللامركزية السياسية والإدارية
في الدولة الإسلامية في عهودها الأولى

الفصل الأول

المركزية واللامركزية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

تمهيد :

قامت الدولة الإسلامية فى أذهان المسلمين منذ بدء الدعوة الإسلامية حين كان المسلمون محصورين « بشعب أبى طالب » بمكة وما لبثت أن ظهرت نبنة هذه الدولة فور هجرة الرسول الكريم للمدينة ، حين التف المهاجرون والأنصار حول رسولهم الكريم ، فكون منهم وحدة سياسية اسلامية .

ثم أخذت هذه الوحدة الصغيرة - ولم تكن تتجاوز المدينة وضواحيها تكبر وتنمو وتزحف فى كل الاتجاهات حتى شملت كل جزيرة العرب ، ثم امتدت بعد ذلك الى الدولة الفارسية والدولة الرومانية وتم كل ذلك ولم يمض أربعون عاما لتكوين الوحدة السياسية الإسلامية .

المركزية السياسية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم فى السنة الثالثة عشرة من بعثته (١٦٢٢ م) الى ينرب (المدينة المنورة) ونزل فى قباء على عمرو بن عوف وأسس بها مسجد قباء الشهير ، وذلك فى الأيام التى أقام بها فى قباء ، ثم تابع الرسول مسيرته الى ينرب حتى وصل اليها . وبالهجرة أصبحت ينرب الاقليم الجديد موطننا وملجأ لجماعة المسلمين ، وأصبح العام الذى هاجر فيه الرسول بدءا للتاريخ الاسلامى أى التاريخ الهجرى .

وبالهجرة أصبح شعب المدينة ثلاث طوائف : المهاجرون وهم المؤمنون برسالة محمد صلى الله عليه وسلم (وهم الذين فروا بدينهم من مكة الى المدينة) . والأنصار هم سكان المدينة الأصليون من العرب (وهم من الأوس والخزرج) . أما الطائفة الثالثة فهم يهود المدينة .

وبعد الهجرة بدأ بالمدينة عهد مستقر ، ومجتمع قائم على قواعد سياسية تحت قيادة الرسول . فاذا ما استعرضنا الأنظمة المختلفة التى قام عليها هذا المجتمع الاسلامى الجديد فاننا نجد تركيز كافة السلطات العامة من تشريعية وتنفيذية وقضائية فى يد الرسول الكريم ، الذى كان أول رئيس لهذه الدولة الناشئة فجمع برئاسته للدولة بين صفتين :

الأولى : صفة النبى المرسل فهو يبلغ عن ربه ما أوحى اليه من الدين والشريع للناس .

الثانية : صفة الحاكم ، فهو يرأس الدولة ويديرها . فيعد الجيوش ويسيرها ويعلم الحروب ويعقد الصلح ، ويبرم المعاهدات ، ويعين القواد

والحكام والقضاة ويقيلمهم ويصرف الشئون المالية والقضائية والسياسية والادارية .

كان الرسول صلى الله عليه وسلم يؤدي وظيفته كحاكم فى حدود الاسلام ، فما جاءت فيه نصوص صريحة من الله طبقها ، وما لم يجرى فيه نص طبق ما يوحى اليه ، فان لم ينزل فيه وحى اجتهد فى الحكم ولم يخرج بالامر عما يقتضيه روح التشريع الاسلامى واتجاهاته العليا .

وكان أول عمل تنظيمى للمجتمع الجديد بالمدينة هو اعادة السلام والهدوء الى سكانها ، فبدأ الرسول بمزج العناصر المكونة لسكان الدولة الاسلامية ، فأصلح بين الأوس والخزرج ، ثم ألف بين هؤلاء وبين المهاجرين فأوجد بذلك رباطا بين المهاجرين والأنصار ، فأبعد وحشة الغربة عن المهاجرين ، وبذلك توثقت وحدة المسلمين بالمدينة ، كما أنتجت هذه الاخوة أسرة اسلامية واحدة ، تكونت من العناصر المختلفة ونسى كل أرومته ومحتده ومنبعه ، وتطلع لرباط الاسلام الذى ألف الله به بين قلوب معتنقيه كما جاء فى قوله تعالى : « لو أنفقت ما فى الأرض جميعا ما ألقت بين قلوبهم ، ولكن الله ألف بينهم ، انه عزيز حكيم » . وأصبح سكان الدولة الاسلامية جماعتين هما : جماعة المسلمين ، وجماعة غير المسلمين وأغلبهم من اليهود .

وكان الرسول حريصا على بناء الجبهة الداخلية لدولته بناء سليما من أول الامر ، فالصحيفة التى عقد بمقتضاها تحالفا بين هاتين الجماعتين اللتين تقطنان دولته ، لكى يضمن الاستقرار والرباط والقدرة على النمو ومواجهة الاحتمالات الخارجية كلها بنجاح كبير ، هى صحيفة شاملة تحتوى على قواعد التآلف والتعاون ، فقد وادع الرسول اليهود ، وعاهدهم واشترط عليهم وشرط لهم .

وقد علق على هذه الصحيفة الدكتور حسن ابراهيم حسن بقوله : « استطاع الرسول أن يعقد حلفا بين المسلمين من مهاجرين وأنصار ، وبين اليهود . استطاع الرسول بذلك أن يجعل نفسه فى المدينة على رأس جماعة من أنبائه كبيرة العدد آخذة فى النمو ، يتطلعون اليه زعيما وقائدا ، ولا يعترفون بسلطان غير سلطانه ، دون اثاره أى شعور من القلق أو خوف من التعدى على السلطة المعترف بها . وهكذا باشر الرسول سلطة زمنية كالتى يباشرها أى زعيم آخر مستقل مع فارق واحد ، هو أن الرباط الدينى بين المسلمين يقوم مقام الأسرة والدم .

وعلى هذه الصحيفة علقت الدكتور فتخية النبراوى بقولها : لقد كانت هذه الوثيقة الهامة واحدة من الأسس ، بل يمكن اعتبارها إحدى الدعائم الرئيسية التي أقام عليها رسول الله دولته فى المدينة . وهى تعكس قدرة النبى وحكمته السياسية التى استطاعت أن تخلق أمة جديدة تخفى الروابط القبلية القائمة على الدم والعصبية ، لتحل محلها نصوص الصحيفة التى خلقت مجتمعا متكاملا متوازنا .

أما الأستاذ عبد الرحمن عزام فيقول عن هذه الصحيفة : « ان الذى يتمتع هذا الميثاق يجد أن الدولة الاسلامية ظهرت للوجود ، وأصبح جميع المؤمنين متساويين على اختلاف أجناسهم وعصبياتهم ، وتتعاقد الدولة الاسلامية مع اتباع أديان أخرى تعاقدا أساسه النصر للمظلوم ، والنصح والبر ، وحرمة الأوطان المشتركة ، وحرمة من يدخل فى الميثاق ويقبل جوارحه ، على أن تصان عقائد المتعاقدين وشعائهم وحريتهم فى الدعوة لدينهم مهما تباينت هذه الأديان » .

ويطول بنا الحديث لو سردنا تعليقات الكتاب عن تلك الصحيفة نكتفى بما أشرنا إليه . ونتفق مع الدكتور محمد حميد الله حيدر أبادى بأنها تعتبر من أقدم الدساتير المسجلة فى العالم .

وبعد أن أمن الرسول دولته داخليا . . قام بتأمين حدود تلك الدولة ، لأنها فى حالة حرب معلنة بينها وبين مكة ، وذلك عن طريق عدة حملات ودوريات استكشافية كانت تسمى (سرايا) .

النظام العسكرى :

كان الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) على رأس النظام العسكرى ، فهو الذى ينظم الشئون العسكرية لدولته فقسم الجند الى عرفاء . . وسلم القيادة لأناس من أهل السابقة وجعل العرفاء أسبعا . . وكان العريف على رأس ثلاثين أو أربعين رجلا . . وكانت مهمة الأسباع تفريق العطاء فى العرفاء ، والعرفاء يفرقونه فى الأجناد . والرسول الكريم هو الذى يعبى الجيوش ويدعمها من خيل أصيلة وسلاح جيد .

السلطة التنفيذية :

باشر الرسول (صلى الله عليه وسلم) اعمال السلطة التنفيذية منذ هجرته الى المدينة ، وكان على رأس الجهاز التنفيذى لدولته اذ باشر الرسول بنفسه وعن طريق ممثليه فى الأقاليم تنفيذ التشريع الاسلامي ، من ذلك

أنه عليه السلام قد عمل جاهدا على تثبيت الأمن العام داخل ربوع البلاد باتخاذ رجال يعسرون المدينة ويتابعون أهل الريب والفسق . وكل من تسول له نفسه من افساد أمن المدينة ، فقد عين (بديل بن ورقاء) حارسا على المدينة وصاحب عسس لها وجعل معه أوس بن ثابت بن عرابة ورافع ابن حديج .

وبجانب حسن اختيار الرسول لعماله من الصالحين والأكفاء كان يلم بنفاذ بصيرته بأحوالهم تماما ، وكان على رأس هؤلاء أبو بكر وعمر اللذان كانا يلقيان بوزيري النبي .

وكان الرسول ينظم رواتب لعماله وأمرائه : فقد رزق عتاب بن أسيد الذي كان واليا على مكة كل يوم درهما وهذا الراتب يعتبر أول ما وضع في الاسلام من رواتب المال ، كما فرض رزقا لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن وقال له : « لعل الله يجبرك ويؤدى عنك دينك » .

أما كبار الصحابة فكانوا يعطون من الغنائم وغيرها ما يتبلغون به ومنهم من كان غنيا في الجاهلية والاسلام فجهز من ماله جندا في سبيل الله بل منهم من أنفق كل ماله في هذا الغرض وهو راض مغتبط .

وكان الرسول يباشر على عماله السلطات الرئاسية ، عن طريق اصدار الأوامر الملزمة لهم . من ذلك أنه بعث عبد الله بن جحش . . وكتب له كتابا وأمره أن لا ينظر فيه حتى يسير يومين ثم ينظر فيه فيمضي حتى ينزل عند نخلة بين مكة والطائف فيترصد قريشا ويعلم من أخبارهم التي ينقلها للرسول . وقد تتمثل تلك السلطات في صورة مباشرة قد تصل الى حد عزل الرسول لبعض عماله مثل عزله العلاء بن الحضرمي عامله على البحرين وولي أبان بن سعيد بدلا منه .

الحجابة :

كان الرسول لا يمنع أحدا من الدخول عليه ، بل كان يخاطب الناس بدون حجاب ، لكن اذا احتاج الأمر الى تنظيم الأوقات التي يريد فيها أن يستريح من عناء العمل ويخلو فيها الى نفسه كان يتخذ - حينئذ - حاجبا وأذنا وبوابا يلقون على بابه فرادى أو مجتمعين لذلك .

النظام المالي :

كان المال الذي يرد الدولة من الجهات المختلفة ينفق على مصالح الدولة . وكانت هذه الموارد تتمثل في الغنائم والفى والزكاة والجزية .

فقد عين الرسول عمالا لجباية وتنظيم وصرف هذه الأموال وتوزيعها على شئون الرعية وشئون الجهاد .

وكان الرسول يعامل المسلمين بقواعد المساواة ، ويفضل من الأزد الأنصار وهم الأوس والخزرج أبناء حارثة بن عمرو بن عامر ، وهم أعز الناس نفسا وأشرفهم فلم يؤدوا اتاوة قط الى أحد من الملوك .

ولم يكن للرسول بيت مال ، بل كان يجمع مال الجزية ، والصدقات فى بيته وبيوت أصحابه ، وكان يسرع بتقسيمه ، وغالبا ما كان الفء يقسم من يومه ، وخاصة الحيوانات كالابل والشاء والخيل والبغال ، والغنائم كانت تقسم بعد انتهاء المعركة مباشرة وكان الرسول يعطى من هذه الأموال المؤلفة قلوبهم حتى يؤلف قلوبهم الى الاسلام ، كما كان يعطى أهل الصفة .

وبعد أن دانت جميع القبائل الى الاسلام عين الرسول عمالا يقومون بجباية أموال الزكاة . وقد أجمع الفقهاء على تقسيم الزكاة فى مكانها ، أى أن لا تنقل الزكاة من بلدها الا فى حالة عدم وجود مصارفها ، وذلك مستفاد من كتاب النبى الى معاذ فى قوله : « ... فاذا أقروا بذلك فقل لهم ان الله قد فرض عليكم صدقة أموالكم تؤخذ من أغنيائكم فترد فى فقرائكم » فهذا أمر صريح من الرسول أن توزع زكاة كل بلد داخل هذا البلد نفسه .

الدواوين « ديوان الانشاء » :

وضع الرسول صلى الله عليه وسلم النواة الأولى للدواوين والسجلات ، فالمشهور أن عمر أول من أنشأ الدواوين . الحقيقة أن عمر هو أول من نظم الدواوين ، لكن أصل نشأتها يرجع الى الرسول (ص) ومن بعده أبو بكر . فلكى يستطيع الرسول تنظيم ادارة الحكومة التى أنشأها بالمدينة استعان بعدد من أصحابه الذين يعرفون القراءة والكتابة ، وقد اختار نخبة منهم لتدوين الوحى وتسجيله ، ونخبة أخرى لكتابة حوائج الناس والمداينات والمعاملات ، ونخبة أخرى تتولى الرد - نيابة عن النبى - على رسائل الملوك ، وأخرى تتولى كتابة مغانم الرسول ... وغيرها . وقد اتخذ الرسول خاتما نقش عليه (محمد رسول الله) . وكان فى يده صلى الله عليه وسلم حتى مات .

القضاء :

قام الرسول الكريم بوظيفة القاضى فى دولة المدينة وعين قضاة الولايات .

الحسبة :

أمر رسول الله (ص) أن ينصب كل فرد نفسه محتسبا يحاسب كل من يتعدى على حقوق الآخرين أو يفسد عليهم طرقاتهم وأسواقهم .

بل انه (صلى الله عليه وسلم) كان يتولى عمل المحتسب بنفسه ، كما عين لها واليا خاصا من ذلك أن الرسول استعمل سعيد بن العاص بعد الفتح على سوق مكة ، وعمر بن الخطاب على سوق المدينة وكان لعمر بن الخطاب درة يضرب بها الناس ويؤدبهم . ثم صارت بعد ذلك سنة دينية فى نظام الدولة يجرى عليها الولاة والسلاطين فى الممالك الاسلامية .

كما باشر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولاية المظالم بنفسه ، فكان يناقش وينتقد أحكام عماله وقضاته .

السياسة الخارجية :

كان اسم الرسول عاليا فى الساحات الدولية . فلم يعزل دولته سياسيا حتى لا تتخلف عن قافلة الدول وتصاب بشلل دولى يهدد كيان الدعوة الاسلامية ، بل أرسل رسله الى الملوك والأمراء تحمل لهم كتبه صلى الله عليه وسلم التى تدعوهم الى الاسلام .

عقد المعاهدات الدولية :

كما باشر الرسول الكريم عقد المعاهدات الدولية ، مع أهالى البلاد الواقعة على الحدود بين الجزيرة العربية والشام وغيرها . . . سواء أكانت معاهدات أمان أم هدنة ، بل قد هم الرسول بمصالحة الأحزاب على ثلث تمر المدينة . وكما كان يلين فى سياسته الدولية — مثل الحديبية والأحزاب كان يشند فيها اذا لزم الأمر ذلك .

وهكذا كون الرسول صلى الله عليه وسلم أسرة اسلامية واحدة ، تحت قيادته الرشيدة ، ضرب بها المثل الأعلى للناس فصارت قوة لا يتطرق اليها الضعيف ، ولا يستعبد صاحبها متاع أو مال أو سلطان .

هكذا كان الرسول فى المدينة على رأس جماعة كبيرة العدد ، يتطلعون اليه زعيما وقائدا ، ولا يعترفون بسلطان غير سلطانه ، دون اثاره أى شعور من القلق أو خوف من التعدى على السلطة المعترف بها . كما باشر الرسول سلطة زمنية كالتى كان يمكن أن يباشرها أى زعيم آخر مستقل ، مع فارق واحد ، هو أن الرباط الدينى بين المسلمين يقوم مقام رابطة الأسرة والدم .

ولما اتسع الاسلام وشمل الجزيرة العربية كلها تقريبا ، وضع الرسول الكريم مبدأ أساسيا ، ذلك هو ما يسميه المؤرخون « عصبية الأمم الاسلامية » . ورد النبى الأمرأ الى اماراتهم ، والملوك الى ممالكهم بعد أن أسلموا ، ولم تكن فى الجزيرة مستعمرة خاضعة لمكة أو ليشرب ، وكان العرب يومئذ جميعا سواسية أمام الله ، كما كانوا جميعا يدا واحدة على من اعتدى عليهم ، أو حاول فتنهم عن دينهم . وكان الرسول بذلك يضع الدستور الاسلامى للأجيال القادمة ، ويهيئ الأمر للعلاقات بين الدول والممالك الكبرى التى كان يدرك أن الاسلام سينظمها فى يوم ما ؛ وخلاصة هذا الدستور هو قيام وحدة بلا استعمار .

قال فنلى : « قد ينحرف المؤرخ عن موضوعه ليتأمل حياة رجل نال سلطة خارقة على عقول أتباعه وأعمالهم ، ووضعت عبقريته أساس نظام دينى سياسى ما زال يحكم الملايين من البشر من أجناس مختلفة وصفات متباينة . ان نجاح محمد كمشرع بين أقدم الأمم الآسبوية ، وثبات نظمه مدى أجيال طويلة فى كل نواحي الهيكل الاجتماعى ، لدليل على أن ذلك الرجل الخارق قد كونه مزيج نادر من كفايات ليكورغوس والاسكندر .

ويقول الفردج بتلر : « كان النبى لا يشعر عند موته بما يعكر صفاء من أنه أخفق أو أن عزه قد مضى وانقضى وتقادم العهد على نصره ، بل انه لو أتيج له أن يطلع على الغيب لعرف أنه قد ألف بين قومه الى الحد الذى صاروا به قوة ذات بأس فى الدين وذات أثر فى السياسة وأنهم سوف يفتحون العالم بعد وفاته .

لقد قامت الدولة الجديدة على أساس الاسلام فى كل شىء ، فى ادارتها وسياستها وحربها وسلمها وصلاتها بالأفراد والجماعات ، واتخذ المسلمون حاكمين ومحكومين من القرآن وسنة الرسول دستورا لهم ينظم شؤونهم الفردية والعامة ، ويهيمن على شؤون الحكم والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتشريع . وهكذا جمع الرسول (ص) بين التشريع والتنفيد والقضاء .

مدى انطباق اللامركزية الادارية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

لقد مرت أقاليم الدولة الاسلامية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بمرحلتين :

المرحلة الأولى :

وهى المرحلة التى تلت هجرة الرسول وتأسيسه لدولة المدينة ، وتكوينه أمة اسلامية يدخلها الناس بصرف النظر عن قبائلهم وأجاسهم . . . فكان النظام الادارى - وقتذاك - يتسم بالطابع المركزى ، يرتكز على الأوامر والأحكام المنزلة على الرسول الكريم كرئيس أعلى للدولة من جانب ، وكرسول من جانب آخر ، يبلغ عن ربه ما أوحى اليه ، وما تمل به السماء من أمهاتها المتصل مما قد استيجوذ على مشاعر المسلمين وألبابهم ، وعلى كيانهم المادى والمعنوى فأسلموا اليه ظاهرهم وباطنهم .

كما أن الدعوة الاسلامية فى هذه المرحلة ، كان قد اكتمل فيها للرسالة عنصر السلطة الزمنية وذلك بتأسيس دولة المدينة .

فأدى ذلك كله الى خلق مناخ طبيعى للمركزية الادارية باعتبار أن هذه الفترة لم تكن تسمح بتعدد الأنظمة الادارية المختلفة ، باعتبار أن قواعدها لم تكن قد اكتملت بعد ، ويرتهن التقيد فيها بما يأتى به الرسول بصفته على رأس هذه الدولة .

ومن هنا كان يجب على المسلمين أن يسلموا كل وجوه حياتهم - ومن بينها النظام الإداري - إلى الرسول (ص) ليحكم فيها ويدبرها حسبما توحى به الإرادة الإلهية فكانت السلطة المركزية تتكون من الرسول الكريم الذي يجمع بين صفتي الرسول والحاكم حكومته أصحابه الذين كان الرسول يشاورهم في الأمور العامة والخاصة ، وحل مشاكل المسلمين ، وعلى رأسهم أبو بكر وعمر ، ومن باقى أفراد حكومته من العمال ، يختارهم من الأكفاء القادرين على القيام بالعمل على خير وجه ، ليس لأى منهم صفة سياسية ، بل يقتصر اختصاصهم على الأعمال الإدارية ، وله عليهم سلطة إصدار الأوامر الرئاسية ، نستدل على ذلك من قوله لأحد عماله : « افرض على كل رجل ليس له أرض ، أربعة دراهم وعباءة » ، كما نستدل أيضا بما جاء فى كتاب خالد بن الوليد إلى رسول الله فى بلاد بلحارث هذه العبارة : « أما بعد : فانك يا رسول الله بعثتنى إلى بنى الحارث بن كعب ، وأمرتني إذا أتيتهم ألا أقاتلهم ثلاثة أيام ، وأدعوهم إلى الاسلام وكتاب الله وسنة نبيه ، وان لم يسلموا قاتلتهم ... الخ » .

بل لقد اعتبرت طاعة الرسول من طاعة الله . قال تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » . بالإضافة إلى شمول الطاعة وامتدادها إلى خارج نطاق الحياة الإدارية ، حيث أن السلطة الرئاسية لرسول الله كانت شاملة لشخص المرءوس وأعماله .

فبالنسبة لشخص المرءوس فتشمله بصفته موظفا عاما وبصفته مسلما يدين بالطاعة لله ولرسوله ، كما تتضمن سلطة الرسول على أعمال مرءوسيه سلطة التوجيه السابق للعمل ، وسلطة اقرار العمل أو تعديله أو بإبطاله أو الحل محلله فى القيام بالعمل .

وتمتد هذه السلطة إلى الأعمال غير الإدارية . وهذا ما لا يملكه الرئيس الإداري على مرءوسيه . لكن نظرا لتشعب متطلبات الدولة وكثرة الحوادث والسرايا والغزوات . نجد أن الرسول قد خفف من حصره لوظائف الدولة وتركيزها فى يده ، وذلك عن طريق توزيع بعض سلطاته إلى عماله ، بحيث يكون لهم سلطة البت فى الأمور المنحصرة فى حدود سلطاتهم ، وذلك باستخلاف الرسول لبعض عماله على المدينة عندما خرج غازيا ، فلم يكن لأى من هؤلاء منهجا سياسيا خاصا به ، بل يلتزمون بالسياسة العامة للرسول .

وبذلك يكون الرسول قد عين ولاية على المدينة وفرض لهم سلطة البت فيما يعرض عليهم من مسائل فى إطار السلطة الرئاسية للرسول وباسمه .

المرحلة الثانية :

بعد الفتوحات واتساع الدولة ومبايعة القبائل الرسول على الطاعة والولاء ، أسند الرسول ادارة المناطق الخاضعة لتلك القبائل الى رؤساء القبائل فيها ، وأصبحت المدينة هى عاصمة الدولة العربية الاسلامية وأصبح الرسول يشرف بنفسه على الادارة فيها وعلى المناطق المجاورة ، أما باقى أجزاء الدولة فقسمت الى مناطق ادارية .

وبالإضافة الى استخلاف الرسول نوابا عنه على المدينة حين خروجه عنها - كما ذكرنا - وتعيينه عمالا على المناطق الأخرى ، نجده قد أبقى على حكام المناطق الأخرى من الأمراء والملوك على أعمالهم سواء من أسلم منهم أو من قبل دفع الجزية وسموا جميعا الأمراء ، وغالبا ما يكون هذا الأمير هو شيخ القبيلة قبل الاسلام . « وإمام كل قبيلة منها لنفور طباع العرب أن يتقدم على القبيلة أحد من غير أهلها ، فلم يقض عماله (أى عمال رسول الله صلى الله عليه وسلم) على صغار الحكام المحليين المتعديين ، بل عضدوهم ، ولقد أنشأ هؤلاء العمال نظاما عاما للمراقبة ، ونظموا شئون التشريع والعبادة ، وجبوا الضرائب قبل كل شئ » .

ان اختيار الرسول صلى الله عليه وسلم لرئيس القبيلة أو كبيرها ليكون عاملا على الجماعة فيه من الدلالة ما يجاوز حدود العصر ، فمعنى أن يكون كبير القوم عاملا عليهم من قبل الرسول ، هو مصادقة الرسول على أن يباشر هذا العامل صلاحيات فى التصرف بعينه عليها كونه عارفا ببواطن الأمور فى قومه فضلا عن كونه أدرى بمصالحهم واحتياجاتهم ، وهذا يعنى أن الرسول كان لا يرى ما يمنع من أن ينحصر نظام الادارة منحى أسلوب اللامركزية الادارية .

وكان الرسول يوسع سلطات العامل اذا كان من رؤوس القبيلة ، فيسند اليه جباية الأموال وما فرض على المسلمين من الصدقة ، ويأمره بتعليمهم القرآن والتفقه فى الدين وأن يلين للناس فى الحق ويشد عليهم فى الظلم .

وكلها صلاحيات اذا ما راعينا ظروف الزمان وظروف البيئة - وقتذاك - أمكننا القول على ضوءها بتحقيق استقلال هؤلاء العمال المحليين أثناء مباشرتهم لمهام وظائفهم الادارية على الأقاليم التابعة لهم اداريا .

وحتى لا يزداد نفوذ رؤساء القبائل عن الحد المعقول وحتى لا يشكل ذلك خطرا يهدد الدولة بانفصالهم عنها . نجد أن الرسول قد وضعهم تحت المراقبة . نستدل على ذلك مما ورد فى هذه العبارة : « أنشئوا (أى عمال

الرسول الذين يتعاونون مع مشايخ تلك القبائل) نظاما للمراقبة عاما .

وقد يكون اختيار الرسول للرئيس الادارى للاقليم بعد ثناء عمال الرسول عليه . نستدل على ذلك بما جاء فى كتاب الرسول للمنذر ابن ساوى اذ يقول : « أما بعد . . وان رسلى قد أثنوا عليك خيرا وانى قد شفعتك فى قومك . . وانك مهما تصلح فلن نعزلك عن عملك » ، نجد أن « التشفييع » الملمذكور انما يعنى التفويض النهائى فى التصرف ، مما يعنى أخذ الرسول بأسلوب الادارة الاقليمية (المحلية) ، وقد استند فيها النبى الى أن يكون المفوض على القوم منهم حتى يأتى التصرف أو التفويض فى التصرف محققا لمبدأ « صالح الاقليم » لعلم هذا العامل بآمال القوم ومصالحهم واحتياجاتهم وامكانيات الاقليم ، وفى نفس الوقت لم تلغ رقابة الحكومة المركزية انما يكون بغرض ضمان سلامة الممارسة الادارية الاقليمية .

وقد أورد الرسول بعض عبارات فى بعض كتبه تؤكد تحول الادارة فى أقاليم الدولة الاسلامية الى نظام الادارة المحلية ، فقد ورد فى كتاب رسول الله لأهل مقنا هذه العبارة « وان ليس عليكم أمير الا من أهل بيت رسول الله » .

ويعقب ظاهر القاسمى على ما جاء فى هذه العبارة بقوله : ان هذا التعهد يشبه ما نسميه اليوم بالحكم الذاتى للاقليم .

ووافق الدكتور فرنانس عبد الباسط البنا على هذا رأى ، بل يرى أن هذا التعهد يمثل درجة متقدمة من الحكم الذاتى اذا ما تغاضينا عن امكان كون العامل عليهم من بيت رسول الله . وهو رأى حسن .

الا أن الدكتور محمد بكر حسين يقول : بأن رأى الدكتور فرنانس البنا قد جانبه الصواب ففى استخلاف رسول الله من يقوم مقامه فى حالة غيابه أو تعيين عمال ينوبون عنه فى حكم بعض الأقاليم ، لا يمكن من هذه الصور القول بأنها مرحلة الى اللامركزية الاقليمية أو الحكم المحلى لأن هؤلاء كانوا عمالا لرسول الله ينفذون سياسته العامة ، ولم يكن لأى منهم منهجاً سياسياً خاصاً به ، كما يرى أن الأمر ما زال فى نطاق التركيز الذى كان سمة أساسية من سمات دول المدينة ولا يخرج الأمر عن نطاق أن رسول الله يفوض بعض سلطاته الادارية .

وأرى أن رأى الدكتور بكر قد جانبه الصواب ، فان كان الرسول صلى الله عليه وسلم يشرف بنفسه على الادارة فى المدينة فليس معنى هذا أن ادارة باقى أقاليم الدولة يسرى عليها نفس الأسلوب المركزى الادارى ،

فعندما اتسعت الدولة الإسلامية أوكل الرسول إدارة الأقاليم والمناطق الخاضعة للقبائل الى رؤساء القبائل فيها ، وبذلك أصبحت الإدارة فى تلك الأقاليم تنسم بالأسلوب اللامركزى الإدارى حيث اكتفت الحكومة المركزية بخضوع القبائل لسلطانها وقبول حكمها ، وأصبح كل أمير يحكم منطقته ويضمن دفع الزكاة ، بالإضافة الى أنه وان كان التفويض يعد من مظاهر عدم التركيز فى النظم الادارية المعاصرة ، فان ظروف الزمان والبيئة تدعونا لاعتباره من مظاهر اللامركزية الادارية (المحلية) فى ذلك العصر .

وورد فى مكاتبة الرسول مع هودذة بن على شيخ اليمامة : «... فأسلم تسلم ، واجعل لك ما تحت قدمك » . فرد هودذة على الرسول ، وكتب له كتابا يطلب من الرسول تفويضه فى الأمور المحلية الخاصة باقليمه . ونسبتدل أيضا بما جاء فى مكاتبة هودذة التى بعث بها للرد على مكاتبة الرسول فى هذه العبارة : «... ما أحسن ما تدعو اليه وأجمله وأنا بناعر قومي وخطيبهم ، والعرب تهاب مكاني ، فاجعل لى بعض الأمر أتبعك... » .

وفى تلك المكاتبات بين الرسول وهودذة والعكس لتأكيد على أخذ الرسول بمبدأ اعطاء العامل أو الأمير حرية فى الصلاحيات الادارية الخاصة باقليمه ، ولا يتأتى للعامل حسن توجيه هذه الحرية فى الصلاحيات الادارية الى ما يحقق خير الاقليم الا اذا كان هذا العامل من أبناء هذا الاقليم ، وحبذا لو كان من العاملين أصلا فى حكمه قبل امتداد النفوذ الاسلامى اليها .

ومما يدل على اختيار العامل على الاقليم من بين أهل الاقليم - أيضا - ما جاء فى بعض عبارات كتب الرسول لأهل ثقيف فى هذه العبارة : «... وانه لا يؤمر عليهم الا بعضهم على بعض ، على بنى مالك أميرهم وعلى الأحلاف أميرهم » . ومنها ما جاء فى كتاب الرسول لقيس الهمدانى على قومه : «... فانى استعملتك على قومك غربهم وأحمورهم ومواليهم » . ومنها ما جاء فى كتاب الرسول لنشهل بن مالك من باهلة : «... وعاملهم من أنفسهم » . ومنهم ما جاء ليحنة بن رؤية : «... ليس عليكم أمير الا من أنفسكم أو من بيت رسول الله » . ومنها ما جاء ليزيد بن المحجل من بلحارث فى هذه العبارة : «... وانه على قومه بنى مالك وعقبة » . ومنها ما جاء فى كتاب الرسول لخزيمة بن عاصم بن فطن العلكى : «... انى بعثتك بناعيا أيضا على قومك فلا يضايقوا ولا يظلموا » .

الرقابة الادارية من جانب السلطة المركزية :

ان الرقابة الادارية تضعف وتشتت تبعا للأخلاقيات العامة فى الدولة،
ففى عهد النبوة كان المسلمون حريصين كل الحرص على اتباع أحكام
وتعاليم الشرع لقوة عقيدتهم وسمو أخلاقهم التى هذبها الاسلام ، وشعورهم
بأن الله ورسوله مطلع على أعمالهم لقول الله سبحانه وتعالى فى محكم
آياته : « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى
عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون » . ولأنهم لم يتولوا الحكم
والقيادة بغير تربية خلقية وتزكية نفس — بخلاف غالبية الأمم والأفراد
ورجال الحكومة فى الماضى والحاضر — بل مكثوا زمنا طويلا تحت تربية
محمد صلى الله عليه وسلم واشرافه الدقيق يزيهم ويؤدبهم ويأخذهم
بالزهد والورع والعفاف والأمانة والايتار على النفس وخشية الله وعدم
الاستشراف للامارة والحرص عليها . يقول : « انا والله لا نولى هذا العمل
أحدا سألته أو أحدا حرص عليه » ولا يزال يقرع سمعهم « تلك الدار الآخرة
نجعلها للذين لا يريدون علوا فى الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين » .
فكانوا اذا تولوا شيئا من أمور الناس لم يعدوه مغنا أو طمعة أو ثمنا لما
أنفقوا من مال أو جهد . بل عدوه أمانة فى عنقهم وامتحانا من الله ، ويعلمون
أنهم موقوفون عند ربهم ومستولون عن الدقيق والجليل ، ووضع ذلك
الرسول فى قوله لأبى ذر رضى الله عنه فى الامارة « انها أمانة وانها يوم
القيامة خزى وندامة الا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها » .

وبالرغم من وجود تلك الرقابة الذاتية ، وبالرغم من أن الجهاز
الادارى فى عهد الرسول كان بسيطا ، وبالرغم من صغر دولته مما يؤدى
الى سهولة الاشراف والرقابة عليها بمعرفة أصحابه ، بالرغم من كل ذلك
فان الرسول لم يعول على تلك الرقابة الذاتية خشية انحراف أحد ولاته
عن عمد أو عن خطأ . . لذا نرى تحقق العنصر الثالث من عناصر اللامركزية
الاقليمية فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد باشر رقابة على عمال
الدولة بصورتها رقابة على أشخاصهم ورقابة على أعمالهم .

أولا : فمن رقابته على أشخاص عماله أنه يملك سلطات تعيينهم
وتوقييع السلطات التأديبية عليهم .

واذا كنا نرى الآن أن القانون الفرنسى والمصرى والبلجيكي يخول
السلطات المركزية سلطة تعيين بعض العناصر على الوحدات المحلية
كالمحافظ فى مصر وفرنسا والحاكم العام فى بلجيكا . فاننا نجد أن رسول
الله كان رائدا فى ارساء هذا الحق فهو الذى كان يؤمر الأمراء على البلاد

المفتوحة ، فقد ولى الحكم بن سعيد على فداك ، ولما فتح الرسول وأدى القرى ولى أخا الحكم بن سعيد - (عمرو بن سعيد) على ذلك الوادى .
كما ولى يزيد بن أبى سفيان صخر بن حرب على يثماء ولما فتح مكة ولى عتاب بن أسيد بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس عليها .

كما باشر الرسول الكريم توقيع السلطات التأديبية على عماله المحليين ، طالما كانت مخالفتهم تضر بالصالح العام والمحلى .

ولم يعزل الرسول أحدا من ولاته الا اذا كانت المخالفة التى آناها العامل تخرج عن حدود الشرع وبعد التيقن بنفسه من صحة الشكاية المقدمة ضد العامل ، من ذلك عزل الرسول للعلاء بن الخضرمي عامله على البحرين لان وفد عبد القيس شكاه ، وتبين صحة ما نسب اليه .

كما عزل ابن التميمية عن ولاية جمع الصدقات لقبوله الرشوة ، وقال الرسول ما معناه : « ما بال عامل نبعنه فيجىء فيقول : هذا لكم وهذا أهدي الى ، أفلا جلس فى بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى اليه أم لا ؟ والذى نفس محمد بيده لا نبعث أحدا منكم فيأخذ شيئا الا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتنه ان كان بقرة لها خوار أو ساة تنغو .

وقد تقتصر السلطات التأديبية على تغريم العامل - حسب درجة المخالفة من ذلك أن الرسول قد أزال مظلمة القوم الذين تظلموا من عامله أبا جهم الذى بعثه على الصدقة فمأطله رجل فى صدقته ، فضربه فتنجه ، وطلبوا القود وذلك بأن أدى لهم تعويضا عن تلك الفعلة .

بل نجد الرسول يطمئن عماله طالما باشروا أعمالهم على الوجه الصحيح من ذلك ما جاء فى عبارته للمنذر بن ساوى : « ... وانك مهما تصلح فلن نعزلك عن عملك » .

ثانيا : الرقابة على الأعمال ، فكما مارس الرسول الرقابة على أشخاص عماله مارسها أيضا على أعمالهم سواء اتخذت صورة رقابة سابقة أم صورة رقابة لاحقة .

وهن الوسائل التى تتحقق بها الرقابة السابقة أن يشرف الرئيس على أعمال مرءوسيه وينصيحهم ويرشدهم ويوجههم ويصدر اليهم التعليمات والمنشورات سواء كانت فى صورة دوريات أو لوائح داخلية أو ارسال مفتش لاعداد تقارير عن نتائج التفتيش طالما أن كل ذلك يتعلق بكيفية أداء العمل وانجازه .

كما كانت تعليماته أن يلبسوا للناس في الحق ويشهدوا عليهم في الظلم . . . كما كانت منشوراته تتضمن نهيمهم عن الدعاء إلى القبائل ، وذلك في حالة ما إذا كان بين الناس هييج وحتى لا تتولد الفتنة الداخلية بل يقتصر دعاء هؤلاء العمال - وقتئذ - بدعائهم إلى الله وحده لا شريك له . . كما كان يوصي عماله بألا يأخذوا من الناس كرائم أعمالهم في الصدقة ، ومن ذلك قوله لمعاذ رضي الله عنه حين بعثه إلى اليمن : « وعلمهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم وإياك وكرائم أموالهم » . . . وكان الرسول يأمرهم يأخذ خمس الأموال ، وما كتب على المسلمين في الصدقة . . كما أن من أسلم من يهودى أو نصرانى اسلاما خالصا من نفسه ودان بدين الحق الاسلام فانه من المؤمنين ، له مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم . . ومن كان على نصرانيته أو يهوديته فانه لا يفتن عنها .

وكانت ارشاداته لعلى بن أبى طالب عندما بعثه قاضيا على اليمن بألا يحكم في القضية المعروضة عليه الا بعد أن يسمع طرفي الخصومة . . كما أوصاه حين بعثه إلى بعض الوجوه بقوله لعلى : « قد بعثتك وأنا بك ضنين ، فابرز للناس وقدم الوضيع على الشريف ، والضعيف على القوى ، والنساء قبل الرجال ، ولا تدخلن أحدا يغلبك على أمرك ، وشاور القرآن فانه أمامك » .

كما كانت تعليماته لعمر بن حزم عامله على نجران - والتي كانت في شكل لائحة داخلية - كالآنى : أن يأخذ الخمس من المغانم ، وما على المؤمنين في الصدقة : من العقار عشر ما سقت العين وسقت السماء ، وعلى ما سقى الغرب (آلة للرى) نصف العشر ، وفى كل عشر من الابل شاتان ، وفى كل عشرين أربع شياه ، وفى كل أربعين من البقر بقرة ، وفى كل ثلاثين من البقر تبيع جذع أو جذعة ، وفى كل أربعين من الغنم سائمة وحدها شاة . . ومن أسلم من يهودى أو نصرانى ، له ما للمسلمين وعليه ما عليهم ومن كان على نصرانيته أو يهوديته فانه لا يرد عنها وعلى كل راشد ذكر أو أننى حرا أو عبدا ، دين واف أو عرضه ثيابا .

١- بل وكان الرسول يفتش على عماله ، ويحقق في الشكاوى المقدمة ضدهم ، ويسمع ما ينقل اليه من أخبارهم . . . مثلما رأينا عزله العلاء بن الخضرى عامله على البحرين بعد تحققه من شكايه وفد عبد القيس . . . أيضا عزله لابن اللثبية لقبوله هدية فى هيئة رشوة . . كما نحقق من عدم صحة شكوى يهود خيبر ضد والده عبد الله بن رواحه .

وبفعل الرسول لذلك يكون قد وضع هداية للحكومة المركزية حالياً للاسترشاد به فى تلافى أخطاء الهيئات المحلية .

ولئن كان الفقه الحديث متفقاً على أنه ليس لتلك المنشورات وهذه النوجيهات والدوريات . . أية صفة الزامية طالما لم يوجد نص قانونى أو لائعى يقرر ذلك ، الا أننا نجد أن عمال الرسول قد ألزموا أنفسهم بتلك الارشادات ، فلم يحددوا عنها .

يتضح من ذلك أنه : لما أرسل الرسول بعض الولاة أو العمال الى اليمن كانت تعليماته لهم أن ينزلوا ساحاتهم داعين الناس الى قول لا اله الا الله ، فان قالوا نعم ، فليأمرهم بالصلاة ، لأنه (أى يهدى الله بعامل من هؤلاء رجلاً واحداً خير مما طلعت عليه الشمس) تم كانت من وصاياهم أيضاً : أن لا تقتلوه حتى يقتلوكم . . فما كان من هؤلاء العمال الا أن ألزموا أنفسهم بتلك الوصايا . . فنجد أن أحد هؤلاء سار حتى وصل مدحج فدعا أهلها الى الاسلام ، فأبوا ، فحمل عليهم ، ثم جاءه شيوخها وعرض عليهم الاسلام فأجابوه كف عنهم .

وفى كتاب خالد بن الوليد من بلاد بلحارث وجواب النبى الى خالد باقرار العمل الذى قام به خالد نموذج لما يسميه الفقه المعاصر بالاذن السابق والتصديق اللاحق ، فكما أشرنا - الى أن الاذن هو ذلك الاجراء الذى بمقتضاه تعلن الوصاية أن قرار الهيئة المركزية المعروض عليها مطابق للقانون ولا يتعارض مع الصالح العام . . كما يذهب هذا الفقه الى أن التصديق بمثابة اجراء من جانب السلطة التنفيذية (الوصائية) تعلن بمقتضاه أنه ليس لديها اعتراض على التنفيذ .

ف نجد فى كتاب خالد بن الوليد ، وهو والى الرسول فى بلاد بلحارث ، أن خالداً قد شرع فى اتخاذ عدة قرارات هى : دعوة أهالى بلحارث الى الاسلام فبعث يطلب منهم الاسلام فأسلموا ولم يقتلوا ، وأن خالد مقبم بين أظهرهم يأمرهم بما أمرهم الله به ، وينهاهم عما نهاهم الله عنه ، ويعلمهم تعاليم الاسلام وسنة النبى حتى يكتب اليه رسول الله بالعدول عن قتالهم وكل هذه القرارات من مبادئ الشريعة الاسلامية . . وفى عبارة « حتى يكتب الى رسول الله » للدلالة على أن تلك الأعمال والقرارات تحتاج الى اعلان من السلطة التنفيذية (المتمثلة فى الرسول) بأنها لا تعترض عليها . . وكان جواب الرسول الى خالد بن الوليد بالاقرار . ويستفاد مما جاء فى جواب النبى لخالد فى هذه العبارة : « . . فبشرهم وأنذرهم » *

كل ما تقدم من مركزية محلية خاص بأقاليم الدولة الإسلامية من حيث التقسيم الإداري ، أما بالنسبة للمدينة المنورة التي هي عاصمة الخلافة ومركز الحكم ، فكانت تخضع لسلطة الحكومة المركزية مباشرة .

والخلاصة : أن أقاليم الدولة الإسلامية في عهد الرسول كانت قائمة على المركزية السياسية حيث تجمعت كافة السلطات العامة في الدولة الإسلامية ، من تنفيذية وتشريعية وقضائية في يد الرسول فكانت له وظيفة الرسول والنبي والحاكم والمشرع والقاضي ورئيس الحكومة وقائد جيوش المسلمين .

أما من حيث قيامها على اللامركزية الإدارية فقد مرت هذه الأقاليم بمرحلتين :

الأولى : المرحلة التي تلت الهجرة وتأسيس الرسول لدولة المدينة وتكوينه أمة إسلامية يدخلها الناس بصرف النظر عن قبائلهم وأجناسهم فكان النظام - وقتذاك - في إطاره العام دينيا مطلقا ذا طابع مركزي إداري يركز على الأوامر والأحكام العامة المنزلة .

الثانية : المرحلة التي تم فيها فتح البلاد والمدن والقرى التي حول المدينة المنورة ، فنجد أن النظام الإداري المطبق على تلك الأقاليم المفتوحة هو النظام اللامركزي الإقليمي باستثناء العاصمة - المدينة المنورة - فكان النظام الإداري فيها هو المركزي الإداري لتركز الحكومة بها . ومن الانتقال ما بين المركزية الإدارية في المرحلة الأولى إلى اللامركزية الإقليمية في المرحلة الثانية نجد أن النظام الإداري قد مر بمرحلة عدم التمركز الإداري .

الفصل الثانى

عهد الخلفاء الراشدين المركزية السياسية فى عصر الخلفاء الراشدين

أبو بكر الصديق :

لم يخرج الخليفة أبو بكر رضى الله عنه - فى مدة خلافته القصيرة التى تولى خلالها أمور المسلمين عن الخطة التى رسمها رسول الله • فكان نهجه على غرار النهج النبوى فى طراز حكومته وأسلوب إدارته ، فسار فى ترتيب حكومته لى الطريقة المحمدية فلم تكن محتاجة الى نظام غير النظام الذى اتخذه لها النبى الكريم ، كما تم كل أمر شرع فيه الرسول سواء أدرك الحكمة منه أم لم يدركها • وما أغفل التوسع فى الفتوح وبسط سلطان الاسلام ومواصلة ما بدأه الرسول •

فكان أبو بكر هو الخليفة (الرئيس الأعلى للدولة) المهيمن على جميع الأنظمة السياسية والإدارية والمالية والحربية والقضائية فى الدولة ، مما جعل البعض يعتقد أن هذه المركزية هى السبب الأساسى لحركة الردة •

قتال المرتدين :

كان أول عمل عمله أبو بكر بعد توليته الخلافة ، هو قتال المرتدين حتى يضمن توحيد الجبهة الداخلية لدولته ، ويضمن تقويض دعائم الملك وفصم عرى وحدة الدولة الإسلامية •

لذلك عيأ جمعه وعقد أحد عشر لواء ، وكتب لكل قائد من قادة تلك
الألوية كتاباً ، وسير أبو بكر هذه الكتب قبل أن تسيّر الجيوش فقصت
على حركة الردة قضاء مبرماً •

تسيير الجيوش لفتح بلاد أهل الكفر :

لما أطفأ أبو بكر نيران أهل الردة ، ووطد قواعد الإسلام في الجزيرة
العربية ، عزم على أن يتمم خطوات النبي الكريم وهي تبليغ الدعوة الإسلامية
للناس كافة • فبدأ رضى الله عنه سياسة التوسع الإسلامى ، حيث عقد
أربعة ألوية لفتح بلاد الشام ، التي أسفرت أعمالهم ونتائج انتصاراتهم
باحتلال الأقاليم الآتية : الشراة ، ومؤاب ، والبلقاء ، والجابية ، والغوطة
ثم محاصرة مدينة دمشق نفسها وبصرى واحتلال حمص بجانب بسط
نفوذ المسلمين على معظم أجزاء إقليم فلسطين الجنوبية • وهى نتائج
لا يستهان بها •

كما عقّد لواء لخالد بن الوليد وأمره بالعراق واهتم الصديق بديوان
الجند الذى شرع به فى عهد رسول الله واستمراره على الخطة المحمدية فى
عهده ، وكانت تعليماته وإرشاداته لقادته أنه : « اذ كان بكم قتال فأمركم
الذى تكونون فى عمله » حتى لا يحدث انشقاق داخل صفوف المقاتلين
وذلك فى حالة ما اذا اجتمع أكثر من قائد على قتال العدو •

ادارة البلاد المفتوحة :

كانت شريعة أبى بكر رضى الله عنه بالنسبة للبلاد المفتوحة تخير
أهلها بين الحرب المحلية والسلام المخزية • • فأما الحرب المحلية هو أن
يخرج أهل تلك البلاد من ديارهم ، أما السلم المخزية فهو قيام المسلمين
الفاتحين بنزع الحلقة والكراع (نزع السلاح) من أهل البلاد المفتوحة
ويغنى المسلمون ما أصابوا من أهل تلك البلاد ، ويرد أهل تلك البلاد
للمسلمين الفاتحين ما أصابوا منهم ، كما أن عليهم أن يدو القتل (يدفعوا
دية القتلى من المسلمين) ، ويكون قتلاهم فى النار •

النشئون المالية :

ظلت مصادر المال بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم هى ذات
المصادر التى كانت فى عهد أبى بكر ، مثل الفئ والغنائم والجزية والركاة •
ولقد هيمن أبو بكر رضى الله عنه على النشئون المالية لإقاليم البلاد • فكانت

وأوامره الرئاسية لعماله وولاته على أقاليم الدولة تتمثل فيما جاء فى كتبه اليهم بتكليفهم بجمع المال وارساله اليه .

وكان أبو بكر يقوم بحفظ هذه الأموال ببيت المال المركزى بمنطقة تسمى السنج بالمدينة ، وعندما انتقل أبو بكر الى مكان آخر بالمدينة جعل بيت المال المركزى فى داره .

وكان ينفق من هذا المال على تجهيز الجيوش وتغذيتها بالمال والسلاح والكراع ، وكان لا ينفق من أموال المسلمين الا ما قرره الشرع فقط ، وقد سوى رضى الله عنه بين الناس فى القسمة والعطاء قائلا : « هذا معاش ، فالاسوة فيه خير من الاثرة » .

عقد المعاهدات :

سار أبو بكر سيرة سلفه - أيضا - فى عقد المعاهدات الدولية بنفسه ، فكما أن الرسول الكريم قد عقد معاهدة أمان لنصارى نجران ، نجد أن أبا بكر رضى الله عنه يجدد ذلك العهد للنجرانيين حالة توليه الخلافة ، كما أرسل رسله الى الملوك والأمراء تحمل لهم كتبه .

القضاء :

كانت سنته رضى الله عنه فى القضاء : أن الضعيف عنده قوى حتى يأخذ له حقه ، والقوى عنده ضعيف حتى يأخذ منه الحق ، الغريب والبعيد فى ذلك سواء . وأسند القضاء الى عمر بن الخطاب فظل سنتين لا يأتيه متخاصمان لما عرف به من الشدة والحزم . على أن عمر لم يلقب بلقب قاض فى خلافة أبى بكر .

المسائل الدينية :

كان أبو بكر الحارس الأول على الشريعة الاسلامية ، فقد رأى - بعد استخلافه بعشرة أيام - ارتداد بعض قبائل العرب ومنع الصدقة ، وقال بعضهم نقيم الصلاة ولا نؤدى الزكاة . واستشار أبو بكر الصحابة فأجمع رأيهم كلهم على أن يلزم أبو بكر بيته ومسجده ، اذ لا طاقة له بقتال العرب . غير أن الصديق تمسك برأيه فى دفع هذه الغائلة ، وأبى الا قتال المرتدين والمتنبئين ، فكان رأيه مسددا دون اخوانه ، وأثبت للملأ أنه خير من يجمع كلمة المسلمين .

وكان أبو بكر يتولى وظيفة الحسبة بنفسه ويشتهد على الناس في المحافظة على تعاليم الاحتساب . وكان رضى الله عنه يتخذ القرآن دستوره فهو القائل : « واستشيروا القرآن والزموا الجماعة » .

عمر بن الخطاب :

عندما تمت تولية عمر بن الخطاب صعد المنبر وقال بعض العبارات التى يتضح منها الشدة ، اذ كان الوضع يتطلب مثل هذه الشدة ، خشية أن تفكر القبائل فى الارتداد مرة أخرى ، كما فعلت من قبل بعد وفاة الرسول : فكان مما قال : « انى قائل كلمات فأمنوا عليها » ، وقال : « انما مثل العرب مثل جمل أنف ، اتبع قائده ، فينظر قائده ، حيث يقود ، وأما أنا فورب الكعبة ، لأحملنهم على الطريق » . فكان هذا بمثابة انذار لهذه القبائل بأنه سىأخذها بمثل الذى أخذها به أبو بكر الصديق .

كما كانت سياسته رضى الله عنه تقوم على أداء الأمانة ، والأخذ بالقوة ، والحكم بما أنزل الله . وقد سار عمر فى سياسته سيرة صاحبيه ، فهو القائل مضى لى صاحبان عملا عملا وسلكا طريقا ، وان عملت بغير عملهما سلك بى طريقا غير طريقهما ..

السلطة التنفيذية :

كان ابن الخطاب على رأس السلطة التنفيذية والحربية فهو الذى يرأس الدولة ويعين الحكام والقادة والقضاة والكتاب ، نستدل على ذلك من بعض عبارات وردت فى كتابه الى سعد بن أبى وقاص قبل حرب القادسية منها : « ... وجعل عمر على قضاء الناس عبد الرحمن ابن ربيعة الباهلى ذا النور ، وجعل اليه الأقباض وقسمة الفىء وجعل داعيتهم ورائداهم سلمان الفارسى .. والترجمان هلال الهجرى والكتاب زياد بن أبى سفيان » .

وعمر الذى كان يعيى الجيوش ويعقد الألوية ويخطط سياسة التوسع الاسلامى ويصدر الى قادة الجيوش الأوامر الملزمة . فحوت معظم كتبه الموجهة الى قادته هذه العبارة « فهذا أمرى وعهدى اليك » . كما جند عمر ابن الخطاب الأجناد وأمر عليهم الأمراء الذين يتولون ادارة الأجناد ، وجعل أجناد الشام كله تحت امره يزيد بن أبى سفيان من الناحية العسكرية وكتب كتابا الى هؤلاء الأمراء جميعا من نسخة واحدة بعقد التولية والسمع والطاعة لهذا القائد جاء فيه : « أما بعد .. فقد وليت يزيد بن أبى سفيان أجناد الشام كله وأمرته أن يسير الى قيسارية ، فلا تعصوا له أمرا ، ولا تخالفوا له رأيا .. والسلام » .

والغرض من هذا النظام ، بجانب تنظيم الأجناد وتزويدها بالجنود والخيول والمعدات ٠٠٠ والمحافظة على نقاء الجند العرب وتفرغهم للجهاد فقط ، لذلك كان عمر بن الخطاب يرسل اليهم أرزاقهم سنويا .

وكان رضى الله عنه يحرص كل الحرص على حقن دماء المسلمين . جاء فى كتابه الى أمير الجيش نعمان بن مقرن : « ٠٠٠ ولا توطئهم وعرا فتؤذيهم ، ولا تمنعهم حقا فتكفرهم ، ولا تدخلهم غيضة فان رجلا من المسلمين أحب الى من مائة ألف دينار » .

وكما كان عمر قائدا حربيا ماهرا كان قائدا سياسيا ، واداريا وعنوانا للعدل والانصاف حتى ذهب غوستاف ليون الى القول : بأن الدولة العربية الاسلامية العظمى قد بدأت فى خلافته ، كما ذهب يوسف العش الى القول بأن عمر هذا الذى حفظ النظام الادارى من أن يتجه اتجاهها خاطئا ، لو طالت به الأيام فى الحكم لكان ذلك النطاق أدق وأوسع .

والذى يعنينا هو طريقته رضى الله عنه فى الادارة . نبادر بالقول أنه قد اتبع الأسلوب الادارى المركزى بجانب الأسلوب اللامركزى الادارى لاتساع أقاليم الدولة فى عصره .

ممارسة عمر بن الخطاب لسلطاته الرئاسية :

باشر عمر رضى الله عنه سلطاته الرئاسية حيال عماله فشملت شخص المرءوس من حيث تعيينه ونقله ومكافأته وتأديبه ، كما شملت أعمال المرءوس فى صورة إصدار أوامر رئاسية لهؤلاء العمال . بالإضافة الى أن عمر قد شدد من رقابته الرئاسية عليهم ، فكان بذلك يعلم عنهم كل شئ .

فعزل عمر بعض عماله لضعف فى شخصيتهم . كما كافأ البعض الآخر منهم لأمانته ، وكان ينقص من عطاء بعضهم كنوع من الجزاء .

وكانت سياسته الادارية تقوم على الشدة فى غير تجبر واللين فى غير ضعف ، وعلى رضا الرعية واطمئنانهم . فهو القائل « أيما عامل لى ظلم أحدا فبلغتنى مظلمته فلم أغبرها فأنا ظلمته » . والقائل أيضا : « هان على شئ أصلح به قوما أبدلهم أميرا مكان أمير » . وفى نفس الوقت كان يحافظ على هيبة عماله .

كما باشر عمر مسئوليات سلطاته الرئاسية التى تتعلق بالأعمال الادارية والحكومية فعندما كتب سعد بن أبى وقاص يخبر عمر بن الخطاب بنقب بيت المال وسرقة ما به من أموال ، كانت توجيهات عمر وأوامره

الادارية له ، بأن ينقل المسجد الى جنب المكان الذى به بيت المال - وأن يجعل الدار جهة قبلة المسجد ، وعمل ذلك بأن المسجد عامر دائما بالمصلين فى النهار والليل وفى ذلك حفاظ على مال المسلمين .

ومن الأمثلة على مباشرة عمر لهذه المسئوليات أيضا ، أن رفض تعيين كبار الصحابة ، مثل على بن أبى طالب ، وعثمان بن عفان وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وأمنالهم فى منصب الولاية . فهو يرى أن ذلك يعرضهم للفتنة ، فعندما سئل عن عدم استعمال الأفضل قال : « أكره أن أدنس هؤلاء بالعمل ثم ان بقاءهم فى المدينة كمصدر للشورى فائدته أعم اذ يسفاد منهم فى النصيح والارشاد فيما يتعلق بشئون الأمة » .

ولم يأذن لعمر بن العاص باتخاذ الاسكندرية عاصمة لولاية مصر لوجود الماء الذى يفصلها عن مكان الخليفة ، فاختر عمر بن العاص الفسطاط بدلا منها .

وبناء على اذن الخليفة عمر بن الخطاب ، قام عمرو بن العاص بمحاولة حفر خليج أمير المؤمنين كى ييسر النقل والمواصلات بين مصر والحجاز عن طريق هذا الخليج الذى يصل بين النيل فى جانب الفسطاط وبين بحر القلزم .

وبأشر عمر بن الخطاب سلطته فى وقف عامله عياض بن غنم ، ولما ناكذ من ندمه وصدق ننته على الاخلاص فى العمل رده الى عمله ، فكان خير عامل .

كما شملت سلطة عمر بن الخطاب اصدار توجيهات وأوامر لعماله تحمل طابع الالتزام الرئاسى . فاشتراط على مرءوسيه أن يحافظوا على البساطة ، وألا يجعلوا فارقا بينهم وبين الرعية ، فقد روى عنه أنه اذا استعمل عاملا اشترط عليه شروطا أربعة :

١ - أن لا يركب برذونا .

٢ - ولا يلبس ثوبا رقيقا .

٣ - ولا يأكل نقييا .

٤ - ولا يخلق بابا دون حوائج الناس ولا يتخذ حاجبا .

كما يستفاد من عبارة : « فان أشكل عليهم (أى على عماله) شىء رفعوه الى » تأكيداً لسلطات عمر الرئاسية على أعمال مرءوسيه اذ له مطلق السلطة فى تعديل تلك الأعمال أو الغائها .

وعندما استقر النظام الإدارى فى البلاد حصر عمر سلطة عماله ، فأصبح الى جانب العامل القاضى وصاحب الخراج • واعتبر العمال أقل سلطة من الولاة •

وعلى ذلك يكون عمر بن الخطاب قد جمع بين يديه السلطة التنفيذية أيضا ، فقلد بأمر هذا الخليفة بنفسه وعن طريق ممثليه فى الأقاليم تنفيذ التشريع الإلهى بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم • حتى اتبع هؤلاء سياسته وساروا على منهاجها السليم ، فكان هؤلاء العمال لا يأتون بأمر ما لم يقره ، فكان لسانه لسانهم ، كما انحصرت طبيعة عملهم فى الشئون الموضوعية • فلم تكن لهم أية صفة سياسية •

المعاهدات :

بأمر عمر رضى الله عنه إبرام المعاهدات الدولية • فصالح أهل ايليا (بيت المقدس) بالجابية • وكتب لهم الصلح ، لكل كورة كتابا واحدا ، ما خلا أهل ايليا ، أما سائر كتبهم فعلى كتاب أهل (لد) •

كما بأمر عمر رضى الله عنه إبرام معاهدة صلح من أهل لد ومن دخل معهم من أهل فلسطين • أما ما كان يعقده عماله وولاته من معاهدات أمان أو تصالح أو تعاهد • • فكانت بالنيابة عنه وبتفويض منه •

التشريع :

كان عمر بن الخطاب المجتهد الأول بالنسبة للتشريع فى الدولة الإسلامية على عهده •

هذا بالإضافة الى أن عمر رضى الله عنه قد تعاون عن طريق مبدأ الشورى مع المسلمين فى الوصول الى حكم الشرع المستمد من القرآن والسنة ، والكشف عن الأخطاء الملازمة للحكم والادارة ، والوصول الى أحسن النظم وأحسن الحلول فيما يجد من أمور ، فقد جمع عمر بن الخطاب نخبة من الصحابة يدعوهم فى وقت الحاجة للدراسة والرأى ، ولم يعينهم ولاة أو حكاما فى الولايات والأقاليم حتى يجعلهم بالقرب منه للانتفاع برأيهم ، والاعتزاز بتأييدهم ولعاونتهم اياه • وكان يشاورهم فى أمور الادارة والسياسة والحرب •

المسائل المالية :

كان عمر رضى الله عنه على رأس النظام المالى فى البلاد • فهو القائل : « والله لئن بقيت لهم ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال ، وهو

مكانه ، قبل أن يحمر وجهه (يعنى فى طلبه) • وقال أيضا : « من أراد أن يسأل عن الفرائض فليأتى زيدا بن ثابت ، ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل ، ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتنى ، فان الله جعلنى له خازنا وقاسما » •

فكان عمر يرى فى نفسه أنه حارس وقاسم لأموال المسلمين وأنه المسئول عن إيصال مال المسلم اليه بطريقة منظمة حتى ينال كل ذى حق فيه حقه ، فكان يقول : « والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد ، وما أنا أحق به من أحد ، والله ما من المسلمين من أحد الا وله فى هذا المال نصيب ، الا عبدا مملوكا » •

كما وضح (رضى الله عنه) فى كيفية ادارته للمال فقال : « الا انى ما وجدت صلاح هذا المال الا بثلاث : أن يؤخذ من حق ، ويعطى فى حق ، ويمنع من باطل ألا وانما أنا فى مالكم هذا ، كوالى اليتيم ، ان استغنيت استعفت ، وان افتقرت أكلت بالمعروف » •

وكانت سياسته المالية تقوم على الكفاية والعدل وبدأ بنفسه عندما قال : « قد شغلت نفسى هذا الأمر فما يصلح لى منه ؟ » • فقال على ابن أبى طالب : « غداء وعشاء فأخذ بذلك عمر • وعند ابن الجوزى • أن رجلا قام الى عمر بن الخطاب وقال له : ما يحل لك من هذا المال ؟ فقال : ما يصلحنى ويصلح عيالى بالمعروف وحلة للشتاء وحلة للصيف ، وراحلة للحج والعمرة ، ودابة لحوائجه وجهاده •

وقد بين عمر سياسته فى العطاء ، ففضل أهل السابقة وكان يقول لا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه • • ولكننا على منازلنا من كتاب الله تعالى ، وقسمنا من رسول الله ، فالرجل ويلاؤه فى الاسلام ، والرجل وقدمه فى الاسلام ، والرجل وغناؤه فى الاسلام ، والرجل وحاجته • • وكان يقول : من أسرع الى الهجرة أسرع به العطاء ، ومن أبطأ عن الهجرة أبطأ عنه العطاء ، فلا يلومن رجل الا مناخ راحلته • ومن هنا كان مبدأ عمر عدم التسوية فى العطاء والأخذ بمبدأ التفضيل • ولعل فى قوله فى أخريات حياته : « لقد هممت أن أجعل العطاء أربعة آلاف ، ألفا يجعلها الرجل فى أهله ، وألفا يزودها معه ، وألفا يتجهز بها ، وألفا يترفق بها ، فمات قبل أن يفعل » • لعل فى ذلك ما يحمل على أنه بداية عزم من عمر على العدول عن منهاجه فى المفاضلة فى العطاء •

الدينوان :

لما توسع المسلمون بالفتح وغنموا كنوز فارس والروم وازداد الفئ من الخراج والجزية زيادة لا طاقة للخليفة عمر وأمراؤه بضبطها ولا قبل لهم بإحصاء مستحقيها وتوزيع الاعطيات على أربابها بالعدل الا بضبطها وترتيبها على أصول ثابتة وقيدتها فى قيود خاصة . لذلك نجد عمر يأمر بأن تؤرخ المكاتبات ، وتدون الدواوين التى تمكنه من ضبط الوارد والمنصرف . وكانت لهذه الدواوين فروع فى الأقاليم فكانت تكتب بالرومية والفارسية والقبطية حسب كل اقليم الى أن عربت فى عهد عبد الملك بن مروان .

وقد روى أن عمر بن الخطاب كان يحمل (سجل) كل قبيلة من القبائل ، ويذهب اليها بنفسه فى موطنها ويعطى أفرادها عطاءهم فى أيديهم .

هذه الدواوين ، التى كانت نواة الوزارات الاسلامية ، والتى أرسى عمر أساسها ، كانت البذرة التى تفرعت منها الدواوين الأخرى وتنبعت فى عهد الأمويين والعباسيين .

ويذهب ابن الجوزى الى القول بأن أول من اتخذ بيت المال هو عمر بن الخطاب ، ولعل السبب فى ذلك هو أن الأموال كانت تجيء من الأقطار النائية ، والأمصار الشاسعة وتحمل الى دار الخلافة ، وتوضع فى بيت المال بعد تكفية الجيوش ، وانفاق ما يجب صرفه من بيت المال . والغالب أن عمر بن الخطاب كان يترك فضلا فى بيوت الأموال فى الولايات يستخدم فى طارئ اذا طرأ ، وما كانت الصوافى تحمل كلها الى الحجاز ، بل يدخل بعضها فى بيوت الأموال فى الشام والعراق ومصر .

القضاء :

كان عمر رضى الله عنه على رأس السلطة القضائية ، فعمر أول من عين القضاة فى أقاليم الدولة الاسلامية ، فكتب الى عمرو بن العاص يأمره بتولية قيس بن أبى العاص القضاء ، ولما أنس عمر فى شريح الكندى العلم بالأحكام بعثه قاضيا ، على أن الغالب - كما يظهر لنا من استقراء بعض الوقائع - أن عمر قام بفصل الولاية عن القضاء أى إبعاد الوالى عن مهمة القضاء فى ولايته وتعيين شخص آخر ، لهذا أطلق المؤرخون على عمر بأنه هو أول من استتقى القضاة فى الأقاليم ، فولى أبا الدرداء قضاء المدينة ، كما ولى أبا موسى الأشعرى قضاء البصرة وولى عثمان بن قيس بن أبى

العاص قضاء مصر ، وجعل قضاء الشام قضاء مستقلا ، أما بقية الأمصار أو الأقاليم والولايات فكان القضاء فيها الى الأمير الذى عليها .

ولم يقتصر عمر على تنظيم السلطة القضائية فى الاسلام ، بل وضع أول دستور (أو كتاب) لسلوك القضاة يسيرون على هديه فى الأحكام ، وبعث بهذا الكتاب الى أبى موسى الأشعري وإلى غيره من القضاة .

ونص كتاب عمر بن الخطاب المشهور بكتاب سياسة القضاء وتدبير الحكم الآتى : « بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عمر أمير المؤمنين ، الى عبد الله بن قيس سلام عليك ، أما بعد : فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة ، فالهم اذا أدلى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له . آس بين الناس فى مجلسك ووجهك ، حتى لا يطمع شريف فى حيفك ، ولا يئأس ضعيف من عدلك ، البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين الناس ، الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا . ولا يمنعك قضاء قضيت به بالأمس فراجعت فيه نفسك وهديت لرشدك أن ترجع الى الحق . فان الحق لا يبطله شيء . الفهم الفهم فيما يتلجلج فى صدرك مما ليس فيه قرآن ولا سنة وأعرف الأشياء والأمثال . ثم قس الأمور بعد ذلك ، ثم أعمد لأحبها الى الله وأشبهها بالحق فيما ترى . اجعل لمن ادعى حقا غائبا أمدا ينتهى اليه . فان أحضر بينة أخذ بحقه ، والا استحللت عليه القضاء .

والمسلمون عدول فى الشهادة الا مجلودا فى حد ، أو مجربا عليه شهادة زور ، ودرأ عنكم بالبينات ، وإياك والقلق والضجر والتأذى بالخصوم فى مواطن الحق التى يوجب الله بها الأجر ويحسن الذخر فانه من صلحت سريره فيما بينه وبين الله أصلح الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزين للدنيا بغير ما يعلم الله منه شأنه الله والسلام .

ويعتبر هذا الدستور أو هذا الكتاب بمثابة النهج السليم لسياسة القضاء وكيفية تدبير الحكم ، واعتبره البعض أساس علم المرافعات فى القضاء ، واعتبره البعض الآخر - بمثابة لائحة داخلية يعمل القضاة بمقتضاها ، بل واتخذ جمهور من قضاة المسلمين هذا الكتاب أساسا لنظمهم القضائية . وكان عمل القضاة فى المشاكل التى تنشأ بين الأفراد طبقا لأحكام القرآن والسنة والقياس .

وهكذا كان عمر هو أول من وضع أساس السلطة القضائية المتميزة .

الحسبة :

ينذهب البعض الى أن عمر بن الخطاب هو أول من وضع نظام الحسبة ، وكان يقوم بعمل المحتسب ، من أمر بمعروف ونهى عن منكر ، كما كان يحافظ على الآداب والفضيلة ، وينظر فى مراعاة أحكام الشرع ويشرف على نظام الأسواق والمرور ، ويكشف على الموازين والمكاييل تجنباً للتطفيف .

ولاية المظالم :

أما بالنسبة لولاية المظالم فلم يجلس أحد من الخلفاء الراشدين الا علياً كرم الله وجهه فى وقت مخصص لنظر المظالم ، لأن الناس كانوا فى صدر الاسلام بين من يقوده التناصف الى الحق أو يزجره الوعظ عن الظلم . لكن الصحيح أنه باشرها كصاحبيه من قبله .

لقد كانت أوامر الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ونواهيته تبلغ الى جميع أقاليم الدولة ، من مقر الخلافة بالمدينة المنورة حيث أمير المؤمنين بها . كانت الشريعة الاسلامية شريعة القرآن والسنة المحمدية يحكم بهما تلك الأقاليم مهما تباعدت رقعتهما عن المدينة وكانت عين الفاروق الساهرة الفاحصة تترصد لتنفيذ تلك الأحكام فى غير هوادة وليس لغير الحق عنده ارادة ، ولكن فى رحمة بالرعية وعطف على الضعفاء .

الخلاصة :

كانت أقاليم الدولة الاسلامية على عهد عمر رضى الله عنه عبارة عن وحدة واحدة فى جميع المسائل الشرعية والتنفيذية والقضائية كما كانت الوحدة بادية فى النظم المالية من خراج وجزية حيث يفرضها أمير المؤمنين بحكم القرآن وعمل النبى الكريم وما يراه متفقاً مع المصلحة العامة ومقاصد الاسلام . ولا تخرج عن غاياته وأهدافه ، وكذلك كان نظام الصدقات وجمعها ، فانه ينفذ ، كما ورد فى السنة وتحت اشراف الامام الأعظم ، وكذلك الموارد المالية التى تفيض بها الأقاليم بعضها على بعض من غير محاجزات اقليمية .

ففى عام الرمادة (حين اشتد القحط والمجاعة) أرسل الى الأقاليم ذوات الغلات الزراعية يطلب المعونة منها فأرسل الى عمرو بن العاص والى مصر ، يقول له : « الغوث ، الغوث » فرد عمرو يقول : سأرسل اليك عراً يكون أولها عندك وآخرها عندي » .

وكانت سياسته رضى الله عنه ترمى الى تماسك بلاد العرب وادخال القبائل بعضها فى بعض لتكون أمة واحدة هى الأمة العربية .

ويقول سيده أمير على : « لو أن عمر عاش أطول مما عاش لاستطاع بما وهبه الله من قوة الشكيمة والشخصية البارزة أن يقوى من شأن الوحدة العربية ويحول دون قيام هذه الحروب الأهلية الطاحنة التى هددت كيان الاسلام » .

وننتهى الى القول : بأن أقاليم الدولة الاسلامية فى عهد الخليفة عمر رضى الله عنه وان تعددت ، الا أنها كانت تحت السيادة والسلطان الاسلامى ، سواء دخل أهالى تلك الأقاليم فى الاسلام أم بقوا على دينهم ، الا أنهم آمنين بأمان المسلمين . بمعنى أنه لم توجد سلطة عامة على تلك الأقاليم سوى سلطة الدولة الاسلامية .

عثمان بن عفان :

بعد استشهاد أمير المؤمنين عمر انتخب مجلس شورى الخلافة عثمان ابن عفان وانهقد الاجماع عليه بعد المشاورة .

وسار الخليفة الثالث على نهج أبى بكر وعمر ، كان الناس طوال خلافته راضين عنه ، وظلت الفتوح كما كانت على عهد عمر متصلة والخراج يتدفق على بيت المال ويده بالعطاء مبسطة يولى على الولايات من يراهم أصلح الناس للعمل . فكان أول ما كتبه الى عماله : « قد وضع لكم عمر ما لم يغب عنا ، بل كان على ملأ منا ، ولا يبلغنى عن أحد منكم تغيير ولا تبديل ، فيغير الله ما بكم ، ويستبدل بكم غيركم ، فانظروا كيف تكونون ، فانى أنظر فيما ألزمنى الله النظر فيه والقيام عليه » .

تسيير وتعبئة الجيوش :

لم يقطع استخلاف عثمان سلسلة الفتوحات التى قام بها المسلمون، غير أن بعض ما تم من فتح لم يكن الأمر فيه موطدا توطيدا تاما مثلما حدث من انتفاضات فى خراسان والاسكندرية لذلك نجد الخليفة عثمان يجند الأجناد ويعبى الجيوش ، فاستطاع القضاء على التمرد والثورات واعادة البلاد الى الطاعة . كما تابعت تلك الجيوش فتوحاتها حتى استولت على أجزاء كبيرة من بلاد الترك وبرقة وطرابلس وجزء من بلاد النوبة .

كان عثمان بوصفه على قمة الجهاز العسكرى والتنفيذى للبلاد - هو الذى يخطط للجيش وينسق بين جبهاتها . كتب الى الوليد بن عقبة واليه على الكوفة « ٠٠٠ فابعث رجلا ممن ترضى نجدته وبأسه وشجاعته واسلامه ، فى ثمانية آلاف أو تسعة آلاف أو عشرة آلاف الى معاوية ابن أبى سفيان من المكان الذى يأتىك فيه رسولى .

واذا تعلق الأمر بمسألة عامة أو فتوحات جديدة ، لا يتم ذلك الا بعد استئذان وموافقة الخليفة عثمان أولا . فنجد أن عبد الله بن سعد لما بدأ يمهّد لغزو المغرب كتب بذلك الى عثمان يرجوه أن يمنحه الاذن بفتح افريقية ويمده بما يمكنه من القيام بهذا العمل العظيم فى هذه البلاد « المفرقة الغادرة » ، فاستشار عثمان أصحابه فلما أثابوا الرأى على الغزو وعزم عليه كتب الى عبد الله يأمره بغزوها .

وكان عثمان هو الذى ينصب الأمراء على الأجناد ويعبىء الجيوش . خطب عثمان الناس ورغبهم فى الجهاد وقال لهم : « لقد استعملت عليكم الحارث بن الحكم الى أن تقلدتموا الى عبد الله بن سعد فيكون الأمر اليه واستودعكم الله » . عين عثمان العبد بن (عبد الله بن نافع بن عبد القيس ، عبد الله بن نافع بن الحصين الفهري) أميرين على الجند ، ورماهما بالرجال وسرحهما الى الأندلس ، وأمرهما وعبد الله ابن سعد بالاجتماع على الأجل ٠٠٠ وأرسل عثمان عبد الله بن نافع بن الحصين وعبد الله بن نافع بن عبد القيس ، من فورهما كذلك من افريقية الى الأندلس » .

يرجع الفضل لعثمان فى انشاء أسطول للدولة العربية ، الذى عن طريقه دخلت قبرص الاطار الاقليمى للدولة الاسلامية فى موقعة ذات الصوارى ومنذ ذلك التاريخ أصبح للأسطول الاسلامى تاريخ مجيد .

الوظيفة الادارية :

كان عثمان رضى الله عنه على رأس الوظيفة الادارية ، فباشر سلطانه الرئاسية حيال عماله ، وذلك باستعمال عمال عمر بن الخطاب الذى كان قد أوصى الخليفة من بعده أن يبقئهم فى أعمالهم لمدة سنة بعد وفاته ، لأنه كان يشفق أن يتعجل الامام من بعده ، فى عزلهم وتولية غيرهم ، وبذلك يقطع ما استأنف العمال من أعمالهم ، كما يضطرب أمر المسلمين فى الأمصار والثغور ، وقد أجاز عثمان هذه الوصية والتزم بها كما ألزم العمال فى عهده بالسياسة التى كان عمر يأخذهم بها ، وهى اختياره لعماله من العرب الذين حسن اسلامهم وثبتت كفايتهم .

غير أن عثمان لم يكد يمضى على خلافته سنة كاملة حتى أسرع فعزل ولاية عمر بن الخطاب وعين رجلا من قريش على الأقاليم بدلا منهم ، لأنه كان يرى التقرب الى قريش مختلفا مع منهج عمر ، فقد كان عمر يستعمل من هم أفضل لمعرفتهم بالعمل وخبرتهم فى ممارسته ، فكان يرى ابعاد أهل البيت وابعاد ذوى العصبية لقريش عن ادارة الأقاليم والتحكم فى رقاب الناس ، وحتى الرسول نفسه كان يرى مثل رأى عمر ولكن عثمان أثر قريشا دون العرب ، وأثر أقاربه ، بل وأثر فريقا منهم على البقية .

كما شملت سلطة عثمان بن عفان الرقابة على أعمال مرءوسيه ، فكان يحوّلهم بتوجيهاته التى تضمنتها كتبه اليهم ، ومن بعض كتبه اليهم : « أما بعد . . فان الله خلق الخلق بالحق ، فلا يقبل الا الحق ، خذوا الحق واعطوا الحق به ، والأمانة ، قوموا عليها ولا تكونوا أول من يسلبها ، فتكونوا شركاء من بعدكم فى ما اكتسبتم ، والوفاء بالوفاء ، ولا تظلموا اليتيم ولا المعاهد فان الله خصم لمن ظلمهم » .

وبالإضافة الى ممارسة عثمان بن عفان لسلطته الرئاسية على موظفى الدولة وعمالها بالعاصمة والأقاليم ، فانه باشر بنفسه وعن طريق هؤلاء تنفيذ التشريع الالهى وذلك بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفين أبى بكر وعمر . فكان على رأس السلطة الحكومية والادارية فى البلاد .

القضاء :

كان عثمان رضى الله عنه على رأس الجهاز القضائى فى البلاد . فعين عثمان قضاة الأقاليم المختلفة ، ممن اشتهروا بالتقوى والصلاح من بين الناس ، متبعا فى ذلك سنة من قبله ، وباشر عليهم سلطاته الرئاسية المركزية من تعيين وعزل .

المسائل المالية :

مضى عثمان فى سياسته المالية وهو يرى أن من حقه الاجتهاد وأنه مسئول أمام الله عن ذلك ، وأن من واجب المسلمين أن يسمعوا له ويطيعوا ومن حقه عليهم أن ينصحوه له وأن يشيروا عليه ، فان شاء سمع لهم - وقد فعل فى بعض الأمور - وان شاء أبى عليهم وقد فعل أيضا فى بعض الأمور .

واتبع عثمان سياسة مالية كان يرمى من ورائها فعل الخير والتوسعة على الناس الا أنها حملت على أنها من المخاطر الجوهرية على السياسة العامة فى ابان خلافته . فقد كثرت الأموال وأراد أن يوسع بها على الناس ، فزاد فى أعطياتهم مائة مائة . بعد أن تدفقت الأموال على المدينة ، ولم يتبع سبيل عمر فى الانفاق الذى كان لا ينفق من بيت المال ، الا بمقدار الحاجة . فضلا عن أنه بلغ حدا كبيرا فى وصل أقاربه والأعلام من أصحاب النبى وبعض الولاة دون بقية الناس .

وكان يقول : « ان الرسول صلى الله عليه وسلم كان يعطى قرابته وأنا فى رهط أهل عيلة ، وقلة معاش ، فبسطت يدى فى شىء من ذلك المال ، ورأيت أن ذلك لى ، فان رأيتم ذلك خطأ ، فردوه فأمرى لأمركم تبع ، فقالوا (الأعلام من أصحاب النبى) : « أصبت وأحسننت » .

وقد قيل أن عثمان وعد سعد بن أبى سرح ان فتح افريقية أن يعطيه خمس الخمس مما أفاء الله عليه من الغنيمة نفلا . وفعل بعد أن فتح عبد الله بن سعد افريقية ، أخذ خمس الخمس وبعث بأربعة أخماس الفىء ، الى عثمان ووزع على الجند ما أفاء الله عليهم .

فوصل سعد أقرباءه به ، فأنكر الناس عليه ذلك . وعندما أغدق عثمان على أقاربه جرت بينه وبين الناس معاتبات دافع قائلا : بأن أبا بكر ، وعمر منعنا أنفسهما وأهلهما احتسابا لله ، وتركنا حق نفسيهما ، وأنا صاحب عيال . مددت يدى فوسعت على نفسى وعلى أهلى بشىء من هذا المال . بل يذهب السيوطى الى القول بأن عثمان أقطع القطائع لأقاربه فى الاسلام .

ولذلك وجدت فروق بين طبقات المجتمع فخلقت طبقة من الأغنياء وطبقة أخرى دون الوسط . وقد انعكس هذا بطبيعة الحال على السياسة التى ينتهجها عثمان ، فزادت من حدة الاضطرابات فى الدولة .

وعلى أية حال فقد أسند عثمان ادارة شئون بيت المال الى عبد الله ابن الأرقم بن يغوث .

التشريع :

لقد رفع عثمان رضى الله عنه الخطر الذى خاف أن يقع فى كلام الله لو لم يجمع بشكل موحد ، وذلك يجمع الناس على مصحف واحد هو مصحف ابن مسعود ، وجمع عثمان الناس على قراءة واحدة فبعث بمصحف الى الكوفة ومصحف الى البصرة ومصحف الى المدينة ومصحف الى مكة

ومصحف الى مصر ومصحف الى الشام ومصحف الى البحرين ومصحف الى
اليمن ومصحف الى الجزيرة وأمر الناس أن يقرأوا على نسخة واحدة •
فالقراء واحد ، جاء من عند واحد •

فعثمان قد وصل الى حكم الشرع في هذه المسألة ، كما كان اجتهاد
عثمان قد جمع حوله صحابة لا يقلون عنه تفقها في الدين انطلاقا من مبدأ
الشورى للوصول الى حكم الشرع المستمد من القرآن والسنة ، والكشف
عن الأخطاء الملازمة للحكم والادارة •

اللامركزية الادارية فى عصر الخلفاء الراشدين

١ - مظاهر التركيز الادارى فى عهد أبى بكر :

سار أبو بكر رضى الله عنه فى بدء توليه الخلافة على منهاج الرسول صلى الله عليه وسلم فى تركيز كافة ألوان النشاط الادارى بين يديه ، فكانت السلطة المركزية بعناصرها التى تتكون من الخليفة أبى بكر رضى الله عنه وأبى عبيدة الذى كان يتولى الشئون المالية فى البلاد ، وعمر ابن الخطاب الذى كان يتولى الشئون القضائية ، وتولى الكتابة كاتب النبى زيد بن ثابت . ولما كان تركيز النشاط الادارى يتضمن احتكار الادارة المركزية لسلطة التعيين وسلطة اصدار الأوامر الرئاسية ، نجد أن الخليفة أبا بكر وان كان قد احتفظ بنفس العمال الذين كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد عينهم على الأقاليم والمناطق ، كما احتفظ بنفس الأمراء الذين اختارهم الرسول الا أنه باشر سلطاته فى تعيين عمال آخرين ، بالإضافة الى أنه أصدر اليهم أوامر رئاسية ، منها أنه أمر قادة أجناده ألا يقاتلوا أحدا حتى يدعوهم الى داعية الله ، فمن استجاب لهم قبل منه وأعانوه عليه ، ومن أبى أمروا أن يقاتلوه على الشام . ومعظمها أوامر تتعلق بالشئون العسكرية . وكانت أوامره رضى الله عنه تقرأ فى كل اقليم من أقاليم الدولة . نستدل على ذلك من بعض عبارات وردت فى كتبه : « وقد أمرت رسولى أن يقرأ كتابى فى كل مجمع لكم » . ومن بين تلك الأوامر ، ما أمر به أبو بكر ولاته وقادته حين يظفروا بعدوهم أن يقتلوا منهم المقاتلة ويسبوا الذرية ، ولا يعفى هؤلاء من ذلك الا من رخصوا

لأحكام السلطة المركزية الممثلة في شخص أبي بكر صاحب الولاية العامة على الجميع . نستنتج ذلك من بعض العبارات التي جاءت في كتب أبي بكر لقادته ومنها : « فان ظفرتم بالقوم فاقتلوا المقاتلة وأسبوا الذرية .. حتى ينزلوا على حكمي » .

أما عن مدى طاعة هؤلاء العمال والقادة لأوامر السلطة المركزية فنجدهم قد ألزموا أنفسهم بما شرعه الرسول وسار به أبو بكر سيرة سلفه الكريم المتمثلة في : « السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بالمعصية ، فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

ومن مظاهر المركزية الادارية ما يطلق عليه المعاصرون بمبدأ التدريب . فلكي يتم التنظيم الداخلي لأي جهاز من الأجهزة الادارية لابد من تحقق تدرج وظيفي بين جميع الموظفين في هذا الجهاز ، الذي يتخذ شكلا هرميا يمثل قمته الرئيس الأعلى في الجهاز ، ويتدرج باقى العمال هرميا حتى قاعدته . وتحقق هذا الأمر في عهد أبي بكر .

ف نجد أبا بكر بوصفه الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي للبلاد يأمر خالد ابن الوليد بالسير الى العراق . في نفس الوقت يكتب الى المشنى ابن حارثة يأمره بالسمع والطاعة له (لخالد) وكتب الى المشنى في ذلك كتابا فيه : « ... وساعده وأوزره وكائفه ، ولا تعصين لخالد بن الوليد أمرا .. فانظر ما أقام معك بالعراق فانه الأمير عليك . فاذا شاخص فأنت على ما كنت عليه ... » .

كما يتحقق التدريب الرئاسي من أن مذعور بن عدى العجلي قد كتب الى أبي بكر يعلمه حاله وحال قومه ويسأله توليته قتال الفرس فكتب اليه أبو بكر يأمره بأن ينضم الى خالد فيقيم معه اذا أقام ويشخص اذا شخص .

ومنها أن أبا بكر جعل على الأنصار ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري الا أنه كان تحت امره خالد . وقال أبو بكر للأمرء ان اجتمعتم على قتال فأمركم أبو عبيدة بن الجراح الفهري ، والا فيزيد بن أبي سفيان . كما أن عمرو بن العاص كان مددا للمسلمين وأميرا على من ضم اليه . كما ولى أبو بكر عمرو فلسطين وشرحبيل الأردن ويزيد دمشق وقال اذا كان بكم قتال فأمركم الذي تكونوا في عمله . وجاء في كتاب أبي بكر الى عكرمة أمره له بالسير الى زياد بن لبيد ليكون تحت امرته .

ومما جاء في بعض كتب أبي بكر الى أبي عبيدة بصفته عميد القواد في الشام : « من عبد الله بن عتيق بن قحافة الى عبيدة بن الجراح .. فقيه

وليت خالد قتال العدو في الشام ، فلا يخالفه ، واسمع له وأطع ، فاني لم أبعثه عليك أن لا تكون عندي خيرا منه ، ولكنني ظننت أن له فطنة في الحرب ليست لك ... » .

ومن قوله رضى الله عنه لشرحبيل بن حسنه : « اذا نزل بك أمر نحتاج فيه الى رأى التقى الناصح ، فليكن أول من تبدأ به أبو عبيدة ابن الجراح ومعاذ بن جبل ، وليك خالد بن سعيد ثالثا ، كما جعل أبو بكر خالد بن الوليد أميرا على الأمراء في الحرب » .

وذلك صورة من صور التدرج الرئاسي اذا ما راعينا ظروف الزمان والبيئة مع التزام الرئيس الأعلى بأن يولى كل عمل من أعمال الدولة لمن هو أصلح لذلك العمل ، بمعنى أنه يجب عليه أن يختار الأكفاء القادرين على القيام بالعمل على خير وجه .

فاذا ما تعارضت القرارات الادارية كانت العبرة بقرار الرئيس الأعلى في الجهاز التنفيذى للبلاد . بعث أبو بكر الى خالد بن الوليد بعفيه من قيادة العراق ، ويأمره أن يستخلف المثنى بن حارثة الشيباني ويتوجه الى الشام ، فأحضر خالد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين كانوا في جيشه وأراد الانفصال بهم الى الشام ، فلم يقبل المثنى وقال لخالد والله لا أقيم الا على انفاذ أمر أبى بكر فى استصحاب نصف الصحابة . فهذا يدل على تدقيق سليم لشئون الادارة فى وقت مبكر .

ونجد الخليفة أبا بكر رضى الله عنه يفوض بعض أصحابه مثل عمر وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبى بن كعب وزيد ابن ثابت فى اتخاذ قرارات نهائية فى بعض المسائل الخاصة ويأخذ بما وصلوا اليه . من ذلك أن أبا بكر رضى الله عنه كان يختار من القضاة ما يجمع عليه رأى هؤلاء .

هكذا كانت سياسة أبى بكر ، فبالرغم من أن حروب الردة قد شغلت كل وقته فى مدة خلافته القصيرة ، الا أنه استطاع أن يكون صاحب الولاية العامة على أقاليم دولته ورئيسها الأعلى وصاحب السلطة المركزية فيها وعلى رأس الأجهزة المختلفة فيها ، فكان هو الذى يولى الحكام فى الأقاليم ويعزلهم ، ويعين قادة الجيوش ويقيلمهم ، فكانت أقاليم دولته بذلك خاضعة لسلطة سياسية واحدة مركزية مشكلة أقسام ادارية داخل دولة بسيطة قائمة على المركزية السياسية والمركزية الادارية .

٢ - مظاهر اللامركزية الادارية في عهد أبي بكر :

على أن ذلك التركيز السياسى والادارى الذى أشرنا اليه لم يمنع أبا بكر من اتباع الأسلوب اللامركزى الادارى مع بعض ولائه على أقاليم الدولة الاسلامية ، فبعد أن وطد أبو بكر حكمه فى أرجاء الدولة ، فرضت بعض العوامل على أبي بكر اتباع ذلك الأسلوب حتى يتمكن من ادارة هذه الأقاليم بمعرفة ولائه وعماله . منها بعد الأقاليم المفتوحة عن مركز الخلافة بالمدينة وصعوبة الاتصال بها والانتقال اليها ، بالإضافة الى أن معظم هذه الأقاليم متاخمة لحدود العدو وبعضها انتزع منه وخضع للسلطة الاسلامية فكان هذا أدعى الى اطلاق سلطة بعض ولائه وأمرأه أجناده . علاوة على أن بعض هؤلاء الولاة أو القادة كان كبار عبساقرة الادارة مثل خالد ابن الوليد ، فلا أقل من أن يعطيه أبو بكر حق الاستقلال اللامركزى حتى لا يقيد من همته بشرط أن يكون هذا الاستقلال معلقاً على تنفيذ ما يراه متفقاً مع المصلحة العامة للأمة الاسلامية ولا يخرج عن المبادئ الاسلامية المقررة .

فكان عمال أبي بكر هم قادة جيوشه يجمعون بين ولاية الجهاد وولاية الخراج والجزية والقضاء على أقاليمهم حتى لا يشغلهم مراجعة السلطة المركزية فى كل الأمور عما هم بصدد من أمور الجهاد التى تجيء فى المقام الأول من مهامهم غير أنه لم تكن لهؤلاء الولاة أية صفة سياسية .

وكان من مظاهر اللامركزية الادارية مراعاة رأى أهل الاقليم فى اختيار العامل عليهم ، بل كان بقاء هذا العامل رهناً بقبول أهل الاقليم أيضاً ، فاعل ما جاء فى كتاب أبي بكر الى الأشعث بن قيس ومن معه من قبائل كندة ما يدل على ذلك ، يقول الكتاب : « بسم الله الرحمن الرحيم » من عبد الله بن عثمان خليفة رسول الله الى الأشعث بن قيس ومن معه من قبائل كندة : أما بعد . . . فإن كان الله حملكم عن الرجوع عن دين الاسلام وعن منع الزكاة ما فعله بكم عامل زياد بن ليلى ، فاني أعزله وأولى عليكم من تحبون . . . وقد أمرت صاحب كتابي هذا ، ان أنتم قبلتم الحق ، أن يأمر زياد بالانصراف عنكم . . . »

كما نستدل ببعض عبارات وردت فى بعض الكتب الى أهل تلك البلاد منها ما ورد فى كتاب خالد بن الوليد لأهل الحيرة : « ان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر الصديق أمرنى أن أسير بعد منصرفى من أهل اليمامة الى أهل العراق . . . عاملهم منهم فان طلبوا عوناً من المسلمين أعينوا به . . . ومؤنة العون من بيت المسلمين » .

ومنها ما جاء فى كتاب خالد بن الوليد لصلوبا بن نسطونا وقومه
« وانك قد نقيت على قومك وان قومك قد رضوا بك . وقد قبلت ومن
معى من المسلمين ورضيت ورضى قومك فلك الذمة والمنعة . » .

نستخلص من هذه العبارات اتباع أسلوب الاستقلال الادارى . بل
والمالى مع أهل العراق داخل اطار مركزية سياسية قائمة على وحدة الدولة،
بحيث اذا لم تف الموارد المحلية باحتياجات الاقليم لجأ هذا الاقليم الى
بيت المسلمين المركزى ليعينه بما يحتاج اليه .

وكان العامل فى نفس الوقت تحت اشراف ورقابة ممثل السطة
المركزية كما نستنتج هذا من قول خالد بن الوليد : « وقد قبلت ومن معى
من المسلمين فلك الذمة والمنعة » .

ومما هو جدير بالاشارة أن الولاية - فى عصر الراشدين - كانت
تختلط بالقيادة اختلاطاً شديداً ، فالقواد هم الذين يتولون الادارة المدنية
والعسكرية فى ولاياتهم على أن يولوا عمالا من قبلهم فى الأرض التى
يفتحونها .

وعلى ضوء ذلك ، كان نواب أبى بكر - على أقاليم الدولة الاسلامية -
يتمتعون بسلطات ، منها تعيين نواب لهم (ثانويين) وعقد معاهدات مع
أهالى الاقليم . بمعنى أن هؤلاء الولاة والقادة كانوا يتمتعون ببعض مظاهر
اللامركزية الادارية وهو ما نطلق عليه الاستقلال الادارى . فكان القواد
يولون عمالا من عندهم فى الأرض التى يفتحونها .

ولما كان العراق يقع بعيدا عن قاعدة الخلافة فقد كان أكثر الولاة
- وقتذاك - أحرارا فى تصريف شئون ولاياتهم ، يتصرفون فى الشئون
الادارية الموضوعية بما يرون ويخطرون الخيفة بما يطرأ لهم من عظام
الأمر وما أشكل عليهم .

وكان فى العراق والشام أمراء الجند هم ولاة الأمر فيها ، ولم يكن
أمر التولية فى نواحيها راجعا الى أبى بكر ، بل كان كل أمير يولى واحدا من
قبله على الناحية التى فتحها ليكون نائبا عنه فيها ، ولم يكن الأمر قد
استقر فى تلك النواحي استقرارا نهائيا .

فوض أبو بكر خالد بن الوليد سلطة البت النهائى فيما يهم أهالى
الأقاليم التابعة له اداريا ، من أمور محلية وعقد معاهدات وأحلاف . ونقول
أنه وان كان التفويض هذا من مظاهر عدم التركيز الادارى فى النظم المماصرة
فان ظروف الزمان والبيئة تدعونا لاعتباره من مظاهر اللامركزية الادارية

فى ذلك العصر . فكان فى كتاب خالد بن الوليد لعمامه أن يجمع الغنائم والسبى من مال بنى حنيفة . . ويدفع الى كل ذى حق حقه .

كما باشر خالد عقد المعاهدات مع أهل بانقيا وباروسما وأليس . وعقد معاهدة مع أهل بانقيا وبسما . وصالح أهل الحيرة واشترط عليهم شروطا . وعقد خالد المعاهدات مع أهل عين التمر وأهل أليس وأهل بلاد عانات وأهل النقيب والكواثل وأهل قرقسيا ، وعاهد لزاد بن بهيش وصلوبا بن نسطونا . . بل وصل الأمر بسلطان خالد الى حد أن كتب كتابا الى رؤساء أهل فارس يدعوهم فيها الى الدخول فى أمر المسلمين .

على أن ذلك الاستقلال كان تحت اشراف ورقابة الخليفة الرئيس الأعلى وصاحب السلطة المركزية أبا بكر الصديق الذى يأمره بما فيه مصلحة المسلمين . فوافى خالد كتاب أبى بكر وهو بالحيرة يأمره فيه بأن يسير حتى يأتى جموع المسلمين باليرموك .

فلقد تأسى أبو بكر بسيرة رسول الله حتى بالنسبة لنمط الرقابة الادارية ، فالادارة الحكومية لم تكن محتاجة الى نظام غير النظام الذى اتخذه النبى صلى الله عليه وسلم ، فكان أبو بكر الرقيب الذى لا يترك صغيرة ولا كبيرة الا تتبعها كى يعرف مقدار تنفيذ أحكام الشريعة فى العدل والمساواة والاخاء بين المسلمين وقرب الحاكم من المحكوم ، وكان رضى الله عنه يسأل الرعية : هل من أحد يشتكى ظلامه : فان وجد مظلوما أنصفه .

ولا يتعارض فرض رقابة ادارة على العمال من السلطة المركزية مع اللامركزية الادارية ، فالسلطة المركزية تقوم بتعيين أشخاص الهيئات الاقليمية ولها عليهم سلطة تأديبهم وفرض الرقابة عليهم . والرقابة بدورها قد تكون فى صورة رقابة سابقة مثل قيام السلطة المركزية بتوجيه النصيح والارشاد للهيئات المحلية أو تكون فى صورة استئذان السلطة المركزية فيما تنوى أن تقوم به الهيئات من أعمال . وقد تكون الرقابة على الأعمال فى صورة لاحقة لما اتخذته الهيئات اللامركزية الاقليمية من أعمال . مثل التصديق اللاحق والايقاف والالغاء والحلول . . .

فلقد باشر أبو بكر سلطة تعيين بعض الأفراد على أقاليم دولته ، فأمر الأمراء وولى الولاة على معظم أقاليم دولته - مع مراعاة الأحوال فى عصره واختلاف البيئات - كما باشر توقيع السلطات التأديبية بالقدر الذى يتناسب ودرجة المخالفة ، فأنب خالد بن الوليد لزواجه من ابنة هجاعة ابن مرارة بأرض اليمامة ، نظرا لما نتج عن هذا الزواج من انشغال خالد عن أمور المسلمين بتلك البلاد .

وقد تصل سلطة التأديب الى حله العزل ، فعزل أبو بكر خالد ابن سعيد ، وعين مكانه من أصلح للأمر وأقوى منه عليه ، (شرحبيل ابن حسنة) . وقد عزل أبو بكر بعض الولاة لأنه رأى أن في وجودهم ما يسبب هياج أهالي الاقليم ، وعسى أن يكون في عزله تداركا لارتداد البعض عن الاسلام وحفاظا على كيان الأمة ، فبعث أبو بكر بكتاب الى الأشعث بن قيس ومن معه من قبائل كندة قائلا : « . . . فان كان ما حملكم عن الرجوع عن دين الاسلام ، وعن منع الزكاة ما فعله بكم عاملي زياد ابن لبيد ، فاني أعزله عنكم وأولى عليكم من تحبون . »

أما من حيث الرقابة على الأعمال فتتحققت أيضا في عهد أبي بكر سواء أكانت رقابة سابقة في صورة ارشادات أو توجيهات أو نصائح أو ارسال مفتش من قبله للتحري وتقدير تقرير عن نتائج تفنيشه أو كانت تلك الرقابة لاحقة لأعمال هؤلاء العمال في صورة اذن سابق يعقبه تصديق لاحق . . أو غيرها .

فمن تعليمات أبي بكر لأمرائه على الأجناد ضد المرتدين ، هذا عهد من أبي بكر خليفة رسول الله (لفلان) ، حين بعثه لقتال من رجع عن الاسلام ، وعهد اليه أن يتقى الله ما استطاع في أمره كله ، سره وعلايته . أمره بالجد في أمر الله ومجاهدة من تولى عنه ، ورجع عن الاسلام الى أمانى الشيطان ، بعد أن يعذر اليهم ، فيدعوهم بداعية الاسلام ، فان أجابوا أمسك عنهم ، وان لم يجيبوه شن غارته عليهم حتى يقرأوا لهم ، ولا ينظرهم ، ولا يرد المسلمين عن قتال عدوهم .

ومن وصاياه له أيضا : أن يمنع أصحاب العجلة والفساد ، وأن لا يدخل فيهم حشوا حتى يعرفهم ويعلم ما هم ، لا يكونوا عيوننا ولثلا يؤتى المسلمون من قبلهم .

وكانت توجيهاته لعامله : أن يقتصد بالمسلمين ويرفق في السبر والمنزل ، ويتفقدهم ولا يعجل بعضهم عن بعض ، ويستوصى بالمسلمين في حسن الصحبة ولين القول .

وقد تتخذ الرقابة صورة الاذن السابق والتصديق اللاحق ، فنجد أن خالد بن الوليد يفصح للخليفة أبي بكر عن رغبته في أنه لم يرد بأهل اليمامة الا مصالحتهم يستفاد ذلك مما جاء في كتاب خالد الى أبي بكر في هذه العبارة : « بسم الله الرحمن الرحيم . لعبد الله بن عثمان خليفة رسول الله من خالد بن الوليد . . أما بعد : فان الله تبارك وتعالى لم يرد بأهل اليمامة الا ما صاروا اليه . . » وهو طلب الصلح مع خالد . فما كان

من الخليفة أبى بكر الا أن أعلن خالد بن الوليد بأنه ليس لديه اعتراض على تنفيذ ما اتخذه خالد من تصالح مع أهل اليمامة . نستدل على ذلك مما جاء فى جواب أبى بكر على كتاب خالد قائلا : « أما بعد : فقد قرأت كتابك وما ذكرت فيه من صلح القوم بأنهم صالحوك فأتمم للقوم ما صالحتهم عليه ، ولا تغدر بهم » . فبذلك كانت رقابة أبى بكر لعماله أنه يستكشف أحوال العمالة ويتابع أعمالهم ويحاسبهم بعد فراغهم من عملهم .

٣ - مظاهر اللامركزية الادارية فى عهد عمر بن الخطاب :

يذهب معظم الباحثين الى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قد اتبع أسلوب المركزية فى تنظيم وإدارة شئون الدولة الاسلامية ، وذلك بأن حصر الوظيفة الادارية فى يده فى العاصمة ، وفى يده ممثلى الحكومة المركزية فى الأقاليم ، حيث قام الفاروق بتجميع السلطة التنفيذية فى يده ، فهو رئيس الدولة وفى نفس الوقت رئيس الحكومة فى الدولة الاسلامية . . كما مارس - رضى الله عنه - السلطة الرئاسية على شخص المرءوس من حيث تعيينه ونقله ، وتحديد مكافآته وتأديبه ، كما شملت هذه السلطة أعمال المرءوس ، فقام بإصدار التوجيهات والأوامر الادارية لعماله ، كما كان يقوم أحيانا بتعديل أعمالهم أو تعديل آثارها أو الغائها .

ويقول الدكتور صبحى الصالح : ان عمر بن الخطاب كان يميل فى التنظيم الادارى الى المركزية بصفة عامة .

ويقول آخر : « نما النظام الاسلامى الادارى فى الدولة الاسلامية على عدى التعاليم التى قررها الرسول الكريم ، وصار قادرا على مواجهة التطور السريع والهائل الذى شهدته تلك الدولة فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب الذى ضرب بنفسه المثل العلمى للافادة من النظم القديمة فى البلاد المفتوحة لبناء النظام الادارى للدولة الاسلامية الناشئة . . مع تطعيم هذه النظم بالروح العربية الجديدة التى صقلها الاسلام . وقد استمدت هذه الروح مقوماتها من مفهوم السلطان فى الاسلام ، وهو يقوم على أن السيادة لله تعالى ، وهذه السيادة يتحملها الخليفة الذى يعتبر رأس النظام السياسى والمهيمن على أزمة النظم الادارية وقد اقتضى هذا المفهوم الاسلامى عن السلطان أن يكون النظام الادارى مركزيا » .

ويستطرد قائلا : « لأن الخليفة هو المسئول عن تنفيذ القانون ، وأن الرابطة بينه وبين عماله يجب أن تكون مباشرة ، وأن المسئولية أولا وأخيرا

هي مسئولينه . وآمن عمر بهذا المفهوم ايمانا عميقا عبر عنه بقوله :
« والله لو عثر بعير بالعراف لكنت مسئولا عنه لم لم آمن له الطريق »
ثم أكد (عمر) هذا المفهوم مرارا ، وفي مناسبات عديدة ، منها قوله :
« لئن عشت لأسيرن في الرعية حولا ، فاني أعلم أن للناس حوائج تقطع
دونى ، أما عمالهم فلا يرفعونها ، وأما هم فلا يصلون الى : وأسير الى
الشام فأقضى بها شهرين ، ثم أسير الى البصرة فأقيم بها شهرين ، ثم
أسير الى الكوفة فأقيم بها شهرين ، والله لنعم الحول هذا » .

ويمضى قائلا : « وبهذه الروح الاسلاميه شيد عمر نظاما اداريا
مركزيا كفل الطمأنينة والرفاهية لجميع القاطنين فى ظله ، وقدم لهم المثل
العامى عن مفهوم السلطان فى الاسلام » .

ويذهب بعض الكتاب : الى أن عمر بن الخطاب قد سلك أسلوبا
مركزيا متطرفا ، لا نكاد نجد له مثالا فى التاريخ ، وقد لاحظ بعض الكتاب
هذه الخاصية فى أسلوب عمر فى القيادة وأخذوها عليه » .

بل ان بعضهم قد وصف هذه المركزية بأنها « مركزية شديدة ،
لا تترك للولاة مجالا لحركة ، ولا تدع لهم حرية للاستقلال بأمر ، بل
يرجعون فى أمورهم كلها اليه » . ويتطرقون فى القول حينما يقولون بأن
عمر رضى الله عنه « ليكاد يفرض عليهم (على عماله وأمرائه) رأيه فى
طعامهم ولباسهم وسكنهم » .

ويقول البعض الآخر : « انه بظهور الاسلام اختفى التنظيم القبلى
للعرب ، والحكم اللامركزى الذى كان يباشره - - -
الصيحاء وكذلك حكم الأمراء الصغار ورؤساء العشائر فى الجهات الأكثر
خصوبة . وحل محل ذلك حكومة مركزية لها نظام يتبعه المسلمون كافة ،
ويتناول النواحي الشرعية والخلقية والدينية » .

وقد دافع البعض عن اتباع عمر لأسلوب المركزية فى الحكم والتنظيم
الادارى بقوله : نحن لا ننكر اتباع عمر لأسلوب المركزية فى الحكم
والتنظيم الادارى ، ولكننا لا نوافق هؤلاء الكتاب على وصف هذه المركزية
بالشدة أو التطرف ، بل نرى أن مركزية عمر جانب من جوانب أساليبه
فى الادارة ، فلقد اتبع أسلوب المركزية كما اتبع أسلوب عدم التركيز
الادارى ، بل كانت هناك حالات تشير الى اتباعه لأسلوب اللامركزية
الادارية أحيانا . وكل ما استدلل به هؤلاء الكتاب على مركزية عمر
الشديدة ، أو المتطرفة كما وصفوها لا تدل على ذلك ، حيث كان الرجوع

الى عمر بشأنها أو تدخله فيها ، يرجع الى فقهه وعلمه واجتهاده وفطنته وخبرته ، مع اقرارنا بأن هذه الوقائع لو صدرت من رئيس ادارى أو حاكم عادى لاعتبر ذلك مركزية متطرفة .

كما يدافع البعض الآخر عن اتباع عمر لأسلوب المركزية بقوله : « ولكننا نجد أنه لم يكن أمام عمر وسيلة أخرى غيرها . بل لا نبالغ اذا قلنا أنه لولا تركيز السلطات فى يد الخليفة لما استطاع عمر ولا المسلمون أن يحققوا ما حققوا من معجزات فى هذا الزمن القصير .

لم يركز هؤلاء على الجانب العسكرى للدولة الاسلامية ، واعتبروه مبررا أساسيا لاتباع المركزية حيث تلجأ لهذا الأسلوب أكثر الدول العصرية ديمقراطية فى الحكم والادارة ، اذا ما واجهت حالة حرب . . وعمر ولى الحكم ، وجيوش المسلمين تواجهها عدة معارك فى جبهات محاربة فام يكن فى مثل هذا الجو الا المركزية ، وتركيز السلطة ، أمر مفروض لتوجيه قوى الدولة فى مواجهة أعداء يفوقونها عددا وعدة . . كما يبرر البعض الآخر اتباع ذلك الأسلوب بأن الدولة الاسلامية ، كانت فى دور النشأة والتكوين ، كما أنها خاضت حروبا كثيرة .

وأرى أن عمر رضى الله عنه لم يأخذ بأسلوب واحد فى تنظيم الشؤون الادارية للدولة الاسلامية ، فقد اتبع الأسلوب المركزى الادارى المشدد والمخفف كما اتبع الأسلوب اللامركزى الادارى طالما كان يمشى ومساحة دولته .

لم توجد مصادر أو نقول ترشدنا الى ذلك القول ، لكننا اذا رجعنا الى ما تقضى به طبيعة الأشياء وما يستتبعه الروح العام للنظام ، فضلا عما منسدره من وقائع تبرز على اتخاذ عمر بن الخطاب للنظام اللامركزى الادارى أيضا ، فليس هناك ما يملحه من تغيير سياسته الادارية كى تتماشى مع الظروف المتغيرة وما قد يكشف عنه التطبيق والتجربة . . فقد يكون عمر قد بدأ بالأسلوب المركزى فى أول الأمر نظرا لأن دولته كانت فى دور النشأة والتكوين والجبهات العسكرية فى أول اختبار لها مع فارس الروم . . فلما اتسعت رقعتها أصبح الأقرب الى طبيعة الأشياء هو أنه من الصعب جدا بل ومن المستحيل عليه أن يباشر كل شىء بذلك الأسلوب المركزى (سواء أكان متشددا أم مخففا) خاصة فى دولة كبيرة الاقاليم والأصقاع النائية مترامية الأطراف ، وفى زمن لم تكن قد تقدمت فيه وسائل النقل والمواصلات ، فكان لابد بل ولزما عليه تفويض بعض الاختصاصات الى عمال يقومون عنه بذلك الأمر فى نواحيهم ويكونوا بينه وبين الرعية يطالعونه بأمورهم ويسوسونهم بسياسته . . كى يتفرغ

الفاروق للقيام بأعباء السياسة العامة التى تهم جميع الأقاليم كوحدة واحدة .
أى المسائل المتجانسة من جهاد وفتوح وسد ثغور وحماية البيضة . . .
ولا يتأتى ذلك الا باتباع الأسلوب اللامركزى الإدارى ، الذى يرفع بالتالى
عن كاهله المسائل التى تختلف من اقليم الى اقليم . هذا ما تقضى به طبيعة
الأشياء . أما عن الروح العام للإسلام ، وما يقضى به هذا الروح ، فإن
النظام الإسلامى فى السياسة والإدارة يقوم على الشورى : الشورى فى
العاصمة الكبرى ، والشورى فى العواصم الأخرى ، والشورى فى سائر
الأقاليم والنواحي .

ويقرر الدكتور فرناس فى رسالته بالإشارة إليها الى أن هناك فارفا
جوهرى بين سبب مباشرة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب لسلطاته
الحكومية والإدارية وتركيزها فى يده ، وبين أسباب تركيز هذه السلطة
فى يد الحكومة والمعاصرة ، والتى سبق بيانها . فالسبب بالنسبة للخليفة
الراشد عمر هو شدة الخشية من الله والخوف من حسابه . حتى أن هذا
الخليفة قد سعى وراء بعير ند (شرد) من ابل الصدقة وعندما قال له
على : لقد أزللت الخلفاء بعدك فرد عليه عمر « لا تلمنى يا أبا الحسن
فوالذى بعث محمدا بالنبوة لو أن ناقة ذهبت بشاطئ الفرات لأخذ بها
عمر يوم القيامة » .

فالشعور بالمسئولية والخوف من حساب الله هو الذى أدى بعمر
ابن الخطاب أن يحرص على مباشرته لاختصاصات عمله أحيانا حتى لا يسأل
أمام الله جل وعلا عنها يوم القيامة ، وهذا الاحساس ومثل هذا الشعور
لا نجده فى الحكومات المعاصرة التى تسعى بتركيز السلطة الى غايات
دنيوية .

بالرغم من اتفاق الغالبية من الباحثين على وصف الأسلوب الإدارى
لعهد الخليفة عمر بن الخطاب بأنه قد اتسم بالأسلوب الإدارى والمركزى
بل والمركزى المتشدد - كما أشرنا - الا أننا نرى أن الأسلوب اللامركزى
الإدارى قد وجد سبيله أيضا فى عهد عمر بجانب الأسلوب المركزي
الإدارى ، فإذا تدبرنا سلطات دولة عمر بن الخطاب - سبب -
جدا تكاد أن تكون شاملة لجميع حقوق إمارة الاستكفاء التى ذكرها الفقهاء
فى العصر العباسى ، أو حسب المفهوم المعاصر الاستقلالى الإدارى أو
اللامركزية الإدارية ، غير أن ذلك الاستقلال كان تحت اشراف ومراقبة
الخليفة عمر .

كما نجد تطبيقا لما يذهب اليه بعض فقهاء القانون المحدثين من أنه
كى نضمن استقلال أعضاء الهيئات المحلية فإنه يتحتم أن تكون تلك

الهيئات مختارة من بين سكان الوحدة المحلية نفسها ، نجد تطبيقا لذلك في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، فقد اخط الخلفاء الراشدون منذ خلافته سنة هي أن يعين الولاة - كلما أمكن - بموافقة ورضا أهل الاقليم ، فعندما أثبت مسألة تعيين جباة الضرائب في الكوفة والبصرة والشام ترك المواطنين تلك الأقاليم أن يختاروا من بينهم الأشخاص الذين يرونهم أملا لهذه الثقة ، وعين عمر من اختارهم أهالي الأقاليم . بل وكان بقاء العامل في منصبه رهنا بقبول أهل الاقليم أيضا . فقد شكوا أهل الكوفة سعد ابن أبي وقاص الى الخليفة عمر بن الخطاب . فعزله واستعمل محله عمار بن ياسر ، وشكوا عمارا وقالوا : أنه لا يحمل ما هو فيه « وأنه ليس بأمين ، وأنه غير كاف وعالم بالسياسة ولا يدري على من استعمل » فعزل عمارا وسألهم من يريدون ، قالوا أبا موسى فأقره عليهم . وشكوا المغيرة بن سعدة والوليد بن عقبة فعزلهما حتى قيل أن الخليفة ضج منهم وقال : « أعزل بى أهل الكوفة لا يرضون بأمر ولا يرضاهم أمير » .

وكانت مراعاة عمر لرأى أهل الاقليم تتمثل فيما كتب به الى أهل الكوفة أن يبعثوا اليه رجلا من أخيرهم وأصلحهم ، والى أهل البصرة كذلك ، والى أهل الشام . فبعث اليه أهل الكوفة عثمان بن فرق ، وبعث اليه أهل الشام معن بن يزيد ، وبعث اليه أهل البصرة عثمان الحجاج ابن علاط ، قال : فاستعمل كل واحد منهم على خراج أرضه .

اهتم عمر بن الخطاب بالموارد المحلية للأقاليم الدولة الإسلامية وهي ما يطلق عليها المعاصرون اصطلاح (لامركزية الانفاق) ، فكانت كل ولاية نصرف إيراداتها على مرافقها الخاصة والباقي يحمل الى الخزينة العامة بالمدينة ، من ذلك ما جاء في بعض عبارات في جواب عمرو بن العاص لعمر بن الخطاب في وصف مصر قائلا : « . . . يؤخذ ارتفاعها . . . يصرف في عمارتها ، ترعها وجسورها . . . لا يستأدى خراج كل صنف الا منه عند استهلاكه » .

وبالإضافة الى تخفيف عمر بن الخطاب لعنصر الاستقلال عن طريق تعيين عمال بعض الأقاليم وذلك بمراعاته لرأى أهل الاقليم وقبولهم ، فإنه قد أعطى لعماله على الأقاليم سلطات إدارية واسعة ، يمكننا على ضوءها القول بأن هؤلاء قد تمتعوا بالاستقلال الإداري ، فقد فرض عمر بن الخطاب لعماله وقادته بعض السلطات الإدارية كي ينصرفوا في مواجهة المواطنين .

ونبادر بالقول الى انه وان كان هذا التفويض من مظاهر عدم التركيز الإداري في النظم الإدارية المعاصرة فإن ظروف الزمان والبيئة - فذاك - تدعينا لاعتباره من مظاهر اللامركزية الإدارية في ذلك العصر .

ونستدل على ذلك الاستقلال بما ورد فى بعض العبارات على لسان عمر بن الخطاب القائل : « ان أكمل الرجال من اذا لم يكن عنده عهد من صاحبه ، عمل بالحزم أو قال به » .

كما نستدل على ذلك الاستقلال من بعض عبارات رد بها على أبى عبيدة ابن الجراح حين استشاره فى دخول الدروب خلف العدو منها : « أنت الشاهد وأنا الغائب وأنت بحضرة عدوك ، وعيونك يأتونك بالأخبار » .

كما يتضح تفويض اختصاصاته لولائه فى ابرام المعاهدات مع أهالى البلاد المفتوحة . فنرى الأحنف بن قيس يبقى مرزبان (غير المسلم) على (مرو الروز) نظرا لما له من مكانة بين أهله وقومه ، نظير أن يؤدى ستين ألف درهم الى الأحنف بن قيس والى الوالى من بعد الأحنف من أمراء المسلمين ونصرة المسلمين على من يقاتلهم . على أن ذلك الاستقلال الذى نمتنع به المرزبان لم يكن مطلقا بل كان تحت سيادة الحكومة المركزية واشرافها ، يتمثل ذلك فى أن يقوم الجيش الإسلامى بالدفاع عنهم والزود عن أراضيهم . فهنا نجد أن الأمير المسلم قد تمتع بسلطات واسعة واستقلال كبير عن السلطة المركزية فى العاصمة كى يتصرف على ضوء الموقف اذ أن تلك الأقاليم متاخمة لحدود العدو (منطقة ثغور) ، وذلك لما يحتاجه الأمر من سرعة البت ، ومواجهة الظروف ، فكان أمير منطقة الثغور يتحكم فى تسير الجيوش التى تحت امرته ، ومباشرة أحوالهم ، وتوفير مئونتهم وصرف أعطياتهم على حسب طوائفهم ، وكلها أمور تتفق مع أحكام امارة الاستكفاء أو ما اصطلح عليه المعاصرون بالاستقلال الادارى .

كما يتضح استقلال العامل مما روى عن عمر بن الخطاب ، أنه أرسل الى عامله عمرو بن العاص يطلب منه تعجيل ارسال خراج مصر فلم يتمثل عمرو واجابه : « بأن أهل الأرض استنظرونى الى أن تدرك غلتهم فنظرت للمسلمين ، فكان الرفق خيرا من أن نخرق بهم فيصيروا الى بيع ما لا غنى عنه . ولم تهتز أعصاب هذا الأمير من الكلمات القاسية التى وجهها اليه عمر بن الخطاب أمير المؤمنين : « فانى فكرت فى أمرك والذى أنت عليه » .

ومن ذلك الاستقلال أيضا : ما روى عن عمر بن الخطاب من أنه أرسل الى عمرو بن العاص يطلب منه بأن لا يستعمل غير مسلم ، فلم يتمثل واليه عمرو لطلبه ، ورد عليه بأن مضطر لاستعمال النصراني لحين معرفة المسلمين مقادير خراج الأرض .

ومما يدل على استقلال العمال اداريا وسلطاتهم فى اتخاذ قرارات تتعلق بمصالح أقاليمهم مباشرة عمير بن سعد عامل عمر بن الخطاب على

حمص لمهام وظيفته لمدة حول دون أن يصل لعمر بن الخطاب خبر عنه ،
لدرجة أن الخليفة قد شك في خيانة العامل واستدعاه . فسأله عمر
عما عمله فقال : بعثتني حتى أتيت البلد فجمعت صلحاء أهلها فوأيهم
جباية فيثهم ، حتى اذا جمعوه وضعتهم مواضعه ، ولو نالك منه لأبيك
به . قال : فما جثتنا بشيء قال لا . قال : جدد لعمر عهدا ، فقال عمر :
لا عملت لك ولا لأحد بعدك .

فهنا قد استعان الوالى ببعض العمال من صلحاء ابلجه دون استئذان
الخليفة ، وبأشر السلطات الممنوحة له في انفاق ما جمعه من مال الولايم
وهو ما اصطلاح عليه المعاصرون « بلامركزية الانفاق » .

سياسة عمر بن الخطاب فى الرقابة الادارية (الوصاية الادارية) :

كانت طريقة عمر بن الخطاب فى الرقابة : اطلاق الحرية للعامل
فى الشئون الموضوعية وتقييده فى المسائل العامة ومراقبته فى خلونه
وجلوته . وكان علمه بمن نأى عنه من عماله ورعيه ، كلمه بمن بات
معه فى مهاد واحد ، وعلى وساد واحد ، فلم يكن له فى قطر من الأقطار
ولا ناحية من النواحي عامل ولا أمير جيش الا وعليه عين لا يفارقه ما وجده ،
فكانت الفاظ من بالشرق والمغرب عنده فى كل ممسى ومتصبح . ونرى
ذلك فى كتبه الى عماله وعمالهم حتى كان العامل منهم ليتهم اقرب الخلق
اليه وأخصهم به « فكان أفضل من أن يخدع وأعقل من أن يخدع » .

وهناك أساليب كثيرة اتبعها عمر بن الخطاب لرقابة عماله تذكرنا
بالأسلوب الشبهي بالأسلوب الفرنسى المعاصر المتشدد فى الوصاية الادارية
(أو الرقابة الادارية) .

فمن أسلوب عمر فى الرقابة السؤال والتحري عن عماله فكان اذا
قدم وفد على عمر سألهم عن حالهم وأسعارهم ، وعمن يعرف من أهل
البلاد ، وعن أميرهم هل يعود المريض وهل يدخل اليه الضعيف فان قالوا
نعم حمد الله تعالى ، وان قالوا لا كتب اليه أقبل . وكان اذا قدم العمال
يأمرهم بأن يدخلوا نهارا ولا يدخلوا ليلا كي لا يحتجزوا شيئا من
الأموال .

وقد يتم أسلوب الرقابة بأرسال مفتشين على عماله وعليهم أن يرفعوا
تقريراً لعمر بنتيجة هذا التفتيش . فنجد عمر يولى محمد بن سامة وظيفه
التفتيش ويرسله يحقق علنا فى الشكاية المقدمة من بعض رعايا سعد
ابن أبى وقاص . حتى وجده بريئا من كل ما اتهم به .

وقد يتم أسلوب الرقابة بإجراء التفتيش بمعرفة عمر بنفسه ، كتب عمر لحذيفة بن اليمان عامله على المدائن ليقدم عليه ٠٠٠ فلما بلغ عمر قدومه كمن له فى الطريق . فلما رآه على الحال التى خرج من عنده عليها أنه فالتزمه وقال : أنت أخى وأنا أخوك .

سمع عمر ذات مرة - بعودة أبى سفيان من عند ولده معاوية وإلى الشام فوقع فى نفسه أن ولده قد حملته فى عودته بمال ، فلما جاء أبو سفيان مسلما ، قال له أجزنا يا أبا سفيان ٠٠ قال : ما أصبنا شيئا فلنجرك فمد يده إلى خاتم فى يده فأخذه وبعثه مع رسول إلى هند زوجة أبا سفيان ، وأوصاه أن يقول لها باسم زوجها انظرى إلى الخرجين اللذين جئت بهما فابعنيهما فما لبث أن عاد بخرجين فيهما عشرة آلاف درهم فطرحهما عمر فى بيت المال .

من المعروف أن أسلوب الرقابة يتم عن طريق سلطة الحكومة المركزية فى تعيين بعض عمالها على أقاليم دولتها مثل المحافظ فى فرنسا ومصر الذى يعين بمعرفة السلطة المركزية ، فيجمع بين صفتين هما المركزية واللامركزية . فعندما يكون ممثلا للحكومة بدائرة المحافظة يكون ذا صفة مركزية ، وعندما يكون ممثلا لاقليمه المحلى يكون ذا صفة لامركزية . كان هذا أصلا أسلوب عمر بن الخطاب فى الرقابة على من يعينهم من الولاة ، ونذكر صورتين لأسلوب التعيين فى الرقابة .

الأولى : ما جاء فى كتاب عمر بن الخطاب لأهل الكوفة : « أما بعد . فانى بعثت اليكم عمار بن ياسر أميرا ، وعبد الله بن مسعود معلما ، وهما من البنحاء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصحاب بدر . وقد جعلت عبد الله بن مسعود على بيت مالكم . فتعلموا منهما واقتدوا بهما . وقد أثرتكم بعبد الله بن مسعود على نفسى » .

الثانية : ما جاء فى كتابه إلى أهل البصرة فى تأمير أبى موسى الأشعري : « أما بعد . فانى بعثت أبا موسى أميرا عليكم . ليأخذ لضعيفكم من قوياتكم . وليقاتل بكم عدوكم ، وليدفع عن ذمتكم وليحصى لكم فيتكم ، ثم ليقسمه بينكم ، ولينقى لكم طرقكم » .

ونستخلص من هذين الكتابين فضلا عن سلطة أمير المؤمنين فى مباشرته لرقابة عماله عن طريق أسلوب تعيينهم . توافر كل أركان ومظاهر اللامركزية المحلية المعاصرة . فمن حيث العنصر الأول فيها وهو وجود مصالح متميزة عن المصالح القومية نقول بتوافره بل شجع عمر واليه على الاهتمام به وذلك مستفاد من عبارة « ولينقى لكم طرقكم » . أما باقى

العبارات فتدل على تمتع أبى موسى بسلطات واسعة ، يمكننا معها أن نقول بأن هؤلاء العمال تمتعوا بدرجة كبيرة من الاستقلال الإدارى عن السلطة المركزية فى حدود الصلاحيات والاختصاصات المخولة لهم والمتعلقة بالأمور المحلية والإقليمية .

وقد يتخذ أسلوب الرقابة الإدارية صورة توقيع العقوبات التأديبية على هؤلاء العمال تبتدىء من تأنيب العامل إلى حده عزله بل ومناداة به أمواله .

بلغ عمر بن الخطاب أن مظاهر النراء قد بدت على عامله أبى موسى الأشعري فأرسل إليه يؤنبه قائلا له : « ٠٠٠ وقد بلغنى أنه قد نشأ لك ولأهل بيتك هيئة فى لباسك ومطعمك ومركبك ليس للمسلمين مثلها . فإياك يا عبد الله أن تكون بمنزلة البهيمة ، مرت بواد خصب فلم يكن لها هم إلا السمن وإنما حثفها فى السمن » .

وقد تكون وسيلة التأديب القصاص من عماله إذا ظلموا ، خطب عمر بن الخطاب الناس فقال : « أيها الناس انى لم أبعث عمالى عليكم ليصيبوا من أبشاركم ولا من أموالكم إنما بعثتهم ليحجزوا بينكم . وليقسموا فيكم بينكم . فمن فعل غير ذلك فليقم . فما قام إلا رجل واحد فقال : « ان عاملك فلان ضربنى مائة سوط ، قال فليم ضربته ؟ قم فاقتضى منه ، فوثب عمرو بن العاص فقال : يا أمير المؤمنين ، أرايت ان كان رجلا من أمراء المسلمين على رعيته فأدب بعض رعيته انك لتقتصه منه . فقال : وكيف لا أقتص منه وقد رأيت رسول الله يقتضى من نفسه ؟ ألا لا تضربوا المسلمين فتذلهم ولا تجمروهم فتفتنهم ولا تمنعهم حقوقهم فتكفروهم ولا تنزلوهم الغياض فتضيعوهم » .

كما قد تتمثل السلطة التأديبية فى صورة وقف العامل ، أوقف عمر بن الخطاب عامله سعد بن أبى وقاص ، لحين الانتهاء من التحقيق فى الشكوى المقدمة ضده ، وذلك بمعرفة محمد بن مسلمة مفتش عمر ابن الخطاب . . ولما تبين له براءته . أوصى له عمر عند وفاته أن يولى .

وقد تكون وسيلة التأديب وقف العامل مدة عن عمله ، حتى إذا رأى علامات التوبة قد بدت عليه أعاده لعمله ، ولى عمرا رجلا بلدا فوفد عليه ، فجأة مدهنا حسن الحال فى جسمه ، عليه بردان . فقال له عمر : أهكذا ولينا ؟ ثم عزله ودفع اليه غنيمات يرعاها ثم دعا به بعد مدة فراه باليا أشعث فى ثوبين أطلسين (الوسخ من الثياب) ، وذكر عند عمر

بخير ، فردّه الى عمله ، وقال : كلوا واشربوا وادهنوا فانكم تعلمون الذي تنتهون اليه .

وقد تمتد سلطة عمر بن الخطاب التأديبية لحد عزل واليه أو عامله على البلد أو الاقليم اذا شكاه اليه أهل هذا البلد أو الاقليم وتحقق من صحة الشكوى بمعنى لا بد من توافر أسباب جدية لصحة عزله ، فلما استعمل النعمان بن نضلة على ميسان من بلاد فارس وكان يقول الشعر في الخمر ، فبلغ عمر ذلك فقال : أى والله ليسؤنى ذلك ، وعزله . فقدم على عمر وقال : والله ما أحب شيئا مما قلت ولكنى كنت امرؤا شاعرا ، وجدت فضلا من القول فقلت فيه الشعر . فقال عمر : والله لا تعمل لى عملا ما بقيت .

لما شكوا أهل الكوفة سعد بن أبى وقاص ، أحضره عمر بن الخطاب من الكوفة فى وقت كان المسلمون فيه فى أشد الحاجة اليه اذ كانت البعث تضرب على الناس وهم فى التهيؤ لمناهضة العجم الذين جمعوا الجموع لخرب المسلمين واخراجهم من فارس فلم يكره ذلك ولم يشغله عن النظر فى شكوى الشاكين ، وسعد من نفس عمر بالمنزلة التى دفعت به الى جعله من أصحاب الشورى الذين ينتخب الخليفة من بعده .

وقد قال للمؤلفين : ان الدليل على ما عندكم من الشعر نهوضكم فى هذا الأمر وقد استعد لكم من استعد - يعنى الفرس - وأيم الله لا يمنعنى ذلك من النظر فيما لديكم وان نزلوا بكم . وعزله عمر . . لأن مصلحة العامة عنده فوق كل شىء .

موجز القول : على الرغم مما كان لعمر من حرص حازم على متابعة دقائق الأمور - كبرت أم صغرت - فى الأمة ، بوازع من احساس شديد بمسئوليته المباشرة أمام الله عن الأمر كله فى أمته ، الا أن هذا لم يمنعه من أن يفوض فى الكثير من المواقف ، آخرين يعطيهم هو بنفسه صك تفويض فى مباشرة صلاحيات فى الاقاليم التابعة لهم اداريا ، يتمونها دون الرجوع فيها الى الحكومة المركزية ، غير أن مثل هذا التفويض ما كان ليتم عند عمر الا متى توافر فى الموقف شرطان :

الأول : أن التفويض كان لأهل الثقة ممن عرفوا بالعدل والنزاهة وذلك على أساس أن القيام فى الناس بالعدل لا يحتاج من القائم لمراجعة رئيس أو امام ، فالتحلى بالعدل أهلية فى التفويض .

الثانى : رغبة عمر فى الكشف العملى عن القيادات التى يمكن أن

نلوذ بها فى زمن البحث عن قادة ، ولذا كان عمر يفوض من كان يرغب فى شحذ قدراتهم الذاتية فى الادارة والتوجيه .

ومن هنا يكمن القول بأن اللامركزية الادارية فى عصر عمر كانت جزءا من عبقريته التعليمية فى التشريع والتنفيذ .

٤ - مظاهر اللامركزية الادارية فى عهد عثمان :

فى عهد الخليفة عثمان رضى الله عنه تحققت أهم عناصر اللامركزية الاقليمية وهو مراعاة رأى أهل الاقليم ، فلكى يستحق هذا العنصر يجب أن لا يعين عامل على اقليم من غير رضا أهله وقبولهم ، بل وأصبح بقاء العامل فى منصبه رهنا برضاء وقبول أهل الاقليم أيضا .

فعندما غضب أهل الكوفة على سعيد بن العاص أخرجوه ، فمضى الى الخليفة عثمان ، وأخبره بأن أهل الكوفة يريدون البديل وأنهم يخشون أبا موسى فنزل الخليفة الى طلبهم ، وجعل أبا موسى الأشعري اميرا . وكتب اليهم يقول : « بسم الله الرحمن الرحيم ... أما بعد : فقد أمرت عليكم من اخترتم وأعفيتكم من سعيد » .

وبالإضافة الى تحقيق عثمان بن عفان لعنصر الاستقلال عن طريق مراعاته لرأى أهل الاقليم ، فإنه قد اتبع سياسة ادارية ، تمتع بمقتضاها عماله على الأقاليم بسلطات واسعة ، يمكننا على ضوءها أن نقول بأن هؤلاء العمال قد تمتعوا بدرجة كبيرة من الاستقلال عن السلطة المركزية بل وأطلقت أيديهم على هذه الأقاليم . فقله عزل ولاة عمر بمجرد مضي سنة على خلافته وأسند الأقاليم والولايات الى جماعة من الأحداث من قریش من ذوى قرباء وقد ترك هؤلاء مهمة إدارة الأقاليم دون أن يتدخل فى شئونهم .

نستدل على استقلال العامل بما فعله عثمان مع عامه معاوية ابن أبى سفيان فبينما كانت سلطة معاوية على عهد عمر بن الخطاب تقتصر على اجتماع ولاية الأردن ودمشق . فلما ولى عثمان الخلافة أمره عليهما ثم ضم اليه فلسطين وحمص وقنسرين ، وجمع له قيادة الأجناد الأربعة بل وأطلق يده على تلك الجهات وبذلك أصبح معاوية واليا على بلاد الشام كلها استثنين من اماره عثمان وكلها صلاحيات وسلطات تكفى لاستقلال العامل اداريا عن الحكومة المركزية . فليس من شك فى أن عثمان بن عفان باطلاق يد معاوية فى هذه الولاية مهد له سبيل نقل الخلافة الى أسرة أبى سفيان وتثبيتها فى البيت الأموى .

نستدل على استقلال العامل بما فعله مروان بن الحكم عامل عثمان على المدينة - فى أول خلافته - فكان يجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسننهم ويعمل بما يجمعون له عليه . وهذا دليل على استقلال هذا العامل بسطة البت النهائية فى بعض الأمور ، ولو كان هذا العامل ملتزماً برفع كل أمر الى الخليفة لما كان هناك وجه لقيامه بالمشاورة .

ويؤكد مبدأ استقلال هؤلاء العمال عدم الطاعة العمياء من العامل لأمر الخليفة والاعتذار عن الولاية اذا ما حاول الخليفة حصر سلطاته . فعندما أراد عثمان بن عفان أن يقصر سلطة عمرو بن العاص على الحرب والصلاة فقط وأن يولى عبد الله بن سعد على الخراج قال عمرو : أنا اذن كما سلك البقرة من قرنيها وآخر يخلبها ورفض ما أراد عثمان .

وأما عن عنصر الرقابة الادارية التى تباشرها الحكومة المركزية على الهياكل اللامركزية الاقليمية وعلى أعمالها . فنقول بتوافرها فى عهد عثمان لكن بدرجة مخففة جدا مما نتج عنها عواقب وخيمة . فكتب عثمان الى الأمصار أن يوافيه العمال فى كل موسم ومن يشكوههم . وكتب الى الناس فى الأمصار أن ائتمروا بالمعروف ، وتناهوا عن المنكر ولا يذل المؤمن نفسه ، فانى مع الضعيف على القوى ، ما دام مظلوما ان شاء الله . وجرى الولاة والناس على ذلك الى أن اتخذهم أقوام وسيلة لتفريق الأمة .

فقد كثر الدس على الولاة للحط - فى بعض الأحيان - من شأنهم ، كما كان بعض الولاة يدس الى الخليفة من يمدحونه عنده . ومع ذلك اكتفى عثمان أمام هذا الخطر الداهم بتحذير الولاة والعامّة من خطر الانحراف وترك العمال يباشرون شئونهم الادارية دون التدخل فيها والتحقق من صحة الاتهامات . وقال لهؤلاء العمال : انى والله لخائف أن تكون مصدوقا عليكم وما يحب هذا الا بى .

ومن بين الوسائل التى باشرها عثمان لرقابة عماله أنه كان يستفسر عن عماله من الوفود ، كما كان يبعث العيون للكشف عن أحوال عماله فبعث محمد بن مسلمة الى الكوفة ، وأسامة بن زيد الى البصرة ، وعمار ابن ياسر الى مصر ، وعبد الله بن عمر الى الشام ، ورجع هؤلاء الى مقر الخلافة معلنين أن ما وصل الى الخليفة مجرد اشاعات ليس لها أساس من الصحة .

وقد باشر عثمان سلطته الرقابية على أشخاص وأعمال عماله . واتخذ بعضها أسلوب التوبيخ . فوض عثمان ابن خاله عبد الله بن عامر فى توزيع الأموال والكسوات على قريش والأنصار ، فأرسل الى علي

ابن أبي طالب بثلاثة آلاف درهم وكسوة ، فلما جاءه قال : الحمد لله
انا نرى تراث محمد يأكله غيرنا . فبلغ ذلك عثمان فقال لابن عامر : قبح
الله رأيك أترسل الى على بثلاثة آلاف درهم ؟ قال كرهت أن أغرق ولم
أدر رأيك . قال : فاغرق . قال : فبعث اليه بعشرين ألف درهم
وما يتبعها .

كما اتخذ البعض الآخر من تلك الأساليب صورة العزل . عزل
عثمان سعد بن أبي وقاص عن الكوفة لأنه اقترض من عبد الله بن مسعود
صاحب بيت المال قرضا . فتقاضاه منه ابن مسعود فلم يقو على رده ،
فتناجيا بالقبيح واختلفا ، وتداخلت بينهما العصبية ، فبلغ الخبر عثمان ،
فعزل سعدا ، واستدعى الوليد بن عقبة - وكان عاملا على ربيعة بالجزيرة
وولاه الكوفة .

فما اقترفه هذان الوليدان من خطأ لم يكن ليبرر ما اتخذته الخليفة
حيالهما من مباشرة حقه في الرقابة والاشراف وانزال العقوبة المناسبة
بهما ، فكانت بالقدر المتيقن مع نوع المخالفة لأن عثمان خشي أن يؤدي
الخلاف بينهما الى حدوث فتنة وعصبية في تلك المنطقة الحساسة من
الدولة الاسلامية .

خلاصة عصر الخلفاء الراشدين :

ما كانت الادارة اذن - في معظم الأقاليم - مركزية ، فكان الولاة
على أقاليم الدولة الاسلامية يتصرفون بما يحقق المصلحة تحت اشراف
ورياسة الخليفة العليا ورضاه ، مستمدين ولايتهم على الأعمال من « ولايته
العامة » .

الفصل الثالث

المركزية السياسية واللامركزية الادارية فى العهد الأموى

المركزية السياسية فى العهد الأموى

١ - عهد معاوية بن أبى سفيان :

بعد أن تنازل الحسن بن على عن الخلافة لمعاوية بن أبى سفيان دخل معاوية الكوفة ونال بيعتها ، وأصبح خليفة العراق ، كما كان فى الشام ومصر ، ثم ذهب الى الحجاز ونال بيعتها ووعد بنى هاشم بأنه لن يتعرض لهم وأنه سيصون دمائهم ، وعرف العام الذى تنازل فيه الحسن عن الخلافة الى معاوية بعام الجماعة ، لاجتماع الأمة فيه على خليفة واحد .

وكان الواجب الاول على معاوية هو تثبيت سلطان الدولة ، ولكي يحقق ذلك اختار لولاة الأقاليم أناسا على درجة كبيرة من الدهاء والحنكة السياسية ، ومنحهم سلطانا واستقلالا فى مباشرة أمورهم . .

فلم يعد ما يقلق بال معاوية ، بعد أن وطد دعائم ملكه ، فغدا يسوس بلاد الاسلام كلها بسلطانه مباشرة ، بعد أن كان بالأمس يسوس بعضها تحت سلطان أعظم من سلطانه ، فبدأ معاوية يولى اهتماماته شطر المسائل الخارجية . وكان قد هادن الإمبراطور فنسطانز وأتباعه من

الجراجمة قبل أن يواجه جيوش على ، وقبل أن يدفع لهم (أى للجراجمة)
اتاة ليضمن سلامة أراضيهم ، ولكن ما أن تم له الأمر واتجه الى مواجهة
القوة بالقوة الاسلامية كما نرى أسطوله ، فوصلت جيوشه الى القسطنطينية
والى بحر هيجاي (ايجه) والى سواحل بحر الروم ومنها جزيرة صقلية
وفتح قبرص ورودس وغيرها من الجزر . كما كان نجاح العرب فى افريقية
سببا جعل معاوية يعهد الى عقبة بن نافع بالقيام بانشاء مدينة القيروان
بها ، بعد أن أعاد السيطرة على المدن الساحلية مثل طرابلس وفزان ،
بل وصل الى بلاد السودان وذلك بفتحه غدامس .

وقد أبقي معاوية على نظام الحكم الذى وضعه عمر ، فنجد أن معاوية
قد اتخذ رجالا يشاورهم ، فكان هؤلاء يقومون بعمل الوزراء وان لم يلقبوا
بلقب الوزير وكانوا يستطيعون أن يعارضوه ، ولكن معاوية كان لا يدع
الزمام يخرج من يده ، وكان يعرف كيف يهذب من يمنحهم شيئا من
الحرية .

كما أبقي معاوية على ديوان الجباية أو الخراج ، وديوان العطاء أو
الجند ، واستحدث ديوان الخاتم أو التوقيع ، وكان أكبر الدواوين التى
أنشأها معاوية وكانت تحوى أوامر الخليفة بعد نسخها وايداعها بهذا
الديوان ، ان معاوية أنشأ هذا الديوان فى خلافته لكى يحتاط للمكاتبات
المدسوسة التى لا تصدر عنه الى حكام الأقاليم فكانت كل المكاتبات الرسمية
ترسل الى ديوان الخاتم لختمها قبل ارسالها الى جهتها .

ويقرر الغالبية من العلماء أن أول من أنشأ ديوان البريد فى الاسلام
هو معاوية بن أبى سفيان . لتسرع اليه أخبار البلاد من جميع أطرافها
ومتجددات الأحوال ، ونظمه معاوية تنظيما جديدا ، متأثرا فى ذلك بالنظم
الرومانية والفارسية التى اختلط بها ، فأقام الخيول على الطرقات لنقل
البريد ورتب له الخيل والمحطات مستعينا فى ذلك بما اقتبس من قوانين
الفرس والرومان معا .

ويبدو أن تنظيم معاوية للبريد على تلك الصورة هو الذى جعل البعض
يتصور أنه أول من أنشأ البريد فى الاسلام .

وأبقى معاوية النصارى فى دواوين الشام ، وكان سرجون ابن منصور
كاتب معاوية وصاحب أمره ومن أكبر مستشاريه نفوذا ، وقد أورثه ابنه
يزيدا .

وقد أعاد الخليفة معاوية بن أبى سفيان ضرائب النوروز والمهرجان
التي كانت الدهاقنة يدفعونها فى مناسبات الأعياد ، كما كان يتصرف

فى الأموال كما يشاء لا كما يقرره النظام الذى ألفه الناس فى توزيع أموال المسلمين والذى طبقه بدقة الخلفاء الراشدون . كما اعتبر معاوية العطاء وسيلة من وسائل كسب رؤوس القبائل ، واستمالتهم ، واستعمل كذلك القطاعات لنفس الغرض ، بالإضافة الى اقتطاعها لأهل بيته وخاصته ، فكان أول من كانت له الصوافى فى الدولة الإسلامية حتى بمكة والمدينة ، كما أعاد تنظيم جباية الخراج والجزية بما يكفل زيادة الموارد ، فبذلك سار معاوية على سياسة مالية خاصة تخالف سياسة الراشدين من قبل ، بل هو بذلك فتح الطريق أمام من جاء بعده من خلفاء بنى أمية للسير بالسياسة المالية فى هذا الاتجاه الخطر .

كان القضاة فى عهد معاوية يحكمون بما يوحىه اليهم اجتهادهم اذ لم تكن المذاهب الأربعة التى تقيّد بها القضاة قد ظهرت بعد ، فكان القاضى فى هذا العصر يستنبط الحكم بنفسه من الكتاب والسنة أو الاجماع أو يجتهد فى الحكم اجتهادا . كما أن القضاء لم يكن متأثرا بالسياسة اذ كان القضاة مستقلين فى أحكامهم لا يتأثرون بميول الدولة الحاكمة لكن على الرغم من ذلك كان الخليفة يرقب أحكامهم ويعزل من يشك منه عن الطريق السوى .

وكان معاوية يباشر مهام الخلافة من « دمشق » بعد أن اختارها عاصمة للخلافة الأموية . . كما استحدثت للخلافة أمورا لم تكن لها من قبل ، فبنى لنفسه قصرا أسماه الخضراء ، واتخذ فيه السرير للمجلوس وأحاط نفسه بالحجاب ، وجعل الحراس تمشى بالحراش بين يديه وأوجد الشرطة لحراسته ، وكان يصلى « بالمقصورة » لحمايته أثناء الصلاة .

وعلى ذلك نقول أن اقليم الدولة الإسلامية فى عهد معاوية بن أبى سفيان كانت تخضع لسلطة عامة واحدة ، متمثلة فى الخليفة معاوية باعتباره الرئيس الأعلى لتلك الأقاليم فبالرغم من أنه قد أوجد فى أيدي عماله استقلالا اداريا ، الا أن هؤلاء العمال كانوا خاضعين لسلطان معاوية ، دائبين على تنفيذ أوامره ونواهيه ، كما أن ذلك السلطان الممنوح لهؤلاء العمال كان بغرض توطيد دعائم سلطان الخليفة فأجبروا رعاياهم على لعن على وسببه فى الخطب من على منابر المساجد فى الأقاليم .

وهكذا تجمعت كافة السلطات والسيادة للخليفة معاوية على أقاليم الدولة ، مما يدعونا الى القول بأن تلك الأقاليم تكون فى مجموعها دولة موحدة بسيطة تخضع لسلطة عامة واحدة هى (سلطة معاوية) قائمة على المركزية السياسية .

٢ - عهد يزيد بن معاوية :

بايع معاوية لابنه بالخلافة ، بالرغم من قيام حزب المعارضة الذي أنكر عليه ذلك - بعد موته - وبذلك انتقل بالخلافة من اسلامية شورية الى ملكية وراثية .

تولى يزيد الخلافة بعد موت أبيه ، فكتب الى الوليد بن عقبة عامله على المدينة أن يأخذ له البيعة من الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير ، ولكن الحسين رفض مبايعة يزيد وكاتب الحسين الشيعة فلما بلغ كربلاء غدروا به وصاروا مع عبيد الله بن زياد عامل يزيد وعظم حظ يزيد من اللعن والظعن مع أنه لم يأمر بقتل الحسين ، بل لما سمع بذلك دمعت عيناه .

كما امتنع عبد الله بن الزبير في الحجاز عن بيعة يزيد بن معاوية ووافقه كثير من أهل المدينة وفيهم بعض المهاجرين والأنصار على خلع طاعة يزيد ، وأخرجوا نوابه وأهله من المدينة ، فأرسل اليهم يزيد مسلم ابن عقبة المري ، وكان من جبابرة العرب ودهائهم ، ودخل المدينة بل أبيحت المدينة ثلاثة أيام في هذه الواقعة التي سميت واقعة الحرة ، بعد المدينة وأمر يزيد قائده مسلم بن عقبة بطل الحرة بالمسيرة الى مكة ، التي اعتصم فيها عبد الله بن الزبير ودعا لنفسه فيها ، ومات مسلم في الطريق ، فتولى قيادة الجيش الحصين بن نمر السكوني ، وكان يزيد قد أوصى بتوليته اذا مات مسلم ، ومات على الاثر يزيد ، فعاد الحصين هو وأتباعه ورفعوا الحصار عن مكة بعد أن ألحقوا الخسارة الفادحة بالكعبة .

وعلى ذلك نجد أن عهد يزيد كان عهد حروب وإنشقاق وتصددع وتفكك وانقسام وحدة المسلمين السياسية واختلاف آرائهم ، مما جعلنا لا نسلم بأن هناك حكومة واحدة لها سيادة وسيلطان واحد على أقاليم الدولة الاسلامية ، أيضا لا يمكن القول بأن هناك حكومة مركزية (اتحادية) تخضع لرئاستها حكومات أخرى محلية (اقليمية) .

وبناء عليه نستطيع القول : ان أقاليم الدولة الاسلامية كانت لا تقوم على اللامركزية السياسية كما لا تقوم على المركزية السياسية في ذلك العهد بل الصحيح أن بعض تلك الأقاليم ، مثل مكة والمدينة ، كانت تحت سلطة وسيادة واحدة تتمثل في الحسين بن علي رضى الله عنه ، الذي لم يجرؤ يزيد بن معاوية على مناوآته ، أما باقى الأقاليم فقد كانت تخضع لسلطان وسيطرة يزيد بن معاوية ثم انتقلت السلطة على مكة والمدينة لابن الزبير

– بعد مقتل الحسين – الذى بويح له فى مكة ، واتخذ لنفسه لقب أمير المؤمنين ، ولم يكن عامل يزيد يستطيع أن يفعل شيئا ضده ، حتى انه لما أمره يزيد بارسال ابن الزبير مقيدا أرسل عمرو الى ابن الزبير سلسلة من فضة ، واضطر عامل يزيد (عمرو بن سعيد الأشدق) الى ترك مكة . ومات يزيد بن معاوية والدولة الاسلامية مفككة العرى .

٣ – عهد معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبى سفيان :

(معاوية الثانى)

كانت خلافته أياما ، وقد أسقط عند توليته الخلافة ثلث الخراج عن جميع أمصار وأقاليم الدولة الاسلامية . وما أراد أن يدخل فى شيء من مهام الخلافة ، ولم يرض أن يستخلف أحدا ، ولما احتضر قيل له : ألا تستخاق ؟ قال : ما أصبحت من حلاوتها فلم أنحمل مرارتها ؟

لذلك ضاعت سيرة هذا الخليفة بين أصدقاء الفتنة ، وربما مات مسموما أو مطعونا .

٤ – عهد مروان بن الحكم :

لما مات معاوية الثانى دون أن يعهد بالخلافة لأحد ، قامت الحروب الاهلية بين عرب الشام ، بعدها عقد مؤتمر الجابية الذى بايعوا فيه مروان ابن الحكم بالخلافة ، وانتقل بذلك الملك من الفرع السفىانى الى الفرع المروانى .

على أن التمزق فى الدولة الاسلامية كان لا يزال موجودا وكانت أقاليم الدولة الاسلامية خاضعة لخليفتين ، خضع بعضها لسيطرة عبد الله بن الزبير بالمدينة والبعض الآخر خضع لسلطان وسلطة مروان ابن الحكم بالشام .

وكانت الأقاليم التى تخضع لسيطرة عبد الله بن الزبير تكون فيما بينها وحدة قائمة على المركزية السياسية متمثلة فى ذلك الخليفة الذى أعطى له أهلها البيعة ، وكذا الحال بالنسبة لباقي الأقاليم الاسلامية التى تخضع لسيطرة مروان بن الحكم فكانت تشكل وحدة واحدة قائمة على المركزية السياسية .

هذا عن الناحية السياسية ، أما عن الناحية الادارية فنجد أن عمال أى من الخليفين قد تمتع باستقلال فيما يتعلق بالأمور الادارية لأقاليمهم .

ه - عهد عبد الملك بن مروان :

كادت الأمة العربية عقب وفاة مروان بن الحكم تمزقها العصبية القبلية التي دأب النبي صلى الله عليه وسلم على اخمادها طوال حياتها حتى أشرفت الدولة الأموية على الزوال ، لولا أن أتاح الله لهذه الأمة عبد الملك بن مروان الذي يعتبر بحق المؤسس الثاني للدولة الأموية ، الذي تمكن بعد حروب وجهاد من توحيد الأقاليم والبلاد .

لذا كان على عبد الملك أن يسعى لتوطيد دعائم حكمه ، ولا يتأتى ذلك الا بتوحيد الأمة الإسلامية التي أصابها التمزق والانقسام ، فبدأ عبد الملك بالعراق كي يرجعها الى سلطنة الأمويين . بعد ذلك عاد عبد الملك الى استئناف الفتوحات ، كما أعاد نظام حملات الشوائب والصوائف السنوية - بعد أن كانت توقفت منذ وفاة معاوية واشتداد الفتن الداخلية .

أما بالنسبة لبلاد المغرب فقد وصل عقبة بن نافع في حملته الثانية الى بلاد السوس الأدنى ، وبذلك يكون قد فتح جميع بلاد المغرب .

كما عمل عبد الملك جاهدا على توحيد الدولة الإسلامية ، فبعد أن استتب له الأمر - أقام الدولة من وجوه أخرى على قواعد جديدة فأصبحت ادارتها ذات طابع فني ومتدرج أكثر مما كانت عليه من قبل وقام بتعريب الدواوين ، كما ضمن عبد الملك ولاء الأمصار والأقاليم بأن جعل اماراة كل منها الى أنسبائه ما خلا العراق ، والى جانب العمل على التخلص من العنصر الأجنبي - عن طريق تعريبه للدواوين نجد عبد الملك قد اتبع الخطوة بخطوة أخرى هامة ترمى الى تقوية حكمه ، فبدأ عبد الملك بضرب الدنانير ونقشها ، ونهى عن أن يضرب غيرها .

يضاف الى ما تقدم أن عبد الملك عمل على حصر أهل النعمة بالشام ، تمهيدا لتنظيم فرض ضريبة الجزية ، فأمر « بالتعديل » أي بأن يكتب كل شخص اسمه واسم أبيه وأولاده وممتلكاته في مكان ولادته ، كما أحكم تنظيم البريد ، وبذلك أصبح أداة هامة في ادارة شئون الدولة وكان من أهمية البريد لديه ، أنه أوصى بحمله اليه في أى ساعة من ليل أو نهار ، لأن عدم دخوله ساعة قد يفسد أعمال الولاية سنة كاملة . كما نلمس انتظام عمل الدواوين بفروعها المختلفة مثل ديوان الرسائل والخراج والخاتم .

وقد أفرد عبد الملك بن مروان يوما خاصا للنظر في أحوال المتظلمين وتصفح قصصهم ، لكنه كان اذا وقف منها على مشكل احتاج فيه الى حكم رده الى قاضيه ابن ادريس الأزدي ، فكان ابن ادريس المباشر وعبد الملك

الآمر • وكانت تقرأ عهود القضاة الذين نصبوا حديثاً في المسجد الجامع أولاً ، ثم يقصدون دار الأمير فيقرأ أمامه عهد القاضي •

وكان الخليفة عبد الملك يستعين في إدارة الدولة بمجلس من كبار رجال الدولة وذوى النباهة ليستعين بأرائهم ويشاورهم في أمور البلاد وكان هؤلاء يقومون بعمل الوزراء ، وان لم يلقبوا بلقب الوزير •

وبناء على ما تقدم : نرى أن الخليفة عبد الملك بن مروان بجانب تركيز السلطة العامة في يده وتمتعه بالسيادة الكاملة والمطلقة على أهالي أقاليم الدولة الإسلامية كان رضى الله عنه على رأس النظام السياسى والادارى والمالى والحربى والقضائى فيها •

ولهذا فان أقاليم الدولة الإسلامية في عهده وان تعددت الا أنها كانت تحت السيادة والسلطان الإسلامى متمثلاً في الخليفة عبد الملك بن مروان، فهو الحاكم العام وهو الذى يطبق القانون الإسلامى على تلك الأقاليم وهو الذى يعين القادة والعمال ويقيلمهم وهو الذى يعبى الجيوش ويسيرها ويعلن الحرب ويعقد الهدنة • • فكانت بذلك تلك الأقاليم مكونة دولة بسيطة قائمة على المركزية السياسية • ولا يتعارض ذلك واعتبارها (أى الأقاليم) أقساماً ادارية (بالمفهوم المعاصر) قائمة على المركزية أو اللامركزية الادارية •

٦ - عهد الوليد بن عبد الملك :

جاء عهد الوليد أو قل جاء عهد الظفر الواسع ، بفضل السلام الذى انتشرت ألويته بين ربوع بلاده ، فقد قام الحجاج أمير العراق والمشرق كله بفتح بلاد ما وراء النهر ، حيث نظم خطة الفتوح فى الشرق وقام بتنفيذها قتيبة بن مسلم ، بل مد حدود الدولة العربية فى أواسط آسيا ، وعبر نهر جيحون حتى بلغ كاشغر التى تعتبر من أملاك الصين ، ولولا وفاة الوليد وقيام الخلاف بين سليمان وقتيبة لكان من الممكن أن يتغير تاريخ الإسلام فى الصين • كما نظم محمد بن القاسم الثقفى غزو بلاد السند حتى استطاع أن يمد فتوحه فيها امتداداً لم يتجاوزه أحد من قبله •

ومن الناحية الأخرى وفى نفس الوقت استمرت الفتوح فى بلاد المغرب ، فأكمل موسى بن نصير بمعاونة مولاة طارق بن زياد سلطة المسلمين فى شمالى إفريقيا والمغرب بعد حسان بن النعمان الغسانى وأصبح موسى فى عمله يتبع الخلافة مباشرة بعد أن كان ضمن عمل مصر منذ خلافة معاوية •

وفى عهد الوليد أيضا فتح طارق بن زيادة شبه جزيرة الأندلس وأخضعها الى دولة الخلافة الاسلامية الى مدى لم تصله قبله أو بعده بحيث جعل الدولة العربية أشبه بهلال ضخم رأسه عند جبل البرتات ، والآخر قرب الصين .

وطالما أن عصر الوليد يتميز بالاستقرار لذا نجده يولى اهتماماته بالمسائل الداخلية لأقاليم الدولة خاصة ما يتعلق منها بالنهضة المعمارية ، فقد بنى الوليد بن عبد الملك مسجد دمشق الذى يضرب المثل بجماله وحسن نظامه كما أعاد الوليد بناء مسجد النبى صلى الله عليه وسلم بالمدينة وعلى مساحة كبيرة .

وفى السنة الثالثة من حكم الوليد كانت جميع الطرق فى الدولة الاسلامية قد عبدت وعلى جوانبها الشواهد الحجرية ، وكذلك بنيت الاستراحات على طول الطرق جميعها وحفرت الآبار .

وحذا الوليد حذو أبيه عبد الملك ، فحول ديوان الخراج فى مصر الى العربية بعد أن كان باليونانية ، ومنع الوليد التحرير باليونانية وجعل العربية اللغة الوحيدة فى الادارة ، وأخذت الوظائف الكبرى من النصارى، وعمل على اقصائهم شيئا بعد شيء عن الجهاز الادارى .

وبذلك أصبحت اللغة العربية لغة رسمية فى جميع أجزاء الدولة الاسلامية مما مهد لتعريب السنة نعوبها ، بحيث غلب الخط العربى على خطوطها .

وكان الوليد بن عبد الملك على قمة الجهاز التنفيذى للبلاد ، فبجانب قيامه بالأعمال التى تتطلبها سياسة المسلمين وتدير شؤونهم - من تجميل مدنهم وتشبيد أفخم مساجدهم ومراعاته للخدمات الانسانية وتنظيمه خطة الفتوحات العظيمة مثل تلك التى كانت فى أيام عمر بن الخطاب - بجانب كل هذا نجده على قمة سائر عمال الحكومة وأمرأ الأقاليم وقادة الجيوش والعاملين على الصدقات وجباة الضرائب ، فالوليد هو الذى كان يعين الولاة الرئيسيين ويقيلمهم ، وترك الوظائف الثانوية الخاصة بالحكم والادارة والبعوث للولاة الرئيسيين يعينون فيها من يشاءون ، لأن الحاضر يرى ما لا يراه الغائب ، لكن بشرط أن يخطر دائما بهذه التعيينات .

وعلى ذلك فان الخليفة الوليد كان على رأس السلطات العامة فى الدولة ، وهو الذى ختم الخطبة بعد حض الناس على الطاعة والاتحاد جاء فيها : « أيها الناس عليكم بالطاعة ولزوم الجماعة ، فان الشيطان مع

الفرد ، أيها الناس من أبدى لنا ذات نفسه ضربنا الذى فيه عيناه ، ومن سكت مات يدائه .

ولا يقلل من أهمية ما وصلنا اليه من أن بعض ولايته مثل الحجاج ابن يوسف الثقفى كان يتمتع فى ولايته بسلطان كبير بل وتركه الخليفة الوليد فى منصبه الى آخر حياته ، لأن أمثال هؤلاء كانوا لا يشعرون الا بأنهم عمال من بين عمال الدولة ، وفى مقابل الثقة التى نالوها أدوا واجبات منصبهم باخلاص ودون مبالاة برضاء الرأى العام أو بسخطه .

لهذا نقول ان هذه الدولة بجميع أقاليمها وولاياتها فى المشرق والمغرب وبلاد الأندلس كانت خاضعة لسلطة عامة واحدة ممثلة فى الخليفة الوليد ابن عبد الملك مكونة دولة موحدة قائمة على المركزية السياسية .

٧ - عهد سليمان بن عبد الملك :

لما تولى سليمان الخلافة تحول عن دمشق الى الصحراء ، وأخذت له البيعة فى الرملة ، فوجه سياسته الخارجية الى الفتوحات فى آسيا الصغرى وبلاد المشرق حيث عبأ الجيوش ، فجمع جنودا من كل أنحاء الدولة الاسلامية ، كما جمع أدوات الحرب من كل صنف منل : أدوات الحصار من المجانيق والنفط وغير ذلك . وقد سار على اثر سلفه من حيث ما كان ينويه من توجيه ضربة كبيرة للقسطنطينية بتلك العدة الكبيرة وتلك الأهبة العظيمة ، كما وجد سليمان بن عبد الملك عامله يزيد ابن المهلب ، الذى ولاء العراق والمشرق ، ففتح البلاد التى لم تفتح من قبل منل قوهستان ، وجرجان وغيرها .

أما سياسته الداخلية فقد صبغها (سليمان بن عبد الملك) بصبغة كريمة ، اذ نكل بكثير من الولاة والقادة ، ولما لم يستطيع أن ينال من الحجاج نفسه فقد صب جام غضبه على آل الحجاج ، وأصدقائه وعماله وعمال الوليد ، فعزل عثمان بن حيان المرى عن ولاية المدينة ، وخالد ابن عبد الله القسرى عن ولاية مكة ، وأمر بقتل آل الحجاج وبسط العذاب عليهم .

أما قتيبة بن مسلم الأمير القوى فى خراسان فقد أراد أن يسبق القدر الذى كان يهدده ، واعتمد على ماضيه وما كان فيه من فتح مصر ، فحاول أن يضم اليه جنده فى ثورة على الخليفة الجديد ، لكنه لم يفلح .

وأما محمد بن القاسم الثقفى فاتح بلاد السند فلم يحاول أن يشق عصا الطاعة على الخليفة ، مع أن جند الشام ربما كانوا على استعداد

للتأييده ، فجىء به الى واسط وحبس حيناً ، ثم قتل كما انتقم سليمان من موسى بن نصير بأن وضعه فى الحبس وأساء معاملته ، كذلك حرص سليمان على قتل عبد العزيز بن موسى بن نصير فى الأندلس لسيخط سليمان على أبيه موسى ، كذلك عزل سليمان عبد الله بن موسى الذى تركه أبوه على المغرب فى نفس العام الذى قتل فيه عبد العزيز وأمر عامله محمد بن يزيد أن يعذبه ويسجنه ثم يقتله وقد كان هذا التصرف الشائن نحو كبار الفاتحين سبباً فى أن حرم الدولة من أهم قوادها ، كما عمل على القضاء على عمود فقرى فى السياسة الداخلية ، وهو الاعتماد على رجال مخلصين يضع الخلفاء فيهم ثقتهم مما سيكون لمأثرة فى فقدان الدولة سيطرتها على الولايات التى تحكمها .

وكان سليمان يولى الولاة ويعزلهم ، من ذلك أنه صرف يزيد بن أبى مسلم عن العراق ، قلده الحرب يزيد بن المهلب ، وكان قد قلده الحرب والصلابة والخراج ، فكره يزيد تقلد الخراج - لتخريب الحجاج مالية العراق - وخاف ان عسف أهله بالمطالبة أن يذموه ، وان قصر فى العسف أن ينقص ما يستخرجه عما استخرجه الحجاج من قبل ، فاستعفى سليمان يزيد بن المهلب من الخراج ، وأشار يزيد على الوليد بصلاح بن عبد الرحمن الكاتب ، ففعل سليمان ذلك ، ثم قلده سليمان يزيد خراسان مضافة الى العراق . كما عين أحمد الأنصار والياً على المدينة ، وهو أبو بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم الذى كان لجدّه محمد ضلع كبير فى الثورة على عثمان .

وكانت سياسته المالية تقوم على العسف بالناس ، من ذلك أن سليمان ولى رجلاً يقال له أسامة بن زيد الخراج بمصر ، فقدم أسامة بن زيد على سليمان بما اجتمع عنده ، ووافقه على ما احتاج اليه ، وعمل على الرجوع الى عمله . . وقال لسليمان ذات مرة : يا أمير المؤمنين ، انى ما جئتك حتى نهكت الرعية وجهدت ، فان رأيت أن ترفق بها وترفع عنها وتخفف من خراجها ما تقوى به على عمارة بلادها وصلاح معاشها فافعل ، والا فان ذلك يستندرك فى العام المقبل ، فقال له سليمان : هبكتك أمك ، احلب الدر ، فاذا انقطع فاحلب الدم والنجا .

وكان سليمان يجمع حوله الفقهاء والزهاد ويستشيرهم ، مما جعله يسمع لرجاء بن حيوة - وهو على فراش الموت - ويولى عهده ابن عمه عمر بن عبد العزيز . ومن هؤلاء المستشارين يزيد بن المهلب ، وعمر ابن عبد العزيز الذى كان له كالوزير .

من كل ما تقدم : نرى خضوع أقاليم تلك الدولة الواسعة لسلطة

عامّة ممثلة في الخليفة سليمان بن عبد الملك وهذه الأقاليم تكون في مجموعها دولة واحدة قائمة على المركزية السياسية .

٨ - عهد عمر بن عبد العزيز :

لما استخلف عمر بن عبد العزيز سار بالناس سيرة الخلفاء الراشدين حيث قام في الناس قائلا : « أيها الناس انه لا كتاب بعد القرآن ولا نبي بعد محمد صلى الله عليه وسلم ألا واني لست بقاض ، ولكني منفذ ، ولست بمبتدع ، ولكني متبع ، ولست بخير من أحدكم ولكني أثقلكم حملا » . بل لقد شبه المسلمون خلافته بخلافة جده عمر بن الخطاب ، فقد جعله عمر بن عبد العزيز مثلا أعلا .

كانت غاية حكمه أن تكون له سياسة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية لا يقصد بها الا ارضاء ربه ، ولما كان هو نفسه فقيها مجتهدا ، فقد كان من السهل عليه أن يراعى ذلك .

وكان من سياسة عمر بن عبد العزيز تحاشي حروب الفتح وكان لا يريد الغزو الا أن يكون لوجه الجهاد خالصا ، لا مجرد حملات للبحث عن الغنيمة ، أو للسلب والنهب والرغبة في القتل ، كما منع توسيع الحدود في بلاد ما وراء النهر .

على أن ذلك لا يعنى وقف الغزو ، فقد كان عمر بن عبد العزيز يقدر أهمية الجهاد لوقف خطر أعداء الاسلام ، الذين كانوا يشتبكين معه في كل مكان ، ففي عهده اندفع المسلمون الى ما وراء جبال البرانس ، فقد قاموا بمهاجمة جنوب فرنسا وأقاموا لهم هناك مراكز دفاعية .

وفي الواقع لم يكن يهم عمر بن عبد العزيز أن تكون له الفتوح العظيمة كسابقه ، لذلك كانت فترة حكمه القصيرة التي امتدت الى سنتين خالية من الغزوات الكبيرة .

وقام عمر بن عبد العزيز بتنظيم حركة ملؤها الحماسة في نشر الدعوة الإسلامية فكتب الى ملوك ما وراء النهر يدعوهم الى الاسلام ، فأرسل بعض الملوك يعلنون اسلامهم ، كما دخل في هذا الدين كثير من أهالي بلاد ما وراء النهر ، وقيل أن عمر كتب الى ليو الثالث ملك الروم يدعوهم الى الدخول في الاسلام ، وكتب الى ملوك السند يدعوهم أيضا الى الاسلام والطاعة على أن يملكهم ولهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، فأسلم جيشه ابن ذاهر ملك الهند وبقية الملوك وتسموا بأسماء العرب .

وقد حدث تحول فى السياسة الداخلية لعمر بن عبد العزيز له طابع مغاير للتحول الذى كان بين عهد الوليد وعهد سليمان وأكبر منه شأنًا بكثير ، فقد شغل عمر أهم المناصب بعمال جدد ، وذلك بعد أن تم له خلع الولاة الظالمين والعمال القساة .

على أن عمر بن عبد العزيز وان كان يولى الولاة ويعزلهم ، الا أنه لم يكن يفعل ذلك الا على سبيل الانصراف عن الجانب الذى ينحاز اليه سلفه وعلى سبيل الايتار لقيس أو للحجاج ، بل لأنه كان يرى أن العمال قبله قد حادوا عن هذا الطريق ، فالوليد بالشام ، والحجاج بالعراق ، ومحمد بن يوسف باليمن ، وعثمان بن حيان بالحجاز ، وقرة بن شريك بمصر ، ويزيد بن أبى مسلم بالمغرب ، فقد امتلأت الأرض بهم جورا . وعلى هذا قرر عمر أن يظهر الادارة ، وأن يقتلع جذور الباطل ، ويرد الحق الى نصابه ، ويعيد العدالة الى مجراها ، ويبنى من هيبة الحق ما هدمه السلف . وقرر أن يختار الولاة الجدد من الأكفاء الأمناء . وكان يدرّب هؤلاء على الادارة الحسنة وابعادهم عن العصبية القبلية ، كما كان يتتبع سيرتهم ، ومدى رضا الناس عنهم ، واذا عزلهم ، لم يكن يستعين بهم بعدها أبدا . وبالرغم من زهده وتشفه ، الا أنه كان يوسع على عماله فى النفقة ، ولما سئل عن ذلك أجاب : أردت أن أغنيهم عن الخيانة . وكانت سلطاته تتمثل فى اصدار الأوامر لهم ، فكتب الى عامله على مصر (أيوب بن شرحبيل بن أكشوم بن أبرهة بن الصباح) أن خذ من المسلمين من كل أربعين دينارا ، ومن أهل الكتاب من كل عشرين دينارا اذا قبلوها فى كل عام .

وصالح عمر بن عبد العزيز أعداء الأمويين مثل العلويين ، فكان بنو أمية يسبون عليا بن أبى طالب فى الخطبة ، فلما ولى عمر بن عبد العزيز أبطل هذا الفعل ، وكتب الى نوابه بابطاله ، كذلك وصل بنى هاشم وأحسن معاملتهم ، بعد أن أساء سليمان اليهم .

ولم يكن عمر يقاتل الخوارج الا اذا تحركوا لسفك الدماء ، وأرسل اليهم يناظرهم ويقارعهم بالحجة ، لذا توقف نشاطهم ، فقد استطاع عمر بن عبد العزيز أن يتمشى مع أصول الاسلام فى تجريد حركات المعارضة من سلاحها الاسلامى ، بأن أزال أسباب الشكوى التى كان لها ما يبررها ويستجيب الى ما يمكن الاستجابة اليه من مطالب ، فهو قد وجد فى الاسلام أساسا مشتركا بين الجميع يمكن أن تلتقى عنده الحكومة والقوى المتحفزة الطامحة المعادية لها ، وتمشيا مع هذه الغاية سار على سياسة التفاهم والتصالح . ولم يكن عمله فى ذلك مقصورا على الموالي

وحدهم ، فقد حاول أيضا أن يزيل أسباب التدمير فى الأمصار حيث حاول أن يزيل ما كان فى نفوس أهل العراق من شعور بأنهم تحت حكم رئاسة شامية أجنبية عنهم ، وكان بره يتسع للجميع على السواء . فبذلك استطاع أن يجنح الى المسالة وسياسة التقريب والمصالحة . ويرى أنها كفيلة بحل المشكلات وجمع الشمل وتوحيد الكلمة - لذلك لم تنشب حروب وثورات داخلية فى عهده .

كانت ادارة الأمصار فى الدولة الاسلامية تتلخص فى تنظيم الناحية المالية فيها ، وكان أعظم ما عنى به عمر بن عبد العزيز هو اصلاح هذه الناحية فكانت سياسته المالية تقوم على أن الله لم يبعث محمدا جابيا وإنما بعثه داعيا الى الاسلام ، لذلك رأى عمر أن يكون الاصلاح المالى متمشيا مع الشعور الاسلامى بالحق والعدل ومطابقا لروح الشريعة الاسلامية .

فبدأ عمر بن عبد العزيز بنفسه - اقتداء بجده عمر بن الخطاب - فلما قدم اليه صاحب المراكب مركب الخليفة أبى وقال : ائتونى ببغلتى ولبس الملابس الخشنة الرخيصة ، وجرد نفسه من كل نعيم ، كما جرد زوجته مما عندها من مال وجواهر ووضعها فى صندوق وأودعه فى بيت المال ، كما رد القطائع التى كانت قد وهبت اليه ، وأصدر أوامره لعامله على خراسان برفع الجزية عمن أسلم من الموالى ، وكتب اليه : انظر من صلى قبلك الى القبلة ، فضع عنه الجزية حتى أن الناس هناك سارعوا الى الاسلام .

كما رفع الجزية عمن أسلم من أهل مصر ، وأمر عامله على مصر أن يضع الجزية عمن أسلم ، وأن يلحق فى الديوان من أسلم من أهل الذمة ويدون أسمائهم فى عشاير من أسلموا على يديه ، كما أمر برفع الجزية عمن مات من أهل الذمة وعدم الزام ورثته بدفعها (بدفعها) - كما كان يفعل من قبل بعض الولاة مخالفين تعاليم الاسلام .

وكان عمر بن عبد العزيز يرفق بأهل الذمة ، فقد خفف كثيرا عن أهل « نجران » وكانوا اذ ذاك بنجرانية الكوفة ، ف ضرب الجزية على رؤوسهم لا على أراضيهم ، وأسقط عنهم جزية الميت والمسلم ، فكانت الجزية بعد ذلك مائتى حلة فقط : أى عشر ما كان مفروضا عليهم فى الأصل ، وبأن يدفعوا ثمانية آلاف درهم بدلا من ثمانين ألفا .

وكانت أوامره أن من أسلم من أهل تلك الملل فعليه فى مال الصدقة ولا جزية عليه ، كما أصدر أمرا يقضى برد جميع الأموال التى ابتزت من الرعايا ظلما الى أصحابها ، فأعيدت أراض كثيرة الى أصحابها من أهل الذمة ،

يعد أن كانت قد ضمت الى أملاك الدولة الأموية ، فأعيد كثير من الكنائس والديارات الى أصحابها ، واحتفظ لهم بأوقافهم لذلك اعتبره الرهبان المسيحيون صديقا لهم لدرجة أن أحد كتاب النساطرة كان يضيف كلمات التمجيل والتقدیس الى اسم الرسول وإلى أسماء الخلفاء الأول كلما عرض لذكرهم ، ويستنزل رحمة الله على عمر بن عبد العزيز .

وأراد عمر أن يتمسك بنفس النظام الذى آقره عمر بن الخطاب دون تغيير فأمر عبد الحميد بن عبد الرحمن أن يرجع فى السواد الى ما وضعه عليهم عمر بن الخطاب فى أرضهم ورقابهم ، وقد اتبع عمر هذا الأسلوب فى الأقاليم والولايات التى افتتحت منذ فترة طويلة ، وبخاصة فى عهد عمر بن الخطاب . لكن لم يكن المأثور والمعمول به فى جميع الأقاليم التى كانت خاضعة لسلطة الدولة على هذا النحو ، بل كان الأمر يختلف هنا وهناك بحسب اختلاف الظروف التى فيها دخلت القبائل والبلاد أو الأقاليم فى الاسلام أول الأمر ، وبحسب كونها ظروفًا طيبة أو غير طيبة ، فقد كتب اليه عامله على غوطة دمشق بأن بعض المسلمين اشتروا أرضا من أرض أهل الذمة ، ويؤدون العشر مما يخرج منها ، أفضل من الخراج الذى كان عليها ، وطلب رأيه فرد عليه عمر بأن تلك الأرض حبسها أول المسلمين على آخرهم ، فليس لأحد أن يملكها دونهم ، وطلب منه أن يمنع ذلك البيع ، وفقا لقراره بمنع بيع الأرض بعد سنة مائة للهجرة .

كما أنه لم يسمح بأن تفقد الدولة الأرض الخراجية عن طريق دخول أهلها فى الاسلام ، وذلك بالمطالبة بانسقاط الخراج عنها بناء على ذلك ، فرفض وباصرار شديد تحويل الخراج عن قوم دخلوا فى الاسلام الى العشر ، وأعلن أنه من بقى منهم فى أرضه يدفع ما كان يدفع عنها ، وإذا هاجر عنها ترد أرضه الى أهل القرية على أن يؤدوا عنها الخراج ، وكتب بذلك الى عامله على العراق عبد الحميد بن عبد الرحمن .

كما قرر الخراج على المسلمين الذين اشتروا أرضا خراجية ، ورأى أن ترد المزارع لما جعلت له ، فانما جعلت لأرزاق المسلمين عامة ، فانه أمر العامة هو أفضل للنفع وأعظم للبركة . واتخذ عمر نفس الاجراء فى اليمن . كما كتب عمر الى واليه على خراسان بإبقاء خراجها فيها لكى تصرف منه على الأعطيات .

كما نجد عمر بن عبد العزيز يتخذ بعض اجراءات أخرى بخلاف ما سبق انخاذه حيال وظيفة الخراج ، فنرى أن عمر يكتب الى عامله فى اليمن بالغاء وظيفة الخراج والاقتصار على العشر على حسب ما جاء بالشرع،

قائلا بهذه المناسبة : « والله لأن لا تأتينى من اليمن غير حفنة. كسستم أحب الى من اقرار هذه الوظيفة + وفى عمان: كانت عشور التمر والحب تقسم فى فقراء أهلها ومن سقط اليها من أهل البادية ومن اضافته اليها الحاجة والمسكنة وانقطاع السبيل ، فبيع مرة وحمل ثمنه الى بيت مال البصرة ، فأمر عمر بن عبد العزيز برد الثمن ليصرف فيما كان قد أمر بصرفه .

وجعل عمر بن عبد العزيز خمس الغنائم للأمة الاسلامية ، وليس للخليفة . ومنع الضيافة على أهل المدن . كما ألغى الهدايا خاصة المقدمة للحكومة فى مناسبات الأعياد مثل النوروز والمهرجان والزواج ، وأبطل أجور الضرابين ، وثن المصاحف ، وأجور الفيوج ، وأجور البيوت ، ودراهم النكاح ، وجوائز الرسل وأجور الجهادة وأرزاق العمال ثم كتب بذلك كتابا عاما الى جميع عماله .

هذا بالنسبة للمسائل المالية ، أما بالنسبة للمسائل القضائية فكان عمر بن عبد العزيز المرجع الأول فيما أشكل على القضاة من مسائل معروضة عليهم ، بل وكل ما كان يعتبره بمنابة ما نسميه حاليا - بقضاء الاستئناف كتب اليه عياض بن عبيد الله ، فى حق شفعة تنازعه جار وشريك ، فكتب اليه عمر بن عبد العزيز ، كتبته الى تزعم أن قضائكم فى الشفعة أنها للأول فالأول من الجيران . فتقول : قد كنا نسمع أن الشفعة للشريك ليست لأحد سواء وأحق الناس بالبيع بعد الشفيع المشتري . وبذلك يكون عمر قد قرر أن للشريك حقا أعظم مما للجار .

وأصبح منصب القضاة من المناصب الهامة فى عهد عمر ، فكان القاضى أكثر استقلالا وأكبر شأنا ، بل فاق اهتمامه بالقضاء كل اهتمام فقد اشترط خصالا لا بد أن تتوافر فى القاضى وهى خمسة خصال : أن يكون عالما ، مسنشيما لأهل العلم ، بعيدا عن الطمع ، منصفيا للخصم ، محتملا للأئمة ، وعلى هذا الأساس اتصف قضاته بالتقوى والعدل .

كما أن عمر بن عبد العزيز قد ندب نفسه للنظر فى المظالم وجلس لها فى مركز الخلافة ، وأمر بها فى جميع الولايات ، وكان عمر يكتفى بأقل الأدلة فى رده للمظالم ، لأنه يعلم مدى ظلم العمال السابقين للرعية ، وذكر أنه ماض فى رده المظالم حتى آخر رمق فى حياته ، فكان عمر يدعو بشمعة لينظر فى المظالم ولو ليلا .

وتظم عمر بن عبد العزيز السجون لأول مرة ، فأوجد لها الديوان وفصل بين حبس أهل الجرائم ، ومن حبس فى دين . وقد أمر ألا يقيد أحد فى المحاسن. وكتب للمسجونين من أى لون برزق الصيف والشتاء

شهرًا شهرًا ، وبكسوة فى الصيف وكسوة فى الشتاء ، وسمح للمسلمين منهم بأن يؤدوا فروض الدين ، وكان عمر بن عبد العزيز إذا أراد أن يعاقب رجلا حبسه ثلاثة أيام ثم عاقبه ، كراهة أن يعجل فى أول غضبة .

ومن اصلاحات عمر فى البريد أنه لم يجعله قاصرا على حمل الأخبار الرسمية اليه فقط من العمال والموظفين كما كان من قبل ، وانما أصبح لخدمة الناس جميعا ، فقد أمر أن يتسلم عامل البريد كل الرسائل التى تعطى اليه لتوصيلها الى ذويها .

عاد عمر بن عبد العزيز الى مبدأ الشورى فأشرك الناس جميعا فيها ، فجعل موسم الحج من كل عام مؤتمرا عاما ، يعرض فيه العمال والقضاة أعمالهم ويسأل الناس عنهم ، ليثبت من يرى تشبته ويعزل من يرى عزله ، كما سمح لمن لديه مظلمة أن يقابله فى أى وقت شاء دون اذن . حيث لا يوجد حاجب على باب عمر بن عبد العزيز .

مما تقدم : يتبين أنه كان لعمر بن عبد العزيز الهيمنة الكاملة على جميع الناس فى أقاليم الدولة الاسلامية ، فأمن المقيمين بها بأمانة سواء أكانوا مسلمين أم يعتنقون دينا غير دين الاسلام ، حيث لا توجد سوى سلطة عامة على تلك الأقاليم ممثلة فى الخليفة عمر ، فكان الحاكم العام الذى يطبق القانون الاسلامى ويعين ممثليه ويقيليهم ، وهو الذى يتولى العلائق بين المسلمين وغيرهم ، فكانت جميع أقاليم الدولة الاسلامية مكونة دولة موحدة قائمة على المركزية السياسية .

٩ - عهد يزيد بن عبد الملك بن مروان :

عهد يزيد بن عبد الملك الى تحطيم كل ما صنعه عمر بن عبد العزيز فيما لم يوافق هواه عطله وألغاه ، ولم يخف شناعة عاجلة ولا اثما آجلا ، كما لعبت مغنيتان هما : سلامة القس وحبابة ، دورا كبيرا فى بلاطه ، وكان من يريد شيئا يلجأ اليهما .

فكانت سياسته تقوم على بث روح العصبية بين اليمانية والمضرية مما جعلها تنخر فى عظام الخلافة الأموية الى أن قضت عليها ، فقد أدى الصراع مع آل المهلب الى نشوب الصراع بين اليمانية والمضرية . اذ وقفت المضرية موقف المناصر لوالى العراق ، مما دفع اليمانية الى مؤازرة ابن المهلب . كما جمع يزيد بن عبد الملك مكة والمدينة الى عبد الرحمن ابن الضحاك زعيم القيسية ، والذى لعب دورا كبيرا فى موقعة حرج راهط ، كما ظهرت

سياسة عدم التوازن بين القبائل في الغرب الاسلامي ، عندما عين بشر ابن صفوان - وهو من أشد المتعصبين للقيسية المضرية - واليا على افريقية الذي ما لبث أن عزل السمع بن مالك الخولاني عن الأندلس وولى عليها عنيصة بن سحيم الكلبى مما زاد من التعصب للمضرية القيسية .

وبذلك أصبح القيسيون يحتلون المناصب الادارية العليا فى الدولة ولم يعد أمام اليمانية من مفر الا النضال من أجل استعادة مراكزهم فى الحكم . وقد أثبت الخليفة أنه لم يكن رجلا سياسيا يدرك مصالح الدولة .

كما حاد يزيد عن اصلاحات عمر بن عبد العزيز الادارية ، فقد عزل عمال عمر عن أقاليم الدولة وولى آخرين ، وكتب الى عمال عمر عن أقاليم الدولة وولى آخرين ، وكتب الى عمال عمر كتابا صريحا يقول فيه : « أما بعد : فان عمر كان مغرورا غررتموه أنتم وأصحابكم ، وقد رأيت كتبكم اليه فى انكسار الخراج والضريبة ، فاذا أناكم كتابى هذا ، فدعوا ما كنتم تعرفون من عهده ، وأعيدوا الناس الى طبقتهم الأولى ، أخصبوا أم أجدبوا ، أحبوا أم كرهوا ، حيوا أم ماتوا . . والسلام » . فلم يعد يهتم بأحوال دولته ، وانما تركها للولاة أو لجواريه ، حتى أن حباة كانت تولى وتعزل العمال بغير أمر يزيد .

ولم تلاق السياسة الخارجية أية اهتمام من الخليفة يزيد فكادت الحملات أن تقف اللهم الا ما سمعناه عن غزو عمر بن هبيرة وعباس بن الوليد (فى سنة ١٠٢ هـ) . وكل ما يمكن أن يحمده له هو استطاعة قادته أن يبقوا على أملاك الدولة الاسلامية ووقف خطر الأعداء الطامعين فيها .

كما لم تلق سياسته المالية رضا لدى الناس مثل فرضه الخراج على الأراضى ، من جديد ، بعد أن ألغاه أسلافه فى كثير من الأقاليم والولايات . كما أعاد كسور الخراج ، التى كان قد أسقطها عمر بن عبد العزيز عن أهل الخراج .

وفى الأقاليم : رجع العمال الى سياستهم الأولى فى الاساءة الى الموالى والاستبداد بالأهالى معتمدين فى ذلك على القوة وحدها والقذوة بالخليفة يزيد كما استأنف أسامة بن يزيد الشدة مع أهل مصر ، فهاجم الأديرة وقبض على عدد من الرهبان بغير اثم فضربت أعناق بعضهم وضرب باقيهم حتى ماتوا تحت الضرب . كما أخذ يزيد بن عبد الملك المسيحيين فى مصر بالشدة فأعاد نظام الخراج الذى كان عمر بن عبد العزيز قد رفعه عن

الكنائس والأساقفة ، حتى كرهه المسيحيون ، وقالوا عنه أنه سلك طريق الشيطان ، وحاد عن طريق الله .

بل صدرت عن يزيد تصرفات أخذها عليه المؤرخون ، عندما سب على المنابر ، وأرجع الأوضاع الى ما كانت عليه قبل سلفه ، كما أدخل السجن قوما كانت قلوبهم سكنت واطمأنت في عهد عمر بن عبد العزيز ، أدخلهم السجن عشرين شهرا ، ثم دس لهم السم فماتوا جميعا ، وقطع ذراع السارق وليس يده ، وهدم أسوار الكنائس ، مما جر اليه احتقار أهل عصره له على حد قوله .

ومع ذلك يمكن القول أن الدولة الإسلامية في الجملة أثناء فترة حكمه قوية متماسكة ، ولهذا فان أقاليم هذه الدولة كانت تشكل أقساما ادارية داخل دولة موحدة قائمة على المركزية السياسية .

١٠ - عهد هشام بن عبد الملك :

كان هشام دقيق النظر ، متيقظا في حكمه ، سائسا لرعيته ، لم يغضب أهل التقى ، وكان مسلما حسن الاسلام ، كما يعتبر من طراز السلف الأولين ، وكان في حكمه يسعى الى أن يجعل نفسه فوق الأحزاب وان لم يصل في سياسته الى مثالية عمر بن عبد العزيز . ولصفاته هذه وصفه الخليفة المنصور العباسي بأنه : رجل بنى أمية بحق .

بدأ سياسته الداخلية بكسر شوكة القيسيين الذين كانت قد أخذتهم العزة بالاثم في المشرق ، فعزل عمر بن هبيرة وعين مكانه خالد بن عبد الله القسري ، وقد استطاع خالد أن يهدئ من حدة نزاع القبائل فترة طويلة (١٥ عاما) ويقضى على فتن الخوارج ، وكان يشعر بأنه خادم بنى أمية ، لا رئيس حزب ، لذا لم يكن الخليفة هشام يرتاب فيه من الناحية السياسية .

لكن فجأة تغير له هشام وعزله ، وسير مكانه يوسف بن عمر الثقفي (ابن عم الحجاج) الذي خرجت في عهده ثورة يزيد بن علي بن الحسين ، التي كانت فاتحة سلسلة طويلة من الحركات الشيعية والتي أدت آخر الأمر الى سقوط الأمويين ، غير أن زيد قتل وأتباعه . فأرسل هشام نصر ابن سيار - بعد استشارة خلصائه - فهدأ من حدة عصبية مضر واليامة في خراسان .

ثم جمع مكة والمدينة والطائف في ولاية واحدة جعلها لمحمد بن هشام ابن اسماعيل المخزومي (في سنة ١٠٦ هـ) الذي بقي واليا عليها حتى مات هشام . ثم بعث على اليمن يوسف بن عمر الثقفي ، وبقي واليا عليها

حتى نقله هشام الى ولاية العراق (فى سنة ١٢٠ هـ) كما ولى هشام على خراسان الجنيد بن عبد الرحمن ، بعد عزله لأسد بن عبد الله عنها لتعصبه . كما اختار لولاية مصر عبيد الله بن الحجاب فجمع له ادارة المغرب كله . لما امتاز به من مهارة ادارية .

فكان هشام على رأس الجهاز التنفيذى للأقاليم فهو الذى يعين ويعزل الولاة والعمال ، وكان يختار الأكفاء من العمال كما كان هشام يشترط فى الولى أن يكون عربيا غير متعصب . وكان كل همه من عزل وتعيين هؤلاء تثبيت السيادة العربية وتدعيمها فى أواسط آسيا وفى أفريقيا والأندلس وضبط الأمور فيها .

وفى مصر ثار القبط لسوء معاملة العمال الأمويين لهم ، ولكن الخليفة هشام أرسل لهم حنظلة بن صفوان الذى تمكن من القضاء على تلك الثورة .

ثم قامت ثورة عارمة من البربر فى بلاد المغرب ، انتصرت على جيوش هشام ، ولكن استطاعت جيوش هشام بقيادة حنظلة بن صفوان الكلبي الذى استطاع - فى النهاية - اخضاع المغرب للخلافة ، وقصم ظهر الخوارج الصفرائية . وحدث اضطراب شديد فى الأندلس بين عربها وبربرها ، الى أن أرسل اليهم هشام عاملا هو أبو الخطار حسام بن ضار الكلبي ، فجمع شملهم .

وعندما تفاقم الخطر الخارجى فى عهد هشام وتعددت جبهاته ، لكن الخليفة لم يكن يرهب الحروب ، واجهها وبكل الوسائل ، وجهز جيوشا كبيرة ، ولم يدخر فى ذلك الأموال وكان دائما مشغولا بالمشروعات الحربية فى أكثر البقاع تباعدا ، لذا فقد حافظ هشام على الفتوحات السابقة ، بل فتحت (حنجرة) على يد البطل الشجاع المشهور ، كما فتحت قيسرية الروم بالسيف ، وفتحت خرشنة فى ناحية ملطية .

وكان هشام يشرف على العلاقات الدولية ويكتب رؤساء الدول الأخر وتذكر التواريخ الصينية أن هشام بن عبد الملك أرسل سفيرا يدعى سليمان الى الامبراطور « هزوان تسنج » واكتسبت هذه العلاقات السياسية التى قامت بين الدولتين العربية والصينية أهمية جديدة فى أواخر عهد هذا الامبراطور الذى طرده أحد الغاصبين من عرشه ، فتنحى عنه لابنه سوتسنج ، فطلب هذا الأخير النجدة من الخليفة العباسى أبى جعفر المنصور ، فأرسل اليه قوة من الجيوش العربية التى ساعدت على استرداد ملكه ، ولم ترجع هذه القوة العربية الى بلادها بل أقامت هناك وتزوجت من أهلها واستقرت فى الصين .

كان هشام بن عبد الملك على رأس الأنظمة المالية في البلاد ، فقد قضى هشام على فساد كان موجودا ، وهو أن أعطيات المقاتلة كانت تمنح لقوم من الأشراف أشبه شيء بالاستغلال من غير عمل ، فصار لا يأخذ أحد عطاء في أيامه حتى من أمراء الأمويين ، إلا إذا قام بالغزو بنفسه أو أناب أحدا عنه . وكان إذا أراد أن يقسم المال بين الناس دعا بأربعين رجلا يشهدون أمام الناس أن المال قد أخذ من حقه ، وأعطى كل ذي حق حقه ، ففي عهده رغبت الدولة في تقدير الخراج على أساس دقيق .

وفي خراسان رفعت الجزية عن المسلمين (ثلاثين ألف مسلم) وفرضت على رجال من المشركين لم تكن تؤخذ منهم ، كما نظم نصر بن سيار - والي الخليفة هشام على خراسان - أمر الخراج : فصنفه ووضع مواضعه .

وفي العراق قيل بأن « خالد بن عبد الله القسري » رغم اهتمامه بالمصالح الاقتصادية إلا أنه وزع على أنصاره أموالا كثيرة فكان هذا من الأسباب التي أغضبت هشام على خالد بن عبد الله القسري ، وأدت إلى عزله .

وفي مصر قام عبيد الله بن الحجاج بمسح أرض مصر ، عامرها وغامرها مما يركبه النيل ، وقدر الوظائف من جديد على وحدات المساحة فتسبب ذلك في اضطراب الأمور في البلاد ، فكتب هشام له بأن يجري القصارى على عوايد الناس وما بأيدي الأقباط من العهد . لذلك لما تولى الوليد بن رفاعه (١٠٩) مصر حاول النظر في تعديل خراج مصر ، فقام بإحصاء عدد سكان مصر ، فخرج ليحصى عدد أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم ، فأقام في ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ، ومعه جماعة من الكتاب والأعوان ، وثلاثة أشهر بالوجه البحري .

كما اهتم هشام بن عبد الملك بدواوين الدولة ، حيث اتسعت أعمالها اتساعا كبيرا . كما أمر هشام بتعريب الحسابات ، كما توسع في أعمال ديوان البريد ، فبالإضافة إلى استخدام في نقل الرسائل والمكاتبات استخدمته الدولة في أغراض أخرى ، منها أنه أصبح يشكل عصب الاتصال بين الولايات ومركز الخلافة وغيرها .

كان هشام بن عبد الملك على رأس السلطة القضائية في الدولة فلم يكن من سلطة الولاة على أقاليم الدولة الإسلامية تعيين أو عزل القضاة إلا بناء على أمره .

ومما تقدم : نستطيع القول بأن هشام كان على رأس السلطات العامة فى الدولة الاسلامية وصاحب السيادة والسلطان بها ، فبقيت الدولة فى عهده قوية متماسكة ، وحافظ هشام على ذلك . فكانت أقاليم الدولة الاسلامية لا تشكل سوى أقسام إدارية داخل دولة موحدة قائمة على المركزية السياسية .

اللامركزية الادارية فى العصر الأموى

يصعب على الباحث كثيرا أن يتحدث فى موضوع اللامركزية الادارية فى الدولة الاسلامية لأن الفقهاء المسلمين لم يهتموا بالمصطلحات الحديثة من مركزية ولا مركزية ، ولكن اقتصر اهتمامهم فقط بمعالجة الوقائع وبيان أحكامها الشرعية .

ومن ثم يتبادر سؤال . . هل توافرت أركان اللامركزية الادارية – بالمفهوم المعاصر – فى العصر الأموى ؟ أو لا ؟ وإذا أردنا أن نصل الى جواب قاطع عن هذا السؤال ، وجب علينا أن نعرف ما هى عناصر اللامركزية الادارية ، ثم نطبق هذه العناصر على تلك الوقائع – بعد استعراضها – ثم نستخلص من جوائبها ما اذا كانت تمثل تطبيقا لعناصر اللامركزية الادارية أم لا ؟

ونتساءل هل توافرت تلك العناصر فى هذا العصر أم لا ؟

اهتم ولاة عبد الملك بالأعباء الأخرى التى يمارسها ولاة الأقاليم فى العصر الحديث . مثل تحسين حالة البلاد بصفة عامة واستصلاح الأراضى البور ، وتجفيف المستنقعات ، وحفر القنوات وتشبيد الطرق والجسور وغير ذلك .

فنجدهم الحجاج بن يوسف الثقفى قد قام باصلاح السواد وهى أرض بالعراق بسبب ما أصابها من قسوة فتن الخوارج وغيرها ، فكان يستخدم العلوج (وهم الفلاحون غير العرب) فى اصلاحها ، كما أعاد توزيع أراضى

السواد بسبب حرق الناس الديوان بالكوفة ، كما شيد الحجاج قناتي النيل والزاب ، حيث ربط الأولى منها الفرات ودجلة . وأتم الحجاج كذلك قناة سعد بحفر جزء من الجبل ، كما شيد عدة سدود . كما بنى الحجاج مدينة واسطة وبنى مسجدها وقصرها وقبة الخضراء بها .

فى خلافة الوليد بن عبد الملك تابع الحجاج العناية بالحاجيات المحلية فوجه اهتمامه الى استصلاح الأراضى والى تعهد الأنهار التى تتوقف عليها خصوبة أرض السيج الكبرى النى تغمرها المياه فى الحوض الأدنى لدجلة والفرات . كما منع أهل السواد فى العراق من ذبح البقر لكى تكثر الحراسة والزراعة . وجلب الجاموس الهندى الى اقليم المستنقعات ، ومنها أدخله الى جليقة . ولشدة اهتمامه بتلك المصالح المحلية طلب الحجاج ثلاثة آلاف درهم لاعادة بناء السدود ، فاستكثر الوليد ذلك . مما اضطره أن يعهد بذلك المشروع لأخيه مسلمة وعلى نفقته الخاصة ، وحصل مسلمة من ذلك على ربح عظيم .

ومن هذا يتبين أن أسلوب توزيع موارد الولايات أسلوب لامركزى أى أسلوب الاكتفاء الذاتى ، وعندما طلب الحجاج الاعانة من بيت المال المركزى رفض الخليفة اعانته . وفى ذلك لتأكيد لاستقلال الأقاليم اداريا وهو ما يطلق عليه المعاصرون « لامركزية الانفاق » .

كذلك توسع عمر بن عبد العزيز فى الاهتمام بالمصالح المحلية للأقليم ، منذ كان وليا على الحجاز فى خلافة الوليد بن عبد الملك فقام بهدم الضريح النبوى واعادة بنائه على نحو أوسع وأروع . فلما قام الخليفة الوليد بأداء فريضة الحج (عام ٩١ هـ - ٧١٠ م) ، دخله وأعجب به وأخلى الناس منه لفثرة ليتمتع ببهائه .

وعندما تولى الخلافة الوليد أشرف على تلك الاختصاصات وسجع ولاته فى الأقاليم على مراعاة تلك المصالح . فقال لأحد عماله : « والله ليسعدنى أن أرى كل انسان مسلما حتى تغلغ أنت وأنا الأرض بأيدينا ، ونكسب قوتنا » . كما عمر الخليفة عمر بن عبد العزيز هذه المصالح ، فأمر بتشبيده الاستراحات واستنباط الآبار فى البلاد التى فتحت حديثا فى الشرق . وكذلك أمر ولاته فى خراسان وسمرقند ببناء الاستراحات على طول الطرق جميعها ، وإطعام أبناء السبيل ، ومعالجة المرضى منهم وأن يدفعوا لهم الأجور وغير ذلك ، اذا لم يكن لديهم مال ، حتى يصلوا قاصدهم .

كما صمم عمر بن عبد العزيز على أن يقسم موارد عمان على أهلها ، ولما علم من عاملها أن العامل قبله قد باع طعام هذه الولاية وثمرها وأرسل

ثمّنه الى عامله على البصرة طلب منه أن يرد الى عمرو بن عبد الله عامله على البصرة النمن لينفقه على فقراء عمان وضيوفها وأصحاب الحاجة بها . كما أمر عمر بن عبد العزيز بإبقاء خراج ثغر خراسان فيها كما تصرف منه الأعطيات ، وكتب الى واليه على خراسان قائلا : « استوعب الخراج وأحرزه وى غير ظلم فان بك كفافا لأعطياتهم » . كما أمر أن تسد الشام حاجة العراق فى رد المظالم التى لم يمكن ردها .

وفى عهد يزيد بن عبد الملك قام الوالى على العراق عبد الله بن عمر ابن عبد العزيز بحفر نهر سمى « بنهر عمر » استغرق خراج العراق كله . وقال يزيد فى خطبة له ما معناه : « أيها الناس لا أنقل مالا من بلد الى بلد حتى أسد ثغرة وخصاصة أهله بما يغنيهم ، فما تبقى منه تكون الى البلد الآخر الذى يليه » .

كذلك اهتم هشام بن عبد الملك بالمصالح المحلية لأقاليم الدولة الإسلامية فضمنت أوامره وتعليماته لعماله على الأقاليم المختلفة الاهتمام بسك المصالح فاهتم ولاته بها .

العنصر الثانى - الاستقلال الادارى :

تم اختيار الولاة الأمويين على أساس من الثقة والترابط القوى ، عن طريق القرابة والمصلحة المشتركة . لذلك درجت السياسة الاموية منذ بدايتها على ترك الحرية الكاملة للعامل يتصرف كيفما يشاء ما دام يبغى تأكيد سلطان الخليفة ، فله أن يسلك من أجل ذلك كل سبيل . له أن يحكم « بالدهاء والسياسة ويؤيد سلطانه ببذل الأموال » وقد نجم عن هذه الحرية أن تمتع ولاة ذلك العصر بالنيابة العامة عن الخليفة أو بما عبر عنه الفقهاء المسلمون بامارة الاستكفاء واصطلح عليه المعاصرون بالاستقلال الادارى أو اللامركزية الادارية .

وقد يتحقق هذا الاستقلال عن طريق السلطات المخولة لولاة وأمرأه بى أمية ، منها تمتع الوالى بحق تعيين نوابه وسائر الموظفين على الأقاليم السابعة له اداريا . ومنها تمتع الوالى - بالإضافة الى ما تقدم - بالحق فى مراقبة هؤلاء النواب والموظفين والعلم بأخبارهم ومحاسبتهم . وقد يتحقق هذا الاستقلال عن طريق مراعاة رأى أهل الاقليم ، وهو ما يسمى « بالادارة المحلية » فكان لا يعين الخليفة عاملا على اقليم من غير رضا أهله وقبولهم ، وأحيانا كان بقاء العامل فى منصبه رهنا بقبول أهل الاقليم أيضا ، بل

وكان يتم اختيار العامل على الاقليم من بين أهالى هذا الاقليم . وقد يتحقق الاستقلال بأمور أخرى سنشير إليها .

أولا - سلطة الوالى فى تعيين نوابه وسائر الموظفين على الأقاليم التابعة له اداريا :

فعندما أسند ولاية العراق كلها (وما وراءها) الى زيادة بن أبيه قسم خراسان الى أربع مقاطعات ، وعين على كل منها عاملا .

كما استعان زياد بن أبيه بعدد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم منهم عمران بن حصين الخزاعى الذى ولاه قضاء البصرة ، وولى الحكم ابن عمر الغفارى خراسان ومعه آخر على جباية الخراج واستخلف على البصرة سمرة بن جندب .

وكان يقول للعامل اذا ولاه « خذ عهدك وسر الى عملك ، واعلم أنك مصروف رأس سننك ، وأنت تصير الى أربع خلال فاختر لنفسك : اذا وجدناك أمينا ضعيفا استبدلنا بقوتك لضعفك ، وسلمنا من موتنا أمانتك وان وجدناك خائنا قويا استهنا بقوتك ، وأحسننا على خيانتك أدبك فأوجعنا ظهرك ، وأثقلنا غرمك ، وان جمعت علينا المجرمين جمعنا عليك المضرتين وان وجدناك أمينا قويا زدناك فى عملك ، ورفعنا لك ذكرك ، وأكثرنا مالك ، وأوطأنا عقبك » .

وفى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان استقل الحجاج بأمر العراف وكان يتمتع بسلطات تعيين نوابه وسائر الموظفين على الأقاليم التابعة له اداريا . كما كان له حق اقالتهم ، فقد وسع عبد الملك سلطات الحجاج وأطلق يده وغيره من الولاة فى الادارة ، فولى الحجاج بن يوسف النقفى عبيد الله بن أبى بكر سجستان وأمره بغزو (رتبيل) ، وولى عبد الرحمن ابن الأشعب أميرا على الجيش الذى حارب فى سجستان ومن قبل كان على الجيش الذى حارب فى الخوارج ، وولى كذلك سعيد بن جبير على القضاة . وولى غيره الامامة فى المساجد .

وكما كانت للحجاج سلطة تعيين الولاة (النانويين) كانت له أيضا سلطة مراقبتهم والعلم بأخبارهم ومحاسبتهم ، بل وله الحق فى عزلهم ، فعزل الحجاج يزيد بن المهلب .

ومما يؤكد مبدأ تمتع والى هذا العصر بسلطة تعيين نوابه وسائر الموظفين على الأقاليم التابعة له ، بل وعزلهم ، أنه بعد أن قتل عبد العزيز بن

موسى أقام الجند قائدهم أبا أيوب حبيب الفهرى ، ابن أخت موسى بن نصير واليا على الأندلس ، فأخذ يطوف البلاد وينشر العدل فى أرجائها ، غير أن مدة ولايته لم تطل ، فقد عزل لعدم موافقة والى افريقية على تعيينه ، وكان لهذا الوالى حق تعيين الأمراء على بلاد الأندلس ، فخلفه الحر بن عبد الرحمن الثقفى (٩٧ هـ) وبقي فى ولايته سنتين وثمانية أشهر .

وقد تمتع ولاية الوليد بن عبد الملك بسلطة تعيين نوابهم وسائر الموظفين التابعين لهم ، كما كان لهم الحق فى مراقبتهم والعلم بأخبارهم ومحاسبتهم ، فولى موسى بن نصير أبناءه قيادة الفتوح ، ووجه مروان ابنه الى السوس الأقصى كما استخلف ابنه عبد الله على افريقية وطنجة والسوس . ولما خرج موسى بن نصير من الأندلس وافدا الى الوليد بن عبد الملك استخلف عبد العزيز بن موسى عليها . كما وجه مولاه طارق بن زياد للأندلس .

ووجه الحجاج بن يوسف الثقفى قتيبة بن مسلم الباهلى لغزو بلاد ما وراء النهر ، ومحمد بن يوسف الثقفى الى بلاد السند ، فكان محمد ابن القاسم الثقفى يقدم تقريرا عن سير الغزو للحجاج كل ثلاثة أيام ، وليستطلع رأى الحجاج فيما يعمل به ، فلما لم يستطع قتيبة فتح بخارى طلب منه الحجاج أن يصورها له ، فبعث اليه بصورتها ، فكتب اليه اثنتا من مكان كذا وكذا ، ففتحها .

وبالإضافة الى تمتع هؤلاء الولاة بسلطة تعيين العمال التابعين لهم اداريا ومحاسبتهم ، كان الخلفاء يحترمون هذه السلطات المخولة لهم ، فعند عزل مسلمة بن عبد الملك (والى الخليفة عمر بن عبد العزيز) للعريان ابن هيثم (أحد عمال مسلمة) عن شرطة الكوفة . كتب اليه عمر بن عبد العزيز يقول له : « أنا شفيعه وأحب أن تجعل له من قلبك نصيبا ولا تخرجه من حسن رأيك فتضيع ما أودعته » .

عزل معاوية بن أبى سفيان عبيد الله بن زيادة عامله على العراق . وقال معاوية له ولقوم من أهل العراق : « انهضوا فقد عزلته عنكم واطلبوا واليا ترضونه » .

وفى خلافة يزيد بن معاوية كتب الى أهل العراق يعلمهم أسباب ثورته وقتله الوليد بن يزيد وأنه ولاهم خيارهم وطلب اليهم أن يبايعوا منصف بن جمهور . ثم عزله وولى مكانه عبد الله بن عمر بن عبد العزيز رغبة منه أن يأتلف به العراقيون لميلهم الى أبيه وتقديرهم اياه .

وقد راعى هذا المبدأ عمر بن عبد العزيز فى خلافته ، فلما قتل عبد العزيز بن موسى فى جبهة الأندلس (٩٧ هـ - ٧١٥ م) ولى العرب عليهم أيوب بن حبيب اللخمي أحد أقرباء موسى .

كما استشار عمر بن عبد العزيز أصحابه فيمن يوليه على مصر قائلا : « دلونى على رجل من أهل مصر له شرف وصلاح أوليه صلاتها فقل له : بها رجلا معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية بن حديج ، وأيوب ابن شرحبيل . قال : أى الرجلين أقصد . قالوا : أيوب قال : فهذا أريد . فكتب الى أيوب بن شرحبيل بولايته وأمر البريد أن يكتب ذلك مؤقتا » .

ويعلق الدكتور فرناس عبد الباسط البنا على هذه الواقعة الأخيرة بقوله : فهذه درجة متقدمة من الحكم المحلى حيث يختار رئيس الدولة عامله من أهالى الاقليم . والمتبع فى النظم الادارية المعاصرة عدم اشتراط ذلك ، بل يعتبر العامل من أعضاء الحكومة المركزية ، والغالب أن يرأس المجلس المحلى لادارة الاقليم المكون من ممثلى الاقليم ، فهنا قد عين الخليفة أحد أهالى الاقليم عاملا وبالتالى فان معاونيه وعماله سيختارهم من أهالى هذا الاقليم ، وهذا يتفق بالطبع مع رأينا ، ان هذه درجة متقدمة من الادارة المحلية لم تصل اليها أغلب النظم الادارية المعاصرة .

وهو رأى حسن . وأضيف بأنه اذا ما راعينا ظروف الزمان والبيئة وقت اتباع ذلك الأسلوب لوضح لنا على الفور بأنه أسلوب متقدم ، وقد طبق هذا الأسلوب فى مصر - فى الوقت الحاضر - على نظام المحافظين ، بل وحاولنا تعميمه على أساس اختيار المحافظ من بين أبناء المحافظة ، الا أنه قد تبين أن تعميم مثل هذا الأسلوب قد أوجد حرجا لدى بعض المحافظين خاصة فى المناطق والأقاليم التى تلعب فيها العصبية والروابط العائلية دورا كبيرا ومؤثرا ، فكان من نتيجته اعاقة العمل .

نجد أن ابن هبيرة - والى الخليفة يزيد بن عبد الملك - قد قال لعامله على خراسان مسلم بن سعيد : « وعليك بالعمال العذر » ولما سأله العامل الجديد عنهم قال له : « مر أهل كل بلد أن يختاروا لأنفسهم ، فاذا اختاروا رجلا فوله ، فان كان خيرا كان لك ، وان كان شرا كان لهم دونك وكنت معذورا » .

ومن تلك الوقائع أيضا : لما قتل أهل افريقية واليهم يزيد بن أبى مسلم لما فعله بهم ، وأعادوا محمدا بن يزيد بن عبد الملك (الخليفة) يقولون ، انهم لم يخلعوا يدا من الطاعة . فكتب اليهم يزيد بن عبد الملك

انى لم أرض بما صنع يزيد بن أبى مسلم . وأقر محمدا بن يزيد على
افريقية .

كما وجدت هذه الطريقة سبيلها الى اقليم الأندلس ، منذ أن فتحه
المسلمون (سنة ٩٢ هـ) ، وذلك بجعل الوظيفة الادارية فى يد أهل
الاقليم ، مع ممارسة الحكومة المركزية لسلطة الرقابة على هيئة الادارة
المحلية . فأبقت الحكومة المركزية لنفسها الرئاسة العامة وقيادة الجند .

وقد ترك الدهاقين وهم جماعة من الناس ، كانت مهمتهم الجباية
للضرائب والخراج ودفع المال الى خزانة بيت المال ، وكان هؤلاء القوم ممن
مارسوا فى بلادهم نشاطا تجاريا جعلهم خبراء بالجانب الاقتصادى لقومهم ،
فلما دخل الاسلام الى دورهم استعملهم فيما هم فيه خبراء عاملين على
جباية الضرائب لقلة خبرة الأمراء المحليين بالأمر المالية ولهذا كان زياد بن
أبيه يقول : « ينبغي أن يكون كاتب الخراج من رؤساء الاعاجم العاملين
بأمر الخراج » . ومن ثم رضيت جماعة الدهاقين فى العصور الاسلامية
الأولى وزالت خطورتهم السياسية نظير ما نالوا من الامتيازات الاقتصادية
والاجتماعية .

ونجد بداية تشكييل - لما نطلق عليه فى الوقت الحاضر -
المجالس المحلية الاقليمية ، عندما جمع زياد بن أبى سفيان (بن أبيه) والى
معاوية على العراق جمع من حوله جماعة من الأشراف ، قد رفض لهم عطاء
خاصا ، وكان يتحدث معهم فى الشئون العامة حديثا حرا . ولعل هذا
يقرب الشبه بالمجالس المحلية الحالية ، فزياد يشبه المحافظ ، وجماعة
الأشراف يشبهون أعضاء تلك المجالس .

وعندما كان عمر بن عبد العزيز واليا على المدينة أخذ بهذا النظام ،
فقد دعا عشرة من فقهاء وعلمائها ، هم : عروة بن الزبير ، وعبيد الله بن
عبد الله بن عتبة ، وأبا بكر بن عبد الرحمن ، وأبا بكر بن سليمان بن
خيثمة ، وسليمان بن يسار ، والفاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن
عمر ، وعبد الله بن عبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة ،
وخارجة بن زيد ، ولما حضروا قال لهم : « انى انما دعوتكم لأمر تؤجرون
عليه ، وتكونوا فيه أعوانا على الحق ، ما أريد أن أقطع أمرا الا برأيكم

ونجد أن يزيد بن عبد الملك قد عين ابن هبيرة على العراق ، ثم
تركه فى ميدان امرته يفعل ما يشاء ، فأشرك هذا الوالى فى ادارة الاقليم
مجلسا من الحسن وابن سيرين والشعبي ، كى يشاورهم الرأى فى اتخاذ
القرارات الادارية الخاصة بشئون الاقليم .

ثالثا : استقلال ولاية الأمويين اداريا :

كما تحقق استقلال الولاية الأمويين عن طريق تحويلهم اختصاصات وصلاحيات معينة أثناء مباشرتهم للمهام الموكولة اليهم ، فقد أطلق معاوية ابن أبي سفيان يد عماله في الأقاليم ، جاء في خطبة عامل معاوية في العراق زيادة بن أبيه (أو زيادة بن أبي سفيان) المعروف بالبراء التي ألقاها في البصرة أول ولايته أعلن فيها أن هذا الأمر لا يصلح الا بما صلح به أوله لين في غير ضعف وشدة في غير تجبر . كما أعلن فيها بأن السائس لهؤلاء الناس ، كما في قوله : « أيها الناس انا قد أصبحنا لكم سائسة وعنكم زادة ، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا ندود عنكم بقيء الله الذي حولنا ، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا ، ولكم علينا العدل فيما ولينا . . . الخ » . . . كما كان فيها يأخذ بالظنة ، ويعاقب بالشبهة مما جعل الناس تخافه خوفا شديدا ، حتى يلقي الرجل منهم أخاه فيقول « أنج سعد ، فقد هلك سعيد . . » .

ومن الوقائع التي نستدل بها على تمتع الولاية بصلاحيات أثناء مباشرتهم لمهام وظائفهم الادارية ، نمكننا من القول على ضوئها باستقلال هؤلاء العمال اداريا على الاقاليم التابعة لهم ، احتجاج زياد بن أبيه من حماية الخليفة لرجل طلب زياد وتحرم بمعاوية حيث قال زياد : ما غلبني أمير المؤمنين (معاوية) الا في واحدة ، طلبت رجلا لجأ اليك وتحرم بك . فكتب اليه معاوية : انه لا ينبغي أن نسوس الناس بسياسة واحدة ، فيكون مقامنا مقام رجل واحد ، ولكن تكون أنت للشدة والغلظة وأكون أنا للرافة والرحمة ، فيستريح الناس بيننا .

ومنها أن معاوية أوعز الى زيادة والى خراسان أن يصفى لمعاوية الصفراء والبيضاء ، فلا يقسم في الناس ذهبا ولا فضة عملا بكتاب ورد عليه من الخليفة فكتب والى خراسان الى زيادة : بلغني ما ذكرت من كتاب أمير المؤمنين واني وجدت كتاب الله تعالى قبل كتاب أمير المؤمنين . وقسم الفء بين الناس من الذهب والفضة ، ولم ينفذ ما أمر به الخليفة من أمر يجحف بأرباب الاستحقاق في العطاء من الجند والعمال ، ذلك لأنه رأى في ولايته ما لم يره الخليفة ولا عامله الأكبر (الوالي الرئيسي) زياد .

كتب معاوية الى عامله على مصر أن زد على كل رجل من القبط قيراطا فكتب اليه كيف أزيد عليهم وفي عهدهم أن لا يزداد عليهم .

ويقول الأستاذ محمد كرد على تعليقا على تلك الواقعة بأن هذا مما يشعر بما كان للعامل الأمين في عهد معاوية من الحرية فيما يرتبها

لإصلاح عمله والادارة في قطر آخر ٠٠ والحاضر يرى ما لا يراه الغائب ٠

وكان ولاية الخليفة معاوية يحافظون على الاستقلال الادارى المخول لهم ، فاذا ما حاول الغير - حتى الخليفة - ان يحصر ذلك الاستقلال أو يقلل من شأن الصلاحيات المخولة لهم كانوا لا يرضون عن ذلك ٠ وفي ذلك تأكيد لاستقلالهم في مباشرة وظائفهم الادارية ، نستدل على ذلك من أنه لما اتجهت رغبة معاوية في فصل الادارة المالية عن الادارة السياسية فصلا تاما ، كتب الى واليه عمرو بن العاص في هذا الصدد ٠ غير أن ذلك الوالى رفض أن يمسك البقرة بقرنيها ، ويدع لغيره أن يولى ردها ٠

واستقل الحجاج بأمر العراق ، فحمل معظم الموالي في مدن العراق الكبرى على العودة قسرا الى قراهم ، وأجبرهم على دفع الضرائب التي كانوا يؤدونها قبل اعتناقهم الاسلام ٠ كما جعل المسلمين من ملاك الأرض يدفعون الخراج ، وأولئك الذين اعتنقوا الاسلام يدفعون الجزية ٠ كذلك نقش الحجاج بالعراق اسمه على الدراهم ، فعرفت بالعملة الحجاجية وطرح الدراهم للتداول ؛ بالرغم من معارضة الفقهاء لها ٠ بل وصل به الاستقلال الى حد اختيار من يستخلفه ، فلما حضرت الحجاج الوفاة في شهر رمضان سنة خمس وتسعين استخلف يزيد بن أبي مسلم على خراج العراق ، فأقام بعده (تسعة أشهر) ٠ وكلها صلاحيات تمكننا بأن هذا الوالى قد تمتع بالاستقلال أثناء ممارسته الوظيفة الادارية على اقليمه ٠

ومما يؤكد مبدأ استقلال العمال - اداريا - في خلافة عبد الملك بن مروان ، أنه كان على مصر - منذ أيام أبيه - أخوه عبد العزيز ، فكانت طعمة له ، فله صلاتها وخراجها الذى يتصرف فيه كيف يشاء ، كما باشر عبد العزيز عدة صلاحيات ، فبنا مقياسا للنيل وزاد في جامع عمرو من ناحية الغرب ، وأدخل في شماله رحبة فسيحة وأقام على خليج أمير المؤمنين قنطرة عند الحمراء القصوى بطرف الفسطاط ، ونقش عليها اسمه (٦٩ هـ) ٠ واتخذ من مدينة حلوان حاضرة لولايته (٧٣ هـ) وأنشأ بها بركة كبيرة ساق إليها الماء من العيون القريبة من جبل المقطم على قناطر معلقة مشيدة على أعمدة تصل عيون الماء بالبركة ؛ وغرس عبد العزيز في حلوان الأشجار والنخيل وبنى بها المساجد وغيرها من الأبنية الفخمة ، ونعمت مصر بالرخاء في أيامه حتى وصف أحد الشعراء أيام عبد العزيز بأنها كأياد الفطر وأعياد الأضحى ٠

ومن الصلاحيات التى باشرها موسى بن نصير - والى الخليفة الوليد ابن عبد الملك - انه كان ينقل قبائل البربر من أقصى البلاد الى أدناها ، ويأخذ رهائنهم ، وكان يترك معهم من يعلمهم القرآن ويشرح لهم شرائع

الإسلام ، مما يجعل الإسلام ينتشر بين البربر ، وأقبلوا على الجهاد مع المسلمين . كما أشرك موسى قبائل البربر في حروبه ، وجعل لهم نصيبا من الغنائم ، ورتب لهم أعطيات تصرف لهم من بيت المال .

الملك المنبثقت فتوحات قتيبة بن مسلم إلى دلتا نهر جيحون عند خوارزم ، وبعد مقتل ملك تلك البلاد ، وثى قتيبة اسجكمول الاخ الثالث للملك الفتول وحفظ له الشاهاتية وحده . دون السلطان « الولاية » كما أعيند جوليان إلى حكم سبته وردت إلى أبناء غبطشة . أموالهم .

فكان على الخليفة أن يعطي لولائه - خاصة الموجودين منهم على حدود العدو وفي مناطق الثغور - من الصلاحيات ما يمكنهم من التعامل مع سكان تلك الجهات المفتوحة بمرونة واستقلال في مباشرة مهام الأمور الموكولة اليهم .

وفي عهد سليمان بن عبد الملك لجأ يزيد بن المهلب إلى الجبل والتمس السبل حتى أسند سليمان إليه أمر خراسان . في نفس الوقت احتفظ هذا الوالي بالسلطة المطلقة في العراق . ويؤكد استقلال هذا الوالي أن سليمان جعله مستقلا على رأس ديوان الخراج .

كذلك سلك الخليفة عمر بن عبد العزيز مع ولاته مبدأ استقلال عامل الاقليم أثناء ممارسته لوظيفته الادارية ، فكان الخليفة يطلق للعامل الحرية في إدارة ولاياته وأقاليمه ، لا يشاور الخليفة الا في أهم المعضلات مما يشكل عليه أمر . كما باشر هؤلاء الولاة عدة صلاحيات ومهام تمكننا من القول باستقلالهم ، فقام أيوب بن جيب اللخمي بنقل العاصمة من شبيلية التي اتخذها عبد العزيز بن موسى قصبية للعرب منذ الفتح إلى قرطبة . وفيها سك عملة اسلامية صرفة (٩٨ هـ - ٧١٦ م) .

وكان عمر بن عبد العزيز يشجع عماله على الاستقلال ، بل كان ينهر العامل الذي يميل إلى الروتين والأخذ بأسلوب التركيز . نستدل على ذلك من موقف عمر بن عبد العزيز من عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن يزيد عامله على الكوفة ، الذي أكثر من مراجعة الخليفة في كثير من الأمور . فأمل عمر كاتبه ابن أبي الزناد يوما كتابا إلى عامله عبد الحميد قال فيه : « إنه يخيل إلى أنني لو كتبت اليك أن تعطي رجلا شاة ، لكتبت إلى : أضان أم ماعز ؟ فان كتبت اليك بأحدهما ، كتبت إلى : أصغبرة أم كبريا ؟ فان كتبت اليك بأحدهما كتبت إلى أذكر أم أنثى ؟ فإذا أتاك كتابي هذا في مظلمة ، فاعمل به ولا تراجعني » .

وهذا مما نستبدل به على مدى اهتمام ذلك الخليفة بمبدأ التحرر من الروتين المركزي (الحكومي) . أنه كتب الى عامله أيضا على اليمن قائلا : « فانظر أن ترد على المسلمين مطالبهم ولا تراجعني » .

وانطلاقا من مبدأ تأكيد استقلال الولاية كان عمر بن عبد العزيز لا يتدخل في الأمور الموكولة أمرها الى هؤلاء . من ذلك أنه كتب الى عامله على العراق « أن العرفاء من عشائريهم بمكان ، فانظر عرفاء الجند ، فمن رضيت أمانته لنا ولقومه فأثبتته ، ومن لم ترضه فاستبدل به من هو خير منه ، وأبلغ في الأمانة والورع » .

كذلك تمتع ولاية الخليفة هشام بالاستقلال الاداري في خلافته فلا يخفى على أحد درجة الاستقلال الذي تمتع به « خالد بن عبد القسري » والى هشام على العراق ، فقد مكث في ولايته على العراق نحو خمسة عشر عاما ، قام خلالها بتجفيف المستنقعات حول واسط ، ومستنقعات دجلة الأدنى ، فأحيا بذلك أراضي واسعة بعد موتها وسبخرها للزراعة . وكان خالد يبعث بأموال الخراج الى هشام ناقصة تلك التي جباها من قبل عمر ابن هبيرة ، كما كان يستلم من الدهاقين هدايا النيروز والمهرجان ، فيحبس أكثرها ويرسل أقلها .

وتمتع ولاية هشام بكثير من الصلاحيات والاختصاصات تمكننا من القول باستقلال هؤلاء الولاية في ادارتهم لأقاليم الدولة .

ومن السلطات والصلاحيات التي كان الولاة يختصون بها أيضا اشرافهم على السكة وضرب النقود ، بل كان من سلطات هؤلاء الولاة تفويض نوابهم على الأقاليم كذلك ، كما اتخذ الولاة في هذا العصر الحجاب على أبوابهم وسيروا بين أيديهم الحراب والعمد واتخذ خمسمائة من الحرس رابطة . واليه يعزى القول في وصيته لابنه بقوله : « عليك بالحجاب فانما تجرات الرعاة على السباع لكثرة نظرها اليها » .

وبجانب حرية ولاية ذلك العصر - كما تقدم - كانت للوالي السلطة العليا في اختيار صاحب الجند والبريد والشرطة والقاضي ، فكان هؤلاء الولاة بمثابة أمراء مستقلين ، بل نجد أن معاوية بن أبي سفيان - كمي يتجنب شر أمراء بني أمية وحقدهم وحتى لا يطالبوا بالخلافة - أطلق حريتهم في التصرف في أموال الأقاليم التابعة لهم اذاريا بشرط ألا ينقص أحدهم المال المستحق للخلافة ، فكان معاوية يعمل لعمر بن العاص كل حساب فمنحه خراج مصر ، وصلاتها مدى الحياة ثم لابنه عبد الله سنتين ، خوفا من أن يتزعم حركة المعارضة لخلافته . كما أسند معاوية الى المغيرة

ولاية الكوفة مدى الحياة ، وبالرغم من أن زياد بن أبيه هو أول من اجتمعت له ولايتا الكوفة والبصرة ، والتي كانتا باب التوسع في بلاد الترك والسند والهند . لم يقتنع بما لديه من سلطات . فأرسل الى الخليفة معاوية يقول « انى خبطت العراق بيمينى وشمالى فارغة » وسأله أن يوليه ولاية الحجاز لكن معاوية رفض بشدة هذا المطلب .

وكانت لوالى مصر الحرية الكاملة فى اختيار عامله على افريقية وأحيانا تجمع له ولايتا مصر وافريقية كما تقلدها مسلمة بن مخلد الأنصارى . كما أطلق الخليفة عبد الملك بن مروان يد واليه حسان بن النعمان الغساني على خراج ولاية مصر أثناء فتح أفريقية فنجح فى تنظيم أمور الولاية ودون بها الدواوين وأصلح نظام الخراج حتى قيل لو امتدت ولاية حسان لجنى المغرب على يديه كثيرا من الخير .

وفى المقام تقول الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف : « قد أعطى الخلفاء الأمويين شخصيات بارزة مثل عمرو بن العاص ، وزياد بن أبيه والحجاج بن يوسف الثقفى ، وخالد بن عبد الله القسرى ، وعبد العزيز ابن مروان ، وموسى بن نصير وغيرهم . ففى مصر نجد الخليفة معاوية ابن أبى سفيان . يولى عمرو بن العاص صلاة مصر وخراجها ويجعلها طعمة له بعد عطاء جندها والنفقة على ادارتها ، فظل عمرو بن العاص فى ولايته الثانية على مصر (من سنة ٣٨ هـ - سنة ٤٣ هـ) حتى وفاته . وكذلك ظل عبد العزيز بن مروان فى ولايته على مصر حوالى ٢١ سنة (٦٥ - ٨٦ هـ) وتوفى وهو وال عليها ، وكان عبد العزيز شبه ملك مستقل فى حكم مصر من مقره من الفسطاط أولا . ثم من حلوان ثانيا التى أمر ببنائها (سنة ٧٠ هـ) واتخذها عاصمة له .

وكان نفوذ الولاة وسلطاتهم الادارية واسعة ، فكان عبد العزيز بن مروان يمثل سياسة الخلافة الأموية ، وفى الوقت نفسه يتصرف بحرية واسعة على غرار الولاة الأمويين الأقوياء ، فضلا عن أن عبد العزيز بن مروان كان ولى فى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان وكان له كلمة مسموعة لدى الخليفة .

وفى الجملة اتبعت الادارة الاسلامية منذ الفتح النظام اللامركزى ، ويعلق فون كرىمر على ذلك بقوله : ان هذا النظام اللامركزى يوافق العقلية الاستيوية التى لا تطبق الحكومات المركزية القوية .

العنصر الثالث : الرقابة الادارية عند الخلفاء الأمويين :

بالرغم من أن اختيار الولاة الأمويين قد تم على أساس من الثقة والترابط القوى والمصلحة المشتركة ، وبالرغم من أن الخلفاء قد سمحوا للولاة بالاستقلال الادارى فى ولاياتهم والأقاليم التابعة لهم . الا أن الخلفاء الأمويين كانوا يخشون دائما أن يزيد نفوذ الولاة فى الأقاليم الخاضعة لهم عن الحد المعقول ، وأن يشكل ذلك خطرا يهدد الدولة بانسلاخ بعض الأقاليم عنها لذلك كانوا يراقبون أعمالهم وأشخاصهم وهو ما اصطلح عليه المعاصرون بـ (الرقابة الادارية أو الوصاية الادارية) .

فاذا ما نظرنا الى الوسائل التى سنّها قانون الادارة الحديثة للسلطة المركزية كى تتمكن من مراقبة أشخاص وأعمال الهيئات الاقليمية لوجدنا توافر كل أساليب تلك الرقابة . فمن أساليب الرقابة الادارية سلطة الحكومة المركزية فى تعيين الولاة الرئيسيين على أقاليم الدولة فيجمع الوالى - حينئذ - بين ازدواج فى الصفة : الصفة المركزية حيث يختار وينوب عن الحكومة المركزية فهو - حينئذ - يعتبر امتدادا للأسلوب المركزى الادارى على الأقاليم التابعة له اداريا وبين الصفة اللامركزية حيث يمثل الوحدات الاقليمية عن طريق رئاسته لها كالمحافظ فى فرنسا ومصر فى الوقت الحاضر .

وقد تتمثل الرقابة فى حق السلطة المركزية فى ممارسة توقيع السلطات التأديبية على تلك الهيئات .

وقد تمتد هذه الرقابة الى أعمال هذه الهيئات ، وتتخذ عدة صور . . مثل توجيه النصيح والارشاد والتوجيهات للهيئات المحلية ، أو تتم بارسال مفتش لاعداد تقارير عن نتائج سير الأعمال الاقليمية الى السلطة المركزية وقد تتخذ تلك الأعمال صورة اذن سابق أو تصديق لاحق من السلطة المركزية .

ومما هو جدير بالذكر أن وسائل الرقابة الادارية تختلف من نظام الى نظام ، فلكل دولة ظروفها وبنيته ، فدرجة الرقابة فى النظام الفرنسى مثلا أشد منها فى النظام الانجليزى وبالتالى تتعدد أساليب الرقابة فى الأول عنها فى الثانى .

وقد حرص بعض الخلفاء الأمويين على محاسبة عمالهم ، فقد باشر معاوية بن أبى سفيان الرقابة الادارية على أشخاص يحكم الأقاليم ، من حيث التعيين وتوقيع السلطات التأديبية على المقصر منهم فعين معاوية ،

زياد بن أبيه على البصرة والأقاليم التابعة لها في المشرق وهي : خراسان وسجستان والهند والبحرين وعمان . ولما مات المغيرة بن شعبه ضم الى زياد ولاية الكوفة وولى عمرو بن العاص مصر . ولما مات وليها أخوه عتبة ابن أبي سفيان كما وليها بعد ذلك معاوية بن حديج ثم مسلمة بن مخلد كما أن معاوية كان يختار الصالحين الأكفاء من أهل الذمة في أعمالهم الإدارية .

وباشر معاوية سلطاته في رقابة عماله وتوقيع العقوبات التأديبية على المقصر من هؤلاء العمال التي تصل الى حد العزل .

كما أن معاوية كان يباشر توقيع السلطات التأديبية على عماله طالما أن السياسة العليا تقتضى ذلك ، لأن في عزل عامل - ولو خطأ - ما هو أهون من تمرد أو ثورة تندلع نارها في جزء من أجزاء الدولة . يتضح ذلك مما جاء في وصيته لابنه يزيد : « . . . وأنظر أهل العراق ان سألوك أن تعزل كل يوم عاملاً فافعل ، فإن عزل عامل أيسر من أن يشهر مائة ألف سيف » .

كما باشر معاوية سلطة الرقابة على أعمال ولاته ، وذلك عن طريق إصداره تعليمات ومنشورات يهتدون بها في أعمالهم ، قال لأحد رلائه لا تبيعن كثيراً بقليل ، وخذ لنفسك من نفسك ، وأكتب فيما بينك وبين عدوك بالوفاء ، تخف عليك المؤنة وعلينا منك وافتح بابك للناس » .

وقال لآخر : اذا أعطيت عهداً فوفى به ، ولا تخرجنك أمراً حتى تبرمه ، فاذا خرج فلا يردن اليك ، ولا تطمعن أحداً في غير حقه ، ولا تويشسن أحد من حق له .

وقد باشر معاوية الرقابة اللاحقة عن طريق ما أنشأه من ديوان البريد الذي سرعان ما تطور فأصبح يشمل - بجانب إيصال الأخبار - الرقابة على عمال الخليفة وموافاة الخليفة بجميع الشئون في ولايته من خير أو شر . وكانت هناك رقابة لاحقة من الخليفة على ولاته ، تتمثل فيما كلف به هؤلاء الولاة من رفع تقارير عن أعمالهم الى الخليفة .

وفي هذا الموضوع ين

هذا السؤال (يقصد الرقابة

من جاء من حكام المسلمين) :

عمالهم ويكشفون أحوالهم ، وكان هذا يتم سواء عن طريق بعث العيون والمفتشيين أم بمناسبة تقديم التقارير عن الأعمال التي يقومون بها أم بمناسبة رفع الموازنة العامة للأقليم أو البلدة .

ويقول الأستاذ جورجى زيدان : كان البريد واسطة العلاقة بين الولاة والخليفة ، ينقل أوامر الخلفاء الى ولايتهم ، وأخبار الولاة الى خلفائهم ، وكان أصحاب البريد رقباء أو مفتشين من قبل الدولة ، يرفعون التقارير عن أحوال الجند أو المال أو غير ذلك من أمور المملكة .

وقد تتمثل الرقابة فى السؤال والتحري عن العمال لكشف أحوالهم . من ذلك أن عتبة بن أبى سفيان خرج الى معاوية فى نفر من أهل مصر فسأل معاوية الوفد عن عتبة فقال أحدهم « حوت بحر يا أمير المؤمنين على بر » فقال معاوية لعتبة : اسمع ما يقوله فيك رعيتك ، فقال صدقوا يا أمير المؤمنين حجيتنى عن الخراج ولهم على حقوق وأكره أن أجلس ذاسأل فلا أقعل فأبخل . فضم اليه معاوية الخراج .

كذلك باشر عبد الملك بن مروان سلطة الرقابة المركزية على اشخاص وأعمال ولانته وعماله ، فكان هؤلاء الولاة يستشعرون تلك الرقابة . وهذا الحجاج بن يوسف الثقفى بعد أن خطب فى أهل العراق خطبته المخيمة وحتى يحثهم بأنه ولى ، قرأ عليهم كتاباً بنفس المعنى من الخليفة عبد الملك يحضهم فيه على قتال الخوارج .

وقد تتمثل تلك الرقابة فى صورة نقل عماله من ولاية أو اقليم الى آخر طالما كانت السياسة العامة للدولة تقتضى ذلك ، فوجه عبد الملك قائده الحجاج الى العراق ، فبعد أن كان قد ولى مكة والمدينة واليمامة ثلاث سنين ، فولاه البصرة والكوفة وما يتبع ذلك من الأقاليم الكبار .

كما أن عبد الملك قد باشر توقيع السلطات التأديبية على ولاته الذين يرتكبون أخطاء جسيمة أثناء مباشرتهم لوظائفهم الادارية ، فعندما وجد عبد الملك بن مروان أن واليه الحجاج بن يوسف الثقفى يسرف فى التنكيل ببني هاشم بمكة ، الاساءة بأهل المدينة ، كتب اليه عبد الملك يلومه على فعل ذلك .

وكان ما كتبه اليه : « أما بعد فقد بلغ أمير المؤمنين سرفك فى الدماء وبذورك فى الأموال ولا يحتمل أمير المؤمنين فى الدماء ، بالدية فى الخطأ وبالقود فى الدماء وحكم عليك فى الأموال بردها الى مواضعها .

وقد تصل تلك السلطات التأديبية الى حد العزل ، من ذلك أن عبد الملك بن مروان عزل عامله عبد الله بن أمية على اقليم سجستان ، وذلك لانتصار رتبيل أحد ملوك الترك عليه ، وكاد يقتك به ، مما دعا عبد الله أن يرضى باخلاء سبيله على شرط عدم مقاتلة رتبيل وعدم غزوه طوال مدة توليته الامارة .

بنح عبد الملك أن أحد ولاته قبل هدية فقال له : « والله ان كنت قبلت هدية لا تنوى مكافأة المهدي لها انك لثيم دنيء ، وان كنت قبلتها تستكفي رجلا لم تكن تستكفيه لولاها انك خائن ، وان كنت نويت تعويض المهدي عن هديته وأن لا تخون له أمانة لا تخون له أمانة ولا تسلم له ديناً ، فليقد قبلت ما بسط عليك لسان معامليك ، وأطمع فيك سائر مجاوريك ، وسلبك هيبة سلطانك » ثم صرفه عن عمله .

ويقول الاستاذ محمد كرد علي : ان غاية الخليفة ترتيب قواعد الدولة على أصول نقية من الشوائب والرشوة عن طريق الهدايا تذهب بها حقوق أحد المتنازعين أو حقوقهما معا .

كما كانت تعليمات عبد الملك لعماله تتضمن الأخذ بالشدة والغلظة على أهل المعصية وباللين على أهل الطاعة . ولا تأخير في الفصل بينهم ، ولا كذب في الوعود والمواعيد واستشارة العارفين والعالمين ، وجعلهم وحدهم بطانة وسمارا وجلساء ، ولا أسراع في انزال العقوبات حتى يذهب الغضب .

ومن تلك التعليمات ، أن عبد الملك حرض ابنه علي المشاورة في قضاء الأمور لما أسند اليه إمارة مصر قائلا له : « انظر أي بنى أهل عملك فان كان لهم عندك حق غدوة فلا تؤخره الى عشية ، وان كان عشية فلا تؤخره الى غدوة ، واعطهم حقوقهم عند محلها ، تستوجب بذلك الطساعة منهم ، واياك أن يظهر لرعييتك منك كذب ، فإني ان ظهر لهم منك كذب لم يصدقوك في الحق ، واستشر جلساءك وأهل العلم ، فان لم يستبين لك فاكتب الى يأتيتك رأي فيه ان شاء الله ، وان كان بك غضب على أحد من رعييتك فلا تؤخذه به عند ثورة الغضب ، واحبس عقوبتك حتى يسكن غضبك ، ثم يكون منك ما يكون ، وأنت ساكن الغضب مطفاً الجمرة ، فان أول من جعل السجن كان حليماً ذا أناة ، ثم أنظر الى أهل الحسب والدين والمروءة فيكونون أصحابك وجلساءك ثم ارفع منازلهم منك على غيرهم ، على غير استرسال ولا انقباض أقول هذا وأستخلف الله عليك » .

ومنها أيضاً قوله : ان السياسة هي هيبة الخاصة مع صدق مودتها ، واقتياد قلوب العامة بالانصاف لها ، واحتمال هفوات الصنائع .

وقد تمتد سلطة الرقابة لتشمل ، علاوة على التعليمات والمنشورات والتوجيهات والنصائح - تمتد لتشمل ما نسيميه - في الوقت الحاضر الاذن السابق والتصديق اللاحق ، من ذلك ما كتبه الحجاج الى عبد الملك يخبره أن ابن الزبير زاد في الكعبة ما ليس منها ، وبمفهوم المخالفة نستنتج من هذا الكتاب ابداء رغبة الحجاج في إعادة بناء الكعبة ، وتغيير

معالم ما أنشأ بها ابن الزبير . فكان رد الخليفة (في صورة تصديق لاحق . » أن أمره بتعديلها فكان ذلك بمثابة إعلان من السلطة الوصائية ممثلة في الخليفة عبد الملك بأن ليس لديه اعتراض على تنفيذ ما يبدية الحجاج من تعديل في الكعبة ، لذا نجد أنه مجرد أن وافق الخليفة عبد الملك على ذلك ، قام الحجاج بنقض بناء ابن الزبير وأعاد الكعبة إلى قواعدها الأولى ، وسد الباب الذي أحدثه ابن الزبير ، وجعل الحجر الأسود من الخارج بعد أن كان من الداخل ، فكان بناء الكعبة هو الثاني منذ الاسلام ، وهو البناء القائم ليومنا .

ومن ذلك أيضا : ما كتبه الحجاج بن يوسف الثقفي (في صورة اذن سابق) الى الخليفة عبد الملك يستأذنه في أخذ الفضل من أموال السواد . فلم يصادق له الخليفة عبد الملك على ذلك ومنعه منه وكتب اليه : « لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك ، وأبق لهم لحوما يعقدون بها شحوما » .

وفي عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك قام الخليفة بعزل عمر بن عبد العزيز عن ولاية المدينة ، وعين خالد بن جرير بن عبد الله القسري وعثمان بن حيان المروى على مكة والمدينة .

وبالرغم من استقلال الحجاج في العراق كله - كما هو معلوم وكما أشرنا - الا أن ذلك تحت رقابة الخليفة عبد الملك ، فقد كتب اليه الوليد يأمره أن يكتب اليه بسيرته فكتب اليه الحجاج عنها كالآتي : اني أيقظت رأي وأنمت هواي ، وأدنت السيد المطاع في قومه ، ووليت الحرب الحازم في أمره ، وقلدت الخراج الموفر لأمانته ، وقسمت لكل خصم من نفسي قسما أعطيته حظا من لطيف عنايتي ونظري ، وصرفت السيف الى النطف المسيء ، والتواب الى المحسن البري ، فخاب المريب صولة العقاب ، وتمسك المحسن بحظه من الثواب .

كما تتضح الرقابة الادارية فيما أرسل به الخليفة الوليد الى قائده قتيبة بن مسلم الباهلي قائلا : « قد عرف أمير المؤمنين بلاءك وجهدك واجتهادك في جهاد أعداء المسلمين ، وأمير المؤمنين رافعك وصانع بك الذي يجب لك . فأتمم مغازيك وانتظر الثواب من ربك ، ولا تخيب عن أمير المؤمنين كتبك حتى كأني أنظر الى بلائك والشعر الذي أنت فيه » .

كذلك باشر الخليفة عمر بن عبد العزيز سلطة الرقابة المركزية على أشخاص وأعمال عماله ، فقد أمر عمال الدولة الاسلامية بالسهر على مصالح رعاياهم ، وأرسل اليهم الكتب التي يبين فيها أنهم يجب أن يخافوا الله في أعمالهم ، وحاسبهم في سبيل ذلك أشد الحساب ، فقد أنب عامله

على خراسان عندما كتب اليه : ان الناس قد سارعوا في الاسلام نفورا من الجزية فامتحنهم بالختان . . فكتب اليه عمر : قبح الله رأيك « ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم داعيا ولم يبعثه خائنا » .

وكتب الجراح بن عبد الله الى عمر بن عبد العزيز : ان أهل خراسان قوم ساءت رعيتهم وانه لا يصلحهم الا السيف والسوط ، فان رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي في ذلك . . فكتب اليه عمر (يؤنبه) : أما بعد فقد بلغنى كتابك أن أهل خراسان قد ساءت رعيتهم ، وأنه لا يصلحهم الا السيف والسوط ، فقد كذبت ، بل يصلحهم العدل والحق ، فابسط ذلك فيهم .

وقد تصل تلك السلطات التأديبية الى حد عزل هؤلاء الولاة ، وذلك نظير ما ارتكبوه من مخالفات جسيمة تتناسب مع تلك العقوبة الموقعية عليهم فعزل الخليفة عمر يزيد بن المهلب عن ولاية خراسان والعراق لأنه لما صارت اليه الخلافة سأل يزيد عن الأموال التي كتب بها الى سليمان بن عبد الملك ، فقال يزيد : كنت من سليمان بالمكان الذي رأيت ، وانما كتبت اليه لأسمع الناس به ، وقد علمت أنه لم يكن ليأخذني بشيء مما سمعت به ، ولا بأمر أكرهه ، فقال عمر : ما أجد في أمرك الا حبسك فأتق الله . . وأمر بحبسه - بعد عزله - فلم يزل في الحبس الى أن حضرت الوفاة عمر بن عبد العزيز .

كما عزل عمر الجراح

من جفاء . كما عزل أسامة بن يزيد عن حراج مصر . ر
سياسة سليمان القائمة على حلب الدر ، فاذا انقطع فحلب الدم ، والذي كان لا يخاف من الله شيئا ، وكان قد قال عمر بن عبد العزيز لأسامة : « سمعت والله كلام رجل (يقصد الخليفة سليمان بن عبد الملك) لا يغني عنك شيئا .

وقد تصل تلك الرقابة الى حد ما نسميه - في الوقت الحاضر - بسلطة الالغاء ، ونستدل على ذلك بما كتبه عمر بن عبد العزيز الى عدي بن أرطاة « ابعث الى بفضل الأموال التي قبلك من أين دخلت ، فكتب اليه بذلك وصنفه له ، فكان فيما كتب اليه من عشر الخمر أربعة آلاف درهم ، فجاء جواب كتابه « انك كتبت الى تذكر من عشور الخمر أربعة آلاف درهم ، وان الخمر لا يعشرها مسلم ، ولا يشربها ولا يبيعها ، فاذا أتاك كتابي هذا ، فأطلب الرجل فأرددها عليه ، فهو أولى بما كان فيها فطلبه الرجل فردت عليه الأربعة الآلاف ، وقال : أستغفر الله اني لم أعلم .

وكانت تعليمات عمر بن عبد العزيز الى واليه على الكوفة عبد الحميد ابن عبد الرحمن : أن يعدل في معاملة الرعايا غير المسلمين أيضا ، وأن يحسن معاملتهم ، وأن يأخذ الخراج في رفق ، وألا يحمل خرابا على عامر ولا عامر على خراب ، وألا يأخذ سوى الخراج متجنباً هدايا النيروز والمهرجان ودراهم النكاح وثمان المصحف وأجور الضرابين والآيين ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض .

وكانت وصاياهم الى واليه على خراسان أن : « استوعب الخراج واحرز في غير ظلم فان بك كفافاً لأعطياتهم فسبيل ذلك ، والا فأكتب الى حتى أحصل اليك الأموال فتوفر لهم أعطياتهم » .

كان عمر يحسن الظن بعماله ولا يتخلى عن كشف أحوالهم نستدل على ذلك مما ورد عن داود بن هند عن رباح بن عبيد أن عمر بن عبد العزيز طلب منه أن يسأل سيرة ولاية العراق ومدى رضا الرعية عنهم ، فلما علم بحسن سيرتهم أخبر عمر فقال : « الحمد لله على ذلك . لو أخبرتنى عنهم بغير هذا لعزلتهم ولم أستعن بهم بعدها أبداً » .

أما في عهد يزيد بن عبد الملك فقد ضعفت الرقابة المركزية على الولاة ، فكان يزيد لا يمنع ولا يمتنع اذا ما تجاوزوا ما أمرهم به ، وكان ضعيفا قليل الاهتمام والاكتراث بأمور الحكم ، فترك الأقاليم لأمرائها ولم يهب وقته لأمور الدولة .

غير أننا نبادر بالقول ، بأن ذلك لا يعني أن ضعف هذه الرقابة قد وصل الى الحد الذي تمكن فيه الولاة من الاستقلال المطلق بأقاليم ولاياتهم والاستبدال بسلطاتهم ونقل ادارتهم الى نوع من الحكم الذاتي ، بل باشر يزيد الرقابة المركزية على هؤلاء ، وإن كانت وسيئته في ذلك أخف وطأة من سلفه .

ويظهر ضعف هذا الخليفة ، أنه عندما أراد مباشرة سلطانه التأديبية على واليه على العراق مسلمة بن عبد الملك ، لأنه لم يرسل له شيئا من الخراج ، استدعى مسلمة الى الشام ، وبعث الى العراق « عمر بن هبيرة الغزاري » بحجة حيازة أموال آل المهلب ، ثم أعلن تعيينه واليا مكان مسلمة المعزول .

كما تتضح الرقابة على الأعمال ، من أنه لما أراد أحد ولاته (بشر بن صعوان) ادخال اصلاحات على ديوان القبائل في مصر ، وكان أساسا لأعطياتهم . أفصح ليزيد بن عبد الملك عن رغبته فيما ينوي أن يقوم به من أفعال ، فأذن له الخليفة يزيد بن عبد الملك .

وفى عهد هشام بن عبد الملك كانت الدواوين مثال الدقة والعناية فى معاملة الرعية ومحاسبة العمال الذين يتصرفون له يتخيرهم من الأمناء البعيدين « من الفساد ومن الرشاوى ومن الحكم بالهوى » ويعتمد فى اسناد عظيم الأعمال على أناس من أهل بيته . وكان يتفقد الأمور بنفسه ، كما كانت له عيون يطالعونه بأحوال الناس .

واقتفى هشام بن عبد الملك سيرة سلفه فى الرقابة على عماله ، فكان يبعث برجال من ثقافته الى الأقاليم فيسألون الناس عن سيرة عماله ويخبرونه بحقائقها ، فإذا انتهى اليه حيف أو علم من أحدهم أوقع به وأسقطه وأنصف منه ، ولم يستعمله بعد ذلك ، وكان يباشر الأمور بنفسه .

وكانت رقابته تشمل أشخاص عماله وأعمالهم ، فسكان يولى العمال الرئيسيين (أصحاب الولاية العامة) على أقاليم الدولة الاسلامية ، ويوقع عليهم السلطات التأديبية بالقدر الذى يتناسب ونوع المخالفة ، فلما أقام « خالد بن عبد الله القسرى » قنطرة على « دجلة » وأعظم النفقة عليها ، وكان قد طلب الاذن فى عملها من هشام ، فكتب اليه هشام : « لو كان هذا ممكنا لسبق اليه الفرس » ولكن خالدا راجعه حتى وافق ، ثم لم يلبث أن قطعها الماء ، فكان جزاء خالد ، أن أغرمه الخليفة هشام ما كان أنفق عليها .

ولما جمعت ضد هذا العامل (خالد بن عبد الله القسرى) من التهم العظيمة عزله . كما عزل هشام واليه حفص بن الوليد بن سيف عن مصر ، لمغاضبته لوالى الخراج « عبيد الله بن الحجاب » وشكوى جماعة أخرى من أوباش المصريين .

ولما حدث تباعد بين أهل خراسان وواليتهم أسد بن عبد الله القسرى وخطب فيهم قائلا : « قبح الله هذه الوجوه وجوه أهل الشقاق والنفاق والشغب والفساد » كتب هشام الى « خالد بن عبد الله القسرى » اعزل أخاك فعزله .

ومن وسائل رقابة هشام على عماله ما نسميه فى الوقت الحاضر - تعليمات ومنشورات ، وما يسمى بتصديق السلطة المركزية على الاذن السابق للهيئات المحلية الاقليمية فكانت تعليمات هشام لأحد ولاته « تخير لقضاء جندك رجلا عفيفا ورعا تقيا سليما من العيوب لا تأخذه فى الله لومة لائم » .

ومن وسائل الرقابة على الأعمال ما نسميه حديثا ، بالاذن السابق، من ذلك أنه لما ولى عبيد الله بن الحجاب مصر استأذن الخليفة هشام بنقل

قبائل من العرب من قيس الى مصر (عام ١٠٩) (وعددهم ٥٠٠ عائلة) ، وأقصر للخليفة بأن ذلك لن يضر بأهل مصر ولا يكسر ذلك من خراجها ومكان نزول بلبيس ٠٠ وكان صورة الاذن تتمثل فيما أورده الكندي فى هذه العبارة : « ٠٠٠ فان رأى أمير المؤمنين أن ينزلها هذا الحى من قيس فليفعل » . وهذا الاذن يحتاج الى وسيلة أخرى من وسائل الرقابة وهى ما تسمى - حاليا - التصديق اللاحق ، وبالفعل صدر ذلك التصديق من الخليفة تمثل فيما أورده الكندي فى هذه العبارة : « أنت وذلك » وبهذا يكون ابن الحجاب قد حصل على موافقة السلطة المركزية . لذلك بعث الى البادية فقدم عليه مائة من بنى مضر ومائة من بنى عامر ومائة من أفناء هودان ٠٠ فأنزلهم بلبيس وأمرهم بالزرع ، فاشتروا ابلا وخيلا واشتغلوا بنقل التجارة بين مصر والبحر الأحمر .

الخلاصة :

وبناء على ما تقدم : نستطيع القول بان اللامركزية الادارية وجدت سبيلها فى أقاليم الدولة الاسلامية خلال العصر الأموى ، فمن حيث العنصر الأول من عناصرها وهو : وجود مصالح محلية ، فقد توافر هذا العنصر فى العصر الأموى مع مراعاة تغير هذه المصالح بتغير البيئات والأحوال فلكل زمان ومكان مصالحه واحتياجاته الاقليمية .

أما من حيث العنصر الثانى من عناصرها وهو : وجود هيئات اقليمية مستقلة ، نقول بتحقيقه على نحو تمشى مع ظروف الزمان والمكان فى ضوء الأعراف الاقليمية . اذ كان الملك فى العصر الأموى متراعى الأطراف فاصطنع الخلفاء فى الأمصار وأقاليم عدة رجال دهاء مثلهم ، حيث كانت تنتظرهم مهمة شاقة هى السيطرة على عرب تلك الأقاليم ، لذلك جمع لبعضهم عدة ولايات فى آن واحد ، وأطلق يدهم على الأقاليم التابعة لهم ، كما جعلوا سلطة التعيين فى الوظائف النانوية الخاصة بالحكم والادارة فى يد هؤلاء الولاة الرئيسيين . اذ لو كانت كل مسألة تحال الى الخليفة لأدى ذلك - لصعوبة المواصلات - الى تأخر طويل جدا ، وأحيانا يكون التأخير مضرا .

ويذهب البعض الى القول : « بأنه بدأت ولايات الأعمال تتحول الى حكومات محلية ابتداء من أواخر دولة الراشدين حتى أيام عبد الملك بن مروان الذى أتم السيطرة على تلك البلاد . »

بينما يذهب البعض الآخر الى القول : بأن الشرقيين عموما والمسلمين منهم بصفة خاصة يميلون الى الحكم الذاتى ، ومن ثم كانت ادارة الأقاليم فى عهد الأمويين على درجة كبيرة من الاستقلال المحلى .

كما ذهب البعض الى وصف النظام الأموى بأنه : «نظام حكم محلى» .

غير أنه بقدر ما منح الخلفاء الولاة سلطانا وأطلقوا يدهم فى تصريف الأمور ، بقدر ما كانوا يتدخلون للحد من استبدادهم ، وحتى لا تزد سلطاتهم الى حد ظهور ميول استقلالية لديهم ، لذلك وضعهم الخلفاء تحت رقابتهم - التى قد تكون فى صورة رقابة أشخاص وأعمال هؤلاء الولاة أو فى صورة انصاف المظلوم - فلم يجرؤ أحد على المساس بوحدة سيادة الدولة فقد كان الخلفاء الأمويين يسيطرون سيطرة كاملة على شئون أقاليم الدولة الاسلامية ، القائمة على اللامركزية الادارية ، وفى نفس الوقت على المركزية السياسية .

الباب الثالث

اللامركزية السياسية والإدارية
في العصر العباسي
(الأول والثاني)

الفصل الأول

الأسلوب الإداري المتبع في العصر العباسي

تقديم :

يشور التساؤل عما إن كان الخلفاء العباسيون وحكوماتهم قد استأنثروا بالسلطان الكلي المطلق ، وأصبحت وظيفة التنفيذ في كلياتها وجزئياتها رهن إدارة هؤلاء الخلفاء ، ولم يكن لممثليهم المنبئين في أقاليم الدولة الإسلامية سلطة البت النهائي في الأمور المحلية التي تتصل بهذه الأقاليم ، أو اتجه هؤلاء الخلفاء إلى ترك سلطة البت النهائي في الأعمال الإدارية لممثليهم بالأقاليم لكي يتمتعوا بالاستقلال مع خضوعهم في نفس الوقت لـ لإشراف ورقابة الخلفاء العباسيين في بغداد .

وإنمضى آخر هذا كان الأسلوب الذي اتبعته الحكومة المركزية في بغداد مع نوابها على الأقاليم أسلوباً لا مركزياً ؟

لم يكن الأسلوب المتبع في الإدارة على وتيرة واحدة . فكان النظام الإداري في العصر العباسي الأول يغلب عليه الأسلوب المركزي ولم يكن حكام الأقاليم العباسيين - كولاة بنى أمية - مطلقى السلطة ، ومع ذلك نجد بعض الوقائع تشير إلى اتساع السلطات الممنوحة لحكام الأقاليم ، وتضاؤل تدخل السلطة المركزية في الشؤون الإدارية للأقاليم .

ولذلك يمكن القول بأن النظام الإدارى - وقتذاك - قد أخذ بالأسلوب
اللامركزى الإدارى .

وخلال العصر العباسى الثانى اتسعت سلطات حكام أقاليم الدولة
الإسلامية حتى أصبحت لهم حرية واسعة فى إنجاز أعمالهم .

ثم أدت حرية الحكم التى منحت لهؤلاء الحكام فى بعض الأحيان إلى
الاستقلال شيئاً فشيئاً ، فأصبح أمراء الأقاليم الواحد بعد الآخر ملكاً أو
سلطاناً مستقلاً يحكم جانباً من العالم الإسلامى ، وإن ذكر هؤلاء اسم
ال خليفة فى الخطبة مع أسمائهم . ومما ساعد على انفصال «الولاة» أن
الدولة الإسلامية كانت أسسها باتحاد بين الأقاليم ولم تكن هناك رابطة قوية
تربط حاضرة الدولة بالأطراف من الناحية الإدارية .

ومع استقلال هؤلاء الأمراء فقد كانوا يدينون بالطاعة الدينية وتوحيد
كلمة المسلمين وتنفيذ الأحكام واستيفاء الأموال الشرعية وإقامة الحدود
وغيرها من الواجبات .

وقد أوجد العباسيون طريقة لتسهيل جباية أموال الأقاليم هى تضمين
الخراج للعمال ، فأدت هذه الطريقة إلى استقلال الأقاليم كلما ضعفت
الخلافة . بل إن بعض الضامنين طمعوا فيما بيدهم من أموال وحجزوا
عائد الأقليم أو الولاية بأكمله لأنفسهم ، واتخذوا من قائد القوة العسكرية
الموجود بالمنطقة وواليها فى نفس الوقت حجة لهم بناء على اتفاق بينهما
ولم يعد هؤلاء - بالطبع - يحافظون على المظاهر التى اعتز بها الخلفاء وهى
إقامة الخطبة لهم وضرب النقود بأسمائهم فى الأقاليم ومن هنا قامت
الدولة المستقلة عن الخلافة .

يلقى مولوى حسينى على ذلك بقوله : « فلم يكن هناك فاصل واضح
بين الإدارة المركزية فى عاصمة الخلافة والإدارة الإقليمية فى الولايات
(أو الأقاليم) » . كما يقول : « أنه من الصعب أن نضع نظاماً ثابتاً للإدارة
العباسية نستطيع أن نقول باطمئنان أنه كان موجوداً على طول الفترة
التي حكمت فيها هذه الدولة » . وهذا يرجع إلى كثرة التغيرات التى حدثت
فى جوانب الإدارة .

المركزية الادارية فى العصر العباسى الأول

كان النظام الادارى فى العصر العباسى الأول حتى عهد الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ) نظاما مركزيا ، فلم يكن الولاة العباسيون مطلقى السلطة ، وكان الخليفة يختار عمال الاقاليم بنفسه أو بعد استشارة وزيره ، ولم تكن سلطتهم المدنية والقضائية خالصة . كما أن العامل لم يكن يستمر فى ولايته فترة طويلة ، فإذا ما عزل عن منصبه طلب اليه أن يقدم بيانا مفصلا عن شئون ولايته وكان أقل شك فى صدقه كافيا لمصادرة أملاكه وإنزال العقاب الصارم به .

فقد أتبع المنصور الخليفة العباسى أسلوب المركزية فى ادارة الدولة وسار المهدي على سيرة المنصور ، كما أرتقت الأنظمة الادارية فى عهد الرشيد ، فاتجه أبو جعفر المنصور فى تولية الولاة على الاقاليم الى اختيارهم من أهل بيته ليكونوا عوناً له ، كما أدخل العناصر غير العربية وخاصة العنصر الفارسى فى الادارة الاسلامية ، مما أضعف العنصر العربى .

فيصف سيد أمير على ادارة الخلفاء العباسيين الأوائل بأنها كانت تخضع لمركزية متشددة . حيث كان الخليفة هو مركز كل السلطة وكان اشرافه تاما على الضرائب وكافة النواحي الادارية الحربية وكان يحكم الاقاليم - خلال تلك الفترة - يخضعون لسيطرة الخلافة الكاملة .

ويكفى الإشارة الى ما لجأ اليه هؤلاء الخلفاء من إجراءات لجمع الخراج للدلالة على تمركز سلطاتهم فى الاشراف والتحكم فى مصادر المال وأوجه انفاقه فقد لجأوا الى أنظمة دقيقة ، حيث قسموا الدولة الاسلامية الى عدة

مناطق خراجية بلغ عددها في منطقة بلاد العراق والفرس خمسا وعشرين منطقة .

وكان ديوان الخراج في بغداد يشرف على هذه المناطق وكان الخليفة يعين عمال الخراج فيها .

ونستطيع أن نلمس مدى سيطرة الخلفاء العباسيين الأول على أموال الدولة وخراجها من الخطب التي ألقاها المنصور وقال فيها :

« أنا سلطان الله في أرضه . . وخازنة على ماله أقسمه بإرادته وأعطه بأذنه وقد جعلني الله عليه قفلا فان شاء أن يفتحني لأعطياتكم وتقسيم أرزاقكم فتحنى وإذا شاء أن يقفلني عليه قفلني » .

كذلك نرى المأمون يشرف أشرفا دقيقا على عملية جباية الخراج . وحينما اكتشف عجزا في خراج وإلى الجبال فحطت بن الحسن حبسه وقطع رأس علي بن هاشم وإلى أذربيجان . لأنه احتفظ لنفسه ببعض المال .

ولم يقتصر أشرف الخلفاء على الخراج بل امتد إلى الصدقات أيضا . فنرى الرشيد سنة ١٧١ هـ يعين من قبله روح بن صالح الهمداني على صدقات بني تغلب ولم يكن وإلى الاجناد ليستطيع زيادة أرزاق الجند سنة ١٩٤ هـ ألا بعد أن يحصل على موافقة الخليفة هارون الرشيد .

ويؤكد فون كرامر : ان الخلفاء العباسيين الأول كانوا يركزون كافة السلطات في أيديهم بينما كان نفوذ ولاية الأقاليم محدودا للغاية .

ولقد اتسمت إدارة العباسيين لمدينة بغداد خاصة بالسمة المركزية وذلك بدخول القسم الشرقي تحت إدارة الخلافة مباشرة ، كما بإشراف عمال الخلافة التابعين للسلطة المركزية إدارة أحياء هذا القسم . فكان ولاية العراق في الغالب ولاية مدن كالبصرة والكوفة وواسط . وكان نفوذهم يشمل هذه المدن وضواحيها . ولم تكن الإمارة المسنودة إلى هؤلاء الولاية إمارة استكفاء نظرا لقربها من بغداد حيث يستقر الخليفة ، فانهضرت سلطتهم حتى ضبط هذه المدن ، وتحصين أسوارها ، وترتيب حراسها ، والطوف بطرقائها وتعيين الشرطة بها ، وتشغيل أهلها ومنع البطالة عنهم ، ورعاية مصالحها وعمارتها ، وتوزيع أسواقها ، وتعيين محتسبها والإشراف على موظفيها وتعيين عرفاء الأسواق وأمناء الصناعات وشيوخ الدروب والأرباح .

وكانت سياسة الخلفاء العباسيين في هذه الفترة تقوم على عدم ترك الولاى على البلاد أكثر من سنتين أو ثلاث ، حتى لا يقوى نفوذه بها .

وتعلل الدكتور سيدة اسماعيل كاشف تلك الظاهرة - عند تحدثها عن ولاية مصر - بقولها : ان أهم ما لوحظ في حكم مصر في العصر العباسي كثرة تغيير الولاية ، فقد يكون هذا راجعا الى بعد مقر الخلافة العباسية (أعني بغداد وسامرا) عن مصر ، فلم يأن الخلفاء ان يتركوا ولاية مصر في الحكم طويلا حتى لا يطمعوا في الاستقلال بالبلاد . وقد يكون ذلك راجعا أيضا الى ضعف الخلفاء العباسيين الحقيقي بالرغم من مظاهر العظمة الخارجية ، وخاصة منذ عهد المعتصم ولذلك عني هؤلاء الخلفاء بتولية ولاية كثيرين في مدد متقاربة قصيرة كيلا يتمكن أحدهم من الاستقلال بها أو التمكين لنفسه فيها ، كما استخدموا البريد للتجسس على أعمال الولاية

فكان المنصور ينقل عماله من بلد لآخر بعد فترة وجيزة كما فعل مع حميد بن قحطبه حينما نقله من مصر الى خراسان (سنة ١٥١ هـ) كذلك أجرى المهدي تعديلات واسعة بين حكام الاقاليم . فعزل منهم كثيرين وولي بدلا منهم .

كما كان الرشيد يولي أعمال أذربيجان كل سنتين أو ثلاثة واليها جديدا .

وكان على والي في حالة انتهاء مدة ولايته أن يقدم تقريرا شاملا عن ادارته ، وإذا ظهرت منه أية بادرة لاستغلال أو سوء ادارة أمر الخليفة بمحاكمته وإذا ثبت جرمه صودرت أملاكه .

وهذه السياسة وإن كانت قد حافظت على قوة نفوذ وسلطان الخلفاء وهيمنتهم على أقاليم الدولة الاسلامية الواسعة الأرجاء .

فيذكر البلاذري : أن أبا العباسي السفاح كان يغيث عماله على البلاد ويكلفهم أساسا بحماية حدودها وكلها أمور وواجبات محورها الدفاع والحرب . . . كذلك كان المأمون يحث ولاته على خراسان باستمرار على الاهتمام بحدودها ومجاهدة ما وراء النهر .

ومما يدل على حرص الخلفاء الأوائل على أنحسار سلطة الولاية ، ان اماره الولاية - وقتذاك - كانت اماره خاصة حيث نرى فيها متوليا للحرب وآخر للتضاء . أما الخراج فكان يتبع خراج بغداد .

وقد حرص هؤلاء الخلفاء على تعيين القضاة لما لهم من صلة بالسلطة الروحية والدينية للخلافة . وظل الوضع كذلك حتى تولى أبو يوسف القضاء في عهد الرشيد ثم منحه الخليفة لقب قاضي القضاة فصار بمقتضى ذلك يعين نوابه في الولايات بموافقة الخليفة ، وسار الأمر على هذا الوضع من بعده .

ومما هو جدير بالذكر أن اتباع ذلك الأسلوب المركزي في الإدارة لم يقتصر على الخلفاء العباسيين الأوائل ، بل نجده يعود إذا ما أعتلي عرش السلطة خليفة قوى النفوذ ، ذلك أن نفوذ الولاة على الأقاليم يتناسب تناسباً عكسياً مع قوة الخلفاء ، فيزداد قوة مع أزيد ضعف الخلفاء والعكس إذ يضعف ببروز خليفة قوى ، وظلت تلك القاعدة مطردة طيلة العصر العباسي .

وتخالف المتعصب خبير مثل علي ضدق هذا الكلام ، فقد استطاع هذا الخليفة أن يسترد كثيراً من نفوذ الخلافة على الأراضي الفارسية وأراضي الجزيرة . وأصبح تعيين الولاة على أجزاء كثيرة من الدولة يتم بإرادته ، بل كان أيضاً ينقلهم من أقاليم لآخر حداً لنفوذهم ومنعاً لسيطرتهم . لذلك حسنت الإدارة في عهده فعمرت مملكته وكثرت الأموال وضبطت الشغور . وخافه عماله وكفوا عن المطالب .

كما تجلت المركزية الإدارية في الخلافة العباسية بعد أحداث منصب الوزارة ، فقد اتسعت اختصاصات الدواوين وزادت أعباؤها وأصبح الخلفاء لكثرة الأعمال الملقاة على عاتقهم لا يستطيعون الاشراف التام على الدواوين ، لذلك أسند أغلبهم مهمة الاشراف عليها لوزرائهم الذين أصبحوا يجمعون بين رئاسة الشئون العسكرية والمدنية .

وفي خلافة المهدي توطدت تنظيمات الدواوين وقويت مراقبته أعمالهم ، وظهرت في أيامه أبهة الوزارة ، ومنح وزراءه سلطة واسعة في الاشراف على دواوين الدولة .

ومما يؤكد اتباع الخلافة للأسلوب المركزي المتشدد أن المكاتب الرسمية كانت - وقتذاك - لا ترسل الى جهتها الا بتوقيع من الخليفة والوزير الذي كان له اشراف ملموس على شئون الدواوين . ولما رأى المهدي أن اشرافه هو والوزير لا يمكن أن يؤدي الى ضبط هذه الدواوين عين على كل ديوان رجال مسئولوا لمراقبته وعهد الى مولاه عمر بن بزيغ بالاشراف على هؤلاء الرجال وسماه صاحب ديوان الأمانة . وأصبح هذا الديوان بمثابة ديوان المراقبة على الدواوين والاشراف عليها ثم ولي المهدي علي بن يقطين لمراقبة أعمال عمر بن بزيغ فظهر بذلك ديوان جديد سمي ديوان زمام الأمة . وكذلك أنشئ في عهد المهدي « ديوان النظر » لتسهيل حاجات أرباب المصالح من الدواوين . وكذلك أنشأ المهدي ديواناً جديداً أسماه ديوان الزندقة مهمته القبض على الأفراد الذين يتهمون بالزندقة ويحاكمهم .

أما الخليفة الهادي الذي كان يعمل في دواوينه طائفة من أكفأ الكتاب فقد عين وزيره ابراهيم بن ذكوان الحرائي للاشراف عليهم - وذلك بعد

عزله وزيره الربيع بن يونس - كما قلاه أيضا ديوان الازمة ليكون اشرافه أكثر دقة وشمولا .

اتسعت سلطة الوزراء على الدواوين في عهد الرشيد ، فأسند ليحيى ابن خالد البرمكي الاشراف على جميع الدواوين مع الوزارة ، سوى ديوان الخاتم الذي تقلده أبو العباس الطوبى ، وديوان النفقات الذي أسند إدارته إلى الفضل بن الربيع وكان للخليفة السلطة العليا عليها ، فكان الرشيد يخصص يوما وليلة بأكملها كل أسبوع لحاسبة الكتاب وعمال الدواوين في أعمالهم من الصباح حتى المساء .

وصفوة القول ان المركزية الادارية تجلت في العصر العباسي الأول حيث كان الوزراء مسئولين عن الشؤون الادارية وعن دواوين الدولة بجانب مسئوليتهم عن الشؤون الحربية والمالية للدولة . وذلك تحت اشراف وسلطان الخلفاء الذين احتفظوا بالسلطة العليا على أقاليم دولتهم القائمة على المركزية السياسية .

عدم التركيز الادارى

وسع الخلفاء العباسيون اطار التفويض حتى أنهم استخدموا من يباشرون أمور الدولة عنهم وهم الوزراء ، فتعددت سلطات الوزير فكان يقضى باسم الخليفة في جميع شئون الدولة المدنية والحربية ، كما كان هو الواسطة بينه وبين رعاياه ، يسدى له المشورة والنصح ويكتب الرسائل الى الجهات المختلفة ويوقع على ما يرفع اليه من أوراق ، كما كان على معرفة بأمور الحرب والخراج ، وله الحق في نظر المظالم الى جانب توليته العمال . واصدار الأوامر الرئاسية لعمال الاقاليم في صورة منشورات .

فكانت هذه أوجه العلاقة الرئاسية بين الوزراء وعمال الاقاليم . وكلها تؤكد الأسلوب المركزى الادارى فى الحكم ، كما كان الوزير يملك سلطات رئاسية - أيضا - على موظفى الدواوين ومكائنتهم كانت تلى مكانة الوزير ، فكانوا (أى موظفو الدواوين) يعملون تحت رئاسة الوزير مباشرة فيرفعون اليه أعمالهم ويحتكمون اليه فى منازعاتهم حول أمور العمل ، ويرجعون اليه فيما أشكل عليهم من المسائل وينفذون توجيهاته فيها .

وظهرت وزارة التفويض الذى يعرفها الماوردى بقوله : « ان يستوزر الامام من يفوض اليه تدبير الأمور برأيه وامضائها على اجتهد » .

وإذا كان وزير التفويض يتمتع بسلطة استقلالية وولاية عامة ، غير أن هذا الاستقلال لا ينفى مسئوليته أمام الخليفة .

ومن أشهر وزراء التفويض في العصر العباسي الأول يحيى بن خالد البرمكي ويتضح تفويض الاختصاصات الممنوحة له فيما قاله الرشيد له : « قد قلدتك أمر الرعية وأخرجته من عنقي إليك فأحكم في ذلك بما ترى من الصواب واستعمل من رأيت ، وأعزل من رأيت ، وأمضى الأمور علي ما ترى » . وهكذا كانت دواوين الدولة تحت إشرافه مع الوزراء ما عدا ديوان الخاتم الذي أصبح بعد فترة وجيزة تابعا له كسائر دواوين الدولة . وكان موظفو الدواوين خاضعين لسلطته مباشرة . وكما استطاع يحيى بن خالد البرمكي أن يحصل من الخليفة على حق مراسلة الأقليم مباشرة دون الرجوع إليه بحجة سرعة تصريف الأمور . واستطاع أبوه جعفر لما ولى المشرق كله (١٧٦ هـ) أن ينظم شؤون الإدارة والدواوين في هذه المنطقة بمهارة فائقة . بل غدت السلطة الفعلية وإدارة الدولة في يد البرامكة .

وعلى الرغم من تلك السلطات التي منحت لبعض الوزراء عن طريق التفويض في الاختصاص ، فإن الخلفاء احتفظوا بمكانتهم كما أن هيبتهم لم تنتقص ، وظلت لهم الكلمة العليا في إدارة شؤون الدولة ، حتى في حالة كون وزرائهم وزراء تفويض ، فقد كانت قوة الخلفاء في العصر العباسي الأول تحد من سلطة الوزراء . وكان الوزير عرضة للعزل إذا حاول أن يظهر سلطانه أو يتخطى الحدود المرسومة له .

اللامركزية الادارية فى العصر العباسى

توسع الخلفاء العباسيون فى اتباع أسلوب اللامركزية الادارية فى ادارة بعض اقاليم الدولة الاسلامية ، فتركوا لأهالى كل اقليم ادارة شئونه الخاصة بل لقد وجد نظام للمجالس فى كثير من المدن ، حيث كان يدير شئون هذه المدن مجلس من أعيان الاقليم تقوم الحكومة بتعيين أعضائه أما رئيس هذا المجلس فيتم اختياره عن طريق الانتخاب ولقد سمي هذا المجلس بديوان الشورى .

ومن مظاهر استقلال هذا الديوان ، قيامه بجمع الزعماء وادارة المرافق العامة المحلية لسد حاجات الاقليم المحلية وتنظيم عمليات التسادل التجارى للمدينة وكان هذا الديوان يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال ، حيث كان تدخل الحكومة مقصورا على حالات النزاع بين هذه المدن . ورغم أن اختيار أعضاء هذا المجلس كان يتم عن طريق التعيين الا أن اختيار رئيسه كان بالانتخاب ، وهذا يدعونا الى القول بأن ذلك الديوان كان يمثل المجالس المحلية الاقليمية ، وان الادارة فى كثير من المدن فى الدولة العباسية كانت تدار محليا . وقد وصل عن استقلال هذه المدن أن شبهها فولوى حسيني بالمدن الحرة فى أوروبا .

وأجاز الخلفاء لولاياتهم سلطة الانفاق على مرافق ولاياتهم المحلية من مواردها .

أما عن العنصر الأساسى من عناصر اللامركزية الادارية وهو استقلال الولاية فى ممارستهم الوظيفية الادارية على الاقليم التابعة لهم اداريا .
تتحقق هذا فى العصر العباسى الأول أو فى عهد أشهر خلفاء هذا العصر

فكان للوالى السلطة العليا فى ولايته باعتباره نائبا للخليفة الذى يمنحه صلاحية تعيين بعض كبار الموظفين لادارة الأعمال الهامة فى نطاق ولايته . وكان الوالى يستعين - أحيانا - بذوى الرأى والمعرفة بشئون الولاية ، بل لقد وصل ولاية بعض الاقاليم درجة من القوة والاستقلال جعلت الخليفة يحتال عليه اذا أراد أن يعزله ، خشية ازدياد نفوذه وسلطانه . وهذا ما فعله الخليفة المنصور مع أبى مسلم الخراسانى .

ومن السلطات التى كان يتمتع بها ولاية الخليفة المهدى ، حقهم فى اختيار عمالهم وسائر الموظفين التابعين لهم اداريا ، فلما ولى مصر ابراهيم ابن صالح بن عبد الله بن عباس من قبل المهدى على صلاتها وخراجها جعل على الشرطة عسامة بن عمرو فاستخلف عسامة على الشرطة يزيد بن خاله ابن مسعود البخلانى فمات يزيد فاستخلف على الشرطة أيضا محمد بن عبد الله بن مرة الطائى من الغوث .

وعهد الرشيد بالولايات (أو الاقاليم) الى أمراء جعل لهم الولاية على جنح أهلها ينظرون فى تدبير الجيوش والأحكام ، ويقلدون القضاة والحكام ويجبون الخراج ، ويقبضون الصدقات ، ويقلدون العمال فيها ، ويحمون الدين ويقيمون حدوده ، ويؤمنون فى الجمع والجماعات أو يستخلفون عليها ويسيروا الحج من أعمالهم ، فان كانت أقاليمهم ثغورا متاخمة للعدو تولوا جهاده ، وكلها أمور عبر عنها الفقهاء المسلمون « بامارة الاستكفاء » وأصطلح عليه المعاصرون بالاستقلال الإدارى أو اللامركزية الادارية .

وقد توسع الرشيد فى توسعه سلطة عماله ، مما جعلهم يبدعون طرقا جديدة فى الادارة ، ونستدل على استقلال العامل حينما يشترط على الخليفة شروطا قبل التولية ويقبلها الخليفة . فعندما دعا هارون الرشيد عمر بن مهران فولاه مصر ، خراجها وضياعها وحربها ، قال : يا أمير المؤمنين ، أتولها على شريطة ، قال : وما هى ؟ قال : يكون اذننى الى ، اذا اصاحت البلاد أنصرفت . فجعل ذلك له ، فمضى الى مصر .

وكانت الصفة الغالبة على بعض ولاية ذلك العصر هو التوسع عليهم واللاق يدهم لدرجة أن أسنبد بعضهم بأمور الرعية . ففى (١٨٠ هـ) استقل يحيى بن سعيد الحرشى بخراج الموصل فأساء السيرة بالناس وطالبهم بخراج سنة مضت مما أدى الى جلاء أكثر أهلها عنها .

وكان بعض الولاة يعين نوابه وسائر الموظفين على الاقاليم التابعة له اداريا . كما كان له الحق كذلك فى اعفائهم من مناصبهم فيذكر البلاذرى أن ولاية سجستان فى عهد الرشيد أصبحوا يجبون الأتاوات ويولون عمال

النواحي في تلك المنطقة ، كذلك عندما ولي الرشيد الفضل بن يحيى البرمكي خراسان (سنة ١٧٦ هـ) سار الى عمله وأصلح وبدل وعين العمال .

ويتأكد استغلال بعض ولاية الرشيد مما نوردّه فيما يلي : عندما اختار الرشيد محمد بن خالد بن برمك (سنة ١٨٣ هـ) ، ليلى أمور اليمن . أمتدت سلطة هذا الوالى الى مخلا فى صنعاء والجنه ، وأقام دار البرامكة فى صنعاء وهى التى عرفت فيما بعد باسم سك الضرب - أى دار سك النقود . وقد أنفق البرمكى باليمن كثيرا من الأموال فى اصلاح السبل الممتدة على الطريق الى مكة المكرمة ، وقام ببناء مسجد جديد بصنعاء وجدد الجامع الكبير بها ، ومما يؤثر عن هذا الوالى أنه كان مهتما بشئون رعاياه ، متفقدًا لحالهم ، فقد رفع الخراج عن قوم من أهل السواد بصنعاء ، لما لمسه من رقة الحال .

وعلى ذلك يكون محمد بن خالد قد تمتع بالنيابة العسامة عن الخليفة هارون الرشيد أو بما عبر عنه الفقهاء المسلمون بأمانة الاستكفاء وأُضطلع عليه المعاصرون بالاستقلال الادارى أو اللامركزية الادارية .

ومن أصحاب امانة الاستكفاء فى عهد الرشيد - أيضا - حماد البربرى الذى نعمت اليمن وصنعاء فى عهده بالأمن والطمانينة والرخاء فأتسعت العمارات بصنعاء ، كما زاد عدد المساجد بها .

كما أورد الكندى ما يفيد أن اختبار العمال على الاقاليم يكون من بين أهل هذا الاقليم ، وقال : ان اسحاق بن ابراهيم الجراح قال لاييه (ابراهيم بن الجراح قاضى مصر) أرى أن تولى على مسائل المصريين رجلا منهم وسنريخ منهم ، فولى معاوية الأسوانى مسائله .

ومن ذلك - أيضا - ما قال به ابن ربيعة وابن عفير وابن بكير وعبد الله بن بكار أن وفد أهل مصر كانوا بالعراق وهم : عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية بن حديج وعيانش بن عقبة بن كليب الحضرمي وغوث ابن سليمان وهشام بن حميد وغيرهم . فدخلوا على ابن جعفر المنصور يوما فقال لهم : أعظم الله أجركم فى قاضيككم أبو خزيمة . ثم التفت الى ربيع فقال : أنتخبنا لأهل مصر قاضيا . قال عبد الله بن عبد الرحمن بن حديج : ماذا أردت بنا يا أمير المؤمنين ، أردت أن تشهرنا فى الامصار بأن بلدنا ليس فيه من يصلح لقضائنا حتى تولى علينا من غيرنا . قال : قسم رجلا ، فقال : فذكر له أبا معدان اليحصبي . فقال : انه لخيار ولكن به صمم . قال : فعبد الله بن لهيعة . قال : فابن لهيعة ، وواضح أن ابن لهيعة قد اختير من بين أهالى الاقليم وبرضاهم .

وقد تحقق في عهد المأمون استقلال ولايته ، فوجدت الإدارة المحلية سبيلها في عهده ، فكان المأمون أو خليفته - في الدولة العباسية - يؤسس مجلسا منظما للدولة تمثل فيه كل طائفة تدين بالطاعة له ، ويتمتع هؤلاء بالحرية التامة في التعبير عن آرائهم دون أن تعرقل مناقشاتهم . وقد اتخذ كل وال في اقليمه لنفسه مجلسا خاصا به مقلدا مجلس الخليفة . وهو يشبه - حاليا - المجلس المحلي للاقليم أو الإدارة المحلية للاقليم .

وكان المأمون يحرص كل الحرص على الانتفاع برجاله ، ويطلق لهم الحرية في العمل . بل وصل الاستقلال ببعض عماله الى حد أن احتفظ أبناء طاهر وأحفاده بسلطاتهم هذا نحو قرن بطوله ، أى صارت ولاية خراسان طوال تلك المدة وراثية في آل طاهر .

ووسع المأمون السلطات الممنوحة لواليه على مصر المعتصم (شقيقه) وأطلق يده في الإدارة ، فكان يعين نوابه وسائر الموظفين على الاقاليم التابعة له اداريا ، كما كان له الحق في عزلهم . يشير الى ذلك الطبرى بقوله : انه لما ولى المأمون أخاه المعتصم الشام ومصر ، ثبت المعتصم من المحكام من ثبت وعزل من عزل في البلاد الخاضعة لحكمه .

بل وصل الأمر باستقلال هذا الوالى لدرجة أن اسمه كان يكتب بعد اسم الخليفة ولعل السبب في ذلك يرجع الى أنه كان ولى العهد .

الفصل الثاني

اللامركزية السياسية والدولة المستقلة

السياسة التي أدت الى ضعف
الخليفة العباسية وتحول اللامركزية الادارية الى اللامركزية
السياسة بل وظهور الدول المستقلة

كانت الدولة الاسلامية حين وفاة الرشيد (١٩٣ هـ - ٨٠٩ هـ)
قد بلغت أوج قوتها . وكانت اذا استثنينا الاندلس وبعض بلاد المغرب
مكونة من وحدة واحدة تخضع خضوعا تاما للخليفة في بغداد ، هو الذي
يعين ولائها ، واليه يجبى خراجها ، واليه ترجع في ادارتها وقضايتها
وجندتها وحل مشاكلها وتدعو له على المنابر وتضرب السكة باسمه ونحو
ذلك من مظاهر السلطان .

ولكن ما لبثت الدولة الاسلامية بعد قليل من خلافة الأمين ان أصيبت
بنكسة حيث نشب نزاع حاد بين الأمين وأخيه المأمون تطور الى جرب كل
منها للآخر مما ترتب عليه تدهور في ميزانية الدولة وعجز في ايرادها
وأشتعال وفتن وقلق ، واختل الأمن في بغداد الى درجة الفوضى ووثب
الفجار على أهل الصلاح ، وساءت حال الناس ، كما أنها جهت من شدة
الحصار فقطعت عنها المؤمن وارتفعت الاسعار ، وقد ضربت بغداد بالمجائيق
وانتشرت فيها الحرائق ، وكثر الخراب والهدم مما أدى الى ضياع مجاسن
بغداد العظيمة .

وتدل هذه الاضطرابات على أن عهد المأمون وإن كان يعد من الوجهة العامة من أزهى عهود العصر العباسي الأول فإنه من الوجهتين المالية والسياسية كان أقل من عصر الرشيد وما سبقه .

فمنذ أواخر القرن الثاني ومستهل القرن الثالث الهجري تفككت الدولة العباسية واستقل الولاة نتيجة لعدة سياسات اتبعتها الخلافة منها : ازدياد نفوذ الأتراك الذين سيطروا على الخلافة سيطرة تامة ، فضعفت سلطة الخلافة . كما ضاعت هيبة الوزراء لتدخل الأتراك في أمر تعيينهم وعزلهم ، حيث تضاعف شأن الوزراء وأصبحوا يخشون على أنفسهم من بطش الأتراك ، وانحصرت الوزارة في أسر معينة مثل أسرة ال خاقان التي تولى منها منصب الوزارة أربعة وزراء في سبعين عاما ، وأسرة بنى الفرات ، التي تقلد منها الوزارة أربعة وزراء في خمسين سنة ، كذلك أسرة بنى وهب . حتى جاء عهد الخليفة الرضا الذي أسند كافة شئون الدولة إلى أحد كبار القواد ولقبه أمير الأمراء ، فلم يبق للوزير سوى الاسم من غير حكم ولا تدبير واتجهت السلطة في الدولة نحو الانحلال بسرعة كبيرة لتدخل النساء والخدم في أمر الدولة . وازداد نفوذ أمراء الأقاليم واتسعت سلطاتهم في إدارتهم في أقاليمهم الداخلية . خاصة الشئون المالية ، فعندما عهد الخليفة المستعين إلى وزيره أبي موسى أنامش باصلاح الشئون المالية أخفق أخفاقا ذريعا في صيانة أموال الدولة كما أن الوزير أبو القاسم عبيد الله الكلوداني لم يستطع تدبير الأحوال المالية ، واعتزل منصبه قائلا : ما أصلح أن أكون وزيرا . وفي نفس الوقت أخذت الرقابة المركزية سبيلها إلى الضعف والانحلال .

الضممان :

وكانت لسياسة الضمان الذي يعنى : أن يتعهد شخص بدفع مبلغ معين سنويا لبيت المال العام (المركزى) فى بغداد أو فى إحدى الولايات مقابل السماح له بجباية ما يستطيع من أهل المنطقة التى ضمنها إذ كان انتشاره فى كافة أنحاء الدولة الإسلامية أن زاد سلطان الولاة ، بجانب أثره البنى على ميزانية الدولة .

وأصبح الضامنون يشرفون على جمع الضرائب ويختارون لمعاونتهم عددا من رؤساء القبائل والأفراد ذوى النفوذ فى كل منطقة ، فقد ضمن عماد الدولة البويهى الرى فى سنة ٣٣٤ هـ لنوح السامانى على مبالغ معينة ، كما عقد ضمان مماثل مع أبى القاسم البريدى على منطقة واسط لمعمر الدولة البويهى فى نفس العام .

الاقطاع :

أدت سياسة الاقطاع التي اتبعتها الخلافة - أيضا - الى أن يحصل هؤلاء النواب الأموال الى الولاة ويدعون لهم على المناير كما يدعى للخليفة ولم يراقب الخلفاء نواب الولاة ، فلم يكن من العسير على نائب الوالى أن يستقل بالبلاد ، مثلما حدث فى عهد أحمد بن طولون الذى استقل بمصر عن الخلافة .

ولم تقتصر الاتجاهات على الترك بل تعدتهم الى الفرس - أيضا - حيث اعتمد خلفاء الدولة العباسية عليهم وأقصيت العناصر العربية تدريجيا عن الوظائف المدنية والعسكرية ، وأخذوا يخطون خطوات ايجابية ومثيثة نحو تدعيم نفوذهم واعزاز قوميتهم ، وقد بدأ هذا الشعور فى صورة عدم رضا عن الحكم العربى والتعصب لكل ما هو فارسى واستغسل يعقوب الصغار هذه المشاعر القومية فى الاستيلاء على مناطق واسعة والاستقلال بها .

ازدياد نفوذ الأمراء :

كان من أثر انغماس الخلفاء فى الترف واستخدامهم الحجاب واعتمادهم على وزرائهم فى ادارة شئون البلاد ، ان زاد نفوذ الولاة - وسيطروا على الموظفين سيطرة كاملة . بعد أن كان الخلفاء العباسيون الأوائل يحرصون على الانفراد بالسلطة ، فكانوا هم الذين يعينون عمال الخراج والقضاة وأصحاب الشرطة والحسبة ، وكان كل من هؤلاء يتمتع بنفوذ قوى فى الولاية مما أوجد نوعا من التوازن قوى نفوذ الخلفاء على الاقاليم ، وامتدت سيطرة الولاة على المناطق التى يحكمونها .

فاستولى اسحاق بن كنداج على نصيبين وديار ربيعة ودخل الموصل فوصله عهد من الخليفة بولاية المنطقة ، كذلك ازداد نفوذ عبد الله بن الحسن الهمزاني والى مراغة لدرجة انه رفض أمر الموفق بتركها وخرج بجيوشه لمحاربة الوالى الجديد أبو المسافر محمد الاخشيبن بن ديوراد بن أبى الساج كما استطاع على بن أحمد الراسبى أن يسيطر على منطقة تمتد من شهرزور الى ماسط وكون لنفسه ثروة طائلة ، كما امتنع على بن بوبة حاكم اقليم فارس من دفع المبالغ المقررة عليه ، ووقفت الخلافة عاجزة ازاء هذا التصرف .

وبعد أن كان خلفاء العصر الأول هم الذين وحدهم يملكون حسيب

تخفيض قيمة الخراج أو الضرائب أو زيادتها حسبما تقتضي به مصلحة الدولة كما فعل الرشيد ومن بعده والمأمون نجد أن الأمراء والولاة أصبحوا هم الذين يتصرفون في أمر خراج الاقاليم بحرية تامة .

ويشير الى ذلك ابن الأثير بقوله : ان بهاء الدولة أسقط (في سنة ٣٧٩ هـ) خراجا كان مفروضا على المراعي في منطقة سواد العراق . . . كما يذكر أبو شجاع أنه (في سنة ٣٨٦ هـ) قام شكر ستان بن ذكر بتخفيف العثور على أهل البصرة وخفضها الى النصف دون الرجوع الى أحد ، وندب الخليفة الراضي الفضل بن جعفر لتفقد أحوال مصر والشام فاشتراط الفضل على الخليفة وعلى وزيره محمد بن أبي علي بن مقله أن يكون تفويضه كاملا ، وان يكون الأمر كله اليه « لأن الشاهد يرى ما لا يرى الغائب » فأجيب الى طلبه . . فكان له مطلق التصرف ولا سيما فيما يتعلق بجباية الضرائب في مصر .

كان من أثر ازدياد سلطات الولاة واستقلالهم أن اتجهوا الى توريث أبنائهم الحكم ، فأدى ذلك الى تمتعهم بسلطات لم يتمتع بها من سبقهم من حكام فقد استطاع الطاهريون الاحتفاظ باقليم خراسان وتوارثوه من سنة ٢٠٥ هـ الى سنة ٢٦١ هـ . من الغريب أن ذلك تم برغبة الخليفة حيث سمح المأمون لطلحة بن طاهر أخ طاهر بن الحسين من تولى خراسان (سنة ٢٠٧ هـ) معترفا لأول مرة بإمكان توارث حكم الاقاليم . وبذلك يكون المأمون قد أرسى قاعدة زيادة ، السلطات الممنوحة للولاة ، وتوريث أبنائهم .

وقد حدث تحول في النظام الاداري ، فبعد أن كان الولاة يتمتعون بالنيابة العامة عن الخليفة نجد أن بعضهم يستولى على الاقاليم التابعة له قهرا لقوة نفوذه ، ولم يكن على الخليفة - وقتذاك - الا أن يسارع الى الموافقة .

كما وجدنا الصغار يستخدم العنف للوصول الى السلطة مما دفع الخليفة المعتمد الى الموافقة على عمرو بن الليث الصغار خلفا لأخيه يعقوب . انقضاء لشهره وإيعادا لخطره وجابا لطاعته . وهذا الوضع الجديد قد أطلق عليه « امارة الاستيلاء » .

خلافة المعتصم :

ولما جاء المعتصم ببناء على عهد من أخيه المأمون برزت ظاهرتان كان لهما أبعاد النتائج لظهور اللامركزية السياسية والاستقلال بالنفوذ والسلطان دون الخلفاء .

الأولى : هى ادخال عنصر جديد بالجيش هو العنصر التركى .
الثانية : هى سياسة المصادرات التى سنّها الخليفة المعتصم وأصبحت
نقليدا لمن أتى بعده من الخلفاء .

فجعل المعتصم اماره مصر العامة « لاشناس التركى » وكان لهذه التولية
أثر خطير . كذلك كون المعتصم فى بغداد جيشا من الاتراك وميزهم بزي
خاص عن سائر جنوده ، ولما ضاقت بهم بغداد بنى لهم مدينة جديدة هى
« سامرا » فكان هذا العمل من جانب المعتصم نقطة تحول فى ضياع نفوذ
وسلطان الخلافة واستيلاء الاتراك على الحكم فيما بعد ، وأعقبه تفتت
الدولة الاسلامية الى دويلات يمكن القول انها قد ترتبط مع الخلافة برابط
لامركزى سياسى حينما أو يصل ذلك التفتت الى حد الانقسام والتباعد
حينما آخر فتتكون دول مستقلة لا تربطها بالدولة الاسلامية أية علاقة بل قد
تقف من الخلافة موقف الند للند ان لم تكن متخذة موقف العدا .

وزاد النزاع بين العرب والفرس والترك ، وأخذ التاريخ الاسلامى
يصطبغ بالصبغة التركية فبعد أن كانت الأحداث تتصل بأعلام الفرس
كأبى مسلم الخرسانى والبرامكة وعبد الله بن طاهر ظهرت أحداث التاريخ
مرتبطة بأشناس وايتاخ ويغا الكبير ويغا الصغير ، وأحس المعتصم نفسه
بالخطر الذى يتهدد الدولة من هؤلاء الاتراك فصادر أموال وزيره « الفضل
ابن مروان » بعد عزله ، فأخذ من بيته نكايه به ألف ألف دينار ، وأخذ
أثاثا وآنية بألف ألف دينار ، وهكذا بدأ الاضطراب يتطرق الى أجهزة
الحكم .

خلافة الواثق :

وخلف المعتصم أبوه الواثق (٢٢٧ - ٢٣٢ هـ) بعهد من أبيه ، ذلك
الذى زاد فى عهده نفوذ الاتراك قوة ، وظهرت سطوتهم ، فقد استخلف
(٢٢٨) - على السلطنة أشناس التركى ، وكانت لا تزال اليه الولاية
على مصر ، وقد لبس وشاحين بالجواهر ، وأظنه أول خليفة استخلف
سلطانا فان الترك انما كثروا فى أيام أبيه فلما مات أشناس جعلت مصر
بعده الى « ايتاخ » .

ثم تكررت ظاهرة المصادرات فى عهد الواثق . حيث صادر أموال
الكتاب ، بعد حبسهم وهذا يدل على ظاهرة خطيرة ، هى أن الدولة لم تعد
تأمن عمالها وكتاب دواوينها على أموالها . ولما لم يكن هناك سبيل الى

معرفة ما ينتهب من أموال ، فإنها لا تجد الا أن تلجأ الى اجراء المصادرة أو التزيم كلما أشارت الادلة الى وجود خيانة ، أو كانت هى بحاجة الى أموال . وهذه الظاهرة - التى تدل على فساد الادارة تكرر حدوثها فى أثناء القرن الثالث . وهى احدى العلامات المؤذنة بقرب الانهيار التام .

خلافة المتوكل :

ولما توفى الواثق اجتمع مجلس من كبار الدولة ، واختاروا جعفر ابن المعتصم فلقب (بالمتوكل) وتمت له البيعة (سنة ٢٣٢ هـ - سنة ٨٤٧ م) ، الذى بدأ عهده بمصادرة كبار الكتاب ، وصاحب ذلك زيادة فى نفوذ الأتراك ، فكان لا يتناخ : « الجيش والمغاربة والأتراك والموالى والبريد والحجابة ودار الخلافة » .

كما زادت الاضطرابات فى عهده فخرج محمد بن البعيث ، مع عرب ربيعة سنة ٢٣٤ هـ بجهة أذربيجان ، ووثب أهل أرمينية بيوسف بن محمد « المروزي » العامل عليها سنة ٢٣٧ هـ ، وثار أهل حمص بالشام سنة ٢٤٠ هـ على عامل المعونة عليهم ، فأخرجوه وأخرجوا صاحب الخراج . ونقض « البيعة » للعهد وأغار على أرض مصر وقامت معهم ، كما تجرأ الروم على الدولة فأغاروا على « دمياط » و « عين زويه » و « سميساط » .

ولما وجد المتوكل أن نفوذ الأتراك قد استفحل وانهم كثيرو الطمع فى الأموال ، لا حد لجشعهم ، بجانب أنهم لا ينقطعون عن الدسائس والمؤامرات وتعصب كل فريق لقائده منهم ، حتى أصبحت « دار السلام » وما حولها ليست دار سلام لذلك دبر المتوكل كيدة لقتل زعيمهم « ايتاخ » ، ولكن ابنه المنتصر كان يشايعهم ، فعزم المتوكل على أن يفتك بالمنتصر ، ويقل وصيغا وبغا وغيرهما من قواد الأتراك ووجهائهم . ولكن تشاء الأقدار أن يتمكن هؤلاء من قتله هو وبايع الأتراك على الفور ابنه المنتصر .

ولم يكن قتل المتوكل اعتداء على المتوكل وحده بل هو قتل لسلطان كل خليفة بعده . ولم يكن قتله بيد باغر وحده بل بيد الأتراك جميعا . وكان فى قتله نمو الأتراك وسلطانهم وأنذار عام للبيت الحاكم أن من أراد أن يلى أمر الخلافة فليذعن اذعانا تاما لهم ومن تحدثه نفسه ضدهم سواء كان خليفة أو دون ذلك فليوطن نفسه على القتل .

وهكذا كانت هذه الأحداث ، بداية غروب شمس الخلافة ، لوقوع الخلفاء فريسة بين مخالب العناصر العسكرية من الأجانب الذين سرعان ما أستأثروا بالسلطة وجعلوا الخلفاء لعبا فى أيديهم . فلم يقتصر خطر

الاتراك على التدخل فى شئون الادارة والسياسة ، ولسكنهم تحكموا فى مصائر الخلفاء أنفسهم ووصل الأمر الى حد تنصيبهم وعزلهم بل وقتلهم ذلك كلما حلا لهم الشعب مطالبين بزيادة الارزاق ، حتى صار الخليفة خاتما فى أيديهم فقتل بالسكة أى سك النقود باسمه والخطبة « وصار يضرب ذلك مثالا لمن له ظاهر الأمر وليس له من باطنه شئ فيقال قتل فلان بالسكة والخطبة » .

خلافة المنتصر :

ولم تطل مدة المنتصر أكثر من ستة شهور اذ أحضر التركي بغا الصغير (السرابى) وبغا الكبير (أتامش) محمدا بن أحمد بن المعتصم الملقب بالمستعين ووليا عرش الخلافة ، فكافأ المستعين « أتامش » بأن جعله وزيره ، بل وعقد له على مصر والمغرب فكان هو الحاكم الحقيقى ، اذ فوض اليه الأمور ، وأطلق يده فى بيوت الأموال ومعه كان شاهنك الخادم ولم يمنع المستعين أمه من أخذ ما تريد فكانت الأموال التى ترد من الأفاق انما يصير معظمها الى خزائن هؤلاء الثلاثة وعمد أتامش الى ما فى بيوت المال فسلبها ، كما توالى الحوادث فدبر وصيف وبغا قتل « أتامش » ، فقتل (سنة ٢٤٩ هـ) ولكن أصحابه هاجوا فلم يكن من وصيف وبغا الا أن تركا « سامرا » وتوجه معهما المستعين الى بغداد يوم الأربعاء سنة ٢٥١ هـ . كما أنقسم الاتراك على أنفسهم فريقين : فريق صحب الخليفة الى بغداد وفريق آخر طلب اليه العودة بعد أن اعتذروا للخليفة عما بدر منهم فامتنع عن تلبية طلبهم . وثار الفتن بين الجند ، وكثر الشعب فى بغداد وسامرا وبقية المدن .

ونهض المعتز يطالب بالخلافة ونشبت حرب أهلية دامت طوال عام (٢٥١ هـ : ٨٦٥ م) . حتى انتهت حياته بأن دخل عليه أولا بعض الاتراك وتناولوه ضربا ثم خلعوه ورفع الى ما يعذبه بمنع الطعام والشراب عنه حتى مات . وهكذا انتهت حياة الخليفة الذى سبق أن خلع أخاه ثم قتله ونفى أخاه الثانى .

وفى هذا الوقت حوالى منتصف القرن الثالث الهجرى بدأ المتغلبون يظهرون ويؤسسون دولا تتحدى خلافة بغداد ، كما ظهرت الحركات الثورية العنيفة والدعايات الاجتماعية والدينية التى زعزت كيائها وهددنها فى الصميم ففى فترة الفوضى التى سبقت اعتلاء المعتضد سنة ٢٧٩ هـ استطاع الشيعة الزيدية أن يسببوا كثيرا من المتاعب للعباسيين .

فقام أحدهم فى الكوخة بحركة لم يقدر لها النجاح ، وأقام آخر من نسل الحسن حكومة مستقلة فى طبرستان كما زعزع الزنج فى جنوب العراق سلطة العباسيين خمسة عشر عاما (٢٥٥ - ٢٧٠ هـ) .
وظهر القرامطة الذين أعلنوها حربا شعواء على النظام السائد فنكلوا بكل ما وقع بأيديهم ودخلوا مكة وأفرغوا المدن والقرى التى كثرت اغاراتهم عليها .

كما استقل أحمد بن طولون بمصر بعد أن توجهه اليها ، واستطاع الفاطميون أن يقيموا خلافة شيعية فى المغرب قدر لها فى القرن الرابع أن تمت نفوذها فى مصر والشام وتحيط نفسها بمظاهر لم تكن أقل أبهة من بلاط بغداد وهكذا أدى ، ضعف الخلافة الى قيام الدويلات المستقلة فى الشرق والمغرب منها .

خليفة المهتدى :

وفى خلافة المهتدى (سنة ٢٥٥ هـ) خرج جنود موسى بن بغا على الخليفة وحملوه الى معسكرهم ، وعندما انتشر الخبر فى العامة كتبوا كتابا ألقوه بصحن المسجد الجامع ومنشورات ألقوها فى الطرقات ومما جاء فيها : « يا معشر المسلمين أدعوا الله لخليفتمكم . . ان ينصره على عدوه ويكفيه مؤنة ظالمه ، ويتم النعمة عليه وعلى هذه الأمة ببقائه فان الموالى قد أخذوه بأن يخلع نفسه وهو يعذب منذ أيام » .

ثم جمع الاتراك جموعهم وخرج المهتدى وفى عنقه المصحف يدعوا الناس لنصرته ضد الاتراك ، والتقى الجمعان ، أنتهت بفرار المهتدى ومن معه ، فتعقبه الاتراك وقبضوا عليه وحملوه الى داره ذليلا مهانا فى رجب سنة ٢٥٦ هـ . ثم خلعوه ولم يكتفوا بذلك بل عذبوه حتى مات فى رجب سنة ٢٥٦ هـ .

وهكذا مضت الخلافة العباسية فى طريقها نحو الهاوية من جراء سياسة الاتراك المضطربة ولم يهنأ المهتدى بالخلافة كما ذكرنا ، وبويع المعتمد بن المتوكل بالخلافة على يد الاتراك بعد أن أخرجوه من محبسه .

خليفة المعتمد :

وفى عهد المعتمد تولى أخذه أمر الجيش أبا أحمد طلحة بن المتوكل وأصبحت كلمته هى العليا على الاتراك وقوادهم ، وان ساءت أحوال المعتمد

نفسه لانه لم يترك له حرية التصرف ، حتى أنه احتاج في بعض الأحيان الى ثلثمائة دينار فلم يجدها ، فقد غلبه أخوه الموفق على أمره حتى لم يبق له - أى للمعتضد - من الخلافة شيئاً الا اسمها .

خلافة المعتضد :

وبالرغم من أن المعتضد كان خليفة قويا غيوراً حاول جاهداً أن يعيد الى الخلافة سابق رونقها وبهاؤها الا أنه وجد نفسه في مأزق حرج وعليه أن يحارب في عدة جبهات لينقذ التركة المثقلة بالاوزار التي تركها له أسلافه ، ففي فارس قام الصفاريون وعلى رأسهم رافع بن هرثمة بحركة ناجحة بالرى ، على حين أعلن الاعراب التمرد في بقاع متعددة من الدولة كما سبب مساوور البجلي كثيراً من المتاعب بعد مقتل المتوكل - واستولى على أكثر أعمال الموصل في الوقت الذي أعلن فيه بنو شيبان وهم أقوى الاعراب في الجزيرة عسيانهم ، غير أن المعتضد هزمهم سنة ٢٨٠ هـ فقدموا له الرهائن طالبين العفو .

كما ظهر القرامطة بسواد الكوفة حتى قدم هذه المدينة رجل من الأهواز أخذ يذكر الناس في أمور الدين ويزهدهم في الدنيا ويفرض عليهم خمسين صلاة في اليوم ، وأخذت الدعوة القرمطية تنتشر بين الجماهير في العراق واليمن والأهواز كما ظهر منهم أبو سعيد الجنابي في البحرين الذي هاجم قوافل الحجاج ، ومع أن قوات الخليفة استطاعوا (سنة ٢٨٩ هـ) القبض على كثير من القرامطة بسواد الكوفة والتكميل بهم ، فإن مبادئ القرامطة ظلت في أيام المكتفى تجذب اليها العامة .

عهد المكتفى المقتدر :

وفي عهد المكتفى (٢٨٩ - ٢٩٥ هـ) استطاعت جيوشه أن تقهر قرامطة الشام وان تقبض على زعيمهم زكروية بن سهروية الذي تم شنتقه في بغداد .

وقد تميز عهد المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ) بالانحلال اذ بالرغم من صغر سنه (ثلاثة عشرة سنة) قلده الوزير العباسي بن الحسن الخلافة ليكون طوع بنانه . وبعد مضي أربعة أشهر اجتمع القواد والقضاة والكتاب فخلعوه وبايعوا عبد الله بن المعتز (سنة ٢٩٦ هـ) .

غير أن حزب المقتدر الذي تزعمه مؤنس الخادم أحبط المؤامرة وأعيد

المقتدر مرة أخرى الى الخلافة بعد أن هرب ابن المعتز . وضعفت الخلافة
فى أيام المقتدر الى حد أصبحت أمه صاحبة الأمر والنهى ، وترسل
قهرمانتها تنظر فى القصص والمظالم بحضرة القضاة .

ورزق المقتدر ولدا صغيرا فولاه على أمرة الديار المصرية وله أربع
سنين ، فصارت الخلافة خلافة (نساء وصبيان) ، وأنصرف المقتدر الى
ملذاته وشهواته وخلت بيوت الأموال واختلفت الكلمة .

وأدت تلك الحالة الى قلق الوزراء وكثرتهم حتى تولى للمقتدر أربعة
عشر وزيرا وكان معظمهم خربى الذمة مرتشين سيىء السيرة ، مثل أبو على
ابن عبيد الله الذى قبض عليه (سنة ٣٠١ هـ) ، ومن كان منهم نزيها
بارعا فى الادارة يضطهد ويسجن بعد مصادرة أمواله .

عهد الخليفة الراضى :

وفى عهد الخليفة الراضى (٣٢٢ - ٣٢٩ هـ) تناثرت الامبراطورية
الاسلامية الى أشلاء فاستقل السامانيون بخراسان وما وراء النهر واحتلوا
أذربيجان وأرمينية وأنفصل أهل كرمان وصارت مصر والشام بيد
الأخشيديين وأخذ البيزنطيون يجتاحون الثغور واحدا بعد الآخر حتى اضطر
الراضى الى مهادنتهم . وثمة ظاهرة بارزة فى عهده هى بروز منصب « أمير
الأمراء » الذى كان يشرف على الادارة وقيادة الجيش والنسئون المالية
ويظهر منصب أمير الامراء بطلت الوزارة وصارت أمور النواحي تحمل الى
خزائن الأمراء - فيأمرون وينهون فيها وينفقونها كما يرون ويطلقون لنفقات
السلطان ما يريدون . وهكذا غدا أمير الامراء رأس الدولة الفعلى حتى
شارك الخليفة فى خطبة الجمعة .

ومن مظاهر تناثر الامبراطورية الاسلامية أن أصبحت البصرة فى يد
ابن رائق وخيزستان فى يد البريدى وفارس فى يد عماد الدولة بن بويه ،
كما استولى ركن الدولة بن بويه على الرى وأصبهان والجبل ينازعه فى
حكمها وشمكير بن زياد أخو مرداويج وأستقل الحمدانيون بالموصل وديار
بكر وديار مضر وديار ربيعة .

وظهر فى المغرب الفاطميون وكان يجلس على عرش خلافتهم القائم
بأمر الله الذى تلقب بلقب أمير المؤمنين ، كما أعلن الأمويون فى الاندلس
خلافة ثالثة ، فلم يبق بيد الراضى غير بغداد والسواد ، الذى كان الأمر
الفعلى فيها لابن رائق .

وكان من أثر التنافس على أمرة الامراء بين الكبراء توجيه نظر
الأجانب الى العراق فاستولى عليه الحمدانيون ثم جاء بعدهم معز الدولة
ابن بويه .

عهد المسترشد والمسترشد والمقتفى وما بعدهما :

غير أن الخلافة فى عهد المسترشد وأخيه المقتفى استعادت حريتها
وتخلصت من سيطرة السلاجقة وان كانت لم تستطع أن تستعيد مجدها
القديم وسلاطنتها الغابرة وبعد موت المقتفى لأمر الله ارتقى عرش خلافة
المستنجد الذى وان كان قد بدأ عهده يتفقد أحوال البلاد ومراقبة أعمالها ،
إلا أنه سرعان ما أوى الى العزلة حتى عن أفراد أسرته فلم يستطع أحد أن
يدفع عنه القدر الذى تربص به .

ثم تناوب على الخلافة العباسية خلفاء ضعاف الشخصية . ولم يكن
لأى واحد من هؤلاء يد فى إدارة شئون البلاد ، فكانت الحكومة فى زمنهم
فى يد (أستاذ دار الخليفة) - وهذا لقب آخر - يحركها كيف شاء
فقد تمكن عضد الدين أبو الفرج بن رئيس الرؤساء أستاذ دار المستنجد
من تدبير مؤامرة ذهب الخليفة ضحيتها ثم أحضر ابن الخليفة المقتول
ووضعه على عرش الخلافة ولقبه بـ « المستضى » وذلك بعد أن شرط عليه
شروطا قبلها ، فكأنه بذلك قد وضع السياسة التى يجب أن يسير عليها
من أجله على العرش . واستمر نفوذه (أستاذ الدار) فى أيام الناصر
حتى طغى سلطانه على سلطان الوزراء ، كما لم نر بعد ابن هبيرة وزير
المقتفى والمستنجد وزيرا واسع السلطان مسموع الكلمة فان كان الوزير
موجود إلا أنه كان لا يكاد يحس بوجوده أحد .

ولم يباشر الخليفة المستعصم بالله (٦٤٠ - ٦٥٦ هـ) من أمور
الخلافة شيئا إذ كان معتمدا على الحاشية وقضى معظم أوقاته فى اللهو
ومعاشرة النساء ولم يفتق من ملذاته حتى حاصره المغول ، وقد زينت الحاشية
للخليفة امكانية مسالة التتر بحمل بعض المال اليهم بدلا من صرفه على
الجند ، وكان يعتقد ان بغداد تكفيه اذا اقتضى الأمر وتنازل لهم فى نهاية
الأمر عن باقى البلاد . وكان أسلوب الرأى أمام حاشيته ضعيف الارادة
وكانت حاشيته بالتالى منقسمة على نفسها وكانت الفتن المذهبية وراء هذا
الضعف والانقسام وقد حاول عندما أطبق الخسران عليه أن يستنجد
بأمراء المسلمين المتنازعين فكتب اليهم ليتصالحوا فيما بينهم ويسرعوا الى
تجديده ، ولكن الفرصة كانت قد ولت فاستسلم لمصيره وساق معه جميع

أفراد الأسرة العباسية التي كان قد أحتجزها في قصرى الشجرة ومن ثم
الفرار الى حيث لقوا ربهم .

وعلى ذلك تفككت الدولة الاسلامية في هذا العصر وهكذا ظهرت
اللامركزية السياسية في الدولة الاسلامية . غير أن الروح الاستقلالية لم
تقف عند هذا الحد بل ازدادت النزعات الاستقلالية - وقتذاك - مما أدى
الى انقسام وحدة الدولة الاسلامية ، وفقد الخلافة كل سيطرة فعلية وروحية
أو إدارية على الأقاليم التابعة لها ، وقامت الدول المستقلة وأخذت الخلافة
تفقد سلطانها على الأقاليم البعيدة عنها وغيرها تدريجياً حتى أصبحت
أقاليمها التي لها فيها نفوذ حقيقى لا تزيد عن عدة ولايات أو أقاليم هي
« مصر والشام والبصرة والأهواز والرى وفارس وأصبهان والنجور » ، بل
ان بنى بويه تمكنوا من الاسنيلاء على خراسان وفارس وأخرجوهم من حكم
الخلافة تماماً . ثم جاءت الخلافة الفاطمية وانتزعت مصر والشام .
وغيرها . وهكذا أصبحت أقاليم الدولة الاسلامية اما تحت حكم أمير دولة
مستقلة تماماً عن الخلافة العباسية أو تحت نفوذ خليفة آخر أعلن الخلافة
وتسمى بها ، أو تحت وال قوى يدين بالطاعة للخلافة العباسية ولكنه يتمتع
باستقلال داخلى كبير فى اقليمه ، وفى نفس الوقت تابعا لها تبعية قائمة
على ما نسميه فى الوقت الحالى باللامركزية السياسية . وبذلك أنحصرت
مملكة الخلافة العباسية فى العصر العباسى الأخير فيما نطلق عليه (العراق
العربى) .

اللامركزية السياسية في بعض أقاليم الدولة الإسلامية

في بعض عهود الخلافة العباسية أقرت السلطة المركزية لبعض
الإمارات أن تتمتع بالاستقلال الذاتي ، على أن يكون ذلك الاستقلال في
إطار من التبعية والولاء للخلافة .

وبفضل هذه السياسة تمكنت الخلافة من الاحتفاظ ببعض الأقاليم
التي ترتبط مع الخلافة بعلاقة المولاة مع الاحتفاظ باستقلالها داخليا .
فكانت تلك العلاقة تشبه إلى حد كبير ذلك النمط الذي تتبعه الدويلات
الداخلية والمكونة للانحاد الفدرالي والقائمة على رابطة « اللامركزية
السياسية » .

من هذه الإمارات التي اتبعت رابطة اللامركزية السياسية الأغلبية
في إفريقيا ، الزياديون باليمن ، وبنو يعفر باليمن أيضا ، والطاهريون
بخراسان ، والسامانيون في إقليم ما وراء النهر ، والطولونيون بمصر
والشام ، والحمدانيون في حلب والموصل ، والمرابطون في المغرب .

وسنشير - قدر الامكان - إلى الأسلوب الإداري الذي اتبعه هؤلاء
الأمراء على الأقاليم التابعة لهم - إداريا .

الأغلبية في إفريقيا

شهدت إفريقيا كثيرا من الثورات ضد الولاة ، الأمر الذي اضطر
إبراهيم بن الأغلب إلى الدفاع عن سلطان الخلافة العباسية وإعادة هذا

«السلطان المفقود في افريقيا . وأصبح الحاكم الفعلي لولاية افريقيا ، وأيده صاحب البريد في القيروان ، فقرر الخليفة هارون الرشيد عزل والي افريقيا محمد بن مقاتل العكسي ، وتولية ابراهيم الامارة سنة ١٨٤ هـ . وتحققت بذلك آمال ابراهيم بن الأغلب بتأسيس ملك وراثي بفضل ما وصل اليه من مكانة مرموقة وبفضل جيش الزاب الذي مكنه من الظهور على المسرح كأقوى شخصية تلعب الدور الواضح في افريقيا ، هذا فضلا عن تعلق البربر به كفائد يحقق لهم أمانهم في الاستقلال الذاتي .

حرص ابراهيم بن الأغلب من جهته على أن يظهر بمظهر الوالي المخلص للخلافة ، فعرض على الخليفة أن يقدم له أتاوة سنوية كما أبدى استعداداه للتنازل عن الاعانة السنوية التي كانت تقدمها مصر الى افريقيا ، ويبدو أنه أراد بهذا أن يضيف على امارته بافريقيا كيانا خاصا متميزا .

كما خطب للخليفة العباسي على المنابر ، ورفع شعار بنى العباسي ونقش اسم الخليفة على السكة ، وأطلق على حاضرتة الجديدة « العباسية » التي غدت قلعة حصينة بعد أن زودها بالموث وال سلاح ونقل اليها حرصه الخاص واتخذها عاصمة لافريقيا ومقر للامارة .

وقد ارتبط قيام دولة الأغلبة في افريقيا بما ساد المغرب الاسلامي من نزعات الاستقلال التي أدت الى انقطاع المغربين الأوسط والأقصى عن سلطان الخلافة العباسية . وكان اقرار الخلافة لقيام أسرة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي - في اطار من الولاء والتبعية لها - حلا لمشاكل الخلافة العباسية في المغرب وضمانا لبقاء نفوذها الذي كان قد تهدد في بلاد المغرب بل وفي افريقيا نفسها .

ولم يتوان ابراهيم بن الأغلب في الكيد للادراسة جريا على سياسته في ارضاء الخلافة ، ونجح الى درجة كبيرة في اثارة العراقيل والقلقل لجيرانه في المغرب عن طريق المكائد والدسائس ، ورضيت الخلافة عن حكمه في الأزمات العصيبة التي صاحبت قيام الدولة ، وأمدته بالأموال ليوطد نفوذه .

ولقد تابع خلفاء ابراهيم الجهود التي بذلها لاستقرار دعائم امارتهم . وفي عام ٢١٩ هـ كاد الهدوء يسود البلاد بعد فتن استمرت ثلاثة عشر عاما . وعفا الأمير الأغلب عن خرج عليه أو ناؤه ، وقدر له أن يسترد سلطانه ويحفظ الدولة مما هدها من أخطار .

ولكن كثرة الثورات والاضطرابات التي سادت افريقيا تبنتها الدعوة الفاطمية حيث وجدت فيها حقلا خصيبا نبنت فيه وترعرعت لتسقط دولة الأغالبة وقامت دولة مستجدة هي دولة الشيعة العبيديين .

علاقة الأغالبة بالحكومة المركزية في بغداد (أى بالخلافة العباسية) :

ظهر نفوذ الحكومة المركزية واضحا بالنسبة للسياسة الخارجية للأغالبة فكانت سياسة الأغالبة الخارجية تدور في فلك السياسة الخارجية للخلافة في بغداد فيكيد الأغالبة لأعداء الخلافة ويحالفون أصدقاءها .

من ذلك أن ابراهيم الأول كان يكيد للأدراسة أعداء الحكومة المركزية في بغداد ، وهادن الفرنجة أصدقاء الخليفة الرشيد وقدم لسفرائهم التسهيلات في بلاده واستجاب لمطالبهم .

كما كان الأغالبة حريصين كل الحرص على ارضاء الخلافة المركزية ببغداد فنجده الأمير الأغلبى يقوم بضرب عملة خاصة دفع منها راتب الخلافة السنوى ، خلط من اسم الأمير الأغلبى بينما نقشت عليها عبارة « للخليفة » كما أطلق على حاضرة امارته « العباسية » تيمنا بالخلافة واسترضاء لها .

ومن الناحية الأخرى أولت الخلافة ببغداد الأغالبة بالعون المادى والمعنوى حينما أحاطت بهم الأخطار ، خاصة وأن تلك الأخطار كانت تهدف الى خلع الامارة والخروج على طاعة الحكومة المركزية معا .

وقد اعتاد الخلفاء العباسيون - بعد الرشيد - على تقليد الأمراء الأغالبة حكم افريقيا ، فقد أقر المأمون أبا العباس بن ابراهيم بن الأغلب ولما توفي وخلفه أخوه زيادة الله بعث اليه الخليفة المأمون تقليدا بالامارة فى نفس العام .

وقد ظل مخلصا لحكومة بغداد حتى وقت تعرضها للفتن والثورات مثل فتنة ابراهيم بن المهدي ببغداد ، لذلك شكوا له الخليفة موقعه بعد أن صفا الجوله ، وكان زيادة الله تابعاً للحكومة المركزية فى بغداد - شأنه فى ذلك شأن الأمراء الأغالبة - فلم يفته أخبار الحكومة المركزية ببغداد بما حققه من انتصارات فى حملته على صقلية فى الفتح الأول .

وظل الخلفاء العباسيون يواصلون اصدار الخلع والتقاليد للأمراء الأغالبة ، عقب وفاة كل منهم واحلال آخر مكانه . فعندما توفي الأمير زيادة الله الأول ، وخلفه الأمير أبى عقال سنة ٢٢٣ هـ أصدر الخليفة

المعتصم التقليد له بامارته على افريقيا ومن بعده قلد أبا العباس محمد .
عام ٢٢٦ هـ عليها . كما ظل الأغلبية على ارضاء الخلافة المركزية ببغداد .
والاستجابة لأوامرها طالما لا تحد من استقلالها الذاتي .

ويبالغ بعض المؤرخين في تصوير استقلال الأغلبية ، والتهوين من شأن نفوذ الخلافة بقولهم : « ان افريقيا الأغلبية قد تحقق لها الاستقلال الفعلي بكل جوانبه حتى أنه » لم يقدر لأى من خلفاء بنى العباس ، ممارسة أذننى سيادة فيما وراء حدود مصر الغربية » . بينما يمضى فاندريهيدن فى تصوير سلطان الخلافة واطهار هيبتها ونفوذها والتهوين من شأن استقلال الامارة ، حتى يظن أن الأمر لم يخرج عن اطار امارة الاستكفاء بعقد عن اختيار وهو ما عرفته النظم الاسلامية .

ويقول الأستاذ محمود اسماعيل عبد الرازق : الواقع أن كل من الرأيين قد انطوى على مبالغة . . . فدولة الأغلبية تدخل ضمن اطار الامارة العامة وتجمع بين بعض خصائص امارة الاستكفاء وبعض سمات امارة الاستيلاء ، لكنها لا يمكن أن تدرج تحت أى منهما وخصوصا امارة الاستكفاء بعقد عن اختيار ، (كما ينهض فاندريهيدن) وذلك أن شرط اختيار « المستكفى » لا ينطبق على تولية الأمراء الأغلبية . فقد كان الأمير قبل وفاته يعهد الى وريثه بالامارة وفقا لوصية تركية ، فتؤول تلقائيا الى الوريث ويعترف به رجال الدولة وقوادها ثم يعترف الخليفة به ، ويبعث اليه عقد الامارة وخلعها دون اعتراض . بمعنى أن الخلافة كانت تضيف صفة الشرعية على حكم الأمراء الأغلبية دون أن يكون لها يد فى اختيارهم .

هذا وقد اتخذ الكثيرون من الأمراء الأغلبية وزراء ، فقد اختار زيادة الله الأول أخاه غليون وزيرا . كما ولى محمد الأول أخاه أبا جعفر أحمد الوزارة . أما عبد الله بن اسحق ، فقد كان وزير الأمير ابراهيم بن أحمد . بينما أسند زيادة الله الثالث الوزارة والبريد الى عبد الله بن الصايغ . واتخاذ الأمراء وزراء لهم أمر لا يحدث الا فى امارة الاستيلاء .

وفضلا عن ذلك ، فقد مارس الأمراء الأغلبية سلطة مطلقة فى شئون امارتهم الداخلية ، دون الرجوع الى بغداد : كما خاضوا الحروب ، وقادوا الجيش دون انتظار لأوامر الخلافة ، وهذا ما لا يحدث الا فى امارة الاستيلاء .

ويضيف الدكتور محمود عبد الرازق القول بأنه : « اذا كانت الامارة الأغلبية أقرب ما تكون الى امارة الاستيلاء فيما يتعلق بتولية الأمراء ، واتخاذهم الوزراء واتساع سلطانهم ، فلا شك أنه يمكن اعتبارها امارة

استكشفاء مارس الخلافة فيها سلطانا اسميا وتدخلوا في بعض الأحيان تدخلًا فعليًا منمرا في شئون الامارة الداخلية كما حدث في زمن المعتضد » .

وكانت الاتاوة السنوية تحمل الى بغداد بانتظام ، فضلا عن الهدايا والالطاف ، وكان في بغداد ديوان لافريقيا يتألف من أصل وزمام للاشراف على الشئون المالية الجارية بين الامارة والخليفة .

ومن مظاهر النفوذ أيضا ما جرى من ذكر أسماء الخلفاء على منابر افريقيا فيما عرف « بالخطبة العباسية » ونقش أسماء الخلفاء وأسماء أولادهم على السكة الاغلبية .

كذلك اكتسب حكم الأمراء بنى الأغلب صفته الشرعية عن طريق تقليد الخلفاء الذين لم يتوانوا في ارسال التفويض والخلع وشارات الخلافة عقب تولية كل أمير .

وبعد هذا العرض يقفز الى الذهن السؤال الذي دار البحث من أجله الذي يعنينا في هذا الصدد وهو : هل كون الأغلبة في افريقيا دويلة تابعة للدولة الاتحادية المتمثلة في الدولة الاسلامية ، وهل الأغلبية خاضعين للسيادة الخارجية للحكومة المركزية في بغداد ، وفي نفس الوقت يتمتعون باستقلال ذاتي وبالسيادة الداخلية على ولاياتهم ؟ أو هل كون هؤلاء الأغلبة دولة تتوافر فيها مقومات الدول المستقلة ؟

ان من مقومات النظام الفيدرالي قاعدة الاستقلال فيكون لكل ولاية من الولايات الفيدرالية اختصاصات معينة تتمتع في ضوءها باستقلال كامل لا تخضع أثناء ممارسته لتوجيه ورقابة السلطات الاتحادية ، والدعامة الثانية للنظام الفيدرالي هي أن كل ولاية في الدولة الاتحادية ترغب في الاتحاد مع الابقاء على استقلال الذاتى ، أما الدعامة الثالثة فهي ازدواج الولاء للدولة الاتحادية والولايات الأعضاء ، فهل توافرت تلك الدعائم في الأغلبية ؟ .

فمن حيث الاستقلال الذاتى فقد رأينا احتفاظ الأغلبة به على إمارتهم وأكد الخلفاء العباسيون لهم ذلك .

وعندما حاول الخليفة المأمون الانتقاص من الاستقلال الذاتى لافريقيا ، ومحاولة التدخل في أمورها ، لم تكلل جهوده في هذا الصدد بالنجاح . فقد أراد - مكافأة عبد الله بن الطاهر - الذى حقق له الظفر على الأمين - فأسند اليه ولاية مصر والمغرب . وكتب الى الأمير الأغلبى - وقنذاك - (زيادة الله) بأمره بالدعوة لعبد الله بن طاهر على منابر افريقيا ، ولكن

زيادة الله رفض طلب الخلافة المركزية . ولم يفرط فيما حافظ عليه والديه وأخوه وقال « قد علم أمير المؤمنين طاعته له ، وطاعة آبائى لآبائه . وتقدم سلفى فى دعوتهم ، ثم يأمرنى الآن بالدعاء لعبد خزاعة . هذا والله أمر لا يكون أبدا » فرضى الخليفة ببقاء الأمور على ما هى عليه .

ومن ناحية أخرى لم يحاول الأمراء الأغلبية التنصل من تبعيتهم ولوائهم للخلافة ، فلم يقم واحد منهم بمثل ما أقدم عليه أمراء آخرون فى ظروف أقل ملاءمة . فبالرغم من تحمل زيادة الله اعداد حملة فى صقلية وانفراده بتحمل عبء الجهاد ، لم يفتته اخبار الخليفة بما حققه من انتصارات فى عمليات الفتح الأولى .

وقد تحقق بذلك الولاء للحكومة المركزية ، وبقيت سيادة الخلافة (الاسمية) فى المغرب نحو قرن من الزمان .

وهكذا توافرت مقومات البنيان الفيدرالى الى حد كبير فى علاقة الامارة الأغلبية بالحكومة المركزية فى بغداد ، فكانت تشبه الى حد كبير الولاية (أو الدويلة أو المقاطعة) التى تعتبر عضوا من أعضاء الاتحاد الفيدرالى ، قائمة على - ما اصطلح عليه فى الوقت الحاضر - اللامركزية السياسية .

واذا كان شهاب الدين النويرى قد أطلق على ولاية الأغلبية اصطلاح « دولة » فذلك راجع الى عدم اهتمام فقهاء المسلمين بالمصطلحات الحديثة من التمييز بين اصطلاح « دولة » و « دويلة » أو « مقاطعة » أو « ولاية » ، بل كانت المعالجة التى أتى بها بشأن تحديد الأبعاد الحقيقية لسلطان الأمراء الأغلبية ونفوذ الحكومة المركزية فى بغداد مؤكدة لما نسميه الآن باللامركزية السياسية . فيقول النويرى فى هذا الصدد : « ... هذه أول دولة قامت بأفريقيا وجرى عليها اسم الدولة . وكان من قبلهم عمال اذا مات أحدهم أو صدر منه ما يوجب العزل عزله من يكون أمر المسلمين اليه من الخلفاء فى الدولة الأموية والعباسية . فلما قامت هذه الدولة كانت كالمستقلة بالأمر ، وانما كان ملوكها يراعون أوامر الدولة العباسية ، ويعرفون لها حق الفضل والأمر وتظهر طاعتهم مشوبة بمعصية فلو أرادوا عزل واحد منهم والاستبدال به من غير البيت يخالفونهم ... وصار ملوك هذه الدولة يوصون بالملك بعندهم لمن يرويه من أولادهم وأخواتهم ... » . وكلها أمور تأتى أشبه ما تكون بمقومات البنيان الفيدرالى الحديث .

الزياديون باليمن

تولى على بلاد اليمن الكثير من الولاة ، لم يستمر بعضهم فى ولايته سوى فترة قصيرة - باستثناء خال الرشيد الغطريف بن عطاء . وفى سنة ٢٠٣ هـ وصل الى علم المأمون أن قبيلتى الأشاعر وعك باليمن قد خرجتا على طاعة الوالى العباسى هناك .

فأقام المأمون الامارة الزيادية باليمن لتكون بمثابة حاجز يصد الحركة العلوية ويمنعها من الانتشار ، ووقع اختياره على محمد على محمد الزيادى ليكون أميرا على اليمن وسليمان بن هشام بن عبد الملك - الأموى - وزيرا له ، ومحمد بن هارون التغلبى قاضيا لليمن .

وعندما ولى ابن زياد أمور اليمن ، ذهب على رأس قوة كافية وفتح تهامة واليمن ، وبعد أن استقرت أموره بها اختط مدينة زبيد سنة ٢٠٤ هـ ، التى صارت - فيما بعد - حاضرة تهامة وعاصمة ملك آل زياد . ثم قلد ابن زياد مولاه جعر اقليم الجبال فاخطط مدينة المديخرة بمخلاف ريمة الأشاعر وكانت البلاد التى يلى حكمها تسمى مخلاف جعفر .

ظل محمد بن عبيد الله بن زياد فى امارته منذ سنة ٢٠٤ هـ حتى توفى سنة ٢٤٥ هـ ، وكان خلال هذه الفترة يحكم كأمير مستقل ، ومع ذلك كان يدين بالولاء والتبعية للخلفاء العباسيين ، فيقيم لهم الخطبة ويحمل اليهم الخراج والهدايا .

ففى سنة ٢٠٥ هـ توجه جعفر مولى محمد بن زياد الى الخليفة المأمون حاملا خراج اليمن والهدايا السنوية للخليفة . وقد عرج جعفر على مكة لأداء فريضة الحج ، ثم قصد العراق وحظى بلقاء الخليفة المأمون فى بغداد ، حيث وصله بما أحضره من طرف ابن زياد ، وعاد بعد ذلك الى اليمن وقل ظل محمد بن عبد الله بن زياد فى امارته منذ سنة ٢٠٤ هـ حتى توفى سنة ٢٤٥ هـ .

ثم خلفه ابنه ابراهيم بن محمد بن عبيد الله بن زياد على هذه الامارة ، فتولى شئونها ، كما اتسعت فى عهده حتى شملت اقليم صنعاء الذى خضع للأمير يعفر بن عبد الرحمن ، وقد دان هذا الأمير اليعفرى بالتبعية الاسمية للسلطة الزيادية ، وان ظل يحتفظ بنوع من الاستقلال الذاتى فى تصريف شئون ولايته . ونهيج بنو يعفر من بعده فى اقليم صنعاء نفس منهجه فى ولائهم لبنى زياد .

وظل إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن زياد في امارته من سنة ٢٤٥ هـ حتى سنة ٢٨٩ هـ . ثم تولى شعبون الامارة الزيادية زياد بن ابراهيم بن محمد بن عبيد الله بن زياد بعد وفاة أبيه حتى سنة ٢٩١ هـ . خلفه وبعد وفاته أبو الجيش اسحق بن ابراهيم الزيادي ، الذي امتدت فترة حكمه من سنة ٢٩١ هـ الى سنة ٣٧١ هـ وقد ضعفت سلطته في أواخر عهده بسبب شيخوخته فخرجت عليه الأقالييم التي كانت تدين لابراهيم بن محمد بن زياد - من قبله - بالطاعة .

وكان بنو يعفر في صنعاء أول من خرج على طاعة أبي الجيش اسحق ابن ابراهيم الزيادي فخرج عليه الأمير أسعد بن ابراهيم بن محمد بن يعفر بن عبد الرحمن « الذي حكم صنعاء مستقلا من سنة ٢٨٥ هـ الى سنة ٣٣٢ هـ . وكان علي بن فضل الجندني اليمني قد استولى عليها من يد أميرها » أسعد بن يعفر سنة ٢٩٩ هـ ، واستمر بها حتى توفي سنة ٣٠٢ هـ . وظلت صنعاء طوال تلك المدة (من سنة ٢٨٥ هـ الى سنة ٣٣٢ هـ) خارج نطاق السيادة الزيادية ، أما صعدة نجران فقد استولى عليها الزيدية منذ عام ٢٨٨ هـ ، واحتفظوا بسيطرتهم عليها حتى عام ٢٩٤ هـ .

وكان من عمال أبي الجيش الذين خرجوا عليه : سليمان ابن طرف الحكمي أمير مخلاف عثر (أو المخلاف السليمانى) وهو من أمراء تهامة . (ويقلع هذا المخلاف فيما بين الشرجة الى حلي) وعلى الرغم من امتناعه عن ارسال الخراج لابن زياد في زبيد ، الا أنه كان يقيم الخطبة له ، وينقش اسمه على السكة (النقود) مثل أسعد بن أبي يعفر ، ويرسل اليه مبلغا من المال كل سنة ، ويسترضيه ببعض الهدايا لمصانعته .

وفي أواخر أيام أبي الجيش لم يبق له الا المنطقة التي تمتد من الشرجة الى عدن ومن غلافقه الى صنعاء .

يقول عمارة اليمني في تاريخه : « وأما الذي سلم لابن زياد (يفصده هنا أبا الجيش حيث طعن في السن) المنطقة من الشرجة الى عدن (طولا عشرون مرحلة) ومن غلافقه الى صنعاء (خمس مراحل) .
علاقة الحكومة المركزية في بغداد بالأمراء الزياديين باليمن :

أجاز الخلفاء العباسيون لبنى زياد التمتع باستقلالهم بحكم اليمن والاستئثار ببعض السلطان فيها مع الاحتفاظ بسيادة العباسيين وذكر أسمائهم في الخطبة ونقشها على السكة سواء في زبيد حاضرة الامارة أو

فى صنعاء مقر ولاية العباسيين ، وحرص بنى زياد على ارسال الخراج والهسدايا .

ولهذا فان الامارة الزيدية لم تشمل سلطتها منطقة صنعاء وما حولها لذلك ظل الخلفاء العباسيون - ابتداء من الخليفة المأمون ومن خلفه منهم يتولون سلطة تعيين وعزل ولاية صنعاء ولم يكن لهم نفس سلطات الأمير الزيادى .

ففى خلافة المأمون عين على صنعاء حصن بن منهال سنة ٢٠٤ هـ ، ثم عين مكانه سنة ٢٠٦ هـ ابراهيم الافريقى الشيبانى ثم عزله ليحل محله نعيم بن وضاح الأزدي مشتركا فى عمله مع المظفر بن يحيى بن الكندى الى أن مات المظفر سنة ٢٠٦ هـ ، ثم عزل المأمون نعيما وأحل محله إسحق ابن العباس الذى أساء معاملة أهل صنعاء وتعمد أن يذل الحميريين منهم خاصة . ونهج الخلفاء العباسيون نفس منهاج سياسة المأمون فى الفصل بين عمل صنعاء وبين الأقاليم التى كانت فى يد « بنى زياد » .

ومن استقراء الأحداث فى الأقاليم التى كانت خاضعة لولاية بنى زياد يتبين ما يأتى :

(أ) وضوح قوة « بنى زياد » فى اليمن ، ويتمثل ذلك فى سعى « بنى معافر » فى التحالف معهم خلال عهد محمد بن يعقرب (٢٥٦ - ٢٧٩ هـ) ومن خلال ولاية ابنه ابراهيم (٢٨٢ - ٢٨٥ هـ) كى يجنب بنى يعقرب بطشهم من ناحية ويستعين بهم ضد أى خطر من الناحية الأخرى .

(ب) ظل سلطانهم فى عتقوانه مدة تبلغ حوالى ١٦٨ عاما (منذ سنة ٢٠٣ - سنة ٣٧١ هـ) .

(ج) طمع بنو زياد فى الاستقلال عن الخلافة والتصرف بكل حرية واختيار فى تسيير أمور ما تحت أيديهم من أقاليم وسرعة البت النهائى فيها .

(د) أن مما شجع بنى زياد على ذلك الاستقلال بأقاليمهم ما تعرضت له الخلافة العباسية من ضعف لاستئثار الأتراك بالسلطة فى العراق ، وبعد بلاد اليمن عن حاضرة الخلافة .

وتعتبر الامارة الزيدية يحق من أولى الامارات التى استقلت بحكم اليمن .

على الرغم من ذلك فان الامارة الزيدية من سنة ٢١٣ هـ الى سنة ٢٩١ هـ ظلت محتفظة بالولاء والتبعية للخلافة العباسية (الحكومة المركزية

ببغداد) وفي نفس الوقت محتفظة باستقلالها الداخلي . فقد سارت العلاقات التي حددت وضع الأسرة الزيدية مع الحكومة المركزية ببغداد في طريق ودى . والتزم الطرفان بالحفاظ عليها بشرط عدم الاخلال بالمبادئ السابقين .

فالخلافة دأبت على الاعتراف بالأمراء الزياديين ، عن طريق توارث أسرهم لمقاليده الأمور ، بآمارتهم . كما أنها لم تتوان في تقديم العون لهم ، بالقدر الذي سمحت به ظروفها ، مثل ما حدث من الخليفة المأمون من تزويد مولى الأمير محمد بن زياد بألف فارس كان من بينهم سبعمائة من مسودة خراسان .

ولم تتدخل الخلافة في شئون الإمارة الداخلية بما يمس الاستقلال المتعارف عليه .

وكذلك درج الأمر الزياديين على الاعتراف بالتبعية وإظهار الولاء للخلافة . فأسماء الخلفاء كانت تذكر في الخطبة ، وتنقش على السكة . كما كانت أموال الخراج ، ترسل الى بغداد ، فضلاً عن الهدايا في الأعياد والمناسبات ، واكتفى بنو زياد بلقب « الأمير » ولم يتخذوا لأنفسهم ما يخرجهم عن إطار التبعية .

وبخلاصة القول : أن الإمارة الزيدية تمتعت بوضع فريد لا يدخل في إطار المألوف من النظم السابقة ، حيث كان قبل هؤلاء الأمراء عمال اذا مات أحدهم ، أو صدر منه ما يوجب العزل ، عزل من الخليفة ، فلما قامت الدولة الزيدية كان أمراؤها مستقلين بأمورهم الداخلية وكانوا يراعون - في نفس الوقت - أوامر الحكومة المركزية ببغداد ، ويعرفون لها حق الفضل والأمر .

لكن اذا أساءت الحكومة المركزية سلطاتها وحاولت الاستبداد بالأمور كان ترغب في عزل واحد من الأسرة الزيدية والاستبدال به من غير الأسرة يخالفونها . لذلك صار الأمر الزياديون يوصون بالحكم بعدهم لمن يرويه من أولادهم وأخواتهم .

ويقفز الى الذهن السؤال الذي دار البحث في هذا الصدد من أجله وهو : هل كون الزياديون دولة (أو ولاية أو مقاطعة) تابعة للدولة الإسلامية وهل توافرت في هذه الدولة أو الولاية مقومات البنيان الفيدرالي ؟ وهل كان الولاة عليها مجرد عمال تابعين للحكومة المركزية ببغداد ؟

ونرى أن الاجابة عن هذه التساؤلات هي : أن الزياديين تجاوزوا سلطة العمال والولاة وأصبحوا أمراء يوصون بالحكم بعدهم لمن يروونه من أولادهم وأخواتهم وما على الخلافة الا الاعتراف بالأمير الجديد حتى يكتسب حكمه صفة الشرعية والواقعية وتعزيزا للاجابة عن السؤال السالف ، وجب علينا أن نشير الى عناصر البنيان الفيدرالى ثم نطبق هذه العناصر على الامارة الزيدية فمن عناصر البنيان الفيدرالى تمتع الولاية بنفسه باستقلال ذاتى لا يخضع فى ممارسته لتوجيه ورقابة السلطات الاتحادية والرغبة فى الاتحاد مع الإبقاء على الاستقلال ، وازدواج الولاء للدولة الاتحادية والولايات الأعضاء .. وغيرها .

أما عناصر البنيان الفيدرالى فقد توافرت الى حد كبير فى الامارة الزيدية حيث كانت تعتبر ولاية تابعة للحكومة المركزية ببغداد ترتبط بها بعلاقة قائمة على اللامركزية السياسية .

انفصال ولاية اليون عن الخلافة :

وفى سنة ٢٩١ هـ جاء أبو الجيش اسحق بن ابراهيم الزيادى الذى استبد بالأمر ، وانفرد بالسلطة وتمرد على السلطة العليا فى بغداد وأعلن استقلاله عن الخلافة العباسية . كما امتنع عن ارسال الخراج الى بيت المال بحاضرة الخلافة العباسية . ومنذ ذلك الوقت استقل بنو زياد استقلالاً حقيقياً عن سلطة بنى العباس .

وفى سنة ٣٧١ هـ توفى أبو الجيش اسحق بن ابراهيم الزيادى ، ودخلت الامارة الزيدية عهداً جديداً مختلفاً عما سبقه . يتميز بتسلط موالى بنى زياد واستئثارهم بالسلطة عن طريق الوصاية على الأمراء الزياديين الأواخر ، الذين خلفوا أبا الجيش خلال الفترة من سنة ٣٧١ هـ الى سنة ٤٠٩ هـ .

ففى سنة ٣٧١ هـ خلف أبا الجيش ابنه عبد الله وكان صغيراً ، فتولت كفالته أخته هند بنت أبى الجيش بمساعدة مولى (من الحبشة) يدعى رشيد أو رشد ولما توفى رشد خلفه « حسين بن سلامة النوبى » الذى أضحى صاحب السلطة الفعلية وصاحب التصرف فى الامارة الزيدية . الا أن أطراف هذه الامارة قد أخذت فى الانكماش ، فتغلب ولاة الحصون على ما تحت أيديهم منها .

واستمر الحال على هذا الانكماش حتى لم يكن لهؤلاء الأمراء الزياديين - الأواخر - من السلطان الا اسمه ولا من التاج الا رسمه .

الامارة اليعفرية باليمن

في سنة ٢٢٥ هـ - سنة ٨٤٠ م خرج يعفر بن عبد الرحمن الرحيم رئيس القبائل اليمنية - وقتذاك - على نائب الخليفة العباسي بصنعاء وبسط سلطانه على منطقة شبام ، وظل على تلك الحال حتى تولى المعتمد العباسي الخلافة فاعترف للأمير يعفر بشرعية امارته على تلك المنطقة وعلى مخاليف أخرى من بلاد اليمن العليا .

وفي خلافة الواثق بالله العباسي عين جعفر بن دينار - بعد عزله لاتياع التركي - على عمل صنعاء فخرج هذا الوالي لمحاربة بنى يعفر طمعا في انتزاع شبام منه ، لكنهما لم يلبثا أن تهادنا وعاد نائب الخليفة العباسي جعفر بن دينار الى صنعاء .

وبعد سلسلة من الحروب بين ولاة الخلافة العباسية بصنعاء وبنى يعفر نعم بنى يعفر بالاستقرار ، مما انعكس أثره على اهتمام أميرهم - محمد ابن يعفر - بالمصالح المحلية في المخاليف التابعة له ، وتجلت مظاهر ذلك فيما أقامه من مساجد بشبام وكوكبان وغيرهما وفي خلافة العباسي (٢٦٣ هـ) أقر محمد بن يعفر بن عبد الرحمن الحوالي وتثبيتته على عمله بولاية صنعاء وما حولها .

واستمر « بنو يعفر » مسيطرين على ما تحت أيديهم مع احتفاظهم بولايتهم للخلافة العباسية ، الذي يتمثل في اقامة الخطبة للخليفة العباسي ونقشه على السكة التي تضرب في صنعاء حتى سنة ٢٦٣ هـ .

وفي سنة ٢٦٣ هـ تنازع البيت اليعفرى ، فترتب على ذلك خروج البلاد من أيديهم واستولى منهم « الدعام » على صنعاء ، فأرسل اليهم الخليفة العباسي « على بن حسين » (جفتم) لطرده « الدعام » من صنعاء والسيطرة على الأمور في البلاد . وسرعان ما هرب « الدعام » عند علمه بقدم جفتم اليه .

ثم سيطر « ابن جفتم » على صنعاء وجعلها خالصة لبنى يعفر مرة ثانية دون منازع سنة ٢٩٠ هـ .

خلاصة القول : ان الامارة اليعفرية كانت تعتبر من امارات أو ولايات الدولة العباسية - حتى ذلك الحين - فلم تكن لها سيادة خارجية ولم تطمح الا في اعتراف الدولة العباسية بها - وهو ما حدث . وعلى ذلك تشابه تلك الامارة الدويلة الداخلة والمكونة لما نسميه حديثا الاتحاد الفيدرالى القائم على اللامركزية السياسية .

الطاهريون بخراسان :

ينتسب الطاهريون الى « طاهر بن الحسين » الفارسي الأصل ، الذي كان من كبار القواد حكمة وشجاعة ، وقد وُطد الحكم للمأمون العباسي - بعد أن اتصل به في صباه ، وكانت لأبيه منزلة عند الرشيد ، وكان جده « مصعب بن زريق » والياً على مرو وهراة ، كما كان قبل ذلك كاتباً لسليمان بن كثير الخزاعي داعية بنى العباس فكانت العلاقة وثيقة اذن بين الطاهريين والعباسيين .

وخلال الفتنة التي جرت بين الأمين وأخيه المأمون ، كتب النصر لجند المأمون الذين يقودهم طاهر بن الحسين ، بل وقتل على بن عيسى قائد جيوش الأمين ، فلم يكن من الأمين الا أن بعث بجيش جديد كان نصيبه التشتت واستسلمت بغداد منطقة اثر منطقة لقائدي المأمون طاهر وهرثمة ، مما اضطر الأمين آخر الأمر الى الاستسلام فاشتهر أمر طاهر ، لذا عينه المأمون - بعد أن أصبح سييد الدولة الأوحدة - حاكماً على الجزيرة ، وقائداً بشرطة بغداد . وبذلك ارتفعت مكانة طاهر وأصبح حامياً حمى الخليفة بجانب كونه حاكماً للجزيرة فهال ذلك وزير المأمون فأوغز الى المأمون بتنحيته عن العراق وارساله الى الجزيرة لحرب « نصر بن شبث » الثائر على الخليفة المأمون .

ولكن طاهر لم يرض بمركزه في بغداد فوسط الوزير أحمد بن خالد لدى المأمون ليوليّه خراسان . واضطر المأمون الى الموافقة خشية أن يخلع طاهر طاعته فغادر طاهر بغداد متوجهاً الى وطنه خراسان وبلغ نفوذه ذروته بفعل التأييد البالغ له .

ولم يكف ينسحب المأمون من خراسان قاصداً بغداد حتى رفع الخوارج راية الثورة فيها ، فعهد المأمون في اخمادها الى طاهر ، الذي وفق خلال فترة قصيرة في اقرار النظام في المقاطعة كلها . بيد أن طاهر لم يلبث أن نازعته نفسه الى الاستقلال ، بعد أن استشعر أنه قد أمسى في مأمن من الخليفة في تلك الديار النائية فأغفل الدعاء له في خطبة الجمعة .

وبالرغم من أن هذا الاغفال كان بمثابة الثورة الصريحة على المأمون فإنه لم يجرؤ على أن يرفض تعيين طلحة بن طاهر أميراً على خراسان بعد وفاة أبيه .

واستمر حكم طلحة لخراسان الى أن توفي سنة ٢١٣ هـ ، وكان وفيًا للمأمون فلم يخرج عليه وكان يكاتبه باسمه ، فاستعمل المأمون على

خراسان أخاه « عبد الله بن طاهر » الذى لمع وأسدى للدولة الإسلامية خدمات جليلة .

وباستعمال المأمون لعبد الله بن طاهر تأكد توارث الطاهريين للحكم فى إقليم خراسان وزودوا بصلاحيات واسعة واكتسبوا مركزا هائلا ونفوذاً قويا لم يسبقهم اليه أحد من الحكام السابقين .

وحاول الواثق اسناد أمر خراسان بعد وفاة عبد الله بن طاهر الى « اسحق بن ابراهيم الصعبى » ولكنه عدل عن ذلك خوفا من العواقب التى تترتب على هذا العمل فعين « طاهر بن عبد الله » ، واستقامت له الأمور فى « خراسان » حتى مات بعد ثمانى عشرة سنة . فتولى مكانه فحمده ابن طاهر .

وفى عهد محمد بن طاهر تقدم يعقوب بن الليث الصفار الى « بوشنج » واستولى عليها . وقبض على الحسين بن طاهر عامل محمد بن طاهر عليها ولم يلب طلب محمد بن طاهر باطلاق سراحه ، كما تقدم الحسين بن زيد صاحب طبرستان الى جرجان ، فلم يقدر محمد بن طاهر على دفعه وعجز عن محاربته .

وفى سنة ٢٥٩ هـ تمكن يعقوب بن الليث الصفار من الاستيلاء على العاصمة « نيسابور » وقبض على « محمد بن طاهر » وقيده ، واستولى على خراسان وبذلك زالت الأسرة الطاهرية .

علاقة الحكومة المركزية فى بغداد بالطاهريين :

كان قيام الطاهريين مرتبطا بعاملين : أولهما : ما ساد بلاد خراسان – والبلاد النائية عامة – من اضطرابات وقلقل وفتن تشكل خطرا دائما يهدد بالانفصال وزوال النفوذ العباسى عنها . ثانيهما : استجابة الخلافة لهذا التحدى واقرارها – مضطرة قيام أسرة موالية تتمتع بالاستقلال الذاتى فى إطار من الولاء والتبعية للخلافة (للحكومة المركزية ببغداد) .

ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة المركزية وان كانت قد اضطرت الى قبول هذا الاجراء الا أنه كان بمثابة الحل الأمثل لمشاكل الخلافة فى الأطراف النائية والضمان لبقاء نفوذها فيه .

وفى ضوء هذين العاملين – الولاء والتبعية للخلافة والاستقلال الداخلى للإمارة – تحدد وضع الطاهريين وعلاقتهم بالحكومة المركزية فى بغداد . فقد كانت علاقة الطاهريين بالخلافة بوجه عام ودية يسودها الهدوء ورعاية حقوق الدولة فى شئون الحكم والادارة .

فقد ساعدوها في القضاء على الخارجين عن طاعتها من أمثال القاسم العلوي المازيار بن قارون وخوارج سجستان كما أن الخلافة من جانبها دأبت على الاعتراف بالطاهريين ، عن طريق توارث طاهر بن الحسين الفارسي الأصل هو وأولاده ولاية خراسان بموافقة الحكومة المركزية ورضاها ، كما أنها لم تتوان في تقديم العون للطاهريين بالقدر الذي سمحت به ظروفها .

من ذلك ما قام به المأمون من تقديم هبة مالية لعبد الله بن طاهر . كما لم تتدخل الدولة المركزية في شئون الإمارة الداخلية بما يمس الاستقلال المتعارف عليه اللهم الا في حالات نادرة ، وفي ظروف خاصة .

كما أسندت اليهم شرطة بغداد وولايتها الى جانب حكم خراسان وظلوا يتولون هذا المنصب حتى بعد انقضاء حكمهم في خراسان .

وكذلك درج الطاهريون على تأكيد التبعية والولاء للحكومة المركزية في بغداد .

فنجده عبد الله بن طاهر يلبي على الفور أوامر المأمون بحرب نصر ابن شبث ، وبعد أن فرغ من ذلك يأمره بالسير الى مصر لخماد ثورة عبد الله بن السري والى مصر فذهب اليها ، وأخمد ثورته (٢١٢ هـ) . كما قضى على كل الفتن التي نشبت بها .

كما كان الطاهريين مخلصين لبنى العباس يجبسون لهم الخراج ويدافعون عن الثغور ، فكانت الامارة تساهل بانتظام من خراسان الى بغداد .

كما لم يحاول الطاهر ولايتهم بالقوة أو التحايل ، مستقلين .

والواقع أن الطاهريين كانوا بمثابة شركاء في توجيه سياسة الدولة العباسية .

كما كانت الامارة الطاهرية تدور في فلك الخلافة العباسية ، فكانت مصلحتهم واحدة ، ومصيرهم واحد . فلم يكن الطاهريون مستقلين تماما بالأقاليم التابعة لهم اداريا سواء في خراسان وغيرها ، وإنما مارسوا استقلالا ذاتيا داخليا بفضل الجهود التي بذلها طاهر بن الحسين ، فقد قمع الجند الثائرة ورتب الدواوين فأصبحت في غاية الدقة والنظام ، ونظم جباية الخراج ، كما وضع أساسا لاختيار الموظفين حتى يضمن

ولائهم وطاعتهم لأوامره . فدانت خراسان للحكم الطاهري في عهد طاهر ومن خلفوه ، وأصبح بيت مال الطاهريين من أغنى بيوت الأموال في الولايات . وهي سياسة تميل الى المركزية الادارية ومن ناحية أخرى لم تكن الحكومة المركزية ببغداد تقحم نفسها في الأمور الداخلية للطاهريين ، وعندما حاول بعض الخلفاء المعتصم والواثق اخراج خراسان من أيدي الطاهريين لم يتمكنوا من ذلك .

وعلى أية حال لم تنتقص الحكومة المركزية من الاستقلال الذاتي للأسرة الطاهرية بخراسان ، كما لم يخرج الطاهريون عن سياسة التبعية والولاء للحكومة المركزية .

كان الطاهريون يتوارثون الحكم في إقليم خراسان موطنهم الأصلي مما زودهم بصلاحيات واسعة وجعلهم على صلة وثيقة بأهالي منطقتهم وأكسبهم نفوذا قويا .

ويؤيد قولنا هذا ما أورده براون : من أن الطاهريين هم أول من أسس إمارة فارسية مستقلة في المشرق . ومع أنهم لم يعلنوا استقلالهم عن الخلافة العباسية الا أن حكمهم كان له طابعه الخاص الذي يخالف أنظمة الإدارة السابقة التي كانت موجودة في هذا الإقليم .

وعلى ذلك نستطيع القول بأن العلاقة بين الطاهريين والخلافة تقوم على لا مركزية سياسية شبيهة بتلك العلاقة بين الدولة والدولة الأم الاتحادية (أو الاتحاد الفيدرالي) .

السامانيون

ينتسب السامانيون الى « سامان » من الجنس الفارسي ، وفد « سامان » على أسد بن عبد الله والي خراسان في عهد هشام بن عبد الملك واعتنق الاسلام ، وأسهم سامان في الحركات السياسية التي كانت تسود خراسان فانضم الى رجال أبي مسلم الخراساني صاحب الدعوة الى العباسيين . ثم كان أسد بن سامان في جملة أصحاب علي بن عيسى بن ماهان حتى ولاء الرشيد أمر خراسان ، وتوفي أسد في ولايته .

وعندما آلت الخلافة الى المأمون وجه عناية شديدة الى أبناء أسد بن سامان فطلب من غسان بن عباد واليه على خراسان أن يعين كلا من أبناء أسد بن سامان على إقليم من أقاليم ما وراء النهر . فكان نوح بن أسد واليا على سمرقند ، وأحمد بن أسد على فرغانة ، كما كانت شناسين وأشروسين ليعيى بن أسد ، وهراة لألياس . وظل أبناء أسد وأحفاده في ولاياتهم

يتوارثون مناصبهم ، ولم يعلنوا العصيان على الخلافة العباسية ، كما أن العباسيين من جهة لم يعزلوهم عن تلك الولايات .

ثم ارتفع أحمد من بين هؤلاء الأبناء وصار حكم فرغانة والشاسن ، وقسما من الصغد ، وسمرقند ، ثم أسندت اليه باقى هذه الأعمال حتى مات سنة ٢٥٠ هـ ، ولما زالت الطاهرية على أيدي الصفارية سنة ٢٥٩ هـ أرسل الخليفة المعتمد أمرا بإسناد ولاية ما وراء النهر لنصر بن أحمد بن سامان الذى اتخذ سمرقند عاصمة لحكمه سنة ٢٦١ هـ .

ومن ذلك التاريخ تمكن نصر بن أحمد من أن يوطد - فى وقت قصير - حكما شبه مستقل ، كما أصبح لا يتبع الا الحكومة المركزية فى بغداد ، بعد أن كان يتبع ولاية خراسان . وخلفه أخوه اسماعيل بعد وفاته سنة ٢٧٩ هـ فأخذ فى تدعيم حكم الامارة السامانية ، وضمت اليه السرى وقزوين (عام ٢٨٩ هـ - ٩٠٢ م) كما تمكن اسماعيل بن أحمد من الاستيلاء على « طراز » من يد الأتراك ، وقرأ الخطبة باسم أمير المؤمنين المعتضد بالله ، ثم عاد الى بخارى بغنائم كثيرة .

ثم تولى أحمد بن اسماعيل مقاليد الأمور بعد وفاة والده سنة ٢٩٥ هـ وبعث اليه الخليفة المكتفى يعهده بالولاية على خراسان ، وما وراء النهر من نفس العام . ثم استولى أحمد على مجستان .

وفى عام ١٣٠١ هـ أغار الأتراك على السامانيين بخراسان ، لكن أحمد بن اسماعيل تمكن من هزيمتهم . وبعث الى الخليفة المقتدر فى بغداد رسولا يخبره بما فعله الأتراك ويطلب منه أن يوليه شرطة بغداد ، وأعمال فارس وكرمان فأجيب طلبه بالنسبة الى « كرمان » وكتب له عهدا بذلك .

علاقة السامانيين بالحكومة المركزية فى بغداد :

كانت سياسة السامانيين تدور فى فلك السياسة الخارجية للخلافة العباسية فى بغداد (الحكومة المركزية) ، فكان السامانيون يكيّدون لأعداء الخلافة ويحالفون أصدقاءها .

ومن ذلك أن السامانيين كانوا سنيين يتمسكون بمبادئ الكتاب والسنة ، لذا عندما هاجم محمد بن زيد الشيعى - حاكم طبرستان - خراسان وأراد أن يحتل « جرجان » لم يتردد اسماعيل بن أحمد فى إرسال القائد محمد بن هارون من قبله ، ولم يفتح بطرد العلويين من هناك بل جعل طبرستان نفسها تحت السلطة الشرعية لحكام السامانيين وجعل الخطبة باسم الخليفة العباسي .

وعندما عين اسماعيل محمد بن هارون حاكما على طبرستان ، ما لبث أن ثار ضد الحكومة المركزية في بغداد وتحدى سلطاتها واحتل « الري » فأسرع اسماعيل باقصاء هذا التأثير واستعاد الري .

لذا أسندت الخلافة ببغداد إليه حكومة الري . فكانت الأخطار تحيق بالامارة السامانية والحكومة المركزية معا . فكان السامانيون وهم يدافعون عن حقوقهم ومصالحهم ، يدافعون في نفس الوقت عن الخلافة العباسية التي أصبحت في تلك الفترة واهنة لا تستطيع كيد الأعداء .

ولما كان السامانيون بحاجة الى اعتراف الخليفة لهم بحكم الأراضي الواقعة تحت سلطانهم والتي فتحوها بمجهوداتهم الحربية حتى تكون حقا ثابتا لهم ، على أساس شرعي ، طلبوا من الحكومة المركزية أن تقرهم عليها ، فلم تبخل الحكومة المركزية بذلك ، بل ظلت تواصل اقرارها عقب وفاة كل منهم واحلال آخر مكانه ، فعندما توفي نصر بن أحمد وخلفه أخوه اسماعيل أيده الخليفة في امارته وأصدر مرسوما يقره في منصبه في المحرم سنة ٢٨٠ هـ ، ومن بعده قلده الخليفة المكتفي ابنه أحمد بن اسماعيل عهدته بالولاية على خراسان وما وراء النهر في ربيع الآخر سنة ٢٩٥ هـ .

وكان هذا الطلب من جانب السامانيين بمثابة اعلان رضوخهم السياسي للحكومة المركزية ببغداد . ونوع من الاعتراف بضرورة تجديده عند موت أيهما .

كما حرص الأمراء السامانيون على اظهار تبعيتهم للخلافة ، يتضح ذلك من ارسال أحمد بن اسماعيل هدايا - من خراسان - الى الخليفة المقتدر وكذلك نجد نصر بن أحمد (الثاني) يرسل للخليفة سنة ٣٣٠ هـ هدية كبيرة ومعها رأس أحد ثوار الديلم (بل كان بن كالي) - فكان نصر قد رضى بهذا المسلك أن يضع نفسه في موضع والي من ولاية الخليفة .

لقد أحست الخلافة العباسية بالخطر الذي يتهدد كيانها في تلك المناطق النائية منذ أن خرج رافع بن الليث على هارون الرشيد واستولى على سمرقند ، لهذا شعرت الخلافة لمن يؤازرها في تلك الأمكنة حتى لا يزول نفوذها كلية عنها ، فوجدت في أسد بن سلمان الذي ظل في خدمتها ما يحقق لها ذلك وهكذا كان أمر أولاد أسد بن سلمان الذي استطاع كل منهم أن يسيطر على ولايته ، ويخضعها لسلطان الدولة العباسية .

لذلك اعترفت الحكومة المركزية ببغداد بقيام تلك الأسرة السامانية في خراسان وما وراء النهر لمدة مائة وخمسة وعشرين عاما منذ سنة

٢٦١ هـ - ٨٧٤ م حتى سنة ٣٨٩ هـ - (سنة ٩٩٩ م) - أسرة موالية تتمتع بالاستقلال الذاتى فى اطار من الولاء والتبعية ، وقد حافظ كل من الطرفين على هذا الازدواج .

ووصل الأمر بالسامانيين بالاستقلال الى حد أنهم صكوا أسماءهم على العملة الذهبية بجانب اسم الخليفة ، كما قرأت الخطبة بأسمائهم بجانب اسم الخليفة أيضا كما خصص كل الدخل الذى يجبى من الاقليم لهم .

وهكذا أصبحت الحكومة المركزية فى بغداد راعية حقوق السيادة الكبرى ، وصار السامانيون يملكون حكم السيادة الخاضعة أو ما يعرف بالاستقلال الداخلى . وكانت عناصر الدولة الفيدرالية متوافرة الى حد كبير وهكذا علاقة السامانيين بالخلافة فى بغداد قائمة على اللامركزية السياسية .

الأسلوب الإدارى الذى اتبعه السامانيون فى الأقاليم التابعة لهم - إداريا

لعل انشغال حكام السامانيين فى توطيد سلطانهم والقضاء على هؤلاء الخارجين عليهم وعلى الخلافة لم يتيح لهم أن يشرعوا نظاما ثابتة مستقرة وكانت سياستهم مرنة يوحى بها التقسيم الإدارى لأقاليم امارتهم الذى امتد سلطانها لبلاد ما وراء النهر والجبل وإيران كلها الى كرمان . فكانت خراسان مقسمة الى : جزء عاصمته نيسابور ، وآخر عاصمته مرو ، وثالث عاصمته هراة ، ورابع عاصمته بلخ ، ومن أشهر المدن فى هذه الأقاليم : نيسابور وبوشنج وبست وسجستان وسرخس ، وطوس وأبيورد .

كما كان اقليم ما وراء النهر ينقسم الى : الصفد والصاينان وفرغانة وخوارزم والشاش وتقشند . بل كان فى داخل حدود دولتهم (ولايتهم) - الكبيرة ولايات تكاد تكون مستقلة ، مثل بلاد سجستان التى كان يحكمها بنو الصفار وطبرستان التى أخذها السامانيون من الزيديين ، وهؤلاء وان كانوا يخطبون لصاحب بخارى لم يكن له عليهم الا حمل أموال وهدايا .

بل اضطر السامانيون نظرا لسعة أرجاء دولتهم الى انشاء ما يشبه منصب « نائب الملك » ، فكانوا هم مثلا يقيمون فى بخارى على حين أن صاحب جيشهم كان يقيم فى نيسابور التى جعلها الظاهريون قطعة من خراسان .

وعلى ذلك نستطيع القول بأن السامانيين كانوا يميلون الى الأخذ بالنظام اللامركزي الادارى ، حتى يسهل عليهم حكم هذه البلاد الشاسعة .

الطالونيون بمصر والشام

ينسب أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية فى مصر والشام الى والده طولون ، وهو من الأتراك الذين يقيمون بين بلاد التركستان وسيبيريا ، ومن أسرة تقيم فى بخارى كان أول أمره أسيرا جىء به كهدية الى الخليفة العباسى .

وقد حظى هذا السلوك لدى الخليفة العباسى المأمون ، بالرضا فأسند اليه وظائف متعددة حتى أصبح رئيسا للحرس ، وتلقب أمير الستر وهو الشخص الذى يكلف بالقيام فى المحافظة على حياة الخليفة .

وعندما توفى طولون (سنة ٢٤٠ هـ) فوض المتوكل الى ابنه أحمد امرة الثغور وامرة دمشق ثم ديار مصر .

وفى عهد المستعين توطدت علاقته بأحمد فولاه مصر (سنة ٢٥٤ هـ) بينما كان أحمد بن المدبر آنذاك على خراج مصر ، وشقير الخادم على البريد .

واستطاع أحمد بن طولون بعد قليل أن يكون أميرا على مصر كلها بما فى ذلك الاسكندرية وبرقة وأن يكون جيشا وأن يؤسس عاصمة له ، وأن يضم لنفسه ادارة الخراج فى البلاد ، بمعنى أن أصبح طولون سيد البلاد المصرية والمشرف العام على جميع أعمالها العسكرية والادارية والقضائية والمالية .

وقام أحمد بن طولون بضرب الدينار الأحمدي رمزا وتأكيدا لتوطد سلطانه السياسى والاقتصادى على البلاد . كما تبنى مبدأ الجهاد ، حتى لا يظهر بمظهر المعتدى ، فكسب بذلك ود الجماهير ، فما أن وصل الى فلسطين حتى جاءت الوفود الكثيرة منهم ، يتقدمهم حكام هذه المدن الشامية معلنة رضاها ، ومطالبة بتنفيذ مصالحها واصلاح أحوالها ، فلم يدخر أحمد بن طولون وسعا فى ارضاء جماهير بلاد ومدن الشام فكانت لسياسته هذه أثرها على استمراريته ونمو دولته وطوع هذه الجماهير لمصالحه وأهدافه .

وتولى خمارويه الحكم بعد أبيه أحمد بن طولون ، حيث سار خمارويه على سياسة أبيه فى بلاد الشام من التقرب للأهالى وكسب ودهم ، وتبنى

فكرة الجهاد هو أيضا فى الثغور الشامية ، كما قام بنشر الأمن والطمأنينة ،
وعمل دائما على حماية طريق الحج ، وأسرف فى توزيع الأموال على الفقراء
والمساكين ، والمستورين وأهل العلم .

وبعد مصرع خمارويه لعبت طائفة الغلمان والموالى والجند الذين
ينتسبون الى خمارويه ، ويديتون له بالفضل والولاء ، دورا هاما بارزا فى
تمزيق وحدة الأسرة الحاكمة . وكان من الممكن ان يتم تعيين أحد أبناء
أحمد بن طولون البالغين الأكفاء والقادرين على ملء الفراغ ، غير أن المصالح
الخاصة بهذه الطائفة أثرت أن يبايع (أبو الساسكر جيش) ابن خمارويه ،
ولم يبلغ الرابعة عشر من عمره ، فهو صبي لم يؤديه الزمان ولا محصته
التجارب . وكان من نتيجة ، ذلك أن انقسمت الفئات المتصارعة فوقفت
العناصر المختلفة من السودانيين والأروام الى جانب جيش ، وحمل لواء
المعارضة ضدهم عناصر من المغاربة والبربر .

وظلت الفتن والاضطرابات تتوالى ، وفى غير هذه الأحداث كانت
جيوش الخلافة العباسية تقترب من الفسطاط فازدادت المعارضة للنظام
القائم قوة ورفعت صوته وتمكنت من قتل هرون بن خمارويه ورفعت
شيبان الى السلطة ، فى الوقت الذى انحازت فيها القوة المغلوبة وعلى
رأسها (ابن أبى) الى جيوش الخلافة العباسية وثركت شيبان مع من تبقى
من فلول الجيش يشهد مصرع الدولة الطولونية .

علاقة الطولونيين بالحكومة المركزية فى بغداد :

ارتبط أحمد بن طولون بالخليفة العباسى المعتمد برباط الصداقة
والمصالح المشتركة والى حد ربط الخليفة مصيره بأحمد بن طولون .

كما حاول ابن طولون إرضاء المعتمد عن طريق التصدى لابن الشيخ
الذى تابع سياسة استقلالية وعدائية للخلافة العباسية وامتنع عن مبايعة
المعتمد الخليفة الجديد ، ولم يأمر بالدعاء له على منابر البلاد الواقعة تحت
نفوذه . فما كان من الخليفة المعتمد الا أن أطلق يد أحمد فى تشكيل القوة
الكفيلة لوقف تيار ابن الشيخ المنفذ من الشام الى مصر ، الطامع فيها
فكتب لابن المدير عامل الخراج بمصر بأن يمد أحمد بكل الأموال اللازمة
لذلك .

وعلى ذلك يكون أحمد بن طولون قد نجح فى إرضاء الخلافة
العباسية ، وكانت علاقته معها حسنة ، وظهر إخلاصه منذ عهد المتوكل
والمستعين والمهتدى .

وهكذا بغضن سياسته الحكيمة من إرضاء المعتمد بالهدايا والأموال حتى استطاع أن يكسب ثقته عليه الخليفة أثناء أزمائه فيكلفه بالقضاء على نوره عيسى بن الشيخ ، ويطلب الأموال منه سرا لمضايقة الموفق له وتم يده . كما كن ابن طولون يغضب ويسئ لوضع الخليفة وما يلحق به من أذى وامهتان وحجز من جانب الموفق .

ومى الجانب الآخر كان الموفق أخو الخليفة المعتمد صاحب السلطات المعيبة على الخلافة العباسية . حيث تمكن من تركيز السلطات فى يده وسر خطوات ايجدية من أجل الاصلاح السياسى والاقتصادى محاولا إعادة الخلافة العباسية الى سابق رونقها ، حتى وصف أنه من أجل الملوك رأيا وسمعيهم نفسا ، وأحسنهم تدبيرا كما عمل على انتهاء ظاهرة النموزق التى تسبب سائده وفسدت العلاقة بين أفراد البيت العباسى إبان سنوات الرافضين .

هذا وقد أرسل الموفق الى ابن طولون كتابا مطولا يظهر فيه الجفاء له ويعين محاسنه ويعرض به مستهينا بقوته ومكانته وسيطرته ويهدده بالعمز . ولكن ابن طولون لم يجبن فرد على الموفق برسالة تستدل منها على قوة ابن طولون ودفاعه عن الخلافة والمجد الذى أسداه لها مبينا فضله وحسن سيرته واصلاحاته الكثيرة ، كما نوه فى هذه الرسالة بوضع الموفق غير القانونى ويظهر بصورة الناقض لشروط البيعة والميثاق المعاق فى جوف الكعبة ، والذى يتضمن تقسيم الدولة الاسلامية الى قسمين شرقى ووسطى الموفق ، وغربى بما فى ذلك مصر والشام تحت أسرة المفوض ، ووصاية موسى بن بغا .

وأقدم ابن طولون على خلع الموفق من ولاية العهد فدعى لاجتماع بالقضاة والفقهاء وعلماء الدين فى دمشق . وعقد مؤتمره المشهور الذى حضره أشهر القضاة وخيرتهم فى الشام ومصر وغيرهم من الفقهاء . وقرر المجتمعون اسقاط اسم الموفق وإهمال الدعاء له لانه غير جدير بإمامة المسلمين وبرى من الذمة ، ووجب جهاده على الأمة . كما أمر بلعن الموفق على المنابر ، ورد الموفق على ابن طولون بالمثل فانتزع أمرا من الخليفة المعتمد على غير رضى منه ، (لان أخاه الموفق كان يغلبه على أمره وينزع منه كل سلطاته) يقضى بلعن أحمد بن طولون على جميع المنابر وفى جميع أرجاء العالم الاسلامى الواقعة تحت نفوذ الخلافة المباشر وسيطرتها .

وأطلق أحمد بن طولون لنفسه العنان استنادا لقوته العسكرية ومنح نفسه لقباً جديداً ورد فى نهاية كتاب خلع الموفق بأن أحمد بن طولون هو أمير المؤمنين .

لكن انتهت تلك العلاقة العدائية بين الموفق وأحمد بن طولون في نهاية الأمر الى اعلان حالة السلام بينهما .

فلبى الموفق طلب ابن طولون مشيرا الى أن مجمل خلافاته معه تعود لحرصه على الخلافة ودفاعه عنها ولوقوف الموفق من المعتمد وتنسيق الحجز والخناسق عليه وكتب أحمد بن طولون متظاهرا بأنه الجندي المخلص للخلافة ، فرد الموفق على ذلك ، بمبادرة طيبة وأعلن رد اعتبار الخليفة (المعتمد) وأطلقه من معتقله وبادر بتكريمه .

وتأكد الوفاق والسلام بالكتاب الذى نقله فائق الخادم الى القسطنطينية حيث كتب نص المراسلة بأيديهم تعظيما لخمارويه وتقديرًا له وتأكيدا في القبول والرضى وأهم بنود هذا الكتاب الاعتراف بخمارويه وولده ثلاثين سنة على مصر والشام والثغور وأرمينية وبذلك أعطى خمارويه حق الحكم لا يهدده عمل أو تدخل في ولايته الداخلية .

ويتبين من العرض السابق أن أحمد بن طولون مهد منذ سنة ٢٥٩هـ وبعد موت يارجوخ لعمله الاستقلالى ، فأصبح يحكم مصر مباشرة فهو واليها الشرعى ويدعى له على منابرها بعد الخليفة فتوطدت قدماء في هذا البلد وأصبح السيد المؤتمن على الصلات والخراج والشرطة والقضاء والأقاليم . وكذلك الحال بالنسبة لبلاد الشام أصبح أحمد بن طولون صاحب الحق الشرعى فيها كذلك عندما استجاب على بن ماجور - والى الشام وقتذاك - لرغبات ابن طولون حيث قام ابن ماجور بتأمين ما طلب منه . ودخل هذا وأنصاره في تبعية ابن طولون فأقيمت الدعوة لابن طولون على منابر بلاد الشام .

لكن ذلك الاستقلال الذى تمتع به أحمد بن طولون كان استقلالا داخليا فكانت غايته - التى سعى لتحقيقها - أن تكون أمور مصر خالصة له بعيدة عن تدخل الخلافة في أموره ، وأن تكون الامارة له ثم لأبنائه من بعده .

واتخذ أحمد بن طولون مصر قاعدة له استطاع أن يتوسع خارجها ويمد سلطانه على بلاد الشام . فى نفس الوقت كان يعترف بالخليفة المعتمد العباسي اماما . فاعترف الخليفة به حاكما شرعيا على البلاد التى تحت سيطرته .

وسارت العلاقة ودية بين الطولونيين والعباسيين بعد مؤتمر دمشق وأسقط خمارويه السباب واللعن للموفق أخى الخليفة المعتمد على المنابر وأمر بالدعاء له بدلا منه .

وتتضح التبعية للخلافة العباسية فيما قام به خمارويه من ارسال بعثة برئاسة ابن الجصاص (الحسن بن عبد الله بن منصور الجوهري) الى الخليفة العباسي الجديد ابن العباس بن الموفق الملقب المعتضد سنة ٢٧٩ هـ . تحمل التهاني وتعلن الولاء والهدايا النفيسة والأموال الكثيرة التي كانت تشير الى غنى مصر والشام في هذه الفترة الطولونية والى عظمتها كما كان ابن الجصاص يحمل معه مشروعا اجتماعيا لربط الخلافة بالأسرة الطولونية ، يقضى بتزويج قطر الندى الفتاة الجميلة بنت خمارويه لابن الخليفة فما كان من المعتضد الا أن قال انما أراد أن يتشرف بنا وأنا أريد بتشريفه أن أتزوجها . وتم هذا الزواج السياسي في سنة ٢٨١ هـ ذلك الذي فرضته المصالح الشخصية بين الطولونيين والعباسيين وهو شبيه بالمصاهرات السياسية التي تمت بين الأسر الحاكمة في أوروبا في العصور الحديثة .

فكان رد الخلافة على هدايا خمارويه أن أرسلت له بخلع (لباس وسيف وتاج مع خادم يدعى سنيف ، بجانب نصوص معاهدة جديدة بين الطرفين ، المعتضد وخمارويه - كانت تتضمن تدعيم سياسي كبير لخمارويه وتدعيم مالي له فاستجاب لها خمارويه حيث تقرر المعاهدة ولاية خمارويه وولديه لمدة ثلاثين سنة من الفرات الى برقة ، وتجعل اليه الصلاة والخراج وجميع الأعمال على أن يحمل في كل عام من المال مائتي ألف دينار عما مضى من مدة حكمه وثلاثمائة ألف دينار عن كل عام في المستقبل يرسلها الى بغداد . كما أعطتهم حق تعيين القضاة ذلك الذي احتفظت به الخلافة لنفسها منذ الفتح العربي وحتى عهد خمارويه فأصبح القضاة يعينون في اقليمي الشام ومصر والمناطق المرتبطة بها دون الرجوع الى الخلافة في بغداد .

نخلص من ذلك الى أن وضع الطولونيين وعلاقتهم بالخلافة العباسية تحدد على ضوء عاملين هما : الولاء والتبعية للخلافة العباسية ، والاستقلال الداخلي للامارة ، والتزم الطرفان - الى حد ما - بالحفاظ على هذين المبدأين .

وهكذا لم يكن استقلال الطولونيين استقلالا تاما ، فكان الاقليمان المصري والسوري في حكم الطولونيين يتمتعان باستقلال داخلي قريب الشبه باللامركزية السياسية بالنظام الفيدرالي .

الأسلوب الإداري الذي اتبعه الطولونيون :

كان يبدو أن سياسة الطولونيين الداخلية كانت سياسة مرنة توحى بميل الى النظام اللامركزي الإداري ، يظهر هذا بما ورد في قصة أحمر

ابن طولون مع أهالي حمص ، وكيف أنه استجاب لرغبات شعبها وأخذ بمشورتهم ورأيهم عندما لم يرضوا بعبسى الكرخى واليا عليهم فعزله ، وعين بدلا عنه فى حمص (يمن التركى) .

وهكذا كان اختيار الوالى بمعرفة وبمشورة الأهالى ثم يأتى قرار التعيين لمن ارتضوه هم واليا عليهم .

أولا - الحمدانيون فى الموصل

فعل الحمدانيون منلما فعل غيرهم ، فأسسوا لهم امارة فى الموصل ثم امارة عربية أخرى فى حلب ، مستغلين التفكك الواضح الذى حدث للخلافة العباسية فى عهد الخليفة المقتدر ، فلم نسمع أنه حاول - شأنه فى ذلك شأن بعض أسلافه السابقين - الحد من سلطان الفرس الايرانيين أو الترك الطولونيين وادماجهم مع العرب الساميين وتكوين دولة واحدة متجانسة منهم فظلت الفروق بين العرب وغير العرب واضحة من مبدأ تأسيس الدولة حتى يوم سقوطها . بل ظلت بين العرب أنفسهم تلك الفروق القديمة بين عرب الشمال وعرب الجنوب بتلك التى تفعل فعلها الى اليوم .

كان الحمدانيون فى بادىء الأمر عمالا للعباسيين على الموصل وأعمالها . فلما ضعفت الخلافة أخذوا يمتنعون حتى عن دفع مبلغ الضمان المفروض عايهم ، بل ومدوا سلطتهم الى أجزاء جديدة من ذلك الاقليم . ظهر الحمدانيون فى المنطقة سنة ٢٨١ هـ حينما استولى حمدان ابن حمدون على قلعة ماردين وأعلن فيها استقلاله ، غير أن الخليفة المعتضد ما لبث أن أخرجه منها ولكن فيما بعد واصل الحمدانيون جهودهم وأظهروا - بعد استعانة الخلفاء بهم - نجاحا ملحوظا فى القضاء على توارث القرامطة فى منطقة الجزيرة وبلاد الشام كما استعان بهم الخلفاء فى حكم منطقة الجزيرة .

وفى عهد المتقى أعطى الخليفة للحسن بن عبد الله الحمدانى لقب ناصر الدولة كما خلع على أخيه أبى الحسن لقب سيف الدولة . فى حين ولى الموصل اثنان من أعمام الحسن هما : سعيد ونصر .

ثم خلف ناصر الدولة عدة أولاد . وهم الغضنفر فضل الله أبو تغلب وأبو المظفر حمدان وأبو القاسم هبة الله وأبو المرجا وأبو طاهر ابراهيم وأبو الفوارس محمد وأبو البركات واشتهرت من بناته جميلة . وسرعان ما تنازع الاخوة على السلطة حتى زالت دولتهم بالموصل .

الحمدانيون في حلب :

انتزع سيف الدولة الحمداني حلب من أبي الفتح عثمان بن سعيد الكلابي نائب محمد بن طح الأخشيد ، مستغلا ضعف الأخشيديين واختلاف الكلابيين . وبذلك أصبح أميرا على أعمال حلب سنة ٣٣٥ هـ - ١٩٤٥ م . وبالتصالح الذي أبرمه سيف الدولة مع الأخشيديين أصبح حاكما على سورية الشمالية ، وأقيمت له الخطبة بطرسوس سنة ٣٣٥ هـ .

وبعد أن ثبت سيف الدولة دعائم حكمه - على الأقاليم التي أصبحت تابعة له اداريا - انصرف الى حرب الروم والقبائل العربية المتمردة ككلاب وعقيل وقشير وعجلان التي لم تتعود على دفع الضرائب والخضوع للسلطة المركزية في بغداد لذلك تمتع سيف الدولة الحمداني باحترام الجميع له ، من خلفاء عباسيين ، وأيضا من البوهويين - أصحاب السلطة الفعلية وقتذاك - فكانت شفاعته مقبولة لديهم ولم يطالبوه بدفع الجزية . كما كانوا يطالبون أخاه في الجزيرة . لان كل ما كان يهمهم هو قيام سلطة قوية لرد غارات البيزنطيين ، وهو ما تصدى له سيف الدولة الحمداني بغزواته الصيفية ومناوشاته حول حصونهم وقلاعهم .

وقد تمكن سيف الدولة من القضاء على كل من تسول له نفسه بالخروج عليه وكان عهده عهد جهاد الروم والمتمردين عليه حتى مات سنة ٣٥٦ هـ .

خلف سيف الدولة ابنه أبو المعالي شريف الذي منحه الخليفة الطائع لقب سعد الدولة سنة ٣٦٧ هـ . ثم خلف سعد الدولة ابنه سعيد الدولة (أبو الفضائل سعيد) الذي توفي سنة ٣٩٢ هـ وان كان قد ترك ولدين هما أبو الحسن علي وأبو المعالي شريف ، الا أن الحكم الحمداني انتهى في حلب سنة ٣٩٢ هـ بموت أبي الفضائل سعيد .

علاقة الحمدانيين بالخلافة العباسية (الحكومة المركزية) :

كانت العلاقة بين الخلافة العباسية والحمدانيين تنطوي على الود والولاء بينهما فالخلافة من جانبها قد ولتهم امرة الأمراء سنة ٣٣٠ هـ والحمدانيون من جانبهم وقفوا الى جانب الخليفة المتقي ضد البريديين . وعندما اكتشف ابن حمدان خيانة ابن رائق وتآمره على الخليفة عمل على اغتياله . فما كان من الخليفة الا أن خلع على الحسن وجعله أمير الأمراء ولقبه : « بناصر الدولة » وخلع على أخيه لقب « سيف الدولة » . كما

نال باقي الأمراء الحمدانيين ألقابا سلطانية فتلقب بـ « عدة الدولة » وأبو المعالي بـ « سعد الدولة » ومعلوم أن تلك الألقاب والخلع كانت ذات أهمية للدلالة على ما للملقب بها من سلطة ونفوذ - وقتذاك .

كما أمر بأن تكتب أسماؤهما على الدنانير والدرهم . وقد انصرف سيف الدولة الى رد غزوات البيزنطيين ووجه كل همومه لمناوشتهم حول حصونهم وقلاعهم . ولم يتوان الخليفة عن تقديم العون له بالقدر الذي سمحت به الظروف .

ودرج الأمراء الحمدانيون على اظهار الولاء والتبعية للخلافة ، يتمثل ذلك في ضمان سيف الدولة الحمداني لأقاليم الجزيرة لمدة ثلاث سنوات من سنة ٣٣٢ هـ ، وهي طريقة الضمان أو الالتزام في جباية الضرائب . هي وسيلة لجأ اليها الخلفاء العباسيون لجباية الضرائب من الأقاليم ، فكان العامل يحمل في كل سنة مبلغا معيناً الى بيت المال في بغداد (بيت المال المركزي) ويتولى هو جباية الخراج والجزيرة وغيرهما - كما يقدمون للخليفة الجزية ويعترفون به اعترافا اسميا ولقبوه بأمر المؤمنين ، وذكروا اسمه في خطبة الجمعة بالرغم من أن حالة الخلافة كانت - وقتذاك - تدعو الى الرثاء في الداخل والخارج . كما كانت الأموال تحمل للخلافة بانتظام ، وليس أدل على ذلك من أنه عندما تعرضت بغداد وسامرا للمجاعة والفناء أرسلوا اليها المؤن والأقوات ، وقد أدركت الخلافة العباسية أن استمرار ارتباطها بالحمدانيين هو ارتباط مصلحي ومصيري ووجود الحمدانيين في الجزيرة والشام أمر ضروري لحمل راية الجهاد للدفاع عن الثغور ودفع البيزنطيين عن أقاليم الدولة . وقد أكد الخلفاء ذلك في كتب التولية فمنحهم الاستقلال في حكم ما تحت أيديهم من أقاليم ، غير أن هذا الاستقلال كان في إطار من الولاء والتبعية للخلافة ، حيث أعلنوا (أي الحمدانيون) الطاعة للخلفاء وذكروا أسماءهم في الخطبة .

ومما يؤكد تبعية الحمدانيين واطهارهم للولاء للخلافة العباسية أن الخليفة العباسي المطيع لله أبرم مع الأمير أبي تغلب الحمداني عهدا حدد له فيه اختصاصاته وحدود نفوذه التي يجب عليه أن لا يتعداها ، وأوصاه في العقد بالرجوع الى ركن الدولة وعز الدولة ابني بويه واحترام ارادتهما .

كما تتمثل تلك الطاعة في دخول أبي المعالي سعد الدولة تحت طاعة عبيد الدولة ، فحدد له الخليفة (سنة ٣٦٧ هـ) اختصاصاته بأن ولاه على ما في يده من أعمال واحتفاظه بلقبه الذي خلع عليه .

وفى ضوء ما تقدم : يتبين توافر عنصرى الولاء والتبعية للخلافة

(الحكومة المركزية ببغداد) والاستقلال الداخلى للحمدانيين والتزام الطرفين - الى حد ما - بالحفاظ عليها وعدم الاخلال بالمبدأين السابقين .
وعلى ذلك نستطيع القول بأن وضع اماره الحمدانيين مع الخلافة العباسية شبيهة الى حد كبير بوضع الدويلة مع الدولة الاتحادية (الأم) ، قائمة على اللامركزية السياسية .

ولا يقلل من تلك الحقيقة ، أن وضع الحمدانيين مع الخلافة كان يشوبه فى بعض الأحيان الاضطرابات والتناقض خاصة أيام ناصر الدولة الحمدانى . وذلك لأن مقاليد الأمور فى بغداد أصبحت - وقتذاك - بيد بنى بويه ، ولم يكن للخلافة رأى تبديه أو ارادة تستطيع أن تماريها ، وكل ما كان يحتفظ به الخلفاء العباسيون هو قدر من السلطان الروحى . فلم يكن العداء بين الحمدانيين والبويهيين أصحاب السلطة الفعلية وقتذاك .

الأسلوب الادارى الذى اتبعه الحمدانيون فى الأقاليم التابعة لهم :

قسم الحمدانيون الأقاليم التى كانوا يحكمونها الى أعمال ، ولوا على كل صقيع فيها عاملاً ينوب عنهم ، وابتدعوا تولية أفراد أسرهم والمقربين اليهم من غلمانهم ، كى يضمّنوا اخلاصهم وولاءهم ، وليكونوا عيوناً لهم على أعدائهم .

كما كان هناك عمال خراج وأعشار وسعاة للصدقات والجزية ودواوين الجند ، وعمال بدار الطراز ، التى كانت مهمة صاحبها الاشراف على الصناعات الذين يعدون الخلع والملابس التى يحتاجها الأمراء والأعلام . كما كانت هناك دواوين وهيئات للاشراف على مختلف نواحي الدولة .

وقد اتخذ الحمدانيون وزراء لأنفسهم ، كما استخدموا العمال والموظفين لمعاونتهم فى أداء الأعمال والأمور الخاصة بأقاليمهم ، غير أن هؤلاء كانوا غير مستقلين فى مباشرة ما وكل اليهم من أعمال ولا أولئك من كان الأمير يفوضهم لمباشرة الادارة المحلية والبلدية من الشيوخ ، أو من كان ينيبهم عنه فى حالة خروجه الى الحرب .

فقد كان الأمير الحمدانى هو الحاكم الفعلى ، جميع السلطات مركزة فى يده ، وهو المرجع الأعلى فى كل شىء ، فهو الذى يشرف على الادارة ، والمالية والحرب ، وهو الذى يولى الموظفين ويعزلهم ، ولم يكن الوزراء والكتّاب والقضاة سوى أدوات لتنفيذ أوامر الأمير . فلم تجد اللامركزية

الادارية سبيلها فى التبعية للمحمدانيين اداريا بل كانت الادارة الحمدانية
تقوم على أسلوب المركزية المتشددة .

المرابطون فى المغرب

قام الفقيه المالكي عبد الله بن ياسين بالدعوى لمبادئه المتضمنة الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد فى سبيل الله ، وحياء السنة القويمة
وبعث التقاليد الإسلامية الصحيحة ومحاربة العقائد الضالة والعودة بالعالم
الإسلامى الى وحدته .

وبدا الكفاح باخضاع القبائل الخارجة عليه ، وكان ذلك النصر مدعاة
لانضمام بقية القبائل اليه ، ثم ولى السلطة العسكرية الى يحيى بن عمر
ابن تلاكاكين اللمتوني ، الذى قتل فى خلال المعارك بينه وبين أعدائه من
أمرأء سجلماسة ، فولى ابن ياسين أخاه أبو بكر ابن عمر سنة ٤٤٨ هـ -
١٠٥٦ م الذى استطاع أن يستأصل قبائل برغواطه واتخذت اغمات له ،
كما تمكن من فتح بلاد فازاز ومدائن مكناسه .

وفى سنة ٤٥٢ هـ - سنة ١٠٦٠ م تولى عبد الله بن ياسين القيادة
لابن عمه يوسف بن تاشفين الذى شرع فى اختطاط مراكش لتكون عاصمة
له (سنة ٤٥٤ هـ - سنة ١٠٦٢ م) ومنها بسط نفوذه على بلاد المغرب
الأقصى .

فأخذ يوسف - بعد ذلك - يجوب البلاد محرضا على الجهاد داعيا
له مستنفرا القبائل على أن تنخرط فى مسلك المجاهدين .

وبعد كفاح مرير تمكن يوسف بن تاشفين من بسط نفوذه سنة
٤٦٧ هـ - ١٠٧٤ م على المغرب الأقصى تحت زعامة موحدة .

ثم ما لبث أن اتجه يوسف ببصره جهة بلاد الأندلس حينما استنجد
به أمراء الطوائف وعلى رأسهم المعتمد بن عباد ، فاستجاب يوسف لهذا
الاستنجد حتى يحمى أرض الإسلام من النصارى ، فضلا عن أن ذلك
سيمكنه من إرساء مبادئه فى تلك البلاد .

بعد العسدين من الانتصارات التى حققها فى بلاد الأندلس حاول
يوسف أن يوحد ملوك الطوائف بالأندلس ويصارحهم بما بينهم من فرقة
قائلا لهم : أصلحوا نياتكم تكفوا عدوكم » .

على أن بنو حماد ترقبوا انشغال يوسف بن تاشفين بالجهاد فى
الأندلس ، واستعانوا بحرب بنى هلال وأغاروا على المغرب الأوسط لانزاعه

من المرابطين مما حمل يوسف على مغادرة الأندلس والعبور الى المغرب لمواجهة هذا الخطر وبعد كفاح متصل استمر عشرين سنة أحرز خلالها المرابطون انتصارات لا تقل أهمية عن نصر الزلاقة . وصارت بلاد الأندلس - هي الأخرى - تابعة لسلطة المرابطين ، وبذلك أصبح يوسف بن تاشفين يحكم مملكة مترامية الأطراف . الى أن مات سنة ٥٠٠ هـ - سنة ١١٠٦ م .

وخلف بن يوسف بن تاشفين ابنه ، الذي سار على تعاليم ابيه والمبادئ التي أقام عليها دولته خاصة احياء مبدأ الجهاد . وما أن فرغ من تسلم مقاليد الحكم في البلاد حتى شرع في استكمال الجهود الحربية التي بدأها والده في ميدان الأندلس . مما دفع الخليفة العباسي المستنصر الى ارسال رسالة ، يجدد فيها رضاه عنه كما فعل مع والده من قبل . واستمر حكم المرابطين للمغرب حتى هزمتهم قوات عبد المؤمن بن علي سرعان ما سقطت في يده بعض أقاليم الدولة ثم مراكش عاصمة المرابطين سنة ١١٤٦ م ، وبسقوط مراكش انتهت دولة المرابطين بثورة الموحيدين التي أتمت على كل الجهود التي كانت قد بذلت .

علاقة المرابطين بالحكومة المركزية في بغداد :

من الثابت أن علاقات الأمراء المرابطين بالخلافة العباسية انطوت على الود والولاء والتبعية للخلافة العباسية ، والتزام الخلافة العباسية بالحفاظ على استقلال المرابطين .

فقد كان يوسف بن تاشفين المؤسس الحقيقي للمرابطين بالمغرب لا يطمح في ملك أو سلطان بل كان كل همه اعلاء كلمة الحق والفضيلة وارساء قواعد الاصلاح في مجتمع جديد بعد الانحلال والتفرق .

ويمكن القول : أن مقومات الفيدرالية قد توافرت الى حد كبير في الامارة المرابطة التي ترتبط مع حكومة بغداد بعلاقة تشبه ما اصطلح عليه - في الوقت الحاضر - « باللامركزية السياسية » .

الأسلوب الاداري الذي اتبعه المرابطون :

روى ابن خلدون أن يوسف بن تاشفين . . اقتسم المغرب عمالات على بنيه وأمرأ قومه وذويه . وقد كانت الامارة المرابطية تتألف من عدة قبائل تتمتع كل منها باستقلال ذاتي في نطاق الوحدة العامة للامارة ، حتى أنه يبدو للتأمل في نظام الحكم للمرابطين أنه نظام اقطاعي لامركزي .

فقد تمتع ولاية المغرب الأقصى خلال حكم المرابطين بسلطات واسعة اذ كان من حقهم التصرف فى عزل وتعيين من دونهم من الولاة المحليين والقيام بتحركات عسكرية داخل مناطق نفوذهم ظهر ذلك واضحا فى الأندلس والمغرب ، فكانت بلاد الأندلس ولاية شبه مستقلة يحكمها نائب من قبل أمير المسلمين مطلق السلطة ولا يولى فى هذا المنصب الا أقرب المقربين من ولى الأمر من ذوى أقربائه وكان نائب أمير المسلمين - فى الغالب - يتخذ غرناطة أو قرطبة أو اشبيلية مقرا لحكمه . وكانت سلطة هؤلاء النواب فى الواقع تكاد أن تكون مطلقة فكانوا يولون الولاة ويعزلونهم ويراقبونهم مراقبة دقيقة .

كما كانوا يولون القضاة وينقلونهم ويعزلونهم ، وكان القضاة خاضعين لنائب أمير المسلمين .

وكانت تعليمات يوسف لنائبه سير بن أبى بكر تتلخص فيما قال له : « كل بلد أخذت فول عليها أميرا من عساكرها . وكان نائب أمير المسلمين ومعاونوه من أمراء الأقاليم يتخذون كتابا يخلع عليهم بعض المؤرخين لقب وزراء ، يتولون الأعمال الادارية فيحررون الرسائل ويعرضون على الأمير ما يعين لهم من أمور لأخذ رأيه فيها - كأن كل أمير من هؤلاء ملك مستقل له قصره وله حاشيته وله بطانته .

وعلى ذلك كان الأمراء سواء فى المغرب أو فى الأندلس شبه مستقلين فى مقاطعاتهم يتمتعون بسلطات واسعة ، ولكنهم يدينون بالولاء للأمير المسلمين وكان هذا راجعا الى طبيعة الدولة نفسها اذ أن المرابطين كما يقول « الدكتور حسن أحمد محمود » درجوا على نوع من الحكم الاقطاعى يولون أميرا من الأمراء على اقليم بعينه ويطلقون يده فيه يتصرف كيف يحلو له على ألا ينازع صاحب السيادة حقه فى الملك ، فقد كان من اختصاصات هؤلاء تدبير أمر الجيش وتقليد القضاة والحكام ، وجباية الخراج وحماية الساحة والدفاع عنها واقامة الحدود ، والمحافظة على شعائر الدين ، وغير ذلك .

وبرغم هذا الاستقلال الممنوح لهؤلاء الأمراء أو الولاة ، الا أنهم كانوا تحت المراقبة المستمرة من جانب السلطة المستمرة من جانب الحاكم ، فقد كان الأمير أو النائب يشاور أمير المسلمين فى كل أموره ، ويكتب اليه بكل ما يجد فى ولايته ، لا يقطع بأمر جليل الا بموافقته كما كان يكتب اليه بالفتح ويواليه أولا بأول بأخبار الجهاد فى الأندلس . وهكذا غلب النظام اللامركزى الادارى على النظام المركزى الادارى فى دولة المرابطين فى المغرب الأقصى والأندلس .

الفصل الثالث

الدولة المستقلة استقلالاً تاماً عن الخلافة العباسية

إذا كانت سياسة الدولة العباسية القائمة على منح الاستقلال لبعض الأقاليم مع استمرار ولائها وخضوعها للخلافة قد نجحت وصاغت تجاه بعض ولاة وأمراء بعض أقاليم الدولة العباسية فإن هذه السياسة لم تنجح تجاه بعض الأمراء الآخرين الذين انسلخوا بالأقاليم التابعة لهم ، واستقلوا نهائياً عن الخلافة العباسية . غير أن بعض هؤلاء الأمراء ارتبط مع الخلافة بنوع من التحالف ، حتى تكتسب أحكامه الصفة الشرعية إذ أنه كان يشترط - وقتذاك - اعتراف الخليفة بالأمير حتى تصبح أحكامه موصوفة بالشرعية .

ومن الأمراء الذين انسلخوا بالأقاليم التابعة لهم عن جسم الخلافة ، العباسية واستقلوا نهائياً ، بنو مدرار ، وبنو رستم ، والأدارسة بالمغرب ، وبنو بوية بفارس ، والموحدان بالمغرب .

أما الأمراء الذين استقلوا بالأقاليم التابعة لهم ، لكنهم ارتبطوا مع الخلافة برباط اسمي فهم : الصفاريون ، وبنو نجاح باليمن ، والأخشيديون بمصر ، وبنو عقيل بالموصل .

بنو مدرار الصفراوية

بعد أن فشل الخوارج في إقامة دولة بالشرق ، اتجهوا بأبصارهم جهة بلاد المغرب لتحقيق هدفهم في إقامة دولة في تلك الجهات . فكانت دولتهم التي أنشأوها في سجلماسة سنة ١٤٠ هـ (٧٥٧ م) . إذ استطاع الخوارج أن يستفيدوا من اضطراب الأحوال في إفريقيا وقيموا دولتهم ، مستغلين انشغال عمال الخلافة عن الأقاليم الغربية والجنوبية في المغرب الأدنى وإفريقيا .

شرع أبو القاسم سمكو بن واسول في إعلان قيام دولته (سنة ١٤٠ هـ) عندما بلغ عدد أنصاره أربعون رجلا ، فعندئذ بايع عيسى ابن الأسود وهو من موالى العرب وحمل قومه مكناسه على طاعته ، وبقي نفس السنة شرع الخوارج الصفراوية في اختطاط سجلماسة لتكون حاضرة للدولة ومركزا للامارة .

ومما ساعد على قيام تلك الدولة ، موقعها بين فرعى نهر ملوكة ، فكان لهذا الموقع أثره في تحويل حياة السكان من الرعى والتنقل حبيب الخصب إلى الزراعة والاستقرار ، وقد أفاض الجغرافيون والرحالة في وصف غروسيها التي غطت مساحة قدرها أربعون ميلا وأصبحت قبيلة للخوارج الصفراوية التي قصصوها من كل صوب هربا من انتقام ولاية الخلافة العباسية من آل المهلب ، ثم وجهت تلك الجموع أبصارهم إلى حاكمهم عيسى بن يزيد ، وعندما أحسوا بانحرافه عن خط المذهب واسرافه في تطبيقه والشطط في أحكامه ، قتلوه وولوا زعيمهم أبا القاسم سمكو مكانه . فعكف أبو القاسم طيلة إمامته (١٥٥ - ١٦٨ هـ) (٧٧٢ - ٧٨٤ م) ، على ارساء قواعد دولته ، عازفا عن المشاركة في ثورات الصنفورية ضد الدولة العباسية كما خطب للمنصور والمهدي من بنى العباس .

وكان انتقال الامامة إلى أبي القاسم سمكو المكناسي من الأسباب الرئيسية في تفوق عصبية مكناسة على سائر العناصر والقبائل الأخرى ، فلما توفي أبو القاسم (في سنة ١٦٨ هـ - ٧٨٤ م) خلفه ابنه الياس ابن القاسم الملقب بأبي الوزير ، الذي خلفه الصنفورية بدوره عام (١٧٤ هـ - ٧٩٠ م) ولولا مكانه أخاه اليسع بن أبي القاسم الملقب بالمنصور ، وقد تمكن اليسع من القضاء على من خرج عليه من الإباضية ، بعد حروب طويلة - خربت فيها سجلماسة - لكن أبا المنصور اليسع أعاد تعميرها ، وأعاد تخطيطها بما يكفل له الهيمنة على سائر أجزائها والسيادة على كافة سكانها . كما مد نفوذ دولته حتى درعة - مأوى الإباضية - وفرض الحسن على ما يستخرج بها من معادن .

وتولى على حكم البلاد من بعده ذريته حتى تولى الأمير محمد بن ميمون
ويدهى اليسع بن ميمون بن مدرار بن اليسع بن أبى القاسم الذى لقب
بالمُنْتَصِر ، وفى عهده تحقق الأمن والهدوء فى سائر ربوع بلاده ، فتطلع الى
ضم صفرية مطغرة لدولته ، وعندما شرع فى تعبئة جيوشه داهمه خطر
الغزو الشيعى .

فقد تمكن عبد الله الشيعى من ضرب الحصار على سجلماسة ، والتحم
اليسع بن مدرار الشيعى الذى كان النصر حليفه ، فلاذ اليسع بالهروب
لكن قبض عليه وأمر بقتله ، فقتل وأتباعه ، كما أمر المهدي بأحراق
سجلماسة الى رقاده (سنة ٢٩٧ هـ) بعد أن بويغ بالخلافة فيها وبعد
أن عين واليا من قبله .

وهكذا سقطت دولة بنى مدرار على يد الفاطميين سنة ٢٩٧ هـ -
سنة ٩٠٩ م وهزيمة الخوارج على أيدي الشيعة .
علاقة الصفرية بالخلافة العباسية ببغداد :

ذهب بعض المؤرخين الى اعتبار أمراء سجلماسة عمالا للعباسيين
فيذكر مرسية أن بنى مدرار كانوا يعترفون بالتبعية للعباسيين .

كما يقول فورنل : أن أمراء سجلماسة كانوا يدعون لبنى العباس .
وكذلك قال ألفريد : وليس غريبا أن يدخل أمراء سجلماسة فى
علاقات التبعية رويدا رويدا .

ويقول بروفنسال : كان المدراريون فى كثير من فترات حكمهم
يتبعون بغداد اسميا .

أما الدكتور محمود اسماعيل عبد الرزاق فيقول :

أن قيام دولة بنى مدرار بسجلماسة كان على حساب النفوذ العباسى
فى بلاد المغرب ، فافتطع هذا الجزء نهائيا عن سلطان الخلافة ، واستقل
به أمراء بنى مدرار عن ولاية القيروان والعرب . وخلعوا طاعة الخلفاء ولما
كانت دولة بنى مدرار بمثابة مجمع للخراج الصفرية أساسا ، فقد غلب
عليها الطابع الدينى المذهبى . وجدير بالذكر أن مذهب الخوارج عموما
لا يعترف بامامة بنى العباس باعتبارهم مفتصبين للخلافة وكلهم يجب
الخروج عليهم ومقاتلتهم وعزلهم ان أمكن أو قتلهم ان أمكن . واذا لم يكن
فى مقدور صفرية المغرب الاقدام على ذلك فلا أقل من مناصبتهم الصدا
وانكار شرعية امامتهم . وليس من المقبول أن يدين صفرية سجلماسة لبنى

العباس في الوقت الذي كان اخوانهم في المذهب يعانون من سطوة الخلافة بالشرق . ففي السنوات ١٢٦ هـ ، ١٦٩ هـ و ١٦١ هـ ، ١٧٨ هـ (٧٩٩ ، ٧٨٦ ، ٧٨٨ ، ٨٧٥ م) عمد العباسيون الى استئصال شأفة الخوارج الصفرية في قنسرين وأرض الموصل والجزيرة وأرض السواد فأبادوا جموعهم وقتلوا زعماءهم وبطشوا بجيوشهم واستمرت تلك السياسة طوال القرن الثالث الهجري حتى ضعفت شوكة الخوارج الصفرية في المشرق الاسلامي ولا غرابة بعد ذلك اذا أضمر أمراء بني مدرار بسجلماسة العداء للخلافة العباسية وعمالها في المغرب .

ونرى ان رأى الأستاذ بروفنسال هو الصواب ، لأن أمن الخلافة كان لا يزال له شأن عند العامة والخاصة ، حتى في الفترة التي ضعفت فيها وكانت سيادة الخليفة على الأقاليم الاسلامية ماثلة في الأذهان ، ولم يفقد معنى الخلافة ما كان له من القوة والسلطان . ولعل ذلك هو ما دفع أبا القاسم سميكو بن واسول المكناسي لأن يخطب للمنصور والمهدي من بني العباس .

موجز القول : أن العلاقة التي كانت تربط المدرارين بالحكومة المركزية ببغداد لم تكن قائمة على اللامركزية السياسية ، بل لعلها علاقة اتخذت طابع الاغفال وعدم الاكتراث من الجانبين وذلك للخلاف المذهبي بينهما على الأقل ، أما الاغفال فكان ناتجا عن انشغال الخلافة (الحكومة المركزية) بمشاكلها واضطراب الأحوال - خاصة في افريقيا - فلم تستطع تسيير الجيوش لمحاربة المدرارين فكانت مهمتهم الأولى العكوف لارساء قواعد دولتهم الناشئة .

أن البنيان الفيدرالي - كما هو معلوم - يقوم على بعض الأسس ، مثل قاعدة الاستقلال الذاتي التي تتمتع بها الدولة العضو فيه ، وأن يكون هناك بعض العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد بالدول في الرغبة في الاتحاد مع البقاء على الاستقلال ، وأن يرتبط المواطنون برابطة ولائية للدولة الأم ولاقليمهم وأن توزع الاختصاصات بين الدولة المركزية والولايات ، كما أن السلطة المركزية هي التي تباشر التمثيل الدبلوماسي ، وابرام المعاهدات الدولية والتصديق عليها ، وأن تختص الحكومة المركزية بالدفاع القومي ضد الاعتداءات الأجنبية فهل توافرت هذه الأسس عند بني مدرار الصفرية ؟

فمن حيث الاستقلال الذاتي تمتع به بنو مدرار ، أما من حيث توافر بعض العوامل الداخلية والخارجية ، فلم يتوافر منها أى عامل ، أما من حيث الرابطة الولائية للدولة الاتحادية ، فقد كانت رابطة عدائية نحو

الحكومة المركزية في بغداد التي عمدت الى القضاء على الخوارج في كل مكان وأبادت جموعهم . ومن حيث توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والولاية فلم يوجد اختصاص سوى الخضوع الاسمي للحكومة أو المخالفة في بغداد وكانت العلاقات الدولية يباشرها بنو مدرار الصفرية مستقلين عن الحكومة المركزية حتى ولو كانت عدائية مثلما كان عليه الحال مع الأغالة بافريقيا (١٨٤ هـ - ٨٠٠ م) .

وبناء على ما تقدم نستطيع القول : ان العلاقة التي كانت تربط بني مدرار مع الحكومة المركزية في بغداد لا تقوم على اللامركزية السياسية ، بل على الاستقلال التام .

بنو رستم الأباضيون

يرجع الفضل في تكوين دولة للخوارج الأباضية الى عبد الرحمن ابن رستم الفارسي الأباضي ، وفي سنة ١٤٠ هـ - ٧٥٧ م اختار الامام أبو الخطاب المعافري عبد الرحمن بن رستم قاضيا على طرابلس ، وكان نائب أبي الخطاب في ولايته للقيروان سنة ١٤١ هـ - سنة ٧٥٨ م وعندما توجه أبو الخطاب لحرب بن الأشعث ، كان عبد الرحمن بن رستم خليفته على افريقيا .

لكن ما لبث أن قتلت جيوش بن الأشعث الامام أبا الخطاب ، وثار أهل القيروان عليه ، فلاذ ابن رستم بالقبائل الأباضية في المغرب الأوسط ونزل اقليم تاهرت المعاصر بالخوارج الأباضية ، واجتمع رؤساء الأباضية ومشايخها على اختيار ومبايعة عبد الرحمن بن رستم بالامامة .

وقبل عبد الرحمن بن رستم الامامة سنة ١٦٢ هـ (٧٧٩ م) على سنة الله ورسوله وأثار الخلفاء الراشدين ، بعد أن عاهدوه رؤساء المذهب على الطاعة فيما وافق الحق وطابقه ، وأصبح أول أئمة الدولة الرستمية التي اشتقت اسمها من اسمه . ولكي يضمن استمرار الاستقرار لدولته أوصى قبل وفاته بتعيين مجلس شوري يختار أمام الدولة من بين أعضائه .

وهكذا نجح عبد الرحمن بن رستم في اقامة دولة أباضية في تاهرت وظلت واستمرت هذه الدولة مستقرة مزدهرة حتى تولى الحكم فيها أبو حاتم يوسف ابن محمد سنة ٢٨١ هـ فظهرت في عهده أمور خطيرة أهمها مفاسد البلاط الرستمى والتناحر على الحكم وظهور الطوائف المذهبية المخالفة للأباضية وانهيار هيبة الأئمة .

وقتل أبو حاتم يوسف على يد أبناء أخيه (سنة ٢٩٤ هـ - سنة ٩٠٦ م) فخلفه اليقظان بن أبي اليقظان الذي اعتبره مؤرخو الإباضية مغتصبها للامامة ، فوضع الغزو الشيعي لتاهرت (سنة ٢٩٧ هـ) نهاية لامامته وللدولة الرستمية أيضا .

علاقة بنو رستم بالخلافة العباسية في بغداد والأمويين بالأندلس :

وكانت علاقة بنى رستم بالحكومة المركزية في بغداد ، حيث فشل محمد بن الأشعث في حصار عبد الرحمن بن رستم ومن معه من الإباضية بجبل سوفج سنة ١٤٥ هـ - ٧٦٢ م ، وحاول ابن رستم الانتقام لما حل بالإباضية فخرج على رأس جيش لحصار عمر بن حفص بطنبة سنة ١٥٤ هـ - ٧٧١ م ، لكنه عاد مهزوما .

ثم هادن عبد الرحمن بن رستم والى الحكومة المركزية على القيروان روح بن حاتم الذي قبل هذه المهادنة ، واستمرت تلك المهادنة في عهد عبد الوهاب بن عبد الرحمن .

وقد اختلف المؤرخون في تحديد أى من الطرفين بادر بطلب المهادنة ، مما يدل على أن بنى رستم وقفوا من ممثلى الحكومة المركزية في القيروان موقف الند للند ، وكان كل من الطرفين يتوجس خيفة من الآخر فنجد عبد الوهاب بن رستم يحجم عن أداء الحج خشية الوقوع في يد « المسودة » وقد يكون العباسيون قد توجسوا خيفة من اتصال أئمة تاهرت بالإباضية الشرق لتدبير المؤامرات وتنظيم الثورات المناوئة لحكمهم ، ولعل ما يؤيد ذلك قبض العباسيين على أبي اليقظان بمكة وإيداعه بسجن بغداد .

أما بنى رستم بأمويى الأندلس فقد اتخذت طابعا وديا للغاية ، حتى قال فورنل بوجود تحالف سياسى رسمى بين تاهرت وقرطبة ضد عدوهما المشترك وليس هذا بجديد فقد كانت هناك صلات مبكرة حيث تقلد مغاربة إباضية بعض الوظائف العامة في بلاد الأندلس في امارتى عبد الرحمن الأول وابنه هشام . كما أرسل عبد الوهاب الرستمى سفارة من أبنائه الثلاثة - عبد الغنى ودحيون وبهرام - لتجديد أواصر الود مع عبد الرحمن الحكم سنة ٢٠٦ هـ - ٢٣٨ م . واستمرت الصلابة في عهد أفلح بن رستم ، حيث عول عبد الرحمن على وصول البعوث الى دار المغرب ، وتقلد الكثير من البيت الرستمى الوزارة والحجابه ومنصب القادة . كما توطدت - أيضا - عرى الصداقة بين محمد بن عبد الرحمن الأندلسى .

ونستطيع القول : بأن علاقة الرستميين بالحكومة المركزية بغداد لا تدخل تحت اطار اللامركزية السياسية .

الأسلوب السياسى والادارى الذى اتبعه بنو رستم فى تسيير أمور دولتهم.
كان الشعب الرستمى يتألف من قبائل هواره ولواته ومكناسه ومزاته ولماية ، وعندما نزل ابن رستم تاهرت رحبت بمقدمه قبائل لماية ،
لقديم حلف بينه وبينهم ، أيام كان ابن رستم نائبا لابن الخطاب على
افريقيا .

أى أن عنصر السكان للشعب الرستمى كان يتألف من البدو الرحل .
 والمعروف أن القبائل أو سكان الصحراء يأنفون من مبدأ المركزية فى الحكم
 ويميلون الى مبدأ الشورى وأخذ رأى مشايخ قبائلهم ورؤسائهم ، خاصة
 فى تعيين الولاة ، والعمال أى يميلون لمبدأ لامركزية الادارة .

لذلك عمل عبد الرحمن بن رستم على ارساء دعائم دولته فاستعان
بأباضية المشرق لأمده بالأموال لشد أزره فى اقامة دولة أباضية . فبادر
الأباضيون بأجابة طلبه عندئذ ، استطاع أن يعبىء الجند ويشترى السلاح
ويسترضى الأتباع تحت لواء المذهب الأباضى . كما اهتم بالشئون الداخلية
لدولته من النواحي الاقتصادية والعمرانية والزراعية ، وشق الترع واقامة
المطاحن عليها وكان الطابع الدينى المذهبى هو الغالب على نظم الادارة .
والقضاء والشرطة ، والاجتساب وادارة بيت المال وكانت نظم الجباية
والصدقات كلها تسير وفقا لتعاليم المذهب الأباضى ، مع مراعاة ظروف
السكان باعتبار غالبيتهم من البدو والرحل . وكانت سياسته الخارجية
تقوم على مبدأ موادعة عمال بنى العباس فى افريقية ، كما أظهر الى اليسع
بن أبى القاسم رغبة فى مسالة بنى مدرار . وكان على اتصال دائم
بأباضية المشرق الذين اعترفوا بامامته .

نخلص الى القول بأن عهد عبد الرحمن بن رستم كان قائما على
المركزية السياسية نظرا لحدثة نشأة دولته وما كانت تحتاج اليه من العمل
عاملا على توطيد سلطانه . وفى نفس الوقت يميل عهده الى الأسلوب
اللامركزى الادارى .

وفى عهد ابنه عبد الوهاب نجده يخرج على تعاليم المذهب الأباضى .
حيث تحولت الامامة من مبدأ الاختيار الى فكرة التنصيب بالتوريث فنتج
عن ذلك ظهور حركات وتوارث اتخذت طابع الانشقاق المذهبى ، بل حابى
بعض العناصر والقبائل واختصهم بمناصب الدولة الادارية دون سواهم
خاصة نفوسة والعجم .

ولكن فى عهد أفلح بن عبد الوهاب بن رستم نجده قد نجح بذكائه .

وحذقه السياسى فى تعجيب الامامة فى عهده شر خطر الانشقاقات المذهبية .
فكان بارعا فى حكمه وسياسته بجانب ما اتصف به من شجاعة نادرة .

فكان عهده قائما على المركزية السياسية .

وفى الناحية الادارية نجده يأخذ برأى مشايخ القبائل ورؤسائها فى تعيين ولاته وعماله ضاربا صفحا باعتراضات آل بيته فى هذا الصدد .
وفضلا عن ذلك فقد فرض رقابة ذاتية على هؤلاء العمال والولاة حتى لا يتمادوا فى ارهاق الرعية بالمغارم والجبايات ، وألزمهم مراعاة تعاليم المذهب فى سياستهم المالية . ثم أتاح لهم مزيدا من السلطات داخل عملاتهم . فمضى بذلك اقرار العدالة مع لامركزية الحكم وهو الأسلوب الأمثل فى دولة يشكل البدو أغلب سكانها . أى أنه أخذ باللامركزية الادارية .

وفى عهد ابنه أبا بكر بن أفلح بن عبد الوهاب بن رستم نجده يركن الى الدعة والخمول زاهدا فى الادارة والحكم . وهنا نجد محمد بن عرفة قد استبد بتصرف مقاليد الدولة وشئون الامامة من دون الامام .

أما أبو اليقظان فقد أعاد عهد جده عبد الرحمن بن رستم ، اذ كان حكمه يحظى برضى كافة العناصر ، فلم ينقم عليه أحد ما عدا أولاده فانهم خرجوا عن الواجب من أفعالهم . فقد اتخذوا أبو اليقظان مجلسا للمشورة يضم شيوخ القبائل ووجهاء كافة العناصر المقيمة بتاهرات ، ولم يأنف من مخالطة رعاياه والجلوس اليهم لبحث شكاواهم ، كما تسامح مع أتباع المذاهب والفرق الأخرى وأباح لهم الصلاة فى المساجد فيما عدا المسجد الجامع ، بل ان شيوخ هذه الفرق كانوا يدخلون فى محاورات ومناظرات مع فقهاء الأباضية فى جو مفعم بالحرية . كذلك اختار عماله ممن عرفوا بالورع والتقوى ، وزودهم بنصائحه وتوجيهاته ، واتبع سنة السلف الصالح .

وبناء على ما تقدم : نستطيع القول بأن الحكم الرستمى كان يغلب عليه الطابع المركزى السياسى ، ويميل الى الأخذ بالنظام اللامركزى الادارى .

لما امتدت فتوحات قتيبة بن مسلم الى دلتا نهر جيحون عند خوارزم ، وبعد مقتل ملك تلك البلاد ، ولى قتيبة اسجكمول الأخ الثالث للملك المقتول وحفظ له الشاهانية وحده ، دون السلطان « الولاية » كما أعيد جوليان الى حكم سبته وردت الى أبناء غيطشة أموالهم .

فكان على الخليفة أن يعطي لولائه - خاصة الموجودين منهم على حدود
العدو وفي مناطق الثغور - من الصلاحيات ما يمكنهم من التعامل مع سكان
بلك الجهات المفتوحة بمرونة واستقلال في مباشرة مهام الأمور الموكولة
اليهم .

وفي عهد سليمان بن عبد الملك لجأ يزيد بن المهلب إلى الحيل والتمس
السبل حتى أسند سليمان إليه أمر خراسان في نفس الوقت احتفظ هذا
الوالي بالسلطة المطلقة في العراق . ويؤكد استقلال هذا الوالي أن سليمان
جعله مستقلاً على رأس ديوان الخراج .

كذلك سلك الخليفة عمر بن عبد العزيز مع ولاته مبدأ استقلال
عاهل الاقليم أثناء ممارسته لوظيفته الادارية ، فكان الخليفة يطلق للعاهل
الحرية في ادارة ولاياته وأقاليمه ، لا يشاور الخليفة الا في أهم المعضلات
مما يشكل عليه أمره . كما باشر هؤلاء الولاة عدة صلاحيات ومهام تمكننا
من القول باستقلالهم فقام أيوب بن حبيب اللخمي ينقل العاصمة من
اشبيلية التي اتخذها عبد العزيز بن موسى قسبة للعرب منذ الفتح إلى
قرطبة . وفيها سبك عملة اسلامية صرفة ٩٨ هـ - ٧١٦ م) .

وكان عمر بن عبد العزيز يشجع عماله على الاستقلال ، بل كان
ينهر العامل الذي يميل إلى الروتين والأخذ بأسلوب التركيز . نستدل
على ذلك من موقف عمر بن عبد العزيز من عبد الحميد بن عبد الرحمن
ابن يزيد عامله على الكوفة الذي أكثر من مراجعة الخليفة في كثير من
الأمر . فأمل عمر كاتبه بن أبي الزناد يوماً كتاباً إلى عامله عبد الحميد ،
قال فيه : « انه يخيل إلى أني لو كتبت إليك أن تعطي رجلاً شاه ، لكتبت
إلى : أضأن أم ماعز ؟ فان كتبت إليك بأحدهما ، كتبت إلى : أصغيرا أم
كبيرا ؟ فان كتبت إليك بأحدهما ، كتبت إلى ذكر أم أنثى ؟ فإذا أناك
كتابي هذا في مسألتك ، فاعمل به ولا تراجعني » .

وهذا مما نستدل به على مدى اهتمام ذلك الخليفة بمبدأ التحرر
من العاصمة بتأهت ، ولم يأنف من مخالطة رعاياه والجلوس اليهم لبحث
شكاواهم كما تسامع مع أتباع المذاهب والفرق الأخرى ، وأباح لهم الصلاة
في المساجد فيما عدا المسجد الجامع ، بل أن شيوخ هذه الفرق كانوا
يسجلون في محاورات ومناظرات مع فقهاء الأباضية في جو مقع بالحرية
كذلك واختار عماله ممن عرفوا بالورع والتقوى ، وزودهم بنصائح
وتوجيهاته ، واتباع سنة السلف الصالح .

وبناء على ما تقدم : نستطيع القول بأن الحكم الرستمي كان يغلب

عليه الطابع المركزي السياسي ، ويميل الى الأخذ بالنظام اللامركزي الإداري .

الأدارسة بالمغرب

ينسب الأدارسة الى الامام ادريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ابن علي بن أبي طالب ، وهو شيخ بني هاشم ورئيس العلويين - وقتذاك - الملقب بالكامل .

وبدأت بوادر الثورة الشيعية حينما أمن العلويون ومن انضم اليهم بأن الخلافة قد انحصرت في أحد اخوة ادريس محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن علي الملقب بالنفس الذكية .

وفي سنة ٢٧٢ هـ (٧٨٨ م) انتهى المطاف بادريس الى مدينة وليلي وتوجه ادريس الى زعيم تلك البلدة (اسحق بن محمد بن عبد الحميد الأوربي) الذي كان له فضل كبير في استقرار ادريس في وليلي ، بل أخذ على عاتقه مهمة دعوة القبائل وزعمائها . وأقبلت وفود القبائل لمبايعة ادريس بعد أن عرفت أهدافه ومبادئه عن طريق الداعي اسحق بن عبد الحميد الأوربي - وبعد اتمام مراسم البيعة قام فيهم ادريس خطيبا . كما كتب ادريس دعوته في كتاب وأرسله الى القبائل التي لم تشهد حفل البيعة داعيا لها الى الاستجابة لدعوته والالتفاف حول مبادئه . وقد اتخذ ادريس لقب الامام . ثم ما لبث أن انطلق الامام ادريس ، بعد تعبئة جيشه ، للقضاء على البدع المتفشية بين قبائل البربر حيث قصد بلاد تامنا وتضم قبائل شتى .

واتسعت الدولة الناشئة بعد الفتوحات التي قام بها الامام ادريس وأخذت تسير بخطى واسعة في طريق التقدم .

وبعد وفاة الامام ادريس أخذت البيعة لولده المسمى باسمه «ادريس» وبدأ ادريس بن ادريس بصفحة جديدة مشرقة ، فبدأ بسياسة البذل والعطاء وقد قدمت الوفود العربية من الأندلس قرارا من ظلم الطاغية الحكم ابن هشام الأموي (سنة ١٨٠ هـ - ٧٩٦ م) فسر بهم ادريس وأكرم وفادتهم ، بل واتخذ منهم بطانة له وحاشية .

حيث اعتز بهم ادريس لأنه كان وحيدا بين البربر ليس معه عربي ، فدعمت هذه الوفود مركزه ووطدت أركان حكمه ، كما أخرجته تلك الوفود العربية من الحالة النفسية التي لازمتها وهي الشعور بالغربة .

ثم بدأ ادريس فى اعداد حملاته العسكرية لنشر الاسلام فى المناطق التى لم يكن قد دخلها بعد والضرب على يد الخارجين على الدولة من مذاهب أخرى ، ففي سنة ١٩٧ هـ خرج لتهيئة البلاد ومحو آثار دعوة الخوارج من الصفرية ومذهب الواصلية الذى كان سائدا وقتذاك ومنتشرا .

• وواصل الامام ادريس بن ادريس أعمال والده الحربية .

وبعد أن توفي ادريس بن ادريس خلفه ابنه محمد بن ادريس بن ادريس بن عبد الله ، وذلك بناء على عهد من والده بالحكم قبل وفاته وعندما انتهى من مبايعة البربر له قام محمد بتقسيم البلاد الى ولايات كل ولاية يحكمها أحد اخوته وذلك بمشورة جدته كنزة .

وكانت فترة حكمه فترة ازدهار فلم يزل يسير بسيرة أبيه وجده ويتألف الناس بالعطايا ، ويحكم بينهم بالعدل بكتاب الله وسنة نبيه الى أن توفي بفاس .

وتوارث الحكم من بعده ولده ثم لولده ولده ولبعض أهله من الأدارسة حتى هاجمت جيوش مصالحة بن حبوس المكناسى قائده جيش عبد الله الشيعى (٣٠٥ هـ) الدولة فاضطر الى توقيع معاهدة بمقتضاها يدفع الامام يحيى حاكم الأدارسة مقدارا من المال ويصبح تابعا لحكم العبيديين .

علاقة الأدارسة بالخلافة العباسية فى بغداد :

كانت العلاقة بين الخلافة العباسية والأدارسة علاقة عدائية اذ يعتبر قيام دولة الأدارسة فى فاس ١٧٢ هـ نهاية للنفوذ العباسى فى المغرب الأقصى . وتهديدا مباشرا لافريقيا وما يليها شرقا .

فقد اجتمعت قبائل البربر على اختلافها حول مؤسسها ادريس ابن عبد الله - كما أشرنا - وفضلهم تمكن من التوسع شرقا وغربا على حساب النفوذ العباسى . ويبدو أنه كان يرغب فى توحيد المغرب كله والمشرق تحت قيادته فى ظل دولة علوية واحدة .

ففى أقل من عامين دانت بلاد نلسنا وتادلا لسلطاته ، كما أخضع قبائل مندلاوة ومديونة ويهلولة وغيانة وبلاد فازاز ، واتجه شرقا فاستولى على تلمسان ، وأخضع مغراوة وبنى يافون ويعزى هذا النجاح الى كون ادريس يمثل الحنق والبغض للعباسيين .

كل ذلك جعل الخلافة العباسية تفكر جديا فى التخلص من ادريس ابن عبد الله الذى استفحل أثره وازداد خطره يوما بعد يوم خاصة بعد

فتح ادريس تلمسان وهي « باب افريقيا » . فأصبح لديه من الرجال والموارد ما يمكنه من تحقيق أغراضه ليصبح بحق « الامام الأكبر وصاحب المغرب وكان سلاح الخلافة هو اغتيال ادريس بن عبد الله واختيار سليمان ابن جرير المعروف بالشماخ ليقوم بالمهمة ويفصل ما اشتهر به الشماخ من لياقة وعلم . استحوذ على حب ادريس فاتخذه خليلاً وصفيًا ، وانتهر الشماخ فرصة اختل فيها بادريس فدرس له السم ، والذي يهمننا في هذا الصدد أن ادريس كان صاحب السيادة والسلطان بالمغرب مستقلاً تماماً عن الحكومة المركزية في بغداد .

والذي يؤكد هذا الاستقلال هو أن البربر - أفراد شعب ادريس - لم يستكينوا ويسلموا أمورهم لحكومة بغداد ، بل التفوا حول مولى قائدهم وزعيمهم السابق راشد ، ويباشروا هذا المولى ، ورعاهم حتى أنجبت كنزة جارية الامام ادريس ابناً له هو ادريس .

وقد بلغ راشد من القوة وعلو الشأن ما جعله يشرع في غزو افريقيا . واستفحل أمره لما كان له من القوة وكثرة الجنود وان دل هذا على استقلال راشد من ناحية ، ومن الناحية الأخرى دل على العداء المطلق إلى الخلافة العباسية بافريقيا عن متابعة ما يدور داخل دولة العلويين واستطلاع عن طريق الكيد وبذل الأموال اغتيال راشد .

وتابعت الخلافة العباسية الكيد والعداء للأدارة عن طريق ابراهيم ابن الأغلب فبعد توليه الامارة أراد ابراهيم استخدام القوة ضد ادريس ابن ادريس فنهاء أصحابه واستجاب لهم لكثرة مشاكل امارته واستحالة الانصراف عنها للقيام بنشاط خارج الحدود . لذلك لجأ ابن الأغلب إلى استخدام سلاح الاغراء والاستمالة ، وذلك عن طريق اغراء بهلول بن عبد الواحد المدغرى ، وزير ادريس والقائم بأسرة وصاحب سره وكان يعد من خاصته وأركان دولته ، فبذل له الأموال ليحضه على ترك طاعة ادريس إلى طاعة هارون الرشيد . بعدها خرج بهلول عن طاعة ادريس وبايع الرشيد ووفد على ابن الأغلب في القيروان ، كما تمكن ابراهيم بن الأغلب من استمالة اسحاق بن محمد بن عبد الحميد الأوربي ، زعيم قبيلة أوربة ، ولكن عندما أحسن ادريس بن محمد بانحرافه عنه وموالاته لابن الأغلب أمر بقتله رغم ما قدمه من أفضال سابقة لادريس .

وقد وصل الإدارة في استقلالهم إلى حد الوقوف الندد بالندد للخلافة العباسية في بغداد ، لدرجة استغلال الأغلبية لقوتها في تهديد الحكومة المركزية في بغداد ، اذا ما حاولت الخلافة (أو الحكومة المركزية) أن تستشعر نفوذها على القيروان ، وأن تفرض ما ياباه حكامها من الأغلبية .

والدليل على ذلك أيضا أن زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب هدد المأمون الخليفة العباسي ، ولوح له بالانضمام الى حكم الأدارسة لو حاول المأمون أن يفرض عليه ما ياباه . فعندما أراد المأمون مكافأة عبد الله ابن طاهر ، الذي حقق له الظفر على الأمين أسند اليه ولاية مصر والمغرب ، وكتب الى زيادة الله يأمره بالدعوى لعبد الله بن طاهر على منافق افريقيا (أى أن تفقد افريقيا استقلالها الذاتي وتتبع امارة مصر) رفض زيادة الله طلب الخلافة .

وقد قسمت الدولة الادريسية بعد ذلك بين أفراد الأسرة العلوية ، وشاعت الخلافات بينهم ، وآثر بعضهم فى ولايته المسالة والاستكانة ، مثل أخ ادريس النساني محمد بن سليمان الذى كان يحوز تلمسان وما جاورها ، وظل كل يباشر أمر دولته حتى سقطت دولة الأدارسة سنة ٣٠٧هـ فى يد القائد الفاطمي مصالة بن حبوس .

مما سبق أن الأدارسة فى المغرب كانوا مستقلين عن الخلافة العباسية فى حكم هذه الأقاليم استقلالا مطلقا ، ولم نعثر على أية اشارة تدل على اعتراف الأدارسة بطاعة الخلافة العباسية ولو اسميا فقد كونوا دولة مستقلة عن الخلافة العباسية فى بغداد .

الأسلوب الادارى الذى اتبعه الأدارسة :

انشغل الامام ادريس فى توطيد سلطان دولته ، وتثبيت استقلالها وتوحيد سكانها ، ونشر الدين والثقافة بين أهلها ، فلم يتح له أن يشرع نظم ادارية ثابتة مستقرة واضحة المعالم ، وكان الطابع المركزى الادارى غالبا على النظام فى الدولة ، فهو (أى الامام ادريس) الذى يعين الولاة ويقيلمهم .

وتميزت تلك المركزية بالحزم والشدة . والدليل على ذلك هو أنه عندما بلغ الامام ادريس وجود عبد أسود يقطع الطريق على الناس ، ويسلبهم أموالهم ويختبئ بين الأشجار والحشائش الكثيرة الموجودة هناك ، أسرع باصدار أمر بالقبض عليه وأرسل الجند فى طلبه وأحضروه اليه ، فأمر بقتله وصلبه على شجرة حتى يكون عبرة لغيره .

غير أنه سرعان ما تغير هذا النظام الادارى المركزى المتشدد الى النظام اللامركزى الادارى ، منذ أن قسم محمد بن ادريس دولته بين اخوته الثمانية ، وان كان هذا العمل ناجحا من حيث الظاهر وذلك لاسناد مناصب

الولاة الى أفراد أسرة واحدة . الا أنه كان مشجعاً لبعضهم على تحقيق أطماعه . وكان بمثابة البداية لنهاية دولة الأدارسة .

يصف بروكلمان هذا الوضع فيقول : « ولكن هذه الدولة - يقصد دولة الأدارسة - ما لبثت أن أصابها الانحلال بعد أن توزع أبنائوه ارث أبيهم فاستقل كل جزء من البلاد . حتى اذا كانت سنة ٩٣٠ بدأ خلفاؤه - أي ادريس الثاني - يفقدون ما في حوزتهم من البلاد ، شيئاً بعد شيء ، ليستولى على بعضه الأمويون في الأندلس ولينزع الفاطميون بعضه الآخر .

كما يصف ابن عذارى ذلك بقوله : « وتساءل يحيى بن يحيى بن محمد عما كان يحق عليه من سياسة أمره ، فملك أخوته أنفسهم واستمالوا القبائل وقالوا لهم : انما نحن أبناء أب واحد .

بنو بويه

بنو بويه من بلاد الديلم أو من بلاد جيلان التي تقع في الجنوب الغربي من بحر قزوين ، وقد فتح المسلمون هذه البلاد في عهد عمر بن الخطاب ، وخضع أهلها للحكم الإسلامي مع بقائهم على دياناتهم الوثنية والزرادشتية ، وظلوا على هذه الحالة الى أن دخل بلادهم الحسن بن علي الزيدى الملقب بالأشاروش وأقام بينهم ثلاث عشرة سنة يدعوهم الى الاسلام ، فأسلم على يديه عدد كبير على المذهب الزيدى .

وكان جد هذه الأسرة بويه بن فناخسرو الملقب بأبي شجاع صيادا فقيرا . وينسب بعض المؤرخين بويه الى كسرى فارس بهرام جورين يزكر ، ومن أولاد بويه : علي والحسن وأحمد وكانوا جنودا مغامرين التحقوا بجيش « ماكان بن كاكي الديلمي » واستطاعوا في وقت قصير أن يصلوا الى مراكز هامة لحنكتهم العسكرية فسرعان ما أصبحت سيادة علي بن بويه على اقليم فارس أمرا واقعا ، وحتى يكتسب هذا الواقع الصفة الشرعية ، كتب الى الخليفة الراضى بالله ووزيره ابن علي بن مقله يعرفهما أنه على الطاعة ويطلب أن يقاطع على ما بيده من البلاد مقابل ألف درهم .

فأجاب الخليفة طلب علي وأنفذ الوزير اليه اللواء والخلع (٣١٢هـ) وأمر الرسول (وهو عيسى يحيى بن ابراهيم المالكي) أن لا يسلم المال ، ولكن عليا خوف الرسول وهدده حتى سلم اليه الخلع ، فلبسها ودخل بها الى شيراز وبين يديه اللواء .

ومن الناحية الأخرى تمكن الحسن بن بويه من الاستيلاء على أصبهان وأزال عنها نواب وشمكير . كما تمكن أحمد بن بويه من الاستيلاء على الأهواز من يحكم . وانتهم بنو بويه تناحر الأعداء على أمرة الأمراء وحسنوا حالتهم (سنة ٣٣١هـ) مع الخليفة المتقي الذي بعث بخلع أحمد بن بويه . ثم استولى واسط . ونزل باب الشماسية . ووصل بنو بويه إلى الخليفة المستكفي بالله . فوقف أحمد بين يديه طويلا ، وأخذت عليه البيعة للمستكفي ، واستحلف بأغلظ الأيمان ، ثم لبس أحمد خلع الخليفة ، وكنى ولقب بمعز الدولة ، ولقب أخيه أبو علي الحسن بن بويه بركن الدولة ، كما لقب أخوهم الثالث أبو الحسن علي بن بويه بعماد الدولة وأمر الخليفة أن تضرب ألقابهم ، على الدنانير والدراهم . وانصرف أحمد بالخلع إلى دار مؤنس .

وبذلك استولى بنو بويه على بغداد ، وصار أحمد الديلمي أمير الأمراء بها ولم تفلح محاولات زحزحته عن مكانته هذه .

وأصبح بنو بويه أكبر قوة في الخلافة العباسية يوجهون سياستها ويتحكمون في مقدراتها ويصنعون خطبائها . فقد كانت الخطبة على منابر مكة والمدينة باسم خليفة أو أمير هو الاعتراف الحقيقي بصفته ، وقد خطب في سنة ٣٤٣هـ بمكة والحجاز لركن الدولة ومعز الدولة وبختيار وبعدهم لابن طغيح الأخشيدي .

ففي أوائل الحلقة الخامسة من القرن الرابع الهجري بسط بنو بويه نفوذهم وسلطانهم على إقليم فارس ، الذي كان تحت سيطرة آل ياقوت - واستولوا على الجزء الجنوبي من العراق - البصرة وواسط - الذي كان تحت نفوذ البريديين ، وصار عمر بن شاهين ، وصاحب البطيحة أحد عمالهم . أما في الشمال فقد سيطروا على الجزء الجنوبي من بلاد الجبل ، الذي كان تحت سلطان مرداويج بن زيار . ومدوا سلطاتهم شمالا في هذه الناحية حتى شمل إقليمي جرجان وطبرستان بعد طرد وشمكير ابن زيار .

هذا بالإضافة إلى سيطرتهم المباشرة على المنطقة الوسطى من العراق التي تحت نفوذ الخلفاء العباسيين .

كما دان لهم الحمدانيون في شمال العراق ، وقد أقام البويهيون في بغداد إمارة وراثية ، إلا أنهم لم يلبثوا أن تنازعوا على الحكم ، فحاول عضد الدولة أكثر من مرة أن ينتزع من أخوته وأبناء عمومته جميع ما كان

يحوزتهم من البلدان ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل وذلك بسبب المنازعات العديدة التي نشبت بين أبنائه ، والتي أدت الى اضعافها .

وظلت الدولة البويهية قائمة حتى سنة ٤٤٧هـ - سنة ١٠٥٥م ، حيث دخل السلاجقة بغداد وقبض طغرليک السلجوقي على الملك الرحيم الذي كان واليا على العراق وأودعه السجن حيث قضى به أخريات أيامه .

البويهيون والخلافة العباسية :

ضعف مركز الخلافة على أثر دخول البوهيين بغداد ، ذلك أنهم أساءوا معاملة الخليفة واستأثروا بالنفوذ دونه .

ولعل السبب في ذلك أن البوهيين لا يدينون للخلفاء العباسيين بالولاء ، فقد تأثرت العلاقة بينهم والعنصر بعامل المذهب ، فهم ديلم يأملون ازالة دولة العرب واعادة دولة العجم ، كما أنهم شيعة والشيعة يعتبرون بنى العباس مختصين للخلافة .

لذلك انطوت سياسة أمراء بنى بويه مع الخلفاء العباسيين على نية اضعاف نفوذهم والاستئثار بالحكم ، يتجلى ذلك في أنه حين طلب الأمير البويهى من الخليفة المطيع مالا للجهاد مدعيا أن ذلك واجب على الامام ، فاجابه المطيع ، الغزو يلزمنى إذا كانت الدنيا لى تعود الى فأتدبر الأموال والرجال وأما الآن ليس لى منها الا القوات القاصر عن كفائى ، وهى فى أيديكم وأيدى أصحاب الأطراف فما يلزمنى غزو ولا حجج ولا شىء مما تنظر الأئمة فيه وإنما يههم من هذا الاسم الذى تخطبوا به على منابرکم تسكنون به رعایاکم ، فأنتم أحببتهم أن اعتزلت هذا المقدار وتركت لكم الأمر كله .

ولم يكتف البويهيون بالاستبعاد بالسلطة دون الخلفاء ، بل ذهبوا الى أبعد من ذلك فشاركوهم فى شارات الخلافة التى كانت تمثل سلطتهم للسياسة فصارت أسماؤهم تذكر مع اسم الخليفة فى الخطبة منذ عهد عضد الدولة ، والخطبة لخليفة معناه اعتراف الخليفة بسيادته فى بغداد .

وقد وصل الأمر الى ذكر اسم بعض أمراء الأسرة ، كما حدث فى الصلح الذى تم بين ناصر الدولة الحمدانى ومعز الدولة ، اذ شرط على ناصر الدولة مع أن هذا الأمر كان من الامور التى ينفرد بها الخلفاء دون غيرهم . بل استطاع عضد الطائع عن الخطبة مدة شهرين عندما اختلف معه .

أما الرمز الثانى لسيادة الخليفة وهو النسكة النقود ، فقد شارك البويهيون فيه الخلفاء العباسيين أيضا ، فنقشوا أسماءهم وألقابهم مع اسم الخليفة ، على السكة ، وأحاطوا أسماءهم بالألقاب والكنى فى الوقت الذى جردوا فيه اسم الخليفة من كل ما يحيط به ، كما شاركوا الخلفاء العباسيين قرع الطبول أمام دار الأمير البويهى (عضد الدولة) ثلاث مرات يوميا (الصبح والظهر والعشاء) وأجاز الخليفة القادر بالله للأمير جلال الدولة أن تفرع له الطبول خمس مرات يوميا .

وبلغ من علو شأن أمراء بنى بويه أن خلع الخليفة الطائع على عضد الدولة خلع السلطة بتاج وطوقه وسوره وقلده سيفا وعقد له اللواء الأبيض الذى جرت العادة بمنحه الأمراء الجيش واللواء المذهب الخاص بولاية العهود كما وجد لقب « شاهنشاه » - أى ملوك إيران قبل الاسلام - على قطعة نقود بجانب عضد الدولة سنة ٣٧٠هـ .

وبذلك يكون البويهيون قد أخذوا السلطة الفعلية من الخلفاء العباسيين ولم يبق لهم إلا المناسب الدينية فانفصلت بذلك السلطة الدينية عن السلطة الزمنية ، وأصبحت مهام الخلافة تقتصر على شكلية الجانب الدينى .

والخلاصة : أن العلاقة بين الحكومة المركزية فى بغداد وبنى بويه لا تخرج عن كونها علاقة تحالف ، احتفظ فيها البويهيون بالسلطة وأبقوا على الخلافة العباسية ، لأن الخلافة ظلت ماثلة فى أذهان العامة والخاصة . بالرغم من ضعفها - ولم تفقد معنى الخلافة ما كان لها من القوة السلطان .

مدى انطباق الأسلوب اللامركزى الإدارى فى عهد بنى بويه :

احتفظ الخلفاء العباسيون - برغم استيلاء بنى بويه على السلطة الفعلية منهم - احتفظوا ببعض الأمور ، منهم تعيينهم القضاة وأمراء الحج والمظالم ، وتولية أبنائهم . والذى يعنينا هو احتفاظهم ، فى العهد البويهى ، بحقهم فى تفويض أمراء الأقاليم حكم البلاد ، وكان لهذا التفويض أهمية كبيرة لجعل الأمير مقيولا لدى المسلمين من الناحية الشرعية . على أنه قد أدى إلى ما كانت تخشاه الدولة العباسية من استقلالهم . وذلك نتيجة لسياسة الاقطاع التى اتبعها الخلفاء العباسيون لبعض الولاة ، بمعنى اقطاع بعض أقاليم الدولة العباسية لبعض الشخصيات على أن يؤديوا قدرا معينا

من المال للخلافة ، ولم يكن فى استطاعة الخلفاء العباسيين - وقتذاك - مراقبة أصحاب الاقطاع ، فأصبح من اليسير على هؤلاء الاستقلال بأمور البلاد مستغلين ضعف هؤلاء الخلفاء . وهذا ما حدث مع الحمدانيين فقد قلده الخليفة المطيع لله سنة ٣٣٤هـ ناصر الدولة الحمدانى ولاية الموصل والجزيرة . فاستقل هو وأخوه سيف الدولة بتلك الولايات وغيرها وأسوأ ما يشبه الى حد كبير ولاية مستقلة داخل الخلافة العباسية ، كما قلده سنة ٣٨٦هـ المقلد بن المسيب العقيل ولاية الموصل والكوفة والقصر والجامعين وخلع السلطانية ولقب بحسام الدولة ، فاستقل بأمور بلاده ، واتخذ له نوابا على الأقاليم التى يملكها فقد أقر أبا محمد جبريل المقلب بدبوس نائبا عنه فى دقاqa وخانيجاز .

كذلك قراوش بن المقلد العقيل الذى ولاه الخليفة القادر ولاية الموصل سنة ٣٩٦هـ ولقبه معتمد الدولة ثم انفرد بالامارة وحده واستقل عن حاضرة الخلافة . وكانت بلاد الموصل والكوفة وشقى الفرات تحت حكمه .

كما حاول عمران بن شاهين أمير البطيحة الاستقلال عن الخلافة العباسية سنة ٣٣٩هـ ، فامتنع عن دفع المال المقرر عليه . ما أدى الى أن أرسل الدولة بن بويه جيشا كبيرا لمحاربته ولكنه فشل فى القضاء عليه واضطر الى عقد الصلح معه ، أقره فيه على البطيحة ولما تولى عضده الدولة البويهى امارة العراق أقر هذا الأمير على امارته وكتب له عهدا .

وعلى ذلك لم يتحقق عنصر الرقابة من الخلفاء العباسيين على توابعهم أو أصحاب الدولة فلم تكتمل بالتالى عناصر اللامركزية الادارية بل تجاوز الاستقلال الممنوح لهم مداه للدرجة التى أصبحوا فيها لا يخضعون للسلطة المركزية بشئ سوى أن يدفعوا مبلغا معيناً من المال والخطبة ومال العمال الى الاستبداد بالحكم والاستئثار بجباية الأموال فكانوا لا يقدمون مبلغ الضمان الا اذا أخذ منهم قهرا عنهم أو ألجئوا اليه الجاء . وفى كثير من الأحيان كانت تقوم الحروب بينهم ويعين أمراء السلاطين بنى بويه من أجل المال المطلوب منهم .

الموحدون بالمغرب

بعد أن قضى عبد المؤمن بن على (خليفة الموحدين) على آخر مقاومة لحكم المرابطين فى شمالى أفريقيا باستيلائه على مراکش أعاضتهم ، هذا فى ميسورة أن يتقدم لقتال أعدائه الخارجين بعزيمة أشد وأقوى ، ولما كان الموحدون يعتبرون الأندلس جزءا من المرابطين فقد وضعوا الخطط للاستيلاء

على هذا الاقليم حتى لا يترك نهبا للفوضى والاضطراب ، وحتى لا يعطوا الفرصة للنصارى لجنى مكاسبهم مستغلين فرصة خلو البلاد من حكومة مركزية . كما ساعدهم على ذلك الثوار من أهل الأندلس ، الذين أعلنوا العصيان ضد المرابطين .

وبعد أن دخلت جيوش عبد المؤمن بن علي الأندلس واستولت عليها ، قرر العبور الى العدو يتفقد شئونها ، وعندما وطأت قدماء منطقة جبل طارق ، أراد أن يجعل لهذا العمل دلالة تاريخية فأطلق على هذا الجبل اسم الفتح ، وبعد أن عين الولاة على اقليم الأندلس عاد ثانية الى المغرب .

وعلى ذلك انتهى ملك المرابطين في الأندلس أن ظل قرابة ستين سنة واصبحت دولة الموحدين مترامية الأطراف تمتد من طرابلس الغرب الى المحيط الأطلسي ومن الشرق الأقصى جنوبا الى أبعد جزر الأندلس شمالا .

وخلف عبد المؤمن بن علي ابنه يوسف فتولى منصب الامارة وبذل جل جهوده لتوطيد دعائم الأمور في بلاده ، حيث تمكن من اخماد الخارجين عليه (مثل مزروع الصنهاجي من صنهاجة) ، وارسال حملات تلو الأخرى الى بلاد الأندلس حتى قضى نحبه بسهم العدو سنة ٥٨٠هـ - سنة ١١٨٤م ، بعد أن ظل في الحكم اثنين وعشرين سنة .

فتولى مقاليد الحكم ابنه يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ، ولقب بـ « المنصور » الموحدى ، فبلغ الموحدون في عهده غاية قوتهم وتمكن من القضاء على الخارجين عليه كما حقق الخليفة « المنصور » الموحدى نصر مؤزر على الفونس الثامن ملك قشتالة في معركة جوت عند الارك ببلاد الاندلس . ولكنه ما لبث أن توفي أن وطد الحكم الموحدى وانتظمت أموره في امبراطورية الأندلس وافريقية كلها الى تخوم مصر . وهى رقعة واسعة لم تجتمع لاي من الدول الاسلامية من قبل .

وفى عهد ولده أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عبد المؤمن الملقب بالناصر « لدين الله » ، واجهته الثورات من كل سبيل ، فإذا ما انتهى من قمع ثورة قبيلة غمارة البربرية فى الأطلس (جبال الدرن) انقلب الى الجزء الشرقى ابتغاء القضاء على ثورة حى بن غايثة فى افريقية وبعد أن أعاد فتح المهدية ، عاصمة الاغالية عهد بحكم الشرق الى عبد الواحد بن أبى حفص الهنتانى الذى استطاع أعقابه بنو حفص أن يستقلوا بتونس . كما لعبت الأندلس دورا هاما فى ضعف الدولة الموحدية تلك التى دب الانحلال فيها فى ظل التصارع بين أبنائه المستضعفين حتى سقطت سنة ٦٦٨هـ سنة ١٢٦٩م بعد عمر ناهز ١٢٧ عاما .

علاقة الخلافة العباسية بالموحدين :

لم يعترف الموحدون بالخلافة العباسية ، بل اعتبروا أنفسهم خلفاء متخذين من مراكز مركزا لهم . وقد اتبعوا السبيل التي تؤدي منهم الى النسب العربي واعز عبد المؤمن - المؤسس الحقيقي لدولة الموحدين - بذلك .

ومن هنا كانت الألقاب التي اتخذها بن ترمرت ومن جاء بعده تشير الى هذه الحقيقة وقد عم ذلك الاتجاه ، فاتخذ ابن ترمرت لقب المهدي المعلوم والامام المعصوم ، وذلك بعد أن هيا أذهان أصحابه وأتباعه لهذا اللقب . كما أطلق ابن ترمرت لقب أمير المؤمنين على خليفته من بعده عبد المؤمن بن علي ، وقال : « أنتم المؤمنون وهذا أميركم فاستحق عبد المؤمن من يومئذ اسم امرة المؤمنين وصار لقب أمير المؤمنين خاصا بعبد المؤمن ومن تولى من بعده أبنائه ، وأمر يوسف بن عبد المؤمن (سنة ٥٦٣ هـ سنة ١١٦٧ م) الصنيع أن يكتبوا على سيفه : لأبى المؤمنين ابن أمير المؤمنين وكذلك المنصور الموحدى تلقب بأبى المؤمنين وذلك بعد أن تمت مبايعته بالاضافة الى لقب أمير المؤمنين فان الخلفاء الموحدين أطبقوا على أنفسهم لقب « خليفة » قد لقب عبد المؤمن نفسه بهذا اللقب وذلك حين توافد عليه الشعراء يمدحونه فى جبل الفتح الذى هو جبل طارق (سنة ٥٥٥ هـ - سنة ١١٦٠ م) .

وحتى يتحقق للموحدين سيادتهم واستقلالهم المالى عن الخلافة العباسية اتخذ الأمراء الموحدون لهم عملة نقدية من الدنانير والدرهم فكانت هناك العملة اليوسفية وهى منسوبة الى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن والدنانير اليعقوبية ، وهى منسوبة الى يعقوب المنصور ، .

وتمتع الموحدون بالاستقلال الخارجى علاوة على استقلالهم الداخلى على الأقاليم التابعة لهم . وكانت علاقتهم بالدولة الاسلامية العباسية علاقة عدائية وانسلخوا بالأقاليم التابعة لهم عن الخلافة العباسية واستقلوا بها مكونين دولة مستقلة .

مدى انطباق اللامركزية الادارية فى دولة الموحدين :

تمتع ولاية المغرب الأقصى بسلطات واسعة اذ كان من حقهم التصرف فى عزل وتعيين من دونهم من الولاة المحليين والقيام بتحركات عسكرية داخل مناطق نفوذهم . فكانت اختصاصات الوالى تدبير أمر الجيش وتقليد

القضاة والحكام وجباية الخراج وحماية الساحة والدفاع عنها واقامة الحدود والمحافظة على شعائر الدين وغير ذلك .

ونظير تمتع هؤلاء الولاة بتلك الاختصاصات ، نجد أن الخلفاء الموحدين قد اتبعوا سياسة مراقبة ولاتهم حتى لا يستبدوا بالسلطات الممنوحة لهم . وحتى تتحقق تلك الرقابة اتبع الخلفاء وسائل مختلفة . كان يشرف الخليفة على أعمال مرؤوسيه وينصحهم ويرشدهم ويوجههم ويصدر اليهم التعليمات بكيفية أداء العمل وانجازه .

فنجده الخليفة عبد المؤمن بن علي يصدر رسالة مطولة موجهة الى ولاية الأقاليم بالأندلس ، تنطوي على تعليمات ونصائح وتوجيهات ، يجب أن لا يحدوا عنها ، حيث تضمنت تلك الرسالة وجوب التزام الولاة بالأحكام الشرعية وتحريم ما نهى الله عنه كالخمر ، ووجوب الكف عن اقتضاء أية محارم لا تبيحها ، وأنه يجب حماية أموال الدولة وصونها وعدم التصرف في شيء منها ، فكانت تلك الرسالة الصادرة من الخليفة عبد المؤمن بن علي (من تينملل أثناء زيارته لقبر المهدي في سنة ٥٤٣هـ - سنة ١١٤٨م) بمثابة دستور لولاة الأندلس ولغيرهم من ولاية أقاليم الدولة العامة .

وقد تكون الرقابة في صورة اشراف وتفتيش على هؤلاء العمال ، فقد كان الخليفة يوسف بن عبد المؤمن يطوف على بلاده يتفقد الأحوال القريبة منها والبعيدة ، كما فعل ذلك - المنصور الموحدي حين توجه الى فاس سنة ٥٨٨هـ - سنة ١١٩٢م وبحث شئونها ومحاسبة عمالها .

وقد تكون في صورة تقديم العمال كسيف عن حساباتهم عند استدعائهم الى مقر الخلافة من ذلك أن الخليفة يوسف بن عبد المؤمن استدعى ولاة الأندلس وغيرهم من عمال الأقاليم الى حضرة مراكل للتباحث والتشاور في شئون المسلمين وذلك في سنة ٥٦٤هـ - سنة ١١٦٨م بعد مضي ما يقرب من تسع سنوات أعاد نفس الكرة مرة أخرى سنة ٥٧٣هـ - سنة ١١٧٧م .

وقد تتخذ الرقابة شكل السؤال والتحري عن أحوال الرعية ، من ذلك ما فعله المنصور الموحدي مع الوفود القادمة اليه حيث يقول المراكشي : « وكان - أي المنصور الموحدي - اذا وقد عليه أهل بلد فأول ما يسألهم عن عمالهم وقضائهم وولاتهم فاذا أثنوا خيرا قال : اعلموا أنكم مسئولون عن هذه الشهادة يوم القيامة فلا يقولن امرؤ منكم الا حقا وربما تلاي بعض المجالس » يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين . »

وقد تصل تلك الرقابة الى حد توقيع السلطة المركزية الجزاءات التأديبية على هؤلاء الولاة . فقد تتطلب المصلحة العليا للدولة صرف بعض الولاة عن جهات واحلال آخرين محلهم . فعندما عزم الخليفة أبو يعقوب يوسف على الجهاد فى بلاد الأندلس سنة ٥٧٩هـ ولى أمير المؤمنين أبو يعقوب بنيه الأربعة قواعد بلاد الأندلس ، صرف أبا اسحاق الى أشبيلية واليا عليها كما كان أولا ، وولى أبا يحيى خرطبة برغبة أبى الوليد ابن رشد وولى أبو زيد الخرطنى غرناطة وولى أبا عبد الله مدينة مرسية .

وقد تصل تلك السلطات التأديبية الى حد عزل بعض هؤلاء الولاة وان تعددت أسبابه . فقد يكون العزل راجعا لاهمال الوالى لشئون الرعية . من ذلك ما قرره المقرئ : وذكر السرخسى أيضا فى رحلة السيد أبا الحسن على بن عمر أمير المؤمنين عبد المؤمن وقال فى حقه : أنه كان من أهل الأدب والطرب ، ولى بجاية مدة ثم عزل منها لاهماله واغفاله وانهماكه فى ملاذه .

ومن ذلك أيضا ما قاله ابن عذارى وسبب سيطوته - أى الناصر الموحدى - فى هذه السنة ٦٠٧هـ أن لقي الناس فى هذه المعركة من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة وتعذر الأوطار وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس ولا علموه فى أسفارهم القاصيات . . ومن هنا اشتد غضب الناصر لاهمال عامل قاس بالقبض عليه وعلى كل من ياتمر بأمره . . وكذلك أوقع العقاب بعامل مدينة سبته لاهماله فى توفير المؤن والطعام .

وقد يكون العزل راجعا الى ظلم الوالى لرعيته مما يضطرها الى رفع شكاواها الى الخليفة ، من ذلك أن أهل مرسية شكوا واليهم الرشيد وعندما بلغت أنباء ظلمة للخليفة المنصور الموحدى استدعاءه معزولا وسجنه سنة ٥٨٤هـ - سنة ١١٨٨م .

وعلى ذلك نستطيع القول بأن : عناصر اللامركزية الادارية قد توافرت الى حد كبير فى الدولة الموحدية .

الصقاريون

كان الخوارج ، الذين هزموا فى كل مكان تقريبا ، قد ثبتوا فترة طويلة فى منطقة سجستان وفارس وكرمان وانتهزوا حالة الفوضى والاضطراب التى سادت تلك المنطقة وانتشروا فيها بل وانحطوا الى درك اللصوصية والنهب فى ذلك الاقليم النائى الذى ترك أمره حتى فى أيام

هارون الرشيد للحكام الوطنيين ، فلم يشد الى الادارة المركزية (ببغداد)
شدا محكما .

ومن هنا اضطر أهل البلاد الى مقاتلتهم ، دفاعا عن النفس ، مما أدى
الى ظهور جماعات عرفت باسم المطوعة وجهت اهتمامها الى مقاومتهم
وحماية أملاك الدولة منهم وكان يعقوب بن الليث الصفار - فى أول أمره -
أحد قادة صالح بن النضر الكفانى الذى اشتهر بالتطوع فى قتال الخوارج
وقد تغلب على سجستان (سنة ٢٣٧هـ) . وكان يعقوب من المخلصين
فى خدمته حتى جعله صالح فى مقام النائب عنه ، وقد استعاد طاهر بن
عبد الله أمير خراسان سجستان من صالح بن النضر وأعادها الى طاعته .

وما مات صالح تولى مكانه درهم بن الحسين الذى لم يكن فى كفاءة
صالح ورأى الجيش عجزه عن النهوض بأعباء الزعامة فالتف الجيش حول
يعقوب ، ولم يقارم « درهم » فسلم الأمور الى يعقوب واعتزال الجيش
فاشتدت شوكة يعقوب .

وكان يعقوب بن الليث الصفار يعترف بامارة الطاهريين فى مبدأ
الأمر ويتجنب أى صدام مع الخلافة .

وتمكن يعقوب من فتح مقاطعة « سجستان » برمتها ، وتظاهر أول
الأمر بطاعته للخليفة ، وكاتبه وادعى بأنه هو الذى أمره بقتال الخوارج .
ولكن ما لبث بعد أن ازدادت قوته أن عمد الى مهاجمة المناطق التى
يحكمها آل طاهر ، فغزا بوشنج وهراة سنة ٢٥٣هـ .

وفى نفس الوقت تقرب الى الخلافة بارسال الهدايا السنية .
مما كان قد غنمه الى بغداد واستطاع بفضل هذه السياسة المرنة أن
يستولى على مناطق واسعة من الأراضى الفارسية سنة ٢٥٧هـ . فكتب
الى الحكومة المركزية ببغداد أن توليه « كرامان » .

وكان على بن الحسين - والى فارس - قد كتب الى الحكومة المركزية
هو الآخر يطلبها لنفسه ، فكتب الخليفة العباسى الى كل منهما بولاية
كرمان لأنه اذا هزم أحدهما الآخر سقطت عنه مئونة مواجهة الهالك منهما ،
وأمكنه أن ينفرد بالآخر .

ولقد حاول على هذا أن يسبق يعقوب الى احتلال الولاية ولكن
يعقوب هزم جنده وأسر قائده ، ثم شخص الى (شيراز) عاصمة فارس
فهزم على نفسه واستولى على عاصمته ، وبعد أن جبقى يعقوب خراج فارس
رحل الى سجستان ، وبعث المعتز اليها عماله .

ثم أراد يعقوب العودة الى فارس فأرسل اليه الخليفة المعتمد يتكرر عليه ذلك ، وكتب له الموفق بولاية « بلخ » و « طخارستان » و « السند » و « سجستان » ابتغاء تحويل نظره عن الغرب فاتجه الى « كابل » واستولى عليها وأرسل يعقوب الى الخليفة ومعه هدايا من « كابل » ثم سار الى بوشنج وقبض على الحسين بن طاهر ، فبعث محمد بن طاهر الى يعقوب يسأله اطلاق سراحه فلم يجب سؤاله .

وما لبثت نيسابور أن سقطت في يده (سنة ٢٥٩ هـ) فقبض على محمد بن عبد الله طاهر واستولى على منطقة خراسان ثم زحف بقواته نحو طبرستان وطرد منها الحسن بن زيد العلوي واستولى على مدينتي سارية وأمل ، وجبى منها خراج سنة كاملة ثم انقلب الى مقاطعة فارس من جديد واستولى عليها في سهولة ويسر ، ثم تقدم غربا عبر خوزستان وقد حاولت الحكومة المركزية أن تغريه بالرجوع من حيث أتى « فاعتزفت به واليا على خراسان والمقاطعات المجاورة ، وعلى فارس أيضا . ولكن أخذت سياسة يعقوب - التوسعية تتكشف بجلاء ، فلم يعد يقتنع بما قدمته له حكومة بغداد من أراض واسعة ليحكمها .

وأخذت الخلافة تتوجس منه خيفة ولم تعد تخدمها مظاهر الولاء الزائف الذي كان يظهره لها فأعلن في موسم الحج أنه مارق يعمل ضد الخلافة وقد أثار ذلك يعقوب فزحف نحو فارس واستولى عليها ثم تابع سيره على بغداد ، فلما سمع الخليفة المعتمد ذلك أحضر أخاه الموفق لمحاربة يعقوب وتقابل مع يعقوب الذي منى بأول هزيمة جديدة في حياته لمحاربة يعقوب وانتهاز صاحب الزنج ذلك وعرض على يعقوب عقد تحالف عسكري ، فأبى ذلك في غلظة وجفاء حتى أدركته المنية ، قبل أن ينتهي المفاوضات التي بدأها مع الموفق .

وخلف يعقوب أخوه عمرو ، الذي سار على سياسة التقرب والتودد الى الحكومة المركزية . ففي الحال عقدت معه الحكومة المركزية ببغداد (الموفق) معاهدة أقرته واليا على ما تم لأخيه فتحه من البلدان . كما خلعت عليه ولاية الشرطة ببغداد .

وكانت علاقة الصفاريين بالحكومة المركزية ببغداد هي : طموحهم في تفويض سلطان الخلافة . واذا كانوا قد دأبوا على ارسال الهدايا بانتظام الى الخلفاء العباسيين ، الا أنهم احتفظوا لأنفسهم بما جمعوه من خارج مناطقهم ولم يرسلوا منه شيئا الى بيت المال المركزي ببغداد .

كما صكوا العملة باسمهم فى مناطق نفوذهم وكلها صلاحيات لم يحصل عليها أحد من الولاة من قبلهم .

إذا ما ناقشنا وضع الامراء الصفاريين على ضوء الامارة على البلدان ، لا يمكننا القول بأنهم يدخلون ضمن امارة الاستيلاء حيث استولى يعقوب على الأقاليم المشار اليها بالقوة وحفظ الصفاريين للخلفاء العباسيين حقهم فى خلافة النبوة وتدير كافة أمور المسلمين ، فلم يكن ارسالهم الهدايا الى الخلفاء الا لى تعترف بهم الحكومة المركزية خاصة عند استيلائهم على منطقة جديدة عقدوا العزم على التدخل فى شئونها ، كما كانت - أيضا - بمثابة تبرير لهم أمام جمهور المسلمين للظهور كأبطال يدافعون عن كيان الاسلام والمسلمين .

ولم يكن الخليفة فى بغداد ليملك الا سلطة اسمية روحية قبل الصفاريين الذين حرصوا عليها حتى تعترف بهم الحكومة المركزية ، لأن اعتراف الحكومة المركزية كان له شأنه عند العامة والخاصة .

بنى نجاح باليمن

فى أواخر أيام بنى زياد ومنذ بداية القرن الرابع الهجرى خاصة خلال مدة حكم أبى الجيش اسحاق بن ابراهيم الزيادى (٢٩١ - ٣٧١ هـ) استعان بنو زياد بالجنود الأحباش فى فتح حضرموت والشحر ، وعدن والتهائم ومخلافى جعفر والمعاقر ونجران واتخذ الأمير أبو الجيش اسحاق أحد مواليه الأحباش ويدعى رشيد وزيرا له .

وعندما توفى الأمير أبو الجيش الزيادى ، تقلد مرجان زمام أمور الامارة الزيادية وأسند الى نفيس أعمال الوزارة الزيادية بزييد وهو من مواليه الأحباش - كما أسند الأعمال الشمالية فى تهامة الى نجاح وهن ثم دب بين هاتين الشخصيتين على السلطة فى الامارة الزيادية وبخاصة حول وزارة الحضرة .

وتخلص نفيس بفضل مرجان له - من آخر أمير زيادى سنة ٤٠٩ هـ حيث انفرد نفيس بالسلطة . وقد حازه أمراء الأقاليم والنواحي فى اليمن وبخاصة بعد أن بسط سيطرته على الحج وعدن والشحر وحضرموت وهى المناطق التى كانت بيد بنى معين حينذاك .

غير أن نفيس لم يتم الاستقرار بسبب الصراع الذى قام بينه وبين نجاح على السلطة ، لأن نجاح كان يسعى فعلا للسيطرة على أمور الامارة الزيادية ، وازاحة منافسه نفيس وسيد مرجان من السلطة .

وظل يناوش نفيسا ويناجزه بالحرب ، التى انتهت بتغلب نجاح على خصميه وقضائه عليهما وقتل فيها نفيس .

وبذلك استأثر نجاح بأمور البلاد وحل محل الأمراء الزياديين فى بلاد اليمن .

وكان نجاح قوى الشخصية يدين بالمذهب السنى ، لذلك لم يستطع دعاة المذاهب الأخرى الاجهاز عليه .

يصور ذلك بأخرة بقوله : وكان الصليحي يدعو للمستنصر معد بن الظاهر العبيدى سرا ويخاف نجاحا .

كما يصور ذلك صاحب كتاب أنباء الزمان بقوله : « وكان الصليحي يخاف نجاحا صاحب زبيد ، ويسمع لأمره فى الظاهر وفى الباطن يعمل الحيلة حتى قتله بالسم سنة ٤٥٢ هـ » .

وقد ترك نجاح بعد وفاته ثلاثة أبناء وبنتين كلهم صغارهم هم نجاح وسعيد وجياش ومعارك والذخيرة مما ساعد على بن محمد الصليحي على نشر دعوته الفاطمية واستطاع بعد مرور ثلاث سنوات على وفاة نجاح القضاء على سلطانه واقامة حكم جديد يدين بالولاء للخلافة الفاطمية بمصر بعد قضائه على اماره نجاح .

علاقة بنى نجاح بالخلافة العباسية :

أرسل نجاح الى الخليفة العباسى القادر بالله (٣٨١ - ٤٢٢ هـ) معلنا له طاعته ونبيعته وولاءه للخلافة العباسية ، كما كان يذكر اسم الخليفة فى الخطبة مع اسم أمراء بنى نجاح أما الخلافة فقد اعترفت من جانبها بسultan بنى نجاح وذلك عن طريق ارسال تقليد النجاح وتلقيبه بنصير الدين - أو ناصر الدين - كما فودى بالسultan ولم تتدخل الخلافة فى شئون اماره بنى نجاح الداخلية بما يمس الاستقلال الذى كان من مظاهره أن ضربت النقود باسمه كما ذكرت أسماء بنى نجاح فى الخطبة بعد اسم الخليفة .

هذا وقد زاد الخليفة العباسى القادر بالله من سلطات ونفوذ نجاح الحبشى وذلك بأن فوض اليه تقليد أمر القضاء لمن يراه أهلا لذلك كما أجاز هذا الخليفة العباسى ومن جاء بعده لنجاح النظر العام فى شئون البلاد اليمنية . حتى أصبح نجاح مالكا لتهمامة قاهر الاكثر مناطق الجبال ، وخطوب وكوتب بالملك وبمولانا .

وإذا ما نظرنا الى قيمة الاستقلال الممنوح من الحكومة المركزية لبنى نجاح لوجدناهم يتمتعون باستقلال أكثر من الاستقلال المتعارف عليه الخاص بشئون الولاية الداخلية .

لم تكن هناك أموال ترسل بانتظام الى ديوان الخراج بحاضرة الخلافة العباسية وذلك على عكس الحال أيام بنى زياد ، الذين حرصوا على ارسال الأموال والهدايا الى الخليفة العباسى كل عام .

هذا التعبير للتدليل على الانفراد بالسلطة والتمرد على السلطة المركزية التى يتبعها أمراء الأقاليم بالدولة الاسلامية .

وسك النقود بأسمائهم ، وذكر اسم أمرائهم فى الخطبة بعد اسم الخليفة هذا فضلا عما كان يتمتع به بنو نجاح من حق تولية عمالهم وولائهم على الأقاليم فى المناصب الهامة وعزلهم .

الأخشيدون بمصر

ينتسب الأخشيديون الى الأخشيد ، وهو اللقب الذى منحه الخليفة العباس الرضى بالله لمحمد بن طغج (سنة ٣٢٦هـ - ٩٣٧م) وقدم ولاية الخليفة العباس لمصر سنة ٣٢١هـ ولم يرض هذا التقليد أحمد بن كيغلج والى مصر - وقتذاك - وكذا المازرائى الذى يتولى تدبير أمورها ، فنازعاها ولكنه تمكن من دخولها عنوة .

واقصر دور الحكومة المركزية فى بغداد على مراقبة جهود ابن طغج الذى واصل جهوده فى القضاء على الخارجين عليه ، فأرسل جيشا بقيادة أخيه عبد الله بن طغج لمحاربة جند المغاربة فى مصر تحت قيادة جيش ابن أحمد ، ولكنهم كانوا قد غادروا الأراضى المصرية الى رمادة بين الاسكندرية وبرقة ، ومرض حبشى وتوفى فى رمادة (فى صفر سنة ٣٣٤هـ) .

وبذلك تمكن ابن طغج بجهوده الشخصية من تأكيد ولايته على مصر ، فلم يعد تقليد الخليفة يكفى فى ذلك الوقت لتثبيت الوالى ، بل كان لابد للوالى من فرض نفسه والتغلب على العقبات والصعاب التى تواجهه . ثم يأتى دور الحكومة المركزية فى بغداد بالاعتراف أو بالاقرار بالوالى .

وفى ولاية التقى بالله وصل كتابه باقرار الأخشيد على مصر سنة ٣٢٩هـ ولكن كان الأمر - وقتذاك - لأمير الأمراء بحكم فلم يكن للخليفة

ولا لوزير الخليفة شئ من الأمر ، وعندما ساءت علاقة الخليفة المتقى بأمير الأمراء توزون استنجد الخليفة بابن طغج فكان خير مطيع بل بالغ الأخشيد في اظهار أمارات الخضوع والاحلال للخليفة كما قدم اليه والى وزيره وحاشيته الهدايا النفيسة من المال والجواهر والمنسوجات النفيسة والطيب والدواب ، فكان مقابل ذلك أن قال له الخليفة :

« قد وايتك أعمالك ثلاثين سنة فاستخلف لك أونوجور » .

ولم يصف هذا التقليد جديدا ، اذ أن الأخشيد كان قد أخذ البيعة لابنه من كبار القواد قبل لقاء الخليفة ، وذلك أنه عمل في سنة ٣٣١هـ على أن يعترف ذو الرأى في مصر من أهل البلاد والقواد والجند بابنه أونوجور خليفة له .

وفى خلافة المستكفى أقر الأخشيد على ولاية مصر والشام وقام الأخشيد بالدعوة له على المنابر فى أنحاء ولايته .

أما تقليد الأخشيد لأمر الحجاز واليمن فتشير اليه بعض المصادر التاريخية حيث أشار الأخشيد الى أنه حاكم تلك البلاد فى كتابه الى امبراطور الدولة البيزنطية سنة ٣٢٥هـ . وذكر أبو المحاسن أن الخليفة جمع لعل بن الأخشيد ما كان لأبيه وأخيه من أعمال الديار المصرية والمماليك الشامية والثغور والحرمين الشريفين ، كما ذكر الكندى عن ملك كافور مصر والحرمين .

وتقول الدكتورة سيدة اسماعيل كاشف بأن تقليد الأخشيد الحجاز أو مكة والمدينة وتقليده اليمن هو تقليد صورى ورمزى . اذ لا تعتقد أن سلطان الأخشيد استقر فى تلك الأقاليم فقد كان حكمها فى يد أسرات محلية ربما خضع أمراؤها خضوعا اسميا للخلفاء العباسيين أو لمن يقلدهم الخلفاء حكم تلك البلاد ، ولكن تصريف الأمور فيها ظل بيد الأمراء أنفسهم . وقد ظلت العلاقة بين مصر والحجاز غير واضحة المعالم مما حمل شهاب الدين بن الصمري على أن يكتب عند الكلام على الأعمال فى الدولة المملوكة الآتى :

« وبهذا تم ذكر النطاق بمصر والشام وما معها من جميع الممالك الاسلامية الا الحجاز وهو قطعة من جزيرة العرب وليس أمره بضبوط ولا بحفظ الثقة منوط » .

ولما توفى محمد بن طغج الأخشيد سنة ٣٣٤هـ (١٨٤٦م) ، وكان أونوجور الوارث الطبيعى لحكم مصر بعد أبيه ، ولا سيما قد عقد له أبوه.

بالبيعة قبل وفاته وما أصدر الخليفة المتقي أيضا سنة ٣٣٣هـ من تصريح بعقد أعمال الولاية (مصر) للأخشيدي ثلاثين سنة والسماح باستخلاف أونوجور . وكان الوصى على أونوجور وأخيه على الغلام الأخشيدي كافور . واحتفل بتولية أونوجور وورد كتاب من الخليفة المطيع لله الى الأمير أبى القاسم أنوجور يقره فيه على ولاية مصر والشام ، وما كان لأبيه من الولاية وقرأ هذا الكتاب يوم الجمعة على منبر الجامع العتيق ، وكان كافور الحاكم الحقيقى للبلاد طوال حكم أنوجور .

وكانت علاقة أنوجور بالسلطة المركزية فى بغداد هى السعى الى من يتولى مقاليد الأمور الفعلية فى البلاد ، وهم بنو بويه . لذا نجد أن أونوجور يرسل الهدايا الى معز الدولة البويهى سائلا أن يشاركة أخوه فى أمرة مصر وأن يخلفه بعد وفاته فأجابه معز الدولة الى ذلك . وظل سلطانه على بلاد الحجاز - كما كان أبوه - اسميا يقف عند ذكر الأمير الأخشيدي فى الخطبة .

وتولى على بن الأخشيدي أمرة مصر بعد وفاة أخيه أونوجور سنة ٣٤٩هـ (ديسمبر سنة ٩٦٠م) وبعد وفاته سنة ٣٥٥هـ ظلت البلاد بغير أمير لمدة أسبوعين ، فلم يكن للحكومة أى رأى فى حكم مصر - وباقى ممتلكاتها - الا اقرار الأمر الواقع ، ولم يكن من المؤلف أن يرد كتاب الخليفة المطيع بتقليد كافور ولاية مصر والدعاء له على المنابر بالرغم من أنه من خارج أسرة الأخشيدي ، لذا أثر الاحتفاظ بلقب « الأستاذ » حتى لا يصدم أهل الرأى فى البلاد باغتصابه الألقاب الى جانب اغتصابه السلطان . وبعد وفاة كافور سنة ٣٥٧هـ عقدت الولاية لأحمد بن على الأخشيدي ، ودعى له على منابر مصر والشام والحرمين ثم من بعده للحسن بن عبد الله بن عبيد الله ابن طغج ، حتى دخل جوهر الصقل مصر سنة ٣٥٨هـ ففضى على سلطان الأخشيديين على مصر .

وهكذا كانت العلاقات بين الأخشيديين والخلافة العباسية منطوية على الود والولاء والتبعية للخلافة العباسية ، والاستقلال الداخلى للأخشيديين . فالخلافة من جانبها دأبت على الاعتراف بالأمراء الأخشيديين عن طريق ارسال تقليد الامارة وما يرتبط به من رسوم ، ولم تتدخل فى أمور الأخشيديين الداخلية بما يمس الاستقلال المتعارف عليه وقتذاك وكذلك درج الأمراء الأخشيديين على الاعتراف بالتبعية والمباغة فى اظهار الطاعة والاجلال للخلافة حتى فى أحلك الظروف حتى أصبح الخليفة لا يملك من الأمر شيئا . وتشهد السكة المضروبة على عهد الأخشيدي بصحة ذلك فقد كانت الدنانير المضروبة من سنة ٣٢٣هـ الى سنة ٣٢٨هـ تحمل اسم الخليفة الراضى ، فضلا عن ارسال الهدايا النفيسة ، كما دعى له على المنابر .

وعلى ذلك نستطيع القول - بأن الرابطة التي كانت تربط الأخشيديين بالخلافة العباسية (الحكومة المركزية ببغداد) تشبه الى حد كبير تلك الرابطة التي تربط الدولة الاتحادية بولاياتها وهي ما نسميها باللامركزية السياسية .

ولا يقلل من تلك الحقيقة ما أصاب الخلافة العباسية من ضعف أدى بها الى أن تقف موقف المتفرج على ما يحدث في الولايات فلم نستطع التدخل في أى أمر من الأمور بمعنى لم يكن لها أى ضلع في توجيه السياسة - الخاصة بالأقاليم - بل كانت مرغمة على السياسة التي يريسيها الأقوياء من الولاة .

لكن بالرغم من ضعف الخلافة الا أن اعترافها بالولاة كان له شأن عند العامة والخاصة بالإضافة الى أن سيادة الخليفة ظلت ماثلة في الأذهان كقوة معنوية كبرى ولهذا لم يفقد معنى الخلافة ما كان له من القوة والسلطان .

ولكننا نلمس ضعف سلطان الحكومة المركزية منذ عام ٣٢٩هـ حيث أن الأخشيدي كان ينقش اسمه مع اسم الخليفة على السمكة ، كما يظهر من دنانير ضربت سنة ٣٢٩ ، سنة ٣٣١ ، سنة ٣٣٢ ، سنة ٣٣٣ .

ونستطيع القول بأنه لم يعد للخليفة سوى سلطان اسمي فقط من قبل الأخشيديين حتى أصبحت تلك الرابطة لا تقوم على اللامركزية السياسية ، بل تقوم على الاستقلال الكامل مع الاعتراف بالسيادة الاسمية والروحية للخلافة .

بنو عقيل في الموصل

يعد الأمير أبو الدرداء محمد بن المسيب بن رافع بن المقلد بن جعفر ابن مهند العقيلي المؤسس الأول لدولة بني عقيل في الموصل ، وكان بنو عقيل من رعايا الحمدانيين يؤدون اليهم الأتاوة ويخرجون معهم في الحروب ، لكنهم تطلعوا الى السيطرة على الأقاليم التابعة للحمدانيين بعد أن تطرق الضعف اليهم . ذلك أنه لما حاول باز الكردي الاستيلاء على الموصل اضطر ولدا ناصر الدولة الحمداني ، اللذين كانا قد ولبا الموصل من قبل البويهى ، الى طلب النجدة من أبى الدرداء العقيلي ضد باز الكردي ، فأجاب العقيلي طلبها مقابل حصوله على بعض المدن المجاورة للموصل ، ليقيم له حكما فيها مستقلا فأجاباه الى طلبه .

والتقى الجمعان وحلت الهزيمة ببأذ الكردي وقتل فحصل أبو الدرداء على جزيرة ابن عمرو نصيبين وباد ، مكافأة له على لى مساعدته للحمدانيين ، واستقرت سلطة بنى عقيل منذ ذلك الوقت (سنة ٣٧٩ هـ) فى نصيبين وما والاها من أعمال .

وفى سنة ٣٨٠ هـ هزم أبو طاهر الحمدانيين من الأكراد ولجأ الى نصيبين طالبا الحماية من أبى الدرداء محمد بن المسيب ، فأمره أبو الدرداء بقتله وسار على الموصل واستولى عليها .

ونصب البويهيون أبا الدرداء محمد بن المسيب العقيلي واليا على الموصل ولكنهم ما لبثوا أن عزلوه بعد أن هزم أمام جيشهم بقيادة أبى جعفر الحجاج بن هرمز (سنة ٣٨٢ هـ) . وصار البويهيون يتولون حكم الموصل حتى سنة ٣٨٦ هـ حيث تمكن المقلد بن المنيب أخو أبى الدرداء من استعادتها وأسر بها دولة العقيليين حتى سنة ٤٨٩ هـ .

واستطاع أن يثبت أركان امارته وأعمالها فى الموصل ويتولى امارة بنى عقيل فى الموصل والكوفة والقصر والجامعين ، ثم امتد سلطانه بعد ذلك فشمل الأنبار والمدائن ، فأقام بذلك الامارة الأغلبية التى أرسى أساسها أخوه من قبل ، ومازال يتولى الامارة حتى توفى (سنة ٣٩١ هـ) فخلفه ابنه قراوش على الامارة .

وفى سنة ٤٧٨ هـ قتل الأمير مسلم بن قريش العقيلي وكانت بداية النهاية لامارة بنى عقيل فى الموصل والعراق والشام .

فقد افترقت كلمة بنى عقيل وتنافس ابراهيم بن قريش وعلى ومحمد ولدى مسلم بن قريش على الامارة ، ولما توفى الأمير ابراهيم ابن قريش سنة ٤٨٦ هـ استمر قائما بين على ومحمد ولدى مسلم الى أن استولى السلاجقة على الموصل وأعمالها وجميع ما كان لبنى عقيل .

فعاد العقيليين الى موطنهم الأصلى ببلاد البحرين .

علاقة العقيليين بالخلافة العباسية فى بغداد :

تميزت العلاقات العباسية العقلية بالاضراب وعدم الاستقرار فقد كانت شمس الخلافة العباسية قد غربت ووقع الخلفاء العباسيون بين مخالف العناصر العسكرية من الأجانب الذين ما لبثوا أن استأثروا بالسلطة .

لذا نجد أن الخلفاء العباسيون يميلون الى أمراء بنى عقيل ، فنجد الخليفة العباسي القادر بالله يخلع على الأمير المقلد العقيلي لقب « حسام الدولة » ويقطعه القصر والكوفة والجامعين بالاضافة الى الموصل في سنة ٣٨٦ هـ .

ومن ناحية أخرى نجد الأمير قرواش بن المقلد العقيلي يسلك السياسة النفعية فيظهر طاعة للحاكم بأمر الله الفاطمي معطيا ظهره للخليفة العباسي ، فيخطب الحاكم بأمر الله في الموصل (سنة ٤٠١ هـ) وكذا في الأنبار والمدائن .

ونجد أن الأمير قريش بن بدران العقيلي هو أبو الحارث أرسلان والبيساري التركي - وقد استبد بالسلطة في بغداد ، ثم خرج على طاعة الخليفة العباسي وانحاز الى الفاطميين ، نجدهما قد دعا للخليفة الفاطمي المستنصر بالله في جامع المنصور ، وزيد في الآذان « حى على خير العمل » ثم أقيمت الخطبة له في جميع المساجد ببغداد .

بناء على ما تقدم نستطيع القول :

بأن بنى عقيل تمكنوا من اقامة اقليم مستقل لا يربطه بالخلافة سوى الرباط الروحي وروابط المنفعة . فلا يمكن القول بأن العلاقة بينهما كانت قائمة على اللامركزية السياسية ، بل على الاستقلال ، وان كان هذا الاستقلال معلق على اعتراف الخلافة بهم من الناحية الشكلية بسبب ما لذلك الاعتراف من شأن عند العامة والخاصة .

الخلافات الأخرى

أفلح عبد الرحمن بن معاوية بن هشام في النجاة بنفسه من التعذيب والاضطهاد اللذين حلا بأفراد أسرته الأموية على يد العباسيين حين آلت اليهم مقاليد الحكم ويمم عبد الرحمن شطر مصر ثم افريقية ، ثم المغرب ، واتجه بأنظاره الى الأندلس لينجح في اتخاذها مسرحا لنشاطه السياسى .

وبعد أن نصبوه أميرا على الأندلس أسس امارة قرطبة ثم انفصلت الأندلس عن العباسية التي لم تفلح حكومتها في أن تعيد الأندلس الى حظيرة سلطانها ، فكان هذا أول تمزق في الدولة الاسلامية .

ولم يكتف حكام الأندلس بلقب الامارة ، بل أقام عبد الرحمن الناصر ومن جاء بعده لقب الخلافة (في سنة ٣١٧ هـ) وأصبحت هناك خلافة أخرى هي الخلافة الأموية بجوار الخلافة العباسية .

ولم نلبث أفريقية أن نسجت على منوال الأندلس ، فقد أحرز الشيعة النجاح الأعظم في بلاد المغرب في القرن الثالث الهجري وانتهى الأمر بهم الى الاستقلال التام وقيام الدولة الفاطمية للمغرب على يد عبد الله الهدي .

ولم يكتف الفاطميون بعد أن تم لهم الأمر بالسلطان الدنيوى ، بل اتخذوا لأنفسهم لقب الخلافة بعد فتح القيروان سنة ٢٩٧هـ - ٩٠٩م . وبذلك أصبحت هناك خلافات ، العباسية في بغداد والأموية بالأندلس والفاطمية بمصر والشام .

الخلافة الأموية في الأندلس

قام موسى بن نصير بمعونة مولاة طارق بن زياد بفتح بلاد الأندلس وأسس بها ولاية نابعة للخلافة الأموية (١٣٨هـ - ٧٥٥م) تحكم بواسطة ولاة يعينهم أحيانا أمراء افريقا بالقيروان . ويعينهم أحيانا أمراء المؤمنين بدمشق .

ولنذكر أنه عندما جاء العباسيون تمكن عبد الرحمن الأموى من الهرب من مذابحهم التى نصبوها لأفراد الأسرة الأموية وتوجه الى افريقيا ، وأرسل خطابا الى أتباع بنى أمية بها ، أوضح فيه عن رغبة فى التوجه الى الأندلس وسألهم المساعدة ، فلما وجد منهم المعاونة أبحر الى الأندلس بشعر المنكب (عام ١٣٨هـ ٧٥٥م) . واستغل بدهائه اليمانيين وأخذ فى استتارة عداونهم للمصريين ، وبمعاونة بنى أمية بالأندلس دارت معركة حاسمة عند المسارة بينه وبين حاكم الجزيرة « يوسف بن عبد الرحمن الفهرى » وظفر فيها عبد الرحمن بالنصر . الا أن ذلك النزاع لم تنته صفحاته الا باغتيال يوسف .

واستقر لعبد الرحمن ملك الأندلس وتسمى بعبد الرحمن الداخل وتمكن من القضاء على الثورات الداخلية . وتولى الحكم ابنه ثم ولده « عبد الرحمن الثانى » وتوارث الحكم من بعدهما ذريته وأحفاده .

وأخيرا دب الضعف فى سلطة دولة الأندلس المركزية وقسمت ، فاختص كل زعيم من زعماء العرب أو البربر أو الأسبانيان بقسم من الدولة .

ولما مات الجد عبد الله أقعد على سريره عبد الرحمن الناصر (الثالث) ، دون ولده وإخوته ، وتهيأ له ذلك بدون منازع لاقامة الأخير بقصر الجند

عبد الله فقبض عبد الرحمن على صولجان الحكم بيد قوية حازمة ، وبدأ حكمه بتخفيف المغارم عن رعاياه ، وألغى كثيرا من الضرائب غير الشرعية التي كانت قد فرضها الحاكم السابق ، وقضى على الثورات الداخلية ووطد سلطته بالأندلس ، وأنقذها من الخطرين الخارجين .

وبعد وفاة «الناصر» تولى ولده المستنصر ، فسار على سياسة ولده في إدارة شئون الدولة وقام بأعباء الملك أحسن قيام ، فكانت الخلافة في عهده قوية وفرضت احترامها على جيرانها المسيحيين كما فرضت سلطتها على بلاد المغرب .

وعهد الخليفة المستنصر بالخلافة لابنه هشام الذي اتخذ لقب المؤيد ، فضعفت الخلافة في عهده اذ استبد الحajib « محمد بن أبي عامر » بجميع سلطات الخليفة وحجز عليه .

علاقة الأمويين بالأندلس بالخلافة العباسية

عندما دانت الأندلس لعبد الرحمن الداخل في عام ١٣٨هـ - ٧٥٦م أمر بالدعاء للخليفة العباس أبي جعفر المنصور ، وبعد أقل من عام واحد منع اسم الخليفة من الخطبة وأفرد نفسه بالدعاء . وكان يسمى هو وخلفاؤه باسم الأمير ، فلم يكن ليجرؤ على منافسة بنى العباس في شعار الخلافة التي كانت نعتير ميراثها كأبناء البيت النبوي .

ولكن مجريات الأمور قد تحولت أثناء حكم الناصر ، فقد أهمل الخليفة العباس المقتدر (سنة ٢٢٥ - ٣٢٠هـ) أحوال الخلافة واستبد به وبأمور الخلافة الموالي الترك وأصبح الخليفة ألعوبة في أيديهم . يوجهونه كبقما شاءوا .

كما خرج الفاطميون بالمغرب على القاعدة التي ظلت ماثلة بالأذهان ، فلم يكتفوا بأن يكونوا أمراء ذوى سلطان دنيوى فقط ، بل أرادوا أن يكونوا الخلفاء الحقيقيين للنبي « عليه الصلاة والسلام » ، فاتخذوا لأنفسهم لقب الخلافة بعد فتح القيروان في سنة ٢٩٧هـ - ٩٠٩م ، مؤسسين بذلك خلافتهم الشيعية .

لذلك فكر الناصر في إقامة خلافة سنية بقرطبة تجنى الكثير من المزايا الأدبية والروحية من وراء هذا اللقب خاصة أنه توقع بأن لن تتصاعد من رعاياه أية معارضة .

كما وجد في تلقيه بالقباب الخلافة وسيلة لاشهار عداوته علنا للفاطميين الذين كانوا يهددون سلطانه . فأمر في عام ٣١٦هـ - ٩٢٩م بأن تكون الدعوة له باسم أمير المؤمنين ، وخطب أحمد بن بقى صاحب الصلاة بقرطبة في يوم الجمعة من ذلك العام دعا للناصر أمير المؤمنين الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد ، وأصدر كتابا وزعه على ولاة الأقاليم والكور وخطباء المساجد .

وبذلك أصبحت القباب الخلافة ولقب أمير المؤمنين يذكر مع اسم عبد الرحمن الثالث في الكتب الصادرة عنه والواردة اليه ، ويدعى له بها على منابر الأندلس ، ثم أمر عبد الرحمن الناصر بنقش اسمه والقباب في أعلامه ومطاردته وطرزه ودنانيره ودراهمه ونفذ الأمر بذلك ، وجرى العمل عليه الى آخر مدته ، وسلك خلفه سبيله في ذلك الى أن زالت دولتهم ، فتسمى ابنه الحكم الثاني « بالمستنصر » وخليفته هشام الثاني « بالمؤيد » وهكذا . . .

كان الخليفة الأموي في الأندلس هو القائد الأعلى للجيش حيث كان يقود بنفسه قواته المسلحة ، وهذا ما فعله الخليفة عبد الرحمن الناصر حتى ينتصف حكمه تقريبا ، فاذا لم تيسر له قيادتها بنفسه كان يختار أحد قواده لقيادة الجيش أو الأسطول ، فكان يجتمع مع القائد ويحدد له حدودا ويوصيه بأمر ويأمره بالالتزام بها . كما كان الخليفة - أيضا - هو الذى يأمر كبار المسئولين باستفسار الجند وتجميعهم وتجهيزهم وتوزيع السلاح عليهم ودفع الأعطيات لهم ، فهو الذى يعلن الحرب والسلام ، وباسمه ترد كتب الفتوح وأمره يحمل الأماناء الأموال للجند والأعطيات للمستأمنين وباسمه يعقد الأمان للخصوم .

وكان الخليفة الأموي يشرف بنفسه على السياسة الخارجية للمملكة فهو الذى يعقد المحادثات مع الدول الأخرى ، وباسمه تبرم العهود والمواثيق ، ويختار بنفسه مبعوثيه الى الدول الأجنبية ، ويستقبل بكل مظاهر الأبهة وفود الدول الأخرى ، واليه فقط وباسمه ترد الرسائل والهدايا التى يحملها المبعوثون اليه من قبل ملوكهم ورؤسائهم ، ففي عام ٢٢٥هـ - ٨٤٠م وفد على البلاط القرطبي سفير من قبل قيصر القسطنطينية الإمبراطور ثوغلى ومعه هدية مرسله الى عبد الرحمن طالبا انشاء علاقات ودية معه « ويرغبه في ملك سلفه بالشرق » فرد عليه عبد الرحمن بسفارة أخرى على رأسها الشاعر يحيى الغزال ، كما أهدى قسطنطين الى المنصور قبلة المسجد الجامع بقرطبة . كما أوفد اليه راهبا يسمى نيقولا ليتولى الاغريقية الى اللاتينية ، كما استقبل وفود الممالك النصرانية وفود أهل المغرب أيضا .

واكتسب الخليفة الأموي - خاصة عبد الرحمن الناصر - مركزا دوليا بين حكام وأمراء وملوك أوروبا، الذين نظروا إليه على اعتبار أنه وحده الخليفة الإسلامي القائم بشئون الاسلام والمسلمين . حتى أن امبراطور ألمانيا أوتو العظيم ، لما أراد إيقاف غارات بعض القراصنة العرب ، لم يجدوا ملجأ للتوسط في هذا الأمر سوى خليفة الأندلس عبد الرحمن الناصر .

وبناء على ما تقدم يتبين أن الخليفة كان يمارس بنفسه جميع السلطات الدينية والسياسية والعسكرية ، فكان الخليفة الأموي بالأندلس أمام الرعية والساھر على أمنها والمكلف بتطبيق كتاب الله وسنة رسوله في جميع أنحاء دولته ، وهو الذي يؤم صلاة الجمعة وهو القاضي الأعلى ، وهو المسئول الأول عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو الذي يقوم بحماية الفئ والصدقات ويشرف على بيت المال .

فمثلا كان عبد الرحمن الناصر يعد رئيس الدولة الأعلى ، فهو زعيم أمراء الأسرة الأموية المالكة والمتصرف في شئونهم الخاصة والعامة ، وقائد ضباط جيشه ، وصاحب الحق في تدريبهم في المراتب العسكرية المختلفة ، وكان يتولى تعيين كبار موظفي الدولة ، مثل الحاجب والوزير والمحتسب ، كما كان له حق عزلهم عن أعمالهم ، كما كان يدير بشخصه القضاء ، ويتولى قيادة الكثير من الحملات الحربية المختلفة . فكان بذلك مهيمنا على السلطتين الزمنية والروحية . ويقول عنه دوزي أنه كان أقرب الى حكام العصر الحديث منه الى خلفاء العصور الوسطى .

وعلى ذلك نستطيع القول بأن اقليم الأندلس انفصل وقام حكمه على أسلوبى المركزية السياسية والمركزية الادارية .

مدى انطباق اللامركزية الادارية فى الأندلس :

كان الخليفة الرئيس الأعلى للدولة يختار بنفسه كبار الموظفين ممن عرفوا بالكفاءة والنزاهة وكان أحيانا يسند بعض المناصب الى الذين يهدون اليه جزءا من أموالهم الخاصة .

وكانت وظائف الادارة المركزية لعبد الرحمن الثالث تسند عادة الى العائلات التى سبق لها خدمة الحكومة القرطبية فى خلال القرن السابق ، فأثبتوا فى مناسبات عديدة باخلاصهم الكلى للأمويين .

وكانت كل ولاية أندلسية لها قسبة يقيم بها حاكم أو والى الولاية ، مهمته العمل على استتباب الأمن والنظام وبث الطمأنينة فى النفوس

والمحافظة على أموال الناس ، وأرواحهم ، وتنفيذ ما يصدر إليه الخليفة وأعوانه من التعليمات . وكان يساعد الوالى عدد معين من الموظفين يقترح على الخليفة تعيينهم . أما هو فكان يعين مباشرة بوساطة الخليفة وكذلك قاضى الكورة الذى كان ينولى أمور العدالة الدينية تاركا للحاكم أو لمثليه - صاحب المدينة مراقبة الجرائم المدنية وتطبيق العقوبات .

وكان الخليفة يعهد ببعض سلطاته الى هؤلاء الموظفين ليقوموا بالنيابة عنه بتنفيذ سياسته . وكانوا مسئولين أمامه شخصيا ، ويمكنه عزلهم وتجريدتهم من سلطاتهم وقتما يشاء .

لقد شهد النظام الادارى فى الأندلس أسلوبا مركزيا اداريا فويا تضمن سير الأمور المدنية والادارية والمالية فى الدولة على أحسن وجه وكانت جميع الخدمات المركزية للادارة مجمعة داخل حرم قصر الخليفة وكان يدير هذا النظام فى البداية موظفان يحملان لقب كاتب ، كاتب الرسائل وكاتبه الزمام .

كما أن الأندلس قسمت الى أقسام ادارية ، وكان كل قسم منها ينقسم الى أقاليم فكورة الجزيرة « لها أقاليم عدة ، وكورة بلنسية لها أقاليم متسعة وهكذا - والمدن التى تقع فى مناطق الثغور كانت تنقسم أيضا الى أقاليم ، فمدينة طرطوشة « لها حصون كثيرة وأقاليم واسعة » ؟؟ وهكذا .

وكانت مسئولية حكم الكورة والمدن تسند الى أحد الأشخاص الذين يعينهم الخليفة بنفسه ، ليقوموا نيابة عنه بتمثيله فى جميع المناسبات وبادارة كل ما يتعلق بالكورة أو المدينة من شئون عسكرية ومالية وغيرها ، وكان يطلق على من يلى شئون الكورة اسم عامل ، بينما كان يلى المدن الواقعة فى مناطق الثغور قواد عسكريون وكان الأمير عبد الرحمن ابن الحكم يعين أولاده ولاية على الكور ، وكذلك الحال كان الحاكم واليا على طليطلة فى عهد والده الأمير هشام . وكان ولاية الكورة وقواد المدن يقيمون فى عاصمة الكورة أو المدينة ، وهذه العاصمة تعرف باسم القاعدة أو الحاضرة . أو القصبة .

وبطبيعة الحال كان موجودا فى هذه الحاضرة نماذج مصغرة من مختلف مكاتب الادارة الموجودة فى العاصمة قرطبة ، فكان يوجد قسم خاص للمكتبات الرسمية مع باب السدة بقرطبة ، اذ أن قواد المدن وولاية الكور كانوا يرسلون الخليفة لآخباره بكل ما يتعلق بشئون مدنها وكورهم . ومن أهم مكاتب الادارة الموجودة فى الحاضرة المكاتب المالية لتقدير الضرائب وجبايتها وارسالها الى قرطبة . وكان يطلق على متولى شئون

المال فى الكورة اسم الأمين فهو الذى يقوم بجباية الضرائب المختلفة .
يساعده المحصلون أو المحاسبون ومثمنو المحصول . ومن هذه الأموال
كانت تخصص رواتب الموظفين ونفقات الجنود ، ويرسل الباقي الذى يسمى
الفائض أو المستفاض الى الادارة العامة بقرطبة .

وعزل الوالى كان يتم بواسطة الخليفة شخصيا ، وتكفى شكوى
واحدة من أهالى الكورة ضد الوالى ليتهمه الخليفة بإساءة استعمال السلطة .
مما يؤدى الى عزله وانزال العقاب الذى يوقعه عليه الخليفة ، فقد عزل
المنصور القائد عبد الرحمن بن مطرف عن سرقسطة ، بسبب شكوى أهل
الثغور منه ، ثم قبض عليه وأمر بحسابه وقتله .

مما تقدم نستطيع القول بأن الأسلوب المركزى الادارى المتشدد هو
الذى كان قائما فى الأندلس . وكل ما كان يستطيع أفراد الهيئة القضائية
تقديمه هو مداومة النصيح للخليفة ليكون أكثر اعتدالا فى بذخه وأكثر
حرصا على أمور المسلمين ، فهذا ما كان يفعله قاضى الجماعة منذر بن سعيد
البلوطى مع الخليفة الناصر ، وما فعله أبو أيوب القرش مع عبد الملك
المظفر .

الخلافة الفاطمية

منذ حل العلويون ببلاد المغرب أخذوا يبسطون نفوذهم الروحي قبل
نفوذهم السياسى . وبفضل أبى عبد الله الشيعى أولا وجوهر الصقلى
ثانيا أصبح الشيعيون أصحاب السلطان المطلق فى جميع بلاد المغرب .
وكانت منذ الفتح الاسلامى تنبؤا بين الأقاليم الاسلامية مركزا ممتازا
وذلك لبعدها عن مركز (حاضرة) الخلافة واتساعها وثروتها . ولم تخف
على الفاطميون هذه الحقيقة منذ استطاعوا أن ينفذوا بدعوتهم الى افريقيا
ويشيدوا بها دولتهم الأولى على أنقاض ملك الأغالبة ، فاتجهوا بأنظارهم
الى مصر .

وفى عهد الخليفة الفاطمى الرابع المعز لدين الله انتهز تمرد فريق
من الجند على بنى الأخشيدي فى مصر لانقاص أعطياتهم ودعوة الفاطميون
الى غزو مصر . فأعد جيشا تحت قيادة جوهر الصقلى واتجه الى مصر
وتمكن من هزيمة جيش كافور الأخشيدي وفتحها (سنة ٣٥٨ - سنة
٩٦٩ م) .

وهكذا امتدت الدولة الفاطمية من المحيط الأطلسي غربا الى البحر الأحمر شرقا . ونافست القاهرة (حاضرة الدولة الفاطمية الشيعية الفتية) بغداد حاضرة الدولة العباسية السنية المتداعية .

وكان لتلك المنافسة أبعاد الأثر في الحاضرة ، فقد كان استيلاء الفاطميين على مصر الخطوة الأولى لم نفوذهم الى بلاد الشام والحجاز التي كانت جزءا من أملاك الدولة الأخشيديية وما أن استقرت « لجوهر » أمور مصر ، وأقيمت الخطبة للخليفة الفاطمي على منابرها بدلا من الخليفة العباسي ، حتى أصبحت القاهرة - بعد أن اتخذها المعز لدين الله حاضرة الخلافة (سنة ٣٦٢ هـ) - مركزا للدعوة الشيعية التي ظل العباسيون يقاومونها زهاء قرنين .

ولما استولى الفاطميون على دمشق أقام جعفر الخطبة للمعز الخليفة الفاطمي (سنة ٣٥٩ هـ) قطعت من دمشق الخطبة للعباسيين (الخليفة المطيع العباسي) . كما أقيمت الخطبة للمعز لدين الله الفاطمي بعد أن قطع خطبة بني العباس .

العملة الفاطمية :

حتى يتحقق للسيادة الفاطمية استقلالها المالي عن الدولة العباسية. أمر أبو عبد الله الشيعي فور دخوله مدينة وقادة - بعد انتصاره على الأغالبة - بضرب عملة ذهبية خاصة بالدولة الفاطمية سميت السيديية . ونقش عليها عبارة :

« الحمد لله رب العالمين »

كما أن الخليفة عبيد الله المهدي أكد هذه السيادة فور توليه الخلافة في مدينة وقادة بضرب العملة باسمه .

وقد استمر الخليفة المنصور في ضرب العملة باسم أبيه الخليفة القائم حتى بعد وفاته بعامين حتى لا يؤثر هذا النبأ في حماسة جيوشه التي كانت في هذا الوقت تحارب الثائر أبا زيد مخلد بن كيداد . وبعد انتصاره على هذا الثائر سنة ٣٣٦ هـ قام بضرب دنانير جديدة ، فاعتبرت أجمل ما ضرب في الاسلام وكانت تحمل تاريخ السنة والشهر الذي ضربت فيه .

وبعد رحيل الخليفة المعز الى مصر ، استمر أمراء بنو زيدي في ضرب نقودهم بأسماء الخلفاء الفاطميين الى أن تولى المعز بن بادريس الامارة ، وكان

مواليا لأهل السنة فقطع دعوتهم من على المنابر وأزال أسمائهم من على الرايات والبنود ، كما أمر بتبديل السكة .

علاقة الفاطميين بالدول الأخرى

(أ) علاقة الفاطميين بالمغرب :

عندما غادر المعز شمال افريقية الى مصر (سنة ٣٦١هـ) ، استعمل يوسف بن بلكين بن زيوى بن باديس على ملكه فى هذه الجهات وأوصاه بأمور كثيرة وأكد عليه بأن لا ينسى ثلاثة أشياء أوردها سرهناك بقوله : « اياك أن ترفع الجباية عن أهل البادية والسيوف عن البربر وأن تولي أحدا من اخوتك وبنى عمك فأنهم يرون أنهم أحق منك وافعل مع أهل الحاضرة خيرا » فأحسن يوسف النظر فى أحوال الرعية ، وتمكن من تبديل أمراء بنى أمية فى الأطراف ، وتملك فاس وسجلماسة وغيرها .

وبذلك ظل المغرب يخطب للخليفة الفاطمى حتى عهد المعز بن باديس الذى كان يميل الى أهل السنة ، فما لبث أن خطب للقائم العباسى فوردت عليه الخلع والتقليد من الخليفة العباسى وتوليته جميع المغرب وما افتتحه . وبذلك تحقق قول ستانلى من أنه بنقل المعز مقر خلافته من المهدية الى القاهرة أفقد الفاطميون ملكهم فى شمال افريقيا .

(ب) علاقة الفاطميين بالأندلس :

كانت العلاقة سيئة للغاية بين الخلافتين الفاطمية والأندلسية فقد ولى الناصر وجهه شطر أفريقيا لأنه أصبح يعتقد اعتقادا جازما بأن العبيديين متى أتموا فتح بلاد المغرب واخضاعها لسلطانهم سيعملون حتما على غزو الأندلس . وهذا يفسر مساعداته المتكررة لزعماء البربر الذين حالفهم وشجعهم فى حروبهم ضد الفاطميين .

وقد عزم المعز الفاطمى على غزو الأندلس ولكنه لم يتمكن من أن يفعل أكثر من تدبير عدد من المراكب ، فقابل الناصر الأندلسى هذا الاعتداء بتجهيز حملة سارت بجميع الأسطول الأندلسى الى شمال افريقيا أسفرت عن انتصار عظيم ولعن الفاطميين على جميع منابر الأندلس .

وظلت العلاقات عدائية بين الخلافتين حتى انتقل الفاطميون الى مصر وزال خطرهم ، فأهملت قوى الدفاع بالأندلس . وأدى ذلك الى اضمحلال نفوذهم السياسى داخل الأندلس وخارجه .

(ج) علاقة الفاطميين ببني بويه :

لما كان بنو بويه من الشيعة المتحمسين لمذهب الشيعة . كما كان الفاطميون أنفسهم . كانت مسألة تحول الخلافة من العباسيين الى العلويين من المسائل التي فكر فيها بنو بويه في بداية انتقال السلطان اليهم ولكن الميول في اتحاد المذاهب قل ان يكون لها أثر اذا تنازعت مع المصالح السياسية . لذلك عندما فكر معز الدولة من بني بويه في تحويل الخلافة للعلويين أشار عليه بعض خواصه وأنصاره بالعدول عنها بقوله : « تأنك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنه ليس من أهل الخلافة ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلين دمه ولو أجلسيت بعض العلويين خليفة كان معك من تعتقد أنت وأصحابك صحة خلافته فلو أمرهم بقتلك لفعلوه » . وانتصح بنو بويه بهذا النصح فعدلوا عن مسألة تحويل الخلافة للعلويين .

(د) علاقة الفاطميين بصقلية :

عندما سقط ملك الأغالبية وحل محله الفاطميون ولى المهدي على صقلية الحسن بن أحمد بن أبي خنزير ، ثم استعمل بعد ذلك ولاية دهية منهم أبو سعيد بن موسى بن أحمد ثم سالم بن راشد . وقد تمكن هؤلاء الولاة من القضاء على الفتنه والثورات بالشدة والقوة .

كما استعمل المنصور على الجزيرة الحسن بن علي الكلبى فتمكن بما له من قوة وبطش أن يجعل الجزيرة تدفع ما كان عليها من مال الجزية المتأخرة ، ثم ولى المعز مكانه أحمد بن الحسن بن علي الذي تمكن من فتح قلعة طبرمين وأسكنها نفرا من المسلمين وسميت المعزية نسبة الى المعز صاحب أفريقيا .

واستمرت الامارة بالجزيرة فى بيت أبي الحسن حتى خرجت الجزيرة من ملك الفاطميين باستيلاء رونجور ملك مالطة على جميع الجزيرة ، الذى أحسن معاملة المسلمين حتى امتنعوا عن الهجرة منها بعد أن كان قد فارقها خلق كثير من أهلها .

(هـ) علاقة الفاطميين بالحباز :

كان التنازع أشد ما يكون بين الخلافتين (العباسية والفاطمية) قدما يتعلق بمكة والمدينة لأن السيطرة عليهما أصبحت ذات شأن أكبر من

ذى قبل . فقد ظهرت من ثنايا النزاع حول الخلافة فكرة جديدة هي أن أمير المؤمنين الحقيقي هو من كان ملكا للحرمين .

وفد حاول أبو القاسم بن المهدي اجتذاب ولاية مكة للدخول في طاعة العلويين فبذل لهم المال وحسن المعاملة ، لكن كان جواب الولاية (أن لهذا البيت ربا يدافع عنه ولن تؤثر على سلطاننا غيره) .

ولقد انتشرت الدعوة الفاطمية بمكة والمدينة فاعترف بسلطانهم الروحي وخطبت لهم على المنابر في فترات متقطعة فحدث (سنة ٣٥٩ هـ) أن خطب المعز بالمدينة وللمطيع بمكة والمدينة (سنة ٣٦٣ هـ) في موسم الحج .

(و) علاقة الفاطميين باليمن :

لما استولى سسليمان بن عبد الله الرواحي الحبري على اليمن خطب للحاكم الظاهر والمستنصر، ولما مات جاء بعده علي بن القاضي محمد المصليحي (في سنة ٤٢٩ هـ) ، وكان يدعو للمستنصر العلوي وأرسل هدية الى المستنصر فقبلها الخليفة وأرسل اليه الرايات والألوية وأذن له بنشر الدعوة الفاطمية ، واستمرت الدولة المصليحية باليمن تخطب للفاطميين حتى مات آخر رجالها وهو مهدي بن علي بن مهدي (سنة ٥٦٣ هـ) . وفي هذه الأثناء دخلت الدولة الفاطمية في حوزة ملك الدولة الأيوبية (سنة ٥٦٧ هـ) كما دخلت اليمن كذلك (سنة ٥٦٩ هـ) .

(ز) علاقة الفاطميين بأمراء الدول المستقلة :

كان الخلفاء العباسيون يحرصون على القساعة التي أفشى الأئمة وقتذاك وهي : « أن من أقام نفسه سلطانا قهرا بالسيف من غير مبايعة من الخليفة يكون خارجا ولا يجوز توليته القضاء والنواب ، وإن فعل شيئا من ذلك كان جميع حكمه باطلا وعقود الأنكحة باطلة : « لأنها تنطوي على بقاء القليل من سلطانهم » .

غير أن الخلافة الفاطمية حاولت اجتذاب أكبر عدد من أمراء الدويلات المستقلة بالبذل والتسامح والدعاية ، ونجح الدعاة الفاطميون حتى أن كثيرا من الأمراء قد دخلوا في طاعتهم .

وهكذا نافست الخلافة الفاطمية العباسية في جميع الأنظمة والعلاقات المختلفة .

مدى انطباق اللامركزية الادارية عند الفاطميين :

يبدو من سير الأمور أن النظام اللامركزي الإداري كان متبعاً في أقاليم الخلافة الفاطمية . فقد قام المعز بإجراء بعض التعديلات الإدارية قبل رحيله إلى مصر . فاختار نائباً عنه لحكم إفريقيا والمغرب هو بلكين بن زيري . ولكن ظلت بعض الأقاليم والمدن مثل طرابلس وسرت واجداية تحت إشراف الحكومة المركزية بالقاهرة .

وقد حرص ابن زيري على الأخذ بنصيحة الخليفة المعز بعدم توليه أحد من أقاربه ولاية الأقاليم ، ولكي يؤكد سلطاته في نواحي الأقاليم التابعة له بادر بإرسال العمال والولاة إلى جميع البلاد ونفذت أوامره في إفريقية والمغرب .

وكانت أهم السلطات التي يتمتع بها الأمير الزيري هي : تعيين نوابه وسائر الموظفين التابعين له إدارياً . وكان يصدر سجل بهذه التولية يقول بصياغته كاتب الأمير . فقد ولي المنصور سعيد بن خزون مدينة طنجة وأصدر إليه ، وظل والياً عليها حتى توفي (سنة ٣٨١هـ - ٩٩١) ثم خلفه ابنه قلغل بن سعيد عليها .

ورغم اعتراض البعض من بني زيري على ذلك فإن المنصور انفرد برأيه وأفصح لهم عن سياسته بقوله : كان أبي وجدى يستتبعانهم أي كانوا من عمالهما بالسيف وأما أنا فمن رمانى برمحه رميته بكيس حتى تكون مودتهم طوعاً واختياراً .

وعندما تولى المنصور الإمارة عقد لعمه ابن البهار على تاهرت ، ولأخيه يطوفت على أشير وبصفة عامة فقد استعان بنو زيري في حكم الولايات برجال الدولة المخلصين وزعماء القبائل الموالية لهم .

وكما كان لهؤلاء النواب الحق في تعيين عمالهم ونوابهم على الأقاليم التابعة لهم ، كان لهم الحق كذلك في مراقبتهم والعلم بأخبارهم ومحاسبتهم . فعندما فطن تميم بن المعز إلى الخطأ الذي وقع فيه المنصور وباديس وأدى إلى استقلال حماد بالمغرب الأوسط . قام بخلع أخيه عمرو من ولاية قابس خوفاً من استقلاله بها .

ومن ثم فقد كانت بلاد المغرب عبارة عن كيان سياسى واحد يخضع للحكومة المركزية الفاطمية ويتبع لها تبعية مباشرة قائمة على المركزية السياسية ، وكان فى داخل هذا الكيان السياسى الضخم نواب عن الخليفة الفاطمى يتمتعون باستقلال ادارى داخلى على الأقاليم والأقسام الادارية التابعة لهم .

خاتمة

وفى ختام هذه الدراسة التى عقدناها على « أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية » ، نرى أنه قد تأتى لنا قدر كبير من المعلومات والوقائع الأساسية التى قادتنا بدورها الى مجموعة من الخطوط الرئيسية التى سار فيها بحثنا .

وبشئ من التنظيم للمادة العلمية المتحصلة ولما استنبطناه من الوقائع التاريخية المتاحة نجد أن خلاصة هذا كله مجملا فى خطوط عامة على النحو الآتى :

اولا : الوصف العام للأوضاع المركزية واللامركزية فى السياسة والادارة فى الدولة الإسلامية .

مما سبق تحصلت لنا خريطة وصفية عامة عما ما كانت عليه الأوضاع السياسية والادارية فى الدولة الإسلامية منذ نشأتها وحتى نهاية العصر العباسى الثانى ، بحيث يجوز للنظر فى هذه الخريطة ان يحكم بأن الأوضاع السياسية والادارية خلال هذه الفترة قد شهدت تنوعا عظيما فى النظم المعمول بها فى هذه المجالات على نحو يبدو معه الأخذ بالأسلوب المركزى تارة وبالأسلوب اللامركزى تارة أخرى .

ففى بداية نشأة الدولة الإسلامية يمكن القول بأن الدولة قد اُسِّمَتْ بِسِمَةِ الدولة البسيطة (أو الموحدة) اذ أنها قامت فى مجال السياسة — على المركزية ، فقد وجدت بها سلطة سياسية واحدة ، كانت تقبض على زمام الأمر كله وقد تمثلت هذه النقطة فى شخص الرسول الذى اتخذ من يثرب أو المدينة عاصمة للدولة ومركزا للحكم يعاونه فى مجال التنفيذ نفر من الشخصيات يتم اختياره لهم على نحو مباشر ، بحيث يعملون تحت اشرافه ورقابته على تنفيذ ما وكله لهم من مهام .

وقد أشرنا الى أن ما كان يحدث فى هذه المرحلة يمكن وصفه بالمصطلح الحديث بأنه مركزية سياسية ، وهذه المركزية لم يكن المسلمون ينظرون اليها على أنها نظام حكم بقدر ما كانوا ينظرون اليها على أنها تفويض الرسول فى الأمر كله عملاً بالتوجيه الربانى (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول) أى أن الأمر كان مرتبطاً بالحكم الشرعى ، هذا بالإضافة الى حداثة الدولة ، وما كان يستلزمه الأمر فيها من قبض على أزيمة الأمور فى يد واحدة .

فلما قضى عهد الرسول وانتقلت الدولة الاسلامية الى عصر الخلفاء الراشدين اقتضت طبيعة الظروف الانتقالية فى عهد أبى بكر الصديق الى مواصلة النظام المركزى فى السياسة والادارة على حد سواء ، وذلك من أجل مواجهة الأزمات التى مرت بها الدولة ، وهى الأزمات التى استهدفت الرجوع الى الوراء فى صورة ردة عن الاسلام مما دفع بأبى بكر الى تشديد القبضة واتخاذ موقف الحزم والحسم .

فلما جاء عمر بن الخطاب ، الذى كان معروفاً بشخصيته القانونية الصارمة والذى كان من المتوقع فى عهده أن يميل كل الميل الى السياسة والادارة وجدنا أن الأمر بالنسبة له أصبح موضوع خلاف بين الباحثين ، فالدكتور صبحى الصالح ذهب الى القول بأن عمر بن الخطاب يميل فى التنظيم الادارى الى المركزية بصفة عامة ، بينما يقول المرحوم محمد كرد على بأن ادارة الحكم التى عمت العصر الراشدى عموماً بل والاموى من بعده ، هى طريقة الأخذ بأسلوب اللامركزية الادارية غير أن هناك ثمة ما يشبه الاجماع بين الدارسين على القول بأنه فى مجال السياسة خلال العصر الراشدى كان النظام متجهاً الى المركزية .

وبدخول الدولة الاسلامية الى العصر الأموى ، بدأ التفريق بين مركزية على الصعيد السياسى ، ولا مركزية تسمح بها الظروف فى بعض الأحيان على الصعيد الادارى .

فمع الأمويين اتسعت أملاك الدولة ، حيث ضمت العديد من الأقاليم ، الا أن هذا الاتساع لم يجبر الأمويين - فى مجال السياسة - على التخلص من الأخذ بالنظام المركزى ، خصوصاً وأنهم أحالوا الخلافة الى ملكية وراثية ، كما أنهم أحالوا الجهاز السياسى الى شبكة من العلاقات العائلية ، بحيث تتولى الأمر كله أسرة واحدة تربطها مصلحة واحدة وتعمها فى سلوكها مبادئ واحدة .

أما فى مجال الادارة فقد مالوا الى الأخذ باللامركزية وكانت تحكمهم فى هذا المجال عوامل ومتغيرات كثيرة نذكر منها :

١ - ظروف الاقليم ذاته :

اذ كانت بعض الأقاليم ، خاصة الواقعة بعيدا عن العاصمة ، أو التى تواجه حدود الأعداء (ثغور) ، توجب ظروفها هذه على الوالى سرعة التصرف وحرية الحركة لمواجهة العاجل والطارىء من الأمور قبل الرجوع الى الحكومة المركزية ، الا أن هذا لم يلغ اعتبار الحكومة المركزية وعرض الأمور عليها بعد أن يكون الوالى قد سلك فيه بتفويض شخصى .

٢ - سلطات حكام الأقاليم :

كانت بعض الأقاليم يتمتع الحكام فيها ببعض الصلاحيات التى لم يكن يتمتع بها حكام أقاليم أخرى فى نفس الدولة .

فقد شهد العصر الأموى عددا من حكام أقاليم مختلفة فى العراق ومصر قد تمتعوا بسلطات أوسع من سلطات بقية حكام الأقاليم ، وذلك لاعتبارات تتعلق بشخصية الحاكم نفسه ورجاحة عقله خبرته السياسية والادارية ، وأهمية الأقاليم بالنسبة للدولة ، والهدف المراد لهذا الاقليم أن يحققه للدولة .

وفى العصر العباسى كانت الدولة الاسلامية قد بلغت أوج اتساعها واقتضى الأمر فيها الى جرعات أكبر من التفويض فى الصلاحيات السياسية والادارية على حد سواء .

ففى العصر العباسى الأول نظر الخليفة الى أمر الدولة نظرة تأسيس للملك جديد فاقتضاه الأمر أن يحكم سيطرته على الأمور خصوصا فى المجالات السياسية والعسكرية واقتصاديات الدولة .

غير أنه فى الأمور الادارية ، مرت على الدولة فى العصر العباسى الأول أطوار مال فيها الخلفاء الى أحكام الرقابة على سلوك السلافة فى صلاحياتهم الادارية داخل ولايتهم ، وفى أطوار أخرى مال الخلفاء فى ذلك العصر الى التخفيف من بعض الصلاحيات الادارية فحولوها للسلافة فى الأقاليم التابعة لهم اداريا ، مما يجوز معه القول أنه على الصعيد الادارى فى العصر العباسى الأول تم الأخذ بنظام ينطبق الوصف عليه بأنه بدأ بمركية وتحول الى لامركزية .

فلما دخلت الدولة الإسلامية فى طور العصر العباسى الثانى كانت الدولة قد انقسمت الى أقسام كثيرة مترامية الأطراف مع ضعف قبضة الخلفاء فى ذلك الحين فى مقابل نمو الحركات الشعبية وتنوع المذاهب والتيارات السياسية وشدهتها فاتجه بعض الولاة الى التوسع فى الصلاحيات المحولة لهم ، وازدادت حريتهم فى العمل وأخذ القرار ، وقد ساعدهم على ذلك بعد الأقاليم التابعة لهم اداريا عن عاصمة الخلافة وأهمية المواقع الاستراتيجية لتلك الأقاليم ، وما كانت تتمتع به هذه الأقاليم من مكانة اقتصادية ، وقد بلغ الأمر ببعض حكام الأقاليم الى أن ينصرفوا كما لو كانوا مطلقى الحرية فى تصرفهم داخل الأقاليم التابعة لهم ، حتى أن علاقة هذه الأقاليم بالخلافة المركزية قد أصبحت علاقة شكلية ، وقد ترتب على هذا الأمر أن تحولت الطبيعة العامة للنظام السياسى والادارى الى شكل لا مركزى ، وكان هذا بمثابة المقدمة التى سبقت ظهور الحركات الانفصالية التى تقطعت بسببها أوصال الدولة الإسلامية فيما بعد .

فقد جاء على الدولة وقت انقسمت فيه الى قسمين كبيرين ، يتولى كل قسم منها أمير من الأمراء ، ايذانا بتوزيع الدولة وانقسامها وكان هذا نتيجة لاتساع استقلال بعض الأمراء ، وخشية الخليفة من بأسهم .

ثانيا : استقلال العمال :

فيما يتعلق بدرجات استقلال عمال الأقاليم فى داخل الدولة الإسلامية ، فإنه يمكن القول بأن درجة استقلال العامل فى الاقليم (أو الأقاليم) التابعة له انما كانت تنوقف على عوامل من بينها خطة الحاكم المركزى أو نهجه فى التعامل مع الأمور فى الدولة ، بالإضافة الى شخصية العامل ومكانته فى قومه وظروف اقليمه .

ففى عصر الراشدين ومعظم العصر الأموى والعباسى الأول لم يكن الولاة (أو عمال الأقاليم) مطلقى التصرف فى الأقاليم التابعة لهم اداريا ، بل كانوا يخضعون لسلطة الدولة المركزية ، يوم أن كانت هذه السلطة قوية محكمة .

وقد ارتكز استقلال الولاة واتساع صلاحياتهم فى الأقاليم التابعة لهم اداريا على أمور وظروف عدة كما ذكرنا من قبل ، فلقد وجدنا أن المناطق المجاورة لبلاد الأعداء (مناطق النخور) ، اقتضى فيها الأمر الى اطلاق سلطة الولاة عليها ، وذلك من أجل مواجهة الظروف الطارئة مواجهة

فورية ، فكان الخلفاء يفوضون الى متوليها - احيانا - التصرف فى الغنائم وعقود الصلح وتوجيه الجيوش بما يلائم المصلحة العامة .

ونتيجة للتفاوت بين عمال الأقاليم فى حجم الصلاحيات المخولة لهم من الخليفة ، فقد ظهرت ثلاثة أنواع من الامارات بحسب ما تقتضيه طبيعة الامارة فى الأقاليم ، فقد تكون تلك الامارة خاصة أو امارة عامة أو امارة جهاد ، وكان صاحب الامارة الخاصة هو أضعفهم نفوذا لأن الخليفة كان يقيد تصرفاته الى حد كبير فى حين أن صاحب الامارة العامة كان مطلقا فى تصرفاته الى حد كبير ، بحيث يشرف على أهل الاقليم وينظر لى جميع أعماله ، وأما امارة الجهاد فانه بموجب موقعها الاستراتيجى والظروف الطارئة التى عليها مواجهتها ، كان الأمير عليها يتمتع بالمزيد من حرية التصرف خصوصا فى الجانبين العسكرى والاقتصادى .

وعلى الجملة فانه لم يكن أسلوب الحكم مركزا فى مناطق الأطراف والشغور .

وعلى كل فانه بينما كانت الولاية فى عصر الراشدين تختلط بالقيادة اختلاطا شديدا - فالقواد هم الذين يتولون الادارة بصورتها المدنية والعسكرية ولهؤلاء القواد الحق فى تولية عمال من قبلهم فى الأرض التى فتحوها فنجد مثلا أن ولاية العراق كانوا مطلقى الحرية على نحو لم يكن فيه نظام الحكم مركزيا فى أقاليمهم ، اذ أنهم كانوا يتصرفون بقدر من الحرية وما شأنه أن يحقق المصلحة ، وكان هذا الأمر فى بداية عصر الأمويين والعصر العباسى الأول يتم تحت الاشراف الفعلى للخليفة ، ثم تحول الأمر فى العصر العباسى الثانى الى تصرف العمال تصرفا مطلقا بحيث أصبحت حرية التصرف هذه سببا فى جعل اشراف الخليفة صوريا فى بعض الأقاليم ، مما شجع بعض الولاة (أو عمال الأقاليم) على الانفراد ثم الانسلاخ بأمر الأقاليم التابعة لهم .

وهذا يعنى ان سلطات العمال فى أقاليمهم كانت مؤشرا دالا فى كل عصور الدولة الاسلامية على طبيعته نظام الحكم فى الدولة ، بحيث يمكن القول بأن قلة سلطات العمال كانت تعنى زيادة المركزية نظام الحكم ، وأن اتساع سلطات وصلاحيات العمال كانت تعنى لامركزية نظام الحكم .

وكان نفوذ حكام الأقاليم فى ضيقه أو اتساعه يرتبط بمجموعة من المظاهر الخارجية والشكلية ، الى حد أن اللقب الذى كان يتخذه ، الوالى كان يتناسب مع حجم الصلاحيات المخولة له ، فهو « عامل » طالما هو خاضع للحكومة المركزية مؤتمرا بأمرها لكنه « أمير على اقليمه دلالة

على ازدياد نفوذه في هذا الاقليم بل لقد حدث في العصر العباسي (الثاني) أن شارك الأمراء الخلفاء في الألقاب ، حتى وصل الأمر ببعضهم إلى اتخاذ لقب الخليفة .

ثالثا : الرقابة الادارية :

تستمد مسألة الرقابة الادارية أهميتها حين يكون البحث منصبا على اللامركزية اذ أنه في ظل النظام المركزي يكون تدخل الحكومة المركزية ومراقبتها للأمور واشرافها على أنشطة الأقاليم أمرا مؤكدا لانقاش فيه .

أما في اللامركزية الادارية فان الدولة تسمح باستقلال الولاية اداريا على الجهات التي يولون عليها الا أن هذا الاستقلال يجب الا يكون تاما مطلقا ، بل يجب أن يظل الولاية مرتبطين برابط يصل بينهم وبين الحكومة المركزية ، ولايتأتى ذلك الا عن طريق حق الحكومة المركزية في مباشرة أشخاص وأعمال الادارة اللامركزية ، وذلك حتى لا يؤدي الاستقلال الاداري للولاية الى تفكك الدولة وزعزعة أركانها مما يجلب عليها الانقسام والانهييار والتحول الى وحدات لامركزية اقليمية أو الى دويلات ذات كيانات مستقلة داخل الدولة الواحدة .

وقد شهد أسلوب الرقابة الادارية في الدولة الاسلامية اشكالا متعددة في التطبيق، ففي عهد الخلفاء الراشدين منذ خلافة عمر بن الخطاب قد اختطت سنة تمثلت في تعيين العامل على الاقليم برضاء أهله وتزكيتهم، فكان من شأن هذا الأسلوب أن يضمن للحكومة المركزية مباشرة مصالح هذا الاقليم من خلال التوجيهات التي تبلغها لعاملها على هذا الاقليم .

وعند الأمويين نجد أن الخليفة يختار العامل على الاقليم متى رأى أن في ذلك ما يؤلف قلوب أهل ذلك البلد .

وقد ظلت الدولة الاسلامية طوال عهد الخلفاء الراشدين والعهد الأموي حتى نهايته تشكل جسما واحدا متماسكا ، فقد بقيت الدولة أثناء تلك الفترة قوية متماسكة ، حيث استطاع الخلفاء أن يحافظوا عليها كدولة كاملة ، اذ كانت الخلافة يومئذ في غاية القوة والعزة ورفعة السلطان ، الى الحد الذي انكمشت الى جانبه سلطة ولاية الأقاليم ، فكانت الأقاليم لاتزيد عن كونها أقساما ادارية — بالمصطلح المعاصر — لاتؤثر بالسلب في وحدة الدولة السياسية .

وعندما تغيرت الأحوال عقب الفتوحات الإسلامية وكثرت بالتالي الأعمال والمسئوليات الملقاة على عاتق الإدارة ، وكثر عدد موظفي الدولة من الكتبة والحساب والكتاب الذين استعان بهم الخلفاء في إدارة دفة الأمور في الدولة ، وحتى يتسنى للخلفاء المحافظة على وحدة دولتهم ، وفي نفس الوقت يسايرون الأوضاع الجديدة ويواجهون المشاكل التي تطرأ على الدولة نتيجة العوامل السابقة . قاموا بوضع ما يسمى بالديوان ، ليحفظ حقوق الدولة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال .

ففي العهد الراشدي : تجمع المصادر على أن أول من وضع الديوان في الإسلام هو عمر بن الخطاب يستشير الفرس الذين كانوا يقطنون المدينة ، ويكثر الخلوة معهم فيحدثونه عن سياسات الملوك ولا سيما الملوك الفضلاء .

وان المتفحص لوظيفة كل ديوان من الدواوين التي تم انشاؤها في الدولة ، سيدرك أثر هذه الدواوين في أعمال الرقابة الإدارية في الدولة الإسلامية ، وكيف أنها كانت بمثابة أجهزة للمتابعة والتنظيم .

فديوان الجند - مثلاً - كان في المدينة ، حيث تودع الأموال الواردة من الغنائم والجزية والخراج والصدقات ، وكان كتابه من الغرب . أما فروع ديوان الجند المنشأة في الأقاليم المفتوحة - في العراق والشام ومصر - فقد كانت على نمطين :

(أ) الدواوين القديمة ، وكانت تستعمل فيها اللغات الأجنبية المحلية حتى تم تعريبها . وكان اختصاصها يتمثل في أمور الخراج والنفقات .

(ب) الدواوين الجديدة ، وكانت على غرار ديوان المدينة ، حيث كانت تستعمل فيها اللغة العربية .

أما ديوان البريد فقد كان الغرض منه سرعة الأخبار بين الخليفة وعماله ، ثم تطور فأصبح أداة للرقابة على عمال الخليفة وموافاته بجميع الأمور في الأقاليم التابعة للدولة .

وقد اعتمد الخلفاء الأمويين في إدارة دولتهم على الدواوين التي كانت تستخدم اللغة المحلية من يونانية في الشام وفارسية أو فهلوية في العراق وقبطية في مصر الى أن عربت في عهد عبد الملك بن مروان .

أما ديوان الخاتم (التوقيع) فقد أنشأه معاوية بن أبي سفيان ، وكان يختص بتسجيل كل أمر يصدره الخليفة ، ثم يختم الأصل ويرسل بالنسخ أو صور تلك الأوامر كما كان يختص بكل المكاتبات الصادرة من مقر الحكم والوارد اليه .

وأما ديوان الخراج (الجباية) فقد وضع لضبط الوارد والمنصرف من مالية الدولة كلها ، وكان أمر تنظيم الصدقات وجبايتها وتوزيعها على مستحقيها من أهم الأمور التي باشرها هذا الديوان ، كما كان هذا الديوان فعالا في تحقيق رقابة الخليفة على ممتلكات الولاة ، واخضاعهم لقانون من أين لك هذا ، ولكي يتمكن هذا الديوان من تقديم صورة صحيحة عن الموارد والنفقات وحركة الهيكل الاقتصادي في الدولة ، كان يستعين بمهارات عدد من السعاة والمساحين والقسام ، وكان يفضل في موظفي هذا الديوان الأشخاص الذين تتوفر لديهم معلومات عن القوم وأحوالهم حتى يتمكنوا من متابعة ممتلكات الغير واخضاعها لاشراف ورقابة الدولة .

أما عن ديوان الرسائل (الانشاء) فكان اختصاصه اصدار نشرات ورسائل تشتمل على تعليمات لعمال الأقاليم ، كما كانت خدماته تمتد الى الرعايا بشكل عام هذا الى جانب تنسيقه للعمل بين جميع الدواوين الأخرى .

فلما جاء العصر العباسي - خصوصا الثاني - برز ولاية تمتعوا بقسط من الاستقرار بلغ لدى البعض منهم الحد الذي يمكنه من نقل ادارته المحلية الى مشاركة الحكومة المركزية في التمتع بقسط من السيادة الداخلية على النحو الذي نيجده قائما في ولايات الدولة الفيدرالية وقد توسع البعض في حجم صلاحياته داخل الأقاليم التابعة له . اداريا حتى أدى ذلك الى الانفصال عن الدولة الاسلامية وتشكيل دول جديدة تتمتع كل منها بكامل السيادة الداخلية والخارجية ، حيث أصبحت الأقاليم تشكل أقساما سياسية أو دستورية بل ودول مستقلة بمفهوم الفقهاء المعاصرين .

غير أن دراستنا للدواوين ، ودورها في الجهاز الاداري في الدولة الاسلامية وتقييم الوضع الاداري في ظلها بين المركزية واللامركزية ، قد جرننا الى مواجهة مظاهر عدم التركيز الاداري حتى في الدواوين ، فعلى الرغم من أنه يعد صورة من صور المركزية الادارية - المحدثه - الا أننا اعتبرناه « لامركزية ادارية » ، خاصة في العصور الاسلامية الأولى وذلك لعدة أسباب منها :

١ - أن عدم التركيز الإداري ذو طبيعة مزدوجة ، فهو مركزي في خضوعه للعلاقة الرئاسية ، وهو لا مركزي حيث يتمتع الموظفون الذين تبعث بهم السلطة المركزية إلى مختلف الجهات في الدولة ، بسلطة البت النهائية في بعض المسائل ، فعولنا على الشق اللامركزي منه .

٢ - أن معظم الباحثين المسلمين المحدثين الذين كتبوا عن نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية ، ووصفوا الأسلوب الإداري المتبع في بعض عهودها باللامركزية الإدارية ، لم يخطر ببالهم فقط اللامركزية الإدارية بالمفهوم المعاصر وبأركانها الثلاثة وإنما أرادوا بهذا الوصف ما سميناه فيما تقدم « بعدم التركيز الإداري » وهو صورة مخففة للمركزية ويحمل سماتها وعناصرها وله نفس خصائصها وأحكامها ، فسايرناهم إلى حد قليل ، وعذرنا في ذلك يرجع إلى أن ظروف الزمان والبيئة في الدولة الإسلامية - خاصة في عهودها الأولى - تدعونا لاعتبار مظاهر عدم التركيز الإداري « لامركزية إدارية » .

وقد اقتضانا أمر دراسة الرقابة الإدارية بإبراز الأسلوب اللامركزي الإداري مبررين أركانه الثلاث التي هي عبارة عن :

(أ) وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح القومية ، وهو ركن يعتبر مقدمة للركن الثاني من أركان اللامركزية الإدارية وهو استقلال الوالي في الانفاق على هذه المصالح من موارد كل إقليم على حدة .

فكان كل إقليم ينفق إيراداته على مراقبه المتمثلة في دفع أعطية الجند وأرزاق الموظفين وإنشاء الطرق وحفر الآبار وبناء الأنفاق العامة كالجوامع ، ثم إرسال ما يتبقى من الأموال إلى الخزينة «بيت مال المسلمين» ودما هو جدير بالملاحظة أن تلك المصالح تختلف الظروف المحيطة بها باختلاف كل إقليم ، وكان الأساس المعتمد في الانفاق أيام عمر بن الخطاب هو ألا يوجه مال إلى بيت مال المسلمين إلا بعد سد حاجة الجهة التي حبي المال منها .

(ب) وجود هيئات تستقل بإدارة هذه المصالح ، أي أن تلك الهيئات كانت تستقل أثناء ممارستها لاختصاصاتها ، على أن هذا الاستقلال يجب أن يفهم في إطار زمانه ومكانه وما يتمشى مع الأعراف الإقليمية وقتذاك ، وأيضا في حدود ما جاء به الدين الإسلامي إذ كان مفهوم الاستقلال في الدولة الإسلامية يختلف كثيرا في مدلوله عن مدلوله في المفهوم الحاضر للاستقلال الذي يعني عدم التدخل في شئون الدولة الداخلية والخارجية ولا يكون على الدولة إلا سلطة أبنائها ،

وهو الاستقلال التام الذى لا يشوبه انتقاص فى حين أن الاستقلال فى
العصور الوسطى كان يعنى وحدة العالم الاسلامى الروحية والسياسية
تحت أمراء الخليفة أمام المسلمين ، ولذلك كان أمر انحلال الامامة
مساويا لأمر انحلال المجتمع ، وكان الناس لا يؤخذون بحكم لم يحفظ
بموافقة الخليفة ، بحيث يكون الآخذ بحكم لا يرضى عنه الخليفة يعتبر
خارجا عن الجماعة والخليفة معا .

وقد أورد ابن مسكويه « فى نجارب الأمم » وصفا عاما لعمال
الدولة الإسلامية خصوصا وفى عصر الدولة العباسية ، أوضح فيه أن
الدولة ظلت قوية متماسكة طالما كانت قبضة الحكام فيها قوية متسلطة .
فلما ركبتهم الشهوات ضعفت قبضتهم وساء تدبيرهم على نحو اعيا
اصلاحيه الحيل ، مما أدى الى خروج الأمر من أيديهم ، وتهيئة الجو
لظهور حركات استقلالية بعدت ببعض الأقاليم عن جسم الدولة الأم مما
أدى الى عجز قدرة الدولة على متابعة الرقابة الادارية التى تعد ركنا مميزا
من أركان الأسلوب اللامركزى وهكذا كان للرقابة الادارية التى
كانت تجربها الحكومة المركزية على وحدات الادارة الاسلامية تختلف
عن الرقابة التى تقررها القوانين الوضعية . فقد اتخذت الرقابة الادارية
فى الدولة الاسلامية صورة الرقابة الذاتية أو الولائية التى تتمثل فى
مراقبة الحاكم لنفسه بنفسه ، ثم تحولت الى رقابة تتم تحت اشراف
الرئيس على أعمال ولاته عن طريق توجيه النصيح والارشاد لهم واصدار
التعليمات المتعلقة بكيفية الاداء والانجاز ثم اتخذت صورة متابعة الرئيس
لعماله ومحاسبته بعد الانتهاء من العمل ، وهى الرقابة اللاحقة ، الا أن
ضعف الخلفاء وانحرافهم عن الجادة قد غيب الرقابة الادارية فى صورتها
الايجابية بحيث انتهى الأمر الى اطلاق حرية حاكم الاقليم فى التصرف فى
اقليمه بدعوى تفويض الخليفة ورضاه ، وبحيث لم يكن لهذا التفويض
أو الرضا من معنى الا ابقاء على ظل باهت من علاقة الارتباط بين الدولة
الأم والأقاليم الداخلية فيها .

رابعاً : نتائج عامة :

وهكذا نخلص من دراستنا السابقة للامركزية السياسية فى
الدولة الاسلامية الى الدروس الآتية :

١ - ان اللامركزية السياسية فى تاريخ نظام الحكم الاسلامى
كانت الخطوة التى سبقت التفكك الكامل الذى ضرب بجذوره أوصل

الأمة الإسلامية التي كانت وحدة واحدة قائمة على مركزية سياسية. واجدة
أبن قوتها وسيطرة الحكام فيها .

٢ - انه اذا جاز للخضارات الغربية الحديثة أن تفخر بفيدرالياتها فان الوعي العربي والإسلامي عليه أن يتحفظ أمام فيدرالية مر بها تاريخه السياسي وكانت خطوة خطاها نحو التفكك وضياح الوحدة .

٣ - ان على الأمة العربية الاسلامية أن تحدد لنفسها طبيعة النظام الفيدرالى على نحو يجب أن تختلف فيه عن تحديد الفكر السياسى الغربى له ، فعلى ضوء منحى التاريخ السياسى يجب أن يكون تحقيق الفيدرالية وسيلة وليس غاية ، فهو وسيلة من شأنها العمل على تهيئة الممارسة السياسية للعودة الى الوحدة التى كانت الفدرالية الاسلامية انذانا تفككها .

٤ - وفي العودة الى الوحدة القائمة على المركزية السياسية ما يتلاءم مع معطيات الدين الاسلامي الذي يدعو الى التسامح وانكار الذات وتحقيق المصلحة العليا للجماعة ، وكل هذه التعاليم من شأنها حل معادلة الوحدة « مع » الاحتفاظ بالاستقلال الذاتي « فالعروش زائلة والعمل الصالح باق هو خدمة الجماهير ورقبها .

فِيهِ تَكْمُنُ الْأُمُورُ :

الأول : أمر تاريخي الغرض منه تبصير الوعي العربي بأن تاريخه يرسم منحني من التطور أرقى مما يحتفظ به الغرب لنفسه من تطور .

الثانى : أمر قانونى أو فقهى ، يتمثل فى بيان خصوبة الممارسة السياسية فى الاسلام ، واثرائها على نحو أدى الى اطلاع الفكر السياسى الأول على شتى أساليب وأنماط الخبرة السياسية فى الادارة والحكم .

وكذلك وجدنا - من الناحية الادارية - أن الممارسة الاسلامية لها قامت على قاعدة مزدوجة الصورة :

فالوجه الأول لهذه القاعدة يقرر مركزية الممارسة الادارية ، وتجميع كافة أوجه مظاهر الوظيفة الادارية بيد الحكومة المركزية ، فكان رئيس الدولة — من العصر النبوى الى عصر الراشدين — هو الذى يتولى تعيين حكام الاقاليم ومن اللوائح الخاصة بها وحد حدود الممارسة الواجبة عليها .

أما الوجه الثاني .

فانه يقرر لا مركزية الممارسة الادارية ، وقد قاد الى الأخذ بهذه اللامركزية الادارية مرونة العقلية التشريعية للحكام المسلمين الذين وجدوا أن اتساع حدود الدولة في عصرهم وكثرة الأقاليم الداخلية في رقعة مساحتها قد أدى الى زيادة أعباء الحكومة المركزية بأمور الأقاليم الداخلية مع الأخذ في الاعتبار عامل تنوع هذه الأمور وعدم تجانسها ، فعالج الحكام هذا التغير الجديد بتفويض حكام الأقاليم في بعض الصلاحيات التي تيسر قيامها المباشر بتصريف بعض الأمور المحلية الخاصة بالأقاليم التابعة لهم اداريا ، على أن يتم ذلك تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية .

فلما ضعفت رقابة الحكومة المركزية - من جهة - ومال بعض حكام الأقاليم الى توسع دائرة الصلاحيات - من جهة أخرى - ولقى ذلك كله قبولا من حكام الحكومة المركزية على انه أمر تحتتمه ضرورات الواقع وأنه سبيل لدرء خطر العزلة الكاملة بالأقاليم عن جسم الدولة الأم ، تحققت اللامركزية الادارية والسياسية كأمر فرضته الظروف وقبله الحكام .

وقد تبين لنا - من البحث - أن اللامركزية الادارية في الدولة الاسلامية كان لها في كل طور من أطوار ظهورها دلالة على المسار السياسي في الدولة :

ففي طورها الأول ، يوم ان كانت الدولة قوية وشخصية الحاكم مسيطرة ، دلت اللامركزية - الادارية على مرونة في حركة دولا ب الادارة ، وكانت صحية في بابها .

وفي الطور الثاني ، يوم أصبحت الدولة تعاني ضعفها وشخصية الحاكم قد هانت على حكام الأقاليم - خاصة البعيد منها عن مركز الخلافة الواقع منها على خطوط المواجهة مع الأعداء - دلت اللامركز الادارية على اغتنام لضعف الحكومة المركزية ، فكانت هذه دلالة سلبية في بابها .

فهرس

٣	تقديم
٩	مقدمة
١٥	الباب الأول : اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية
	الفصل الأول : هيكل اللامركزية السياسية أو هيكل
٢٩	الاتحاد والفيدرالى (الدولة الفيدرالية أو الاتحادية)
٤٣	الفصل الثانى : المركزية الادارية واللامركزية الادارية
	المخالصة : الفرق بين الاسلوب اللامركزى السياسى
٧١	واللامركزى الادارى
	الباب الثانى : المركزية واللامركزية السياسية والادارية فى
٧٥	الدولة الاسلامية فى عهودها الأولى
	الفصل الأول : المركزية واللامركزية فى عهد الرسول
٧٧	صلى الله عليه وسلم
	الفصل الثانى : عهد الخلفاء الراشدين المركزية
٩٥	السياسة من عصر الخلفاء الراشدين
	الفصل الثالث : المركزية السياسية واللامركزية الادارية
١٣١	فى العهد الأموى
	الباب الثالث : اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية فى
١٧٥	العهد العباسى (الأول والثانى)
	الفصل الأول : الاسلوب الادارى المتبع فى العصر
١٧٧	العباسى
١٨٩	الفصل الثانى : اللامركزية السياسية والدولة المستقلة
	الفصل الثالث : الدولة المستقلة استقلالاً تاماً عن الخلافة
٢٣٢	العباسية
٢٧٧	خاتمة
٢٨٩	

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٩/٩٢٤٩

ISBN - ٩٧٧ - ٠١ - ٢٣٢٠ - x

● ● يطالع القارىء لهذا الكتاب ، دراسة فى تاريخ التطبيق السياسى والإدارى فى الدولة الإسلامية ، بما يعكس النظرية السياسية الكامنة وراء هذا التطبيق ، كما يعكس دلالة هذه النظرية على أطوار القوة والضعف التى مرت بها الدولة الإسلامية ، عبر تاريخها الممتد من صدر الإسلام حتى الدولة العباسية فى عصرها الأول والثانى .

وقد عمل الكاتب على بسط هذه الدراسة بسطا عسريا ، حيث استحضرت التاريخ السياسى والإدارى استحضارا حيا ينطق بمصطلحات العصر الحديث ويجسد المقولات النظرية لفلسفات القانون الدستورى مع العناية بإبراز طبيعة الاستراتيجية التى عملت على حراك النظم السياسية والإدارية داخل الدولة الإسلامية بين المركزية واللامركزية بنوعها .

To: www.al-mostafa.com